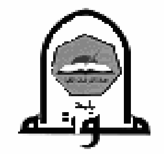


جامعة مؤتة
قسم العلوم السياسية

أثر معاهـدة السـلام الأردنيـة ـ الإسرائيليـة على العلاقات الأردنية مع الإتحاد الأوروبي

إعداد الطالب
محمد سالم النوافلة

إشراف
الدكتور فايز زريقات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـــــة

2007

المحتوى **الصفحة**

أثر معاهـدة السـلام الأردنيـة ـ الإسرائيليـة

على علاقات الأردن مع الإتحاد الأوروبي من ناحية سياسية واقتصادية

محمد سالم النوافلة

جامعة مؤتة 2007

الملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل على علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، وتحليل المتغيرات المتعلقة بالسياسة الأردنية من أحداث وتطورات وأثرها على العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية عبر التطرق لدراسة نصوص المعاهدة، والاتفاقيات الدولية التي ترتبت عليها، ومن هنا فقد قسمت الدراسة إلى ستة فصول، تناول الفصل الأول منها، الاطار العام للدراسة، والفصل الثاني الاطار النظري للدراسة، والفصل الثالث جذور العلاقة الأردنية-الإسرائيلية، وارتكز الفصل الرابع على استعراض نصوص معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية، أما الفصل الخامس فقد تناول الآثار والمكاسب الاقتصادية، والسياسة الناجمة عن توقيع معاهدة السلام على علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي، وأخيراً الفصل السادس المخصص لاستعراض نتائج الدراسة والتوصيات التي خلصت إليها.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تطور العلاقات السياسية، والاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة بين تزايد القروض، والمساعدات للأردن من الاتحاد الأوروبي وبين توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها ضرورة التنسيق العربي المشترك، وتحفيز الاستثمارات العربية، والقضايا الأخرى التي من شأنها تمكين الدول العربية من مواجهة مختلف التحديات، وضرورة توفير التنسيق العربي الذي يجعل من الدول العربية مجموعة ضاغطة على الاتحاد الأوروبي لزيادة المنح والمساعدات والقروض.

The Impact of Jordan-Isreal Pace Treaty on Jordan's Relation with Europe Union with Regard to Economical and Political Status

Mohmad Salem Al-Nawaflh

Mo'ta Univercity 2007

Abstact

The aim of this study is to explore the Jordan-Israel Peace Treaty' consequences on Jordan-Europe Uninion Relations.

In order to achive this goal, the study rely on the analytical-historical methodology to analyze the relative variables. The study was composed of six chapters: first, the general framework of the study, second, litreture review, third, Jordan-Isreal relation roots, fourth, Jordan-Israel Peace Traty. Fifth, Impacts of Jordan-Israel Treaty on relations with Europe Union, Finally, results and recommendations. The study concluded that there was a relationship between the developments of Jordan-Europe Unino relation due to the Jordan-Israel Paece Treaty. And, there was a relationship between the increase of loan and benefits from Europe Uninio to Jordan and siging the Jordan-Israel Peace Traty.

The study recommended increasing the corporation between Arab countries, motivating Arab's investments and other related issues that help these countries in facing the various challenges and there is a need for more coordination between Arab countries to serve as a pressure group to increase benefits form Europe Union to Arab countries, included Jordan.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تمهيد

تعتبر معاهدة السلام إنجازا وطنيا يستحق البحث ومزيدا من الإطلاع والنقد والتقدير لكل من ساهم في تحقيقه، فمعاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية تتفق مع الثوابت الأردنية والشرعية الدولية، إذ ضمنت إعادة حقوق الأردن كاملة غير منقوصة وإعادة السيادة الأردنية إلى أراضيه المحتلة وحقوقه في مياهه التي حرم منها عقودا طويلة وكفلت للأردن رسم الحدود الغربية للمملكة لأول مرة لتصبح حدودا بموجب الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بعد التصديق على هذه المعاهدة والتي تم تبادل وثائقها بين الأردن وإسرائيل في طبريا، وهي من ناحية أخرى وضعت حدا لعملية الإنهاك المستمر للأردن بسب ما يتعرض له من مخاطر وتهديدات على مدى نصف قرن من الزمان وأقامت عهدا من الزمان يسود فيه السلام والإستقرار والأمن والإزدهار.

وقد جاءت هذه المعاهدة لتخدم مصلحة الطرفين، فهي من ناحية تعد إعترافا من دولة عربية بدولة إسرائيل من حيث سيادتها ودورها الإقليمي، ومن ناحية ثانية تضمن الأردن من مخاطر مشروع الوطن البديل وذلك بالإعتراف بكيانه السياسي المستقل وحدوده الآمنة والمعترف بها، ودوره الإقليمي وكما أن العلاقات بين الدول لا تقتصر على العلاقات السلمية فحسب فإن علاقات الصراع كذلك تعتبر شكلا من أشكال العلاقات الدولية وبالتالي فإن دراسة العلاقات الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل، ينبغي أن لا يقتصر على مرحلة ما بعد توقيع معاهدة وادي عربة بين الطرفي فحسب، بل أن تتعدى الدراسة إلى جذور تلك العلاقة لتشمل

الظروف التي سبقت ومهدت لقيام الكيانين السياسيين كما أن هناك لقاءات عديدة عقدت وجرت إتفاقيات بين الأردن وإسرائيل منذ العقد الثاني من القرن الحالي، ربما تكون ساهمت في إيجاد فكرة التعايش بين العرب واليهود، مما شكل الأساس للعلاقات السليمة التي جرى تكريسها بموجب اتفاقية السلام الموقعة بين الجانبين في السادس والعشرين من تشرين أول عام 1994.

كان قدر الأردن على خريطة العالم السياسية أن يكون لموقعه بؤرة الصراع الأيديولوجي في العالم منذ القدم ولغايـة الأيام الحاضرة ولا تزال، مما يسوغ لنا القول أنه الأكثر تأثرا بالأحداث على الصعيدين الإقليمي والدولي، فالأردن بهذه الصورة كإحدى الوحدات السياسية الصغيرة يتأثر تأثرا مباشرا بالتفاعلات السياسية التي تحدث في بيئتها الخارجية.

ونحن بهذه الدراسة نود أن نلقي الضوء على أثر توقيع معاهدة السلام على الأردن مع الإتحاد الأوروبي في الشأن السياسي والاقتصادي، ففي الوقت الذي يتحرك العالم فيه بشكل متزايد نحو الوحدة الاقتصادية، ينضم الأردن إلى هذا التحرك الشمولي عبر إجرائين مهمين وهما توقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذ لم تكن هذه الإجراءات التي إتخذتها الحكومة الأردنية إلا ثمار توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية لما وفرته من بيئة سياسية واقتصادية آمنة في المنطقة.

إن حداثة موضوع الدراسة جعلنا نواجه إحدى التحديات والصعوبات المتمثلة بندرة ومحدودية إنتشار المصادر والمراجع التي تناقلت العلاقة الثنائية بين الأردن وإسرائيل، مما جعل الباحث مضطرا لإستخدام كافة الوسائل الممكنة إلى المعلومة الدقيقة من مصادرها الأصلية، حيث إعتمدت هذه الدراسة على مصادر عديدة ومتنوعة كالكتب والوثائق (معاهدة السلام) الأردنية – الإسرائيلية لتلقي مزيدا من الضوء على ماهية المعاهدة وآثارها ونتائجها السياسية والاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي.

مشكلة الدراسة:

تكمن أهمية دراسة اتفاقية معاهدة السلام على العلاقات السياسية الأردنية الخارجية في دقة وحساسية الموضوع وآثارها المتوقعة على الأردن والقضية الفلسطينية وعلى مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هذا بالإضافة إلى عدم تناول موضوع الدراسة ـ نتيجة لحداثة هذا الموضوع ـ من قبل الباحثين في دراسة متخصصة لتوضيح طبيعة هذه المعاهدة، وبناءا على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتبلور في تحديد مدى أهمية معاهدة السلام، وفي إبراز جوانب الأهمية السياسية والاقتصادية والأمنية وكذلك البيئية والإنعكاسات المختلفة لهذه المعاهدة وأثرها على علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي.

وفيما يخص الآثار الاقتصادية لمعاهدة السلام فإنه يمكن تلخيص الآثار والمضامين الاقتصادية التي نجمت عن المعاهدة والاتفاقيات المنبثقة عنها خاصة اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي، وإتفاقية النقل والاتفاقيات الزراعية والاتفاقيات السياحية بما يلي:

الإستفادة من بعض المشاريع المشتركة في مجال تشغيل الأيدي العاملة.

تدفق رؤوس الأموال إلى الأردن.

إستفادة الأردن من خلال قطاع السياحة والتي يتوقع له تقدما ملحوظا في الحقب القادمة.

إستفادة الأردن بحكم موقعه الجغرافي المتوسط من حركة الترانزيت والنقل البري المتوقعة مستقبلا بين إسرائيل وبعض الدول العربية.

أما من الناحية الثقافية وفي نفس السياق فقد جاء تركيز معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، على تطبيع العلاقات الثقافية لما تلعبه الثقافة في دور هام، في حماية الأردن والوطن العربي والحفاظ على هوية الأمة وتراثها. وقد جاءت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الاتفاقية

الثقافية كنص على أن يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضا العلاقات الاقتصادية والثقافية.

في مجال الحديث عن البعد الثقافي الحضاري فإنه لا بد من التطرق إلى ما يسمى بالحوار بين الأديان ويعتقد بأن ذلك يهدف إلى مزيد من التطبيع وتهيئة المواطن الأردني لتقبل التعامل مع الديانة اليهودية وأتباعها كأحدى الديانات السماوية الثلاث، أما الجانب الثقافي في هذه الاتفاقية فيدعو إلى تبادل الزيارات بين الفنانين وطرق الفنون التعبيرية والعاملين في المجال الشبابي والرياضي والسينما والإذاعة والتلفزيون وتنظيم المعارض الثقافية والتعاون في مجال المكتبات والمراكز الثقافية والمتحف والمطبوعات ذات الصبغة الإجتماعية والثقافية والفنية.

أما من الناحية الأمنية فقد أكدت المعاهدة على قيام تعاون مشترك بين الأردن وإسرائيل في المسائل المتعلقة بالأمن على قاعدة الثقة المتبادلة وبهدف إقامة بنيان إقليمي أمني في المنطقة إذ تعهد الطرفان على عدة أمور أمنية من أهمها الإمتناع عن التهديد بالقوة وإستعمالها بكافة أشكالها وكذلك الإمتناع عن الأعمال والأنشطة التي تضر بأمن أي منهما، ضمان إلا تكون أراضي أي منها مصدرا أو معبرا أو مأوى لأية أعمال عدائية وكذلك إتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضي أي منهما ضد الطرف الآخر وتعاون الأردن وإسرائيل على إضعاف المنظمات التي تمارس أعمال المقاومة المسلحة ضد إسرائيل أو الأردن..

بشأن التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، سعى الطرفان من خلال معاهدة السلام إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح القائم على ما لديها من القيم التاريخية المشتركة، وبموجب ذلك تعهد الطرفان عن الإمتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية، القائمة على التعصب والتمييز وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة، التي من شأنها منع إنتشار مثل هذه الدعايات

وذلك من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منها وتشكيل لجنة مشتركة للنظر في الحالات التي يدعي فيها طرف أنه قد أحدث خرق لهذه المادة.

أما على صعيد دعم المواقف السياسية الأردنية، فإستنادا لما سبق يمكننا تحديد التوجهات العامة للنظام وإنعكاساتها على السياسة الخارجية والتي تعد بمثابة المنهاج السياسي لصناع القرار الأردني من خلال الإستمرار في عمليات التنمية السياسية والعلاقات السياسية الخارجيـة وذلك بالإلتزام بمشاركة أردنيـة على صعيد العمل القومي العربي في مختلف مجالاته كالمشاركة في القضايا القوميـة أو الدعوة للتضامن العربي وكذلك إتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز والإلتزام بقرار الأمم المتحدة، ومراعاة ميثاقها كون الأردن بلدا مستقلا، منحه هذا حق العضوية في أسرتها الدولية الكبيرة.

وهذا مما ساعد على دعم المواقف السياسية الأردنية عن طريق مشاركة الأردن في مؤتمرات القمة العربية وتبني المشاريع القومية الوحدوية ومثل هذه الأنشطة السياسية الأردنية تؤدي إلى زيادة هامش حرية سياسية على الساحة العربية وذلك بإستغلال الفرصة المتاحة. أما بشأن المساعدات والمنح الأمنية من جراء عقد مثل هذه الاتفاقية فقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنازل عن جميع ديون الأردن وشجعت بل حثت البلدان الأخرى لتحذو حذوها ودعم الإستثمارات ورؤوس الأموال الجديدة ولبلوغ الغاية المرجوة فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء بنك للشرق الأوسط من أجل التعاون والتنمية وقد خصصت وكالة الإستثمارات الخاصة فيما وراء البحار مبلغ (75) مليون دولار كأستثمار إقليمي بغية تشجيع الإستثمار الأمريكي في مشروعات كالتي في وادي عربة. وأتبعت الولايات المتحدة بنشاط توسيع فرص التجارة والإستثمار مع الأردن من المبادرات والمعونات الخارجية لدعم الأردن وتقليص الحواجز التجارية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه حيث تبحث أثر معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على علاقات الأردن الدولية الخارجية، حيث أثرت هذه المعاهدة على العلاقات بين الجانبين الأردني والإسرائيلي وعلى علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي. وتأتي أهمية هذه الدراسة لبحث المتغيرات والمستجدات التي إستجدت على توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على علاقات الأردن الدولية، وتبحث كذلك إنعكاس تلك المعاهدة على العلاقة مع إسرائيل ودول الجوار ومعرفة الآثار السياسية والاقتصادية والمترتبة على عقد المعاهدة كذلك مع الإتحاد الأوروبي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الآثار السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على عقد معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل ويمكن أن نجمل أهداف الدراسة كالآتي:-

إلقاء الضوء على عناصر البيئة الداخلية للسياسات الخارجية الأردنية والمؤثرة في سلوكها الخارجي في ستة مطالب وهي العامل التاريخي، العامل الجغرافي، العامل السكاني، العامل الاقتصادي، العامل العسكري، والعامل السياسي.

الكشف عن بنود المعاهدة وملحقاتها ومحاضرها المشتركة التي تتكون من الخريطة التفصيلية لترسيم الحدود الدولية مع إسرائيل بموجب نصوص معاهدة السلام لعام 1994.

معرفة الآثار السياسية والاقتصادية على الجانب الأردني الإسرائيلي، وأثرها على علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي جراء توقيع معاهدة السلام

ضمن الأسباب التي دعت إلى تطوير العلاقات بين الطرفين ودخولها في إتفاقيات التعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة وإقامة مناطق حرة والإستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالة، فالأردن أبرم الكثير من الاتفاقيات مع دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه الاتفاقية معاهدة السلام لها حساسيتها لأن الأردن مضطرا لتلك المعاهدة لأن جزء من ثروات الأردن واقعا على الحدود مع إسرائيل. لذلك فإن أي ترتيبات اقتصادية كانت تقوم بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة تؤثر على الأردن بفعل تأثيرها على الأراضي المحتلة، أما من الناحية الأمنية، فهو الحيلولة دون إعتداء أي طرف من الطرفين بشكل غير مناسب على الطرف الآخر، وعن النواحي الدبلوماسية متمثلة بتبادل السفراء والمجالات التعاونية بين الطرفين.

أما الأثر البيئي، فتمثل بموضوع المياه بنواحي ثلاث وهي إستعمال إسرائيل الزائد لمياه اليرموك والثاني إيجاد مكان لتخزين الفيضانات والثالث إيجاد موارد للوفاء بإحتياجات الشرب وتدعم المعاهدة بناء السدود على نهر الأردن لتوفير ما يعادل على الأقل (2) مليون متر مكعب من فيضانات نهر الأردن إلى المملكة وبناء سد على نهر اليرموك، وكذلك إسترداد جزء من أراضيه كالباقورة والغمر.

المنهج العلمي للدراسة:

تم إستخدام المنهج التاريخي التحليلي من أجل التعرف على آثار معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية على السياسة الخارجية الأردنية ودراسة تحليل المتغيرات على السياسة الأردنية وأثرها على العوامل السياسة والاقتصادية والأمنية بهذه المعاهدة من أحداث وتطورات، من

خلال دراسة نصوص المعاهدة، والاتفاقيات الدولية التي ترتبت عليها. تمهيدا لإبراز أهميتها وتحليلها تحليلا موضوعيا والخروج بإستنتاجات هامة حول مدى تأثير معاهدة السلام – 1994 على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية مع الإتحاد الأوروبي.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، تناول الفصل الأول منها الإطار العام للدراسة، والفصل الثاني جذور العلاقة الأردنية ـ الإسرائيلية متضمناً ثلاثة مباحث رئيسية تناول المبحث الأول منها علاقة الهاشميون بفلسطين في الفترة (1916-1993) وتعرض المبحث الثاني لمشروعات السلام الأردنية ـ الإسرائلية في الفترة ما بين (1937-1993)، وتناول المبحث الثالث العوائق والدوافع المتعلقة بإبرام معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلة. أما الفصل الثالث فقد إرتكز على إستعراض نصوص معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية ضمن مبحثين تعلق الأول منهما بتحليل نصوص المعاهدة وتطرق الثاني إلى مضامين وأبعاد المعاهدة. أما الفصل الرابع فقد تناول الآثار والمكاسب الاقتصادية والسياسية الناجمة عن توقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية على علاقات الأردن مع الإتحاد الأوروبي، وذلك ضمن مبحثين تناول الأول منهما حالة الحوار العربي الأوروبي مستعرضاً بذلك دواعي إهتمام الإتحاد الأوروبي بدول المتوسط وبالعملية السلمية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أسباب بداية الحوار العربي ـ الأوروبي وأطراف هذا الحوار. أما المبحث الثاني فقد تناول الآثار التاريخية لمعاهدة السلام على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية مع الإتحاد الأوروبي. وأخيراً الفصل الخامس المخصص لإستعراض النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات التي تمخضت عنها.

الدراسات السابقة:

دراسة كلنتون (Clinton, 1994) بعنوان "الإعتراف بمباركة السلام في الشرق الأوسط" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية 1994 في الكنيست الإسرائيلي في 27 اوكتوبر 1994 حيث أثنى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على جهود الرئيس الإسرائيلي إسحاق رابين ووزير الخارجية شمعون بيرس في دعم السلام في الشرق الأوسط من خلال توقيع معاهدة وادي عربة في المملكة الأردنية الهاشمية.

كما تناولت هذه الدراسة رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية رئيسا وحكومة وشعبا على توقيع المعاهدة، كما تضمنت الدراسة كلمة الرئيس الأمريكية الترحيبية، وأوصت الدراسة بضرورة توقيع معاهدات السلام بين إسرائيل والدول العربية الأخرى.

دراسة تاريخ الأمم المتحدة (United Nations Chronicle, 1995) بعنوان "الترحيب بمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية" حيث تناولت هذه الدراسة رد فعل السكرتير العام للأمم المتحدة بطرس غالي على توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية في عام 1994، كما تناولت الدراسة مواضيع عدة حول تصعد التوتر على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية وكذلك تبني الجمعية العامة للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط.

وأظهرت نتائج الدراسة الأهمية التي حظيت بها هذه المعاهدة من قبل الساسة والمفكرين السياسيين، حيث أعرب السكرتير العام للأمم المتحدة عن شكره الجزيل لجلالة المغفور له الملك حسين وإسحاق رابين على إرساء قواعد السلام في الشرق الأوسط، وكذلك تحديد الآثار الإيجابية لتوقيع مثل هذه المعاهدة كالحد من الأعمال العدائية بين الطرفين. وأوصت الدراسة بضرورة تبني مثل هذه المعاهدة خصوصا في منطقة الشرق الأوسط.

دراسة بيومنت (Beaumont, 1994) بعنوان "معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل معاهدة وادي عربة التي وقعت بين الأردن وإسرائيل 1994، والتي أنهت حالة التوتر طوال السنيين الماضية وأنهت الخلافات فيما يتعلق بالمطالبات المائية في حوض الأردن. وأظهرت نتائج هذه الدراسة بالتوصل إلى العديد من التسويات بين الطرفين من خلال تعهد الطرفين بحل المشكلة المائية بأسلوب عادل وحصول كلا الطرفين على حصته من الماء حسبما تحدده المعاهدة.

والوصول بذلك إلى الحل النهائي بتوزيع المياه بنواحي ثلاث وهي:

إستعمال إسرائيل الزائد لمياه اليرموك.

إيجاد مكان لتخزين مياه الفيضانات.

إيجاد موارد للوفاء بإحتياجات الشرب.

وأوصت الدراسة بجدية تطبيق بنود المعاهدة والمحاولة بعقد إتفاقيات ثنائية اقتصادية وسياسية. كما وتدعم المعاهدة بناء السدود على نهر الأردن لتوفير ما يعادل على الأقل (2) مليون متر مكعب من فيضانات نهر الأردن إلى المملكة وبناء سد على نهر اليرموك.

دراسة ايسنبرغ (Eisenberg, 2003) بعنوان "معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية: أشكال التفاوض ومشاكل التنفيذ" حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية بإعتبارها الخطوة الواعدة لتبني التفاوض بالقرارات المنبثقة عن مؤتمر السلام العربي – الإسرائيلي في مدريد وإسبانيا. وأظهرت نتائج الدراسة النواحي الإيجابية التي تضمنتها المعاهدة من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، وكذلك إستحواذ المعاهدة بدعم إسرائيلي شعبي كبير. وأوصت الدراسة بضرورة أن تحذو الدول العربية حذو المملكة الأردنية الهاشمية في بناء علاقات طبيعية بينها وبين إسرائيل.

دراسة وازمان (Wazman, 1995) بعنوان "البحر الأحمر يدفع أمن السلام" حيث هدفت هذه الدراسة لتحديد الأهمية الإستراتيجية لمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية عام 1994 وإلقاء الضوء على الآثار الإيجابية من الناحية السياسية لتوقيع هذه المعاهدة بين الطرفين. وأظهرت نتائج الدراسة بتحسين العلاقات الإيجابية الأردنية – الإسرائيلية وتحسين القطاع السياحي بين الطرفين من خلال دعم التبادل السياحي كذلك وزيادة عدد السياح في خليج العقبة والمناطق السياحية في الأردن. وأوصت الدراسة إلى تعزيز فرص الإستثمار في القطاع السياحي بين الطرفين وضرورة الحد من الأنشطة التي تضر بالبيئة وتزيد من مشكلة التلوث البيئي.

دراسة صيدام، دياب، والهنداوي (2005) بعنوان "أثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار الاتفاقية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي وحركة الإستثمارات الأوروبية في الأردن بالإضافة إلى التعرف على المشاكل والمعوقات التي تعترض الصادرات الأردنية إلى دول الإتحاد الأوروبي، وقد قام الباحثون بجمع المعلومات من خلال الزيارات الميدانية لمؤسسات القطاع العام والخاص ذات العلاقة بإتفاقية الشراكة الأوروبية لجمع آرائهم وملاحظاتهم حول اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. وأظهرت نتائج الدراسة أن الصادرات الأردنية إلى الأسواق الأوروبية ما زالت متواضعة مقابل إرتفاع ملحوظ في حجم المستوردات الأردنية من الإتحاد الأوروبي، ويعود ذلك إلى إرتفاع قيم وجودة المعايير والمقاييس والمواصفات الأوروبية المطلوبة كذلك طلب شهادة (يورو 1) كمتطلب أساسي للتصدير. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة دراسة بنود الاتفاقية، وإعادة صياغتها بصورة تضمن تذليل العقبات أمام الصادرات الأردنية إلى الإتحاد الأوروبي.

فروض الدراسة:

تركز هذه الدراسة على عدد من الفرضيات، وهي كالآتي:

هناك علاقة بين تطور العلاقات السياسية، والاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

هناك علاقة بين تزايد القروض، والمساعدات للأردن من الاتحاد الأوروبي وبين توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

هل تقتصر معاهدة السلام (الأردنية – الإسرائيلية) على إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقة سليمة بين الطرفين فقط، بل إنها تتجاوز ذلك لإقامة علاقات متعاونة في شتى النواحي؟

هل حقق الأردن مكاسب سياسية واقتصادية وأمنية خلال توقيع بنود المعاهدة مع إسرائيل؟

ما مدى تأثير معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية على العلاقات السياسية الخارجية الأردنية؟

ما أثر معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية على علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي؟

الفصل الثاني

جذور العلاقة الأردنية ـ الإسرائيلية

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى التقديم لمعاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية، من خلال إستعراض كافة المعطيات التاريخية على أرض الواقع، والظروف والأحداث والحروب العربية الإسرائيلية، والضغوط الإستعمارية الخارجيـة، والمؤثرات الداخلية، التي حالت دون قيام علاقات رسمية بين الطرفين لسنوات طويلة، إتسمت بتصلب العقلية الإسرائيلية من جهة وتاريخه الطويل في نكث العهود والخداع، وفي المقابل عدم حصول العرب على صيغة حقيقيـة لسلام عادل وشامل تأتي ضمن مؤتمر سلام دولي يثبت ما أقرت به الشرعية الدولية، وما إلى ذلك من إنتكاسات عربية داخلية حملت معها تخلف الركب العربي عن مواكبة مستجدات كل مرحلة من تلك المراحل، بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة التي منيت بها الأمة العربية على صعيد الأرض والإنسان عبر تلك السنين.

إن الهدف من هذا الفصل يتمثل في إستعراض الخلفية التاريخية التي سبقت المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، والتمهيد لها، ولن يكون لنا ذلك دون التطرق إلى الظروف والأحداث التي ألمت بالمنطقة العربية، وخصوصاً دول الطوق منها، وذلك بغية الوقوف على كافة المعطيات والمحطات التي توقفت عندها، أو إنطلقت منها العلاقات العربية الإسرائيلية بشكل عام، والعلاقات الأردنية الإسرائيلية بشكل خاص؛ مستشرفين بذلك ركائز النهضة العربية التي انبثقت عن الفكر القومي الهاشمي، ودورها التاريخي في المحافظة على مقدرات الأمة، حاديها في ذلك

النسب الشريف، التاريخ الحافل، الحكمة، الخبرة، الإنتماء، والدفاع عن المبادئ، في ظل تردي حالة المركب العربي في بحر متلاطم الأمواج.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإن هذا الفصل سيتألف من ثلاثة موضوعات رئيسية، يتناول الأول منهما ـ والذي يحمل عنوان الهاشميون وفلسطين (1916-1993) ـ الفكر القومي الهاشمي في العصر الحديث من خلال إستعراض أهم الأحداث السياسيـة التي عصفت بالمنطقـة العربيـة، ودور الهاشميـون تجاه هذه الأحداث بشكل عام، وموقفهم من الأحداث الدائرة في فلسطين بشكل خاص، منذ إنطلاقة الثورة العربيـة الكبرى وحتى مشاركة الوفد الفلسطينـي في مفاوضـات مدريد بوفد مشترك مع الوفد الأردني.

ويتناول المبحث الثاني ـ والذي يحمل عنوان مشروعات السلام الأردنيـة الإسرائيلية ـ فيناقش المبادرات السلمية وتطورات حل القضية الفلسطينية التي عرضتها مختلف الأطراف، منذ بداية القضية الفلسطينية إلى الفترة التي سبقت إبرام المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية.

أما المبحث الثالث، والذي يقسم إلى قسمين، فيناقش في القسم الأول منه أهم العوائق التي حالت دون قيام أية علاقات رسمية ما بين الأردن وإسرائيل قبل معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرئيلية في عام 1993م، وفي القسم الثاني أهم الدوافع التي مهدت الطريق أمام الأردن لإتخاذ القرار المهم بالتفاوض مع إسرائيل وصولاً إلى معاهدة السلام آنفة الذكر.

المبحث الأول: الهاشميون وفلسطين (1916 - 1993)

تجلى حرص الهاشميين في العصر الحديث في المحافظة على شريعـة وإرث الأمة العربيـة عندما إنطلقت الثورة العربية الكبرى عام 1916م، التي عبرت عن الفكر القومي للشريف الحسين بن علي في تحقيق أمانـي الأمة العربيـة بإستقلالها عن الإمبراطورية التركيـة العثمانيـة (The Turkish Ottoman Empire) وقيام الوحدة العربية التي تضمن الحياة الكريمة لمواطنيهـا، دون الإلتفات إلى دين أو عرق أو جنس.

ونظراً لأهمية القضية الفلسطينية بإعتبارها ركناً أساسياً في ثوابت السياسيـة الأردنية على مر سنوات الحكم الهاشمي، ونظراً لكونها قضية العرب الأولى؛ فإن هذا المبحث يختص بمناقشة العلاقة والوصاية والدور الهاشمي في التعامل مع هذه القضية، منذ إنطلاقة الثورة العربية الكبرى وحتى بدء المفاوضات في مدريد، على أن الدور الهاشمي لم يقف عند تلك المحطة؛ بل تجاوزها في إستمرار الدعم والإصرار على تقديم المساعدة والرعاية إلى يومنا هذا.

ومن هنا فإنه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى خمسة أجزاء: أولاً، فلسطين في عهد الشريف الحسين بن علي، بما في ذلك مراسلات الحسين ـ مكماهون، الثـورة العربيـة الكبرى، وعد بلفور، الإنتداب البريطاني، وموقف الشريف الحسين بن علي ـ طيب ا ثراه ـ من ذلك كله. ثانياً، فلسطين في عهد الملك فيصل بن الحسين، بما في ذلك إعلان الأمير فيصل قيام الحكومة السورية في دمشق، ومؤتمر الصلح في باريس. ثالثاً، فلسطين في عهد الملك المؤسس عبدا بن الحسين، بما في ذلك قيادة القوات من الحجاز، ثورة 1936، لجنة بيـل، مشروع تسوية القضيـة الفلسطينيـة، الكتاب الأبيض البريطاني، لجنة التحقيق الانجلو ـ أمريكية، قرار تقسيم فلسطين، مشروع الوسيط الدولي الكونت برنادوت، مساعي السلام إثر هزيمة عام 1948، وموقف الملك عبدا من تلك الأحداث، بالإضافة إلى توحيد الضفتين. رابعاً، فلسطين في عهد

الملك طلال بن عبدا . وأخيراً، فلسطين في عهد الملك الحسين بن طلال، بما في ذلك جلاء القوات البريطانية، حرب عام 1967م، القمة العربيـة عام 1974م بإعتبار منظمة التحرير الفلسطينيـة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، معاهدة كامب ديفيد، قرار فك الإرتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية عام 1988م، قرار المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر والإعتراف بإسرائيل عام 1988م، الإنتفاضة الفلسطينيـة، وأخيراً اتفاق أوسلو في التاسـع عشر من آب عام 1993م.

أولاً: فلسطين في عهد الشريف الحسين بن علي (1916-1918)

1. الثورة العربية الكبرى (Great Arab Revolt)

بعد أن تفاقمت حالـة الإضطهاد والقمع التي كانت تفرضهـا الدولة التركيـة على الإنسان العربي، فكرياً وسياسياً وإقتصاديا، مدعومة بسياسة تهميش دور العرب، وعدم الإلتفات إلى رأيـهم، ودخولهـا الحرب العالميـة الأولى (First World War) بقرار فردي دون الإلتفات إلى أن نتائـج مثل هذا القرار وهذه الحرب تؤثر على العرب، وعلى مقدراتـهم وإرثـهم، وهم غالبيـة رعايـا هذه الدولـة. (محافظة وآخرون، 2006: 11)

إضافة إلى ذلك أهمل الأتراك الدفـاع عن البـلدان العربيـة عندما ركزوا قواتهـم في الجبهـة الغربيـة وجبهة القفقـاس، وما كان من الوعي العربـي إلا التحرك للخلاص من الحالـة التركيـة والنهوض بواقـع الأمـة العربيـة. (ربابعة، 1988: 8)

وهنا تجلى الفكر القومي الهـاشمي في البحث عن سبل إستقلال الأمـة العربيـة عن الدولـة العثمانيـة؛ فبدأت المراسـلات التاريخيـة الشهيـرة، التي عرفت من ذاك الحين بمراسلات الحسين ـ مكماهون (Hussein-McMahon Correspondence) في الفترة ما بين

عامي 1915-1916م، بين شريف مكة، الشريف الحسين بن علي (Sharif Hussein bin Ali) والمفوض البريطاني الأعلى في القاهرة السير هنري مكماهون (Sir Henry McMahon)، وهي ذات المراسلات التي وعدت بها بريطانيا بمساعدة العرب على الإستقلال مقابل مساندتهم لها في حربها ضد الدولة العثمانية. ويمكننا القول أن هذه المراسلات تميزت بجملة من الثوابت القومية الهاشمية، التي يمكن تلخيصها فيما يلي: (الحضرمي والعدوان، 2003: 19)

1. رفض فكرة تجزئة البلاد العربية، حيث لا فرق بين العرب سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين، وكان ذلك في معرض رد الشريف الهاشمي على طلب مكماهون في إستثناء كافة المناطق الغربية لخط دمشق، حمص، حلب، والساحل اللبناني بدعوى أنها ليست مناطق عربية إسلامية خالصة.

2. رفض فكرة فصل العراق عن جسم الأمة العربية.

3. الإصرار على المضي في المعاهدات التي عقدت ما بين بريطانيا وأمراء الخليج العربي.

4. تأجيل البحث في قضية الحدود لأنها مطالب عربية وتعود لوجهة نظر الجمعيات والأحزاب العربية.

5. رفض فكرة التنازل عن فلسطين، وكان من نتائج المراسلات أن وضعت فلسطين ضمن المنطقة التي وعد بها الشريف الحسين، وما يدل على ذلك أن فلسطين - رغم أهميتها الدولية - لم تذكر صراحة في المراسلات، بل تم الحديث عن إستثناء الولايات العثمانية المتمثلة في البصرة وبغداد، الإسكندرون ومرسين، والجزء الغربي من سوريا، وفلسطين ليست من ضمن تلك المنطقة، ولم تكمن المسألة

في إستثناء أو عدم إستثناء بعض المناطق؛ بل في النية المبيتة لدى بريطانيـا في إقتطاع فلسطين لمصلحة اليهـود.

ورغم ذلك لم تلتزم بريطانيـا بوعودها تلك للشريف الحسين على خلفية الاتفاقية السريـة المشؤومة التي كانت قد وقعتهـا سراً مع حليفتهـا فرنسـا في السادس عشر من أيـار عام 1916م، وهي اتفاقية سايكس ـ بيكو (Sykes-Picot Agreement) التي هدفت إلى إقتسام الأقاليـم العربيـة في الدولة العثمانيـة بعد أن تضع الحرب أوزارها. وقد تمخضت هذه الاتفاقية عن رغبة فرنسا في سوريا وشمال العراق، ورغبة بريطانيا في الشريط المحاذي للبحر الأبيض المتوسط والخليج لحماية خطوطها التجارية وإتصالاتها بشبه القارة الهندية. (www.kinghussein.gov.jo)

ويعلق مصالحة (1994) قائلاً (.. أما ضحايا هذه الخدعة هذه المرة، فكانوا: الشريف الحسين بن علي وفرنسا؛ فقالت للأول، ومن خلال تفسير مخادع للإتفاق بينه وبين السير مكماهون، إن فلسطين لا تشكل جزءاً من الدولة العربية الكبرى التي وعدته بإستقلالها. أما فرنسا فلم تعد تستطيع الإفادة من اتفاقية سايكس ـ بيكو، لأن بريطانيا إنتهكت تعهداتها بعد إنتصارها على الأتراك، على أثر الحرب التي بدأتها في فلسطين عام 1917م، بقيادة الجنرال اللنبي، والتي إنتهت في تشرين الأول بإحتلال غزة وحيفا والقدس حيث أنشأ اللنبي حكومة عسكرية). (مصالحة، 1994: 150)

هذا ويمكن إيجاز أسباب قيـام الثـورة العربيـة الكبرى بما يلي: (الوخيان، 1993: 21)

1. إضطهاد الأتراك للعرب.
2. خروج الحزب الحاكم التركي على تعاليم الإسلام.
3. سياسة التتريك، والتي شملت تجاهل اللغة العربية.

4. دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى.
5. سيطرة الإتحاديون على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية.
6. إنقاذ الولايات العثمانية الغربية بعد الهزائم التي لحقت بالدولة العثمانية بعد دخولها الحرب.

2. وعد بلفور (Balfour Declaration)

لم تكتفِ بريطانيا بنكث وعدها للشريف الحسين بن علي، بل علاوة على ذلك أصدر وزير خارجية بريطانيـا آرثر جيمس بلفور (Arthur James Balfour) في الثـاني من تشرين الثـاني عام 1917م التصريح الشـهير الذي عرف فيما بعد بوعد بلفـور، وهو الوعد الذي جاء على خلفية الإتصـالات المكثفة التي تمت ما بين الزعيم الصهيـوني وايزمن ووزيـر خارجيـة بريطانيـا. (الحوت، 1991: 437-445)

ويمكن كذلك فهم سبب هذا الوعد بإستخدام الحركـة الصهيونيـة (Zionist movement) لمواجهة حركة التحرر القومي العربي المتناميـة، ويمكن هنا الإشارة إلى تقرير لجنة بانرمان عام 1907م، وهي اللجنة التي أنشئت عام 1905م برئاسة رئيس الوزراء البريطانـي لدراسة مستقبل المنطقـة العربيـة، والتي أوصى تقريرها بتقسيم المنطقة إلى دويلات صغيرة وإدامة الخلافـات ما بينها، بالإضافة إلى زرع قوة عدوة تعادي شعب المنطقة، وتبقي على صداقتها مع الدول الأوروبية، بهدف إقامة حاجز بشري قوي وغريب يفصل ما بين شقي الأمـة العربيـة، الإفريقي والآسيوي. (الحباشنة، 1999: 6)

وقد أكد مصالحة (1994) هذا الطرح عندما إعتبر أن مخاوف بريطانيـا من إمكانية تمركز فرنسا في فلسطين وإنشاء حدود مشتركة بين مصر وفلسطين، الأمر الذي قد يهدد مصالحها في قناة السويس مستقبلاً. (مصالحة، 1994: 149)

لقد صدر وعد بلفور المشؤوم بخطـاب وجهه وزير خارجية بريطانيـا بلفور إلى اللورد روتشيلد (Lord Rothschild) الرأسمالي اليهودي يقول فيه: (إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل هذه الغايـة، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنيـة والدينيـة التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى). (أيوب، 1984: 27)

3. موقف الشريف الحسين بن علي من وعد بلفور والإنتداب البريطاني

زار المبعوث البريطاني لورنس الشريف الحسين في أواخر شهر آب عام 1921م عارضاً عليه مشروع المعاهدة البريطانية التي تقضي بحماية ملك الشريف في الحجاز مقابل إعترافه بالإنتداب البريطاني (British Mandate) وما يسعى إليه من دعم تنفيذ وعد بلفور، إلا أن الشريف الحسين رفض مشروع المعاهدة لأنها لا تتضمن شيئاً عن فلسطين وعروبتها، وأن وعد بلفور باطلاً بدعوى أنه لا يتفق مع الوعود التي قطعتها بريطانيا له، وعاد لورنس إلى لندن دون أن يوقع المعاهدة.

وقد دفع الشريف الحسين ثمن عروبته عندما تخلت عنه بريطانيـا وتركت عبد العزيز آل سعود يستولي على ملك الحجاز، وبقي الشريف الحسين رافضـاً للإنتداب البريطانـي وفكرة الوطن القومي الخاص باليهـود في فلسطين، فما كان من بريطانيـا إلا أن نفته إلى جزيـرة

قبرص، وبقي فيها حتـى أواخـر عام 1930م، وعاد إلى عمان، وتوفي فيهـا عام 1931م، ونقل إلى مثواه الأخير في المسجد الأقصى. (ربابعة، 1988: 12-17)

ويقول الوخيان (1993) مؤكداً (لقد رفض الشريف حسين التنـازل عن شبر واحد من الأراضي العربيـة المحددة في مراسلاته مع الحكومة البريطانيـة مهما كلف الأمر، إلا أن الواقـع الذي كانت القوة تحكمه مختلفـاً عن ذلك وحـال دون تحقيق أماني الشريف والعرب جميعـاً ...). (الوخيان، 1993: 22)

ثانياً: فلسطين في عهد الملك فيصل بن الحسين (1918-1920)

لقد خطى الأمير فيصل بن الحسيـن (Emir Faisal bin Al-Hussein) خطوات والده في وحدة البلاد العربيـة، والمطالبـة بحقوقهـا. فبعد أن دخلت قوات الثورة العربيـة الكبرى وجيوش الحلفـاء إلى دمشق في الثالث من تشرين الأول عام 1918م، وإصدار الجنرال بولز قائد قوات الحلفـاء في المنطقـة للمرسوم الرسمي الذي قسم فيه سوريه الكبرى إلى ثلاث مناطق عسكريـة هي: (الموسى، 1996: 83)

1. المنطقة الشرقية: تضم سوريه الداخلية وشرقي الأردن، وتديرها حكومة الأمير فيصل بن الحسين.
2. المنطقة الغربية: تضم الساحل السوري ولبنان، ويديرها قائد فرنسي.
3. المنطقة الجنوبية: تضم فلسطين، ويديرها قائد بريطاني.

أعلن الأمير فيصل قيام الحكومة السورية في دمشق في الخامس من تشرين الأول عام 1918م، وكان أول من أطلق مسمى الحكومة العربيـة على تلك الحكومة التي تشكلت في

سوريا، وقسمت البلاد حينها إلى ثمانيـة ألوية أو متصرفيـات هي: حلب، حمص، حماة، دمشق، حوران، جبل الدروز، الكرك، والبلقـاء. (www.kinghussein.gov.jo)

4. مؤتمر الصلح في باريس (Paris Peace Conference)

ما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها مخلفة الكثير من الويلات، حتى تداعى الرأي العام العالمي بالمطالبة بمؤسسة دولية تعمل على تنظيم علاقات الشعوب وإدامة السلام فيما بينها، وظهرت حينها جمعية إتحاد الرقابة الإنجليزية، والمجلس الهولندي لمكافحة الحرب، والحماية الأمريكية لحماية السلام، وطرحت العديد من المشروعات مثل مشروع الرئيس ويلسن، مقترحات الجنرال سميث، المشروع الفرنسي، والمشروع الألمانـي، وهي المشاريع التي قام على أثرها مؤتمر الصلح، مؤتمر الصلح في باريس (Paris Peace Conference) عام 1919م، بحضـور مندوبيـن إثنين عن كل دولـة من الدول الخمـس العظمـى وهي: الولايـات المتحـدة الأمريـكيـة ، بريطانيـا العظمى، فرنسـا، إيطاليا، اليابـان، ومندوب واحد عن الدول العشـرة المتحالفـة، ونجم عن هذا المؤتمر تشكيل عصبة الأمم (League of Nations). (خضير، 2002: 63-65)

ما يهمنا من هذا كله أن مطالبة الأميـر فيصل بن الحسين بإستقلال الأمة العربية قد قوبلت بالرفض في هذا المؤتمر، وتم بعدها منح بريطانيا حق الإنتداب على شرقي الأردن وفلسطين والعراق، ومنح فرنسا حق الإنتداب على سوريا ولبنان في قرار مجلس عصبة الأمم المنعقد في سان ريمو في نيسان من عام 1920م ؛ وعندها إتضحت مخططـات بريطانيـا وفرنسـا تجاه بلادهم؛ فأعلن العرب في مؤتمرهم الذي عقد في السابع من آذار عام 1920م إستقلال بلاد الشام بحدودها الطبيعية، والتي تشمل: سوريه ولبنان والأردن وفلسطين، والمناداة بالأمير فيصل بن

الحسين ملكا عليها، وكان ذلك لفترة قصيرة حيث لم يمهل دخول القوات الفرنسية دمشق قيام هذه المملكة؛ فإنتهت بذلك المملكة الفيصلية في سوريا بعد معركة ميسلون في الرابع والعشرين من تموز عام 1920م.

ثالثاً: فلسطين في عهد الملك المؤسس عبدا   بن الحسين الأول (1921-1951)

بعد إنتهاء المملكة الفيصلية في سوريا على أثر معركة ميسلون، إنطلق الأحرار العرب إلى شرقي الأردن، الذي كان حينها يتألف من ثلاث حكومات، تشكلت بعد إنعقاد مؤتمر السلط بين المندوب السامي في فلسطين هربرت صموئيل ووجهاء المنطقة الوسطى والجنوبية في العشرين من آب عام 1920م، وإتفاقية أم قيس بين الميجر سمرست ووجهاء المنطقة الشمالية في الثاني من أيلول من عام 1920م، وهذه الحكومات هي: (محافظة وآخرون، 2006: 12)

1. حكومة السلط، برئاسة مظهر أرسلان.
2. حكومة الكرك، برئاسة رفيفان المجالي.
3. حكومة إربد، برئاسة علي خلقي الشراري.

ورغبة من الأحرار العرب والشريف الحسيـن في إستعادة عرش سوريـا، قاد الأمير عبدا   بن الحسيـن (Emir Abdullah bin Al-Hussein) القوات من الحجاز ووصل معان في الحادي عشر من تشريـن الثاني عام 1920م، ، ونظراً لتركز قواعد الإنتداب الفرنسي في تلك المنطقة فقد أرجى الأمير عبدا   أهدافه في الوحدة العربية، وقرر إرساء القواعد المتينـة لشرق الأردن ـ منتهجـاً بذلك خطى والده الشريف الحسين في إرساء قواعد الدولـة الإسلامية في مكة المكرمة ـ الذي لم يكن له حينهـا كيانـاً سياسيـاً ، وكان ذلك في الحـادي عشر من نيسـان عام 1921م، وأصبـح الأردن بمرور الأيـام دولة ذات سيـادة ورسالـة بين الأمـم (www.kinghussein.gov.jo) ، وقد اعترفت كل من عصبة الأمم في السادس عشر من أيلول عام 1922م، والحكومة البريطانيـة في الخامس والعشرين من أيار عام 1923م بإستقلال إمارة شرق الأردن. (ربابعة، 1988: 18)

لقد تمثل الفكر القومي عند الملك المؤسس في جملة من الخطى السياسيـة التي تتماشى مع مبادئ الثـورة العربية الكبرى، مثل طرح مشروع وحدة سوريـا الكبرى، إعلان بيـان الوحـدة العربيـة عام 1942م، الموافقة على مشـروع وحدة الهـلال الخصيب بين بلاد الشـام والعـراق، المشـاركة في تأسيس جامعـة الدول العربيـة عام 1945م، وتوحيد الضفتين عام 1950م. (الحضرمي والعدوان، 2003: 19)

وبخصوص موقف الحكومة والشعب الأردني، فقد كان كل منهما مؤيداً ومناصراً للشعب الفلسطيني منذ بداية تأسيس الإمارة، وكان موقف الأمير عبدا شخصياً مؤيداً للشعب العربي في فلسطين بشأن حادث البراق، فقد بعث رسالة إلى المندوب السامي البريطاني بتاريخ 2 تموز 1930م رسالة يوضح فيها موقفه من النزاع، ويبين أهمية المكان من الناحية الإسلامية، وتأثيره في مشاعر العالمين العربي والإسلامي، ويطالب برفع الأمر إلى الحكومة البريطانية ولجنة التحقيق الدولية (محافظة 1، 1973: 104).

وشارك الأردنيون إخوانهم الفلسطينين في المظاهرات التي قامت في مدينة نابلس بتحريض من اللجنة التنفيذيـة العربية الفلسطينية بتاريخ 23 آب عام 1931م، وشارك وفد أردني في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس بتاريخ (7-17) من كانون الأول عام 1933م، للدفاع عن حائط البراق والمقدسات الإسلامية. (محافظة، 1983: 34)

ويقول ربابعة (1988) في هذا المقام (.. وكان موقف الأمير حازماً حيث طالب الحكومة البريطانية في رسائلة وإتصالاته مع المفوض السامي "ويكهون" المدونة في ملف الوثائق البريطانية: وقف الهجـرة اليهوديـة، الكف عن التحقيقـات وملاحقـة العرب، العفو عن حملـة السلاح والمجاهدين)، ويضيف (إن نضـال عبدا بن الحسين في سبيل فلسطيـن لا

يحتـاج إلى شرح ولا يفتقر إلى دليـل، فقد ظل يدافـع عن هذه الوطن ويناضـل في سبيل حقـوق أبنائـه ويتذرع بمختلف الوسـائل لإنقاذه من براثن وعدوان المعتديـن حتى لقي وجه ربه وهو يحمل راية الجهـاد من أجل التحرير). (ربابعة، 1988: 20-24)

5. **الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939):**

سميت هذه الثورة، وهي في الواقع مجموعة من الثورات التي إمتدت من عام 1936-1939م، بهذا الاسم نظراً لطول فترتها الزمنية مقارنة بالثورات السابقة لها، فبعدما أدرك العرب في فلسطين خطورة الهجرة على الوضع الديموغرافي في فلسطيـن، تداعوا للثورة في وجه الهجرة اليهودية والإنتداب البريطاني، وقاموا بتأسيس الهيئـة العربيـة العليا برئاسـة الحاج أمين الحسيني التي دعت إلى الإضراب العـام في القدس في العشرين من نيسان عام 1936م، والذي إنبثقت عنه الثورة العربية الفلسطينية عام 1936م، وطالبت المندوب السامي البريطاني بإيقاف الهجرة اليهوديـة، ومنع بيع الأراضي لليهود، وبتشكيل حكومـة وطنيـة على أسـاس نيابي.

وعندما رأت بريطانيـا صلابة المقاومـة الفلسطينيـة والعسكرية المدعومة بالرجال والمال والسلاح من أبناء الشعوب العربيـة، لجأت إلى أسلوب المهادنـة، وقامت بالطلب من الزعماء العرب السعي لوقف الإضراب في مقابل إستعدادها للنظر في المسألة الفلسطينية، وقد شارك الأمير عبدا ملكي العراق والسعوديـة – الملك غازي والملك عبدالعزيز – في إذاعـة نداء إلى عرب فلسطين في التاسـع من تشرين الأول عام 1936م، وقد جـاء فيه: (لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطيـن، فنحن بالإتفاق مع إخواننا ملوك العرب نرجوكم للإخلاد إلى

السكينة، حقناً للدمـاء، معتمدين على حسن نوايا الحكومـة البريطانيـة، ورغبتها المعلنـة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم). (درادكة، 2001: 52)

6. لجنة بيل (1937) :

أوفدت بريطانيا لجنة تحقيق إلى فلسطين عرفت بإسم لجنة بيل (Peel)، نسبة إلى رئيسها، من أجل بحث أسباب الإضرابات العربية وإزالة أسباب شكوى العرب من التمييز البريطـاني في فلسطين، وبعد إنتهاء التحقيق البريطاني، أوصت اللجنة بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية تتضمن جميع مناطق الجليل ومرج إبن عامر في شمال فلسطين، بما في ذلك صفد وطبريا وبيسان وحيفا وعكا، وهي من أخصب أراضـي فلسطين، والسهل الساحلي الممتد من شمال فلسطين إلى نحو 25 كيلومتر جنوبي تل أبيب، أما الأماكن المقدسـة، والتي تضم القدس، قبة الصخرة، بيت لحم، والخليـل؛ فتبقى تحت الإنتداب البريطـاني. ويتم توحيد باقي أرض فلسطين مع شرق الأردن. (درادكة، 2001: 52) ، (صالح، 2006: 3)

وقد عرض الملك عبد ا بن الحسين للجنة التقسيم التي أوفدتها الحكومة البريطانية في صيف عام 1938م، للنظر في المشروع المقترح، مشروعاً لتسوية القضيـة الفلسطينيـة يشتمل على: تكوين مملكة عربيـة موحدة من فلسطيـن والأردن، بحيث يكون للمناطق التي يوجد فيها أكثريـة إدارية مختارة، وتحدد الهجرة اليهودية ، ويمنـع اليهود من شراء الأراضـي، وتكون هناك مرحلة إختبار وتكيف مع الوضع الجديد مدتها عشر سنوات، ينتهي بعدها الإنتداب ويعلن الإستقلال. وكان هذا المشروع الذي إقترحه الأمير عبد ا يسـاهم في المحافظة على الأغلبية العربية في فلسطين، وبنفس الوقت يمنح اليهود الإستقلال الذاتي، ويراعي المصالح البريطانية التي يستحيل القبول بأي حل من غير مراعاتها، وقد رفضت لجنة التقسيم هذا المشروع لكونه لا يدخل ضمن صلاحيتها. ويشير الوخيان إلى بعد نظر الملك في تلك الفترة فيقول (.. ومشروع

التقسيم الذي رفضته الدول العربية هو المطلب الرسمي الذي تطالب به معظم الدول العربية، ولم تحصل عليه حتى يومنا هذا). (الوخيان، 1993: 29)

7. لجنة التحقيق الأنجلو ـ أمريكية

أرسلت الولايات المتحدة وبريطانيا لجنة مشتركة عام 1945م من أجل إعادة النظر في القضية الفلسطينية، وقد تألفت هذه اللجنة من كبار الصهاينة في الولايات المتحدة، وقامت بزيارة أوروبا لتقييم أوضاع اليهود، وزارت المنطقة العربية، وقدمت تقريرهـا في العشرين من نيسان 1946م، وكان لصالح اليهود، حيث إشتمل على التوصيـة بإبقاء فلسطين تحت الإنتداب، حتى يزول الخلاف بين العرب واليهود، ومنع قيام دولة يهودية أو عربية في فلسطين، والسماح بإدخال مئة ألف مهاجر يهودي، ورفع الحظر عن انتقـال الأراضي لليهود.

وعندما ظهرت نتائج لجنة التحقيق الأنجلو ـ أمريكية، إحتج أبنـاء الأردن وإستنكروا هذه القرارات، بالإضراب والمظاهرات التي قامت في مدن شرقي الأردن، وقد أدرك اليهـود ما يكنه لهم الأردنيـون من عداء، فقامت عصابـات يهوديـه في عام 1946م بالدخول إلى الأراضـي الأردنيـة وقتلت بعض المواطنيـن، كما أطلقت النار على المخافـر ومراكز الحدود، ونسفت بعض الجسـور التي تربط الأردن بفلسطين، ومع ذلك إستمر التعاطف والدعم الأردني لفلسطين في مختلف المجالات. (التل، 1992: 46)

وقد قامت بريطانيا بتقديم مشروع جديد عرف بمشروع موريسون نسبة إلى نائب رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، ويستند هذا المشروع إلى توصيات اللجنة الأنجلو ـ أمريكية، وبالتالي فإنه يجب تشكيل حكومة بريطانية مركزية تنفرد بالسلطة، وإعطاء كل من العرب واليهود حكما ذاتياً في هذه الحكومة، إلا أن الإضرابات العربيـة التي قامت عام 1946م على

خلفية عدم سماح بريطانيا بعرض القضية الفلسطينية على هيئة الأمم المتحدة التي تشكلت عام 1945م، ومناهضـة التحيز البريطاني قد أفشل هذا المشروع. (الحباشنة، 1999: 24)

8. قرار تقسيم فلسطين: (Partition of Palestine)

لم تسفر مطالبة الدول العربيـة الأعضاء في الأمم المتحدة بإستصدار قرار ينهي الإنتداب البريطاني ويعلن قيام دولة فلسطين عن شيء سوى تشكيل لجنة لدراسة المسألة الفلسطينية، وتقديم تقرير للجمعية العامة، وبالفعل قدمت اللجنة إلى المنطقة وإستكملت دراستها، ومن الجدير بالذكر أن الحكومات العربية قد قاطعت هذه اللجنة، وبعد مناقشة التقرير الذي تألف من تقريرين هما: تقرير الأكثرية ـ كندا، أستراليا، بيرو، تشيكوسلوفاكيا، جواتيمالا، السويد، وأرغواي ـ الذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية. وتقرير الأقلية ـ الهند، ايران، ويوغسلافيا ـ الذي يقضي بإقامة دولة إتحادية فلسطينية مستقلة تشمل كامل فلسطين، تتألف من حكومتين يتمتع كل منهما بالإستقلال الذاتي، إحداهما عربية والأخرى يهودية ، وأن يجلو الإنتداب البريطاني عن فلسطين، أقرت الجمعية العامة تقرير الأكثرية. (طعيمة، 1975: 240-247)

وبعد التصويت على قرار تقسيم أرض فلسطين، والضغط الكبير الذي مارسته الولايات المتحدة على الأعضاء، أقرت هيئة الأمم المتحدة قرار التقسيم في التاسع والعشرين من أيلول عام 1947م، وكان أهم ما نص عليه هذا القرار: (www.wikipedia.org)

- نهاية الإنتداب: حيث ينتهي الإنتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن على أن لا يتجاوز موعده أول عام 1948م، بحيث تجلو القوات المسلحة المنتدبة عن فلسطين تدريجياً، ويبدأ وجود الدولتين المستقلتين العربية واليهودية، وكذلك النظام الدولي

الخاص لمدينـة القدس وتعتبر الفترة الواقعة بين موافقة الجمعية العامة وتوصياتهـا بشأن المسألة الفلسطينية وإقامة الدولتين اليهودية والعربية فترة إنتقالية.

- التقسيم: نص قرار التقسيم على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربيـة وأخرى يهوديـة، ووضع نظام خاص لقدوم اليهود إلى فلسطين وفقاً لما يلي:

1. الدولة العربيـة: وتتألف من:

أ. الجليل الغربي: ويضم عكا والناصرة، وشفا عمرو والحراسه ونهاريا.

ب. المنطقة الجبلية الممتدة من شمال مدينة جنين شمالاً إلى مدينة بئر السبع جنوباً ومن نهر الأردن شرقاً، إلى سفوح الجبال غرباً في أقضيـة جنين وطولكرم واللد، وتضم منطقة جنين، نابلس، طولكرم، قلقيلية، رام ا ، الخليل، اللد ، الرملة، الطيبة، وأريحا.

ج. أقسام من أقضية المجدل، بئر السبع، الفالوجة.

د. مدينة يافا وقطاعها الواقع غرب الأحياء اليهودية جنوبي تل أبيب.

2. الدولة اليهودية: وتضم ثلاثة أقسام هي:

ه. القطاع الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية حيث يحده من الشمال والغرب الحدود اللبنانية، ومن الشرق الحدود السورية، وشرق الأردن، ويضم حوض الحولة وبحيرة طبريا وجميع مقاطعة بيسان، حيث يمتد خط الحدود إلى قمة جبال الجلبوع ووادي المالح، ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال الغربي.

و. الجزء اليهودي الساحلي: يمتد من نقطة ميناء القلاع والنبي يونس في مقاطعة غزة ويضم مدينتي تل أبيب وحيفا، تاركاً قطاع يافا الغربي تابعاً للدولة العربية.

ز. أقسام من أقضيه المجدل، غزة، وبئر السبع بإستثناء المدينة وجميع النقب والعقبة وقسم من البحر الميت حتى نقطة (عين جرى) شمالاً.

9. **الموقف الأردني من قـرار تقسيم فلسطين:**

كان موقف الحكومة الأردنية من قرار التقسيم مؤيدا لقرارات الجامعة العربية، حفاظاً على التضامن العربي، إلا أن الحكومة الأردنية إقترحت على الجامعة العربية تكليف الجيش الأردني مهمة إحتواء الصهيونيون، شريطة إستخدام الموارد المالية العربية في تجهيز الجيش وشراء الأسلحه اللازمة له، وكانت حجة الأردن في ذلك انه ليس عضواً في هيئة الأمم المتحدة وغير ملزم بقراراتها بعكس الدول العربية الأخرى التي كانت أعضاء في هيئة الأمم. لقد كان موقف الملك عبدا واقعياً ومبنياً على رؤيته الإستراتيجية للمصـالح والأهداف الأردنيـة نحو فلسطين، إذ صرح أكثر من مرة أنه في حالة رغبة العرب في قتال في فلسطين، فإن الأسلوب الأمثل هو أن يتولى الجيش الأردني وحده قتال اليهـود، على أن تزوده الدول العربيـة بالمال والسلاح والعتـاد، وبعكس ذلك فإن على العرب قبول مشروع التقسيم على علاته. (محافظة، 1973، 163)

10. **مشروع الوسيط الدولي الكونت برنادوت:**

بعد دخول القوات العربية فلسطين في 15 أيار 1948م، بذلت جهود دولية لوقف الحرب بين الأطراف المتنازعه، وأقر مجلس الأمن الدولي في التاسع والعشرين من أيار 1948، الدعوة إلى عقد الهدنة الأولى بين العرب واليهود، كما أقر تعيين الكونت برنادوت وسيطاً دولياً لبحث كيفية التسوية بين العرب واليهود (التل، 1959: 201)، وزار فلسطين والأردن والبلاد العربية المجاورة عدة مرات، وقدم في الرابع والعشرين من حزيـران عام 1948م مقترحات لحل المشكلة الفلسطينية، وأعلنها رسمياً في تموز 1948م. وقد رفض زعماء اليهود مقترحات برنادوت، كما رفضها الملك عبد ا والهيئة العربية العليا الفلسطينية والجامعه العربية (محافظة، 1984: 181). فبعدما درس الكونت برنادوت القضية درساً وافياً قدم للأمم المتحدة تقريرا

أوصى فيه بضم النقب إلى العرب . فثار اليهود عليه بسبب ذلك الإقتراح وقتلوه غيلة في أحد شوارع القدس . فمات بموته مشروع جعل النقب من نصيب العرب .

11. توحيـد الضفتيـن (Unification of the Two Banks)

لا بد لنا بداية وقبل الحديث عن توحيد الضفتين من التعرض لكافـة الأحداث التي عصفت بالمنطقـة العربية قبل عام 1948، وذلك من أجل الوقوف على خلفية الحالة العربية في الثلاثينات من القرن العشرين، وبيان مواقف وردود أفعال الأطراف التي لعبت أدواراً مهمة على صعيد المنطقة العربية.

نظراً للمكانة التي يكنها العرب للهاشميين، بقيت زعامة العرب تحت لواء الهاشميين حتى بعد رحيل ملك العرب، وقد تجلت هذه الزعامة خصوصـاً بعدما دعا الملك فيصل إلى الوحدة ما بين سوريا والعراق بعد عام 1930م، وهو العـام الذي تم فيه إستقلال العراق مع بريطانيا، وكذلك دعوته إلى وحدة الأمـة العربيـة بأكملهـا، وهي الوحدة التي لم تكتمل نتيجة خشية بريطانيـا على مصالحها الإستعمارية في المنطقة، ومعارضة بعض الزعامـات العربية التي خشيت من هذه الوحدة. وتوالت الأحداث بعد رحيل الملك فيصل وهو يحلم بعقد مؤتمر الوحدة العربية، فبدأت ثورة 1936م في فلسطين، وأعلن قرار تقسيم فلسطين في عام 1937م الذي تراجعت عنه بريطانيا في عام 1939م، ومحاولات اللجنة العربية لتجميع القوى الفلسطينية والعربية والإسلامية. (درادكة، 2001: 35-42)

وبعد إنتهاء حرب 1948 بخسارة العرب وتشريد الآلاف من الفلسطينيين، برز توجهان على الساحة العربية، نادى الأول منهما بقيام دولة فلسطينية وتزعمه حلمي عبدالباقي بدعم من أمين الحسيني. ونادى التوجه الثاني بإندماج الضفتين الشرقيـة والغربيـة لنهر الأردن، وقد تكلل هذا التوجه الأخير بإنعقاد مؤتمر أريحا (Jericho Conference) في الأول من كانون الأول عام

1949م، وكان أن تم الإتفاق على وحدة الضفتين ومبايعـة الملك عبدا الأول ملكاً دستوريـاً عليهما، وقد أصدر مجلس الوزراء الأردنـي بياناً جاء فيه (إن الحكومة الأردنيـة تقدر حق التقدير رغبة سكان فلسطين الممثلين في مؤتمر أريحـا فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين، شرق الأردن وفلسطين .. وهي رغبة متفقة تمامـاً مع رغبات الحكومة الأردنيـة، وستبادر إلى إتخاذ الإجراءات الدستورية لتحقيقهـا). (الأزعر، 1998: 89)

وقبل أن يعلن قـرار الوحدة بصيغتـه النهائيـة، تم تشكيل حكومة جديـدة في السـابع من أيار عام 1949م، ثم تليت بإنتخابات جديدة لمجلس النـواب من أبنـاء الضفتيـن، وهو ذات المجلس الذي أقر وحدة الضفتيـن بالإجمـاع في الرابـع والعشريـن من نيسـان عام 1950م. (محافظة وآخرون، 2006: 17)

رابعاً: فلسطين في عهد الملك طلال بن عبدا (1951- 1952)

تسلم الملك طلال الأول (King Talal bin Abdullah) دفة الحكم في السادس من أيلول عام 1951م، بعد إستشهاد الملك المؤسس على عتبات الأقصى في العشرين من تموز عام 1951م، ولم تطل فترة حكم الملك طلال بسبب المرض الذي لم يمكنه من الإستمرار في الحكم في الثالث من أيار عام 1953م ـ وهو الأمر الذي ترتب عليه أن عقدت جلسة مشتركة ضمت كل من مجلس الأمة والوزارة وأقرت بعدم قدرة الملك على الإستمرار في الحكم (محافظة وآخرون، 2006: 18).

ويقول هزاع المجالي في مذكراته عن تلك الحقبة (... قدمت اللجنة الطبية تقريرها الذي جزمت فيه أن الملك طلال لا يستطيع ممارسة صلاحياتـه الدستورية، وأنه ليس يؤمل له الشفاء من مرضه. وبناء على هذا التقرير إتخذت اللجنة البرلمانية توصيـاتهـا للمجلس

بإنهـاء ولاية الملك طلال، والمنـاداة بالأميـر حسين ملكاً دستوريـاً على المملكـة الأردنيـة الهاشميـة. وقد تألفت لجنـة وصايـة على العرش قوامهـا إبراهيـم هاشـم وسليمـان طوقـان وعبدالرحمن إرشيدات لتمارس صلاحيـات الملك حسين إلى أن يبلغ سن الرشد المنصوص عنها في الدستور، وهي الثامنـة عشرة ... وعاد الملك حسين إلى أرض الوطن، بعد أن أنهى دراسته في إنجلترا، وإستقبل إستقبالا منقطع النظير). (التل وآخرون، 1966: 311)

ورغم قصر فترة عهد الملك طلال، إلا أن تلك الفتـرة قد تميزت بتوسيع هامش الحريـات والتوسيـع الدستـوري والسعي نحو التضـامن العربـي، وجل ما إنبثق عن تلك الحقبـة القصيرة هو الدستور الأردنـي لعام 1952م، والذي ما زال قائمـاً لغايـة اليوم. (الحضرمي والعدوان، 2003: 19).

خامساً: فلسطين في عهد الملك الحسين بن طلال (1953- 1993)

لقد ركز جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال منذ تسلمه سلطاتـه الدستوريـة في الثاني من أيار عام 1953م على الدور القومي للأردن، فقد قال في ذلك اليوم (ألا وأن العرش الذي إنتهى إلينا ليمتد قوته بعد ا من محبة الشعب وثقته، وإني سأنمي هذه المحبة وهذه الثقة، بخدمة الأمة ورعاية مصالحها، ورفعها فوق كل حساب و .. فأخذت العهد على نفسي مجانبـة الراحـة من أجلكـم، والعمل لخيركـم والتضحيـة في سبيل إعزاز وطننـا الغالي الذي له نحيا وفي سبيله نموت ..). (محافظة وآخرون، 2006: 18)

12. الموقف الأردني تجاه الشعب الفلسطيني بعد قرار الرباط 1974

بالرغم من إعفاء الأردن من مسؤوليـاته تجاه الشعب الفلسطينـي بعد إعلان مؤتمـر الربـاط، فقد إستمر في الإتصـال مع منظمة التحرير الفلسطينيـة ضمن اللجنه الأردنيـة الفلسطينيـة المشتركة التي شكلت على مستوى الوزراء بعد مؤتمر الربـاط مباشرة، وقد أنيط بهذه اللجنة مسؤولية تنسيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالضفة الغربيـة والقطـاع ودعم حركة المقاومـة ضد الإحتـلال، وإدارة وتوزيع المعونات التي قررتها مؤتمرات القمـة لدعم سكان الأراضـي المحتلـة، وإستمر الأردن بالإضطلاع بمسؤوليـاته تجاه الضفة الغربيـة على إعتبار أن القرار سياسي ولا يتناقض مع الدستور الأردني حيث يؤثر في تطبيق القوانين والجنسية وحق تقرير المصير للفلسطينين. (الموسى، 1996: 426)

13. معاهدة كامب ديفيد (Camp David Accords)

إنفردت مصر برئاسـة أنور السـادات بعقد اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل برئاسـة مناحيـم بيجن، برعايـة الرئيس الأمريكـي جيمي كارتر وقد دخلت حيز التنفيذ في السادس والعشرين من آذار عام 1979م. وقد ترتب على هذه الاتفاقية خروج مصر من دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. (البدارين، 2002: 14-15)

ويذكر أن اتفاقية كامب ديفيد تألفت من وثيقتين هما:

i. اتفاقية تتناول أسس علاقة إسرائيل مع البلاد العربية ومستقبل الضفة الغربية والقطاع.

ii. اتفاقية تحدد أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي، والتي إسترجعت مصر بموجبها أرض سيناء وفق شروط تضبط وجود قواتها فيها.

وقد تضمنت الاتفاقية بشقيها البنود التالية:

1. تكون هناك ترتيبات إنتقالية بالنسبة للضفة والغربية وقطاع غزة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

2. تنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية بمجرد أن يتم إنتخاب سلطة الحكم الذاتي من قبل السكان عن طريق الإنتخاب الحر.

3. تتفاوض الأطراف (مصر، الأردن، ممثلو الضفة والقطاع، الكيان الإسرائيلي) بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة والقطاع.

4. سيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع معينة، وستتضمن الاتفاقية ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام.

5. ستتم المفاوضات وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 بكافة أجزائه. وستعالج المفاوضات - من بين أمور أخرى - موضوع الحدود، وطبيعة الإجراءات الأمنية.

6. يجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة.

7. سيشترك الفلسطينيون بتقرير مستقبلهم من خلال:

ح. الإتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة والقطاع على الوضع النهائي للضفة والقطاع والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية المرحلة الإنتقالية.

ط. يعرض الإتفاق على ممثلي الضفة والقطاع المنتخبين للتصويت عليه.

ي. تتاح الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشياً مع نصوص الإتفاق.

ك. المشاركة في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين الأردن والكيان الإسرائيلي.

8. سيتم تشكيل قوة شرطة محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين، وستشترك قوات إسرائيلية وأردنية في دوريات مشتركة، وفي العمل على ضمان أمن الحدود.

9. وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتي (مجلس إداري) ستبدأ المرحلة الإنتقالية التي تتألف من خمس سنوات.وبعد السنة الثالثة من بدء هذه المرحلة تبدأ المفاوضات النهائية لتقرير الوضع النهائي للضفة والقطاع وعلاقتها بغيرها، والوصول إلى معاهدة سلام بين الكيان الإسرائيلي وبين الأردن مع نهاية المدة الإنتقالية.

10. سيتم إتخاذ كل الإجراءات التي تضمن أمن إسرائيل وجيرانها.

11. خلال المرحلة الإنتقالية تشكل لجنة من الأردن ومصر وممثلو الضفة والقطاع وإسرائيل للإتفاق على مدى السماح بعودة النازحين المطرودين من الضفة والقطاع سنة 1967. وستعمل مصر و"إسرائيل" والأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها لتحقيق حل عاجل وعادل ودائم لمشكلة اللاجئين.

وقد عبر الأردن عن موقفه بإصدار مجلس الوزراء الأردني لبيان أكد فيه إيمان الأردن بالحل الشامل الذي يقوم على إستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على الأراضي الفلسطينيـة المحتلة عام 1967م، والحقوق العربيـة بشكل متكامل، كما أكد على ضرورة إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي إحتلتها عام 1967م، وإعطاء الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيـره بحريـة كاملـة. (الهور والموسى، 1983: 186)

وقد إعتبر الأردن إطار كامب ديفيد ترخيصـاً للإستمرار في إستيطـان الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن الحكـم الذاتي المقترح يتعلق بالسكـان وليس بالأرض، وهو صيغـة شكلية

تضفي الشرعية على الإحتـلال وتنكر الحقـوق الفلسطينيـة. (الأمير حسن بن طلال ، 1981: 95)

وجاء الإصـرار الأردني على إعتبـار القرار 242 (Resolution 242) الذي صـدر عن مجلس الأمن الدولـي في الثاني والعشريـن من تشرين الثـاني عام 1967م ـ هو الأسـاس الذي تبنى عليه أسـاس أية مفاوضـات، لأنه القـرار الوحيد الذي وصف الوجـود الإسرائيـلي في الأراضـي العربيـة بالإحتـلال، وإشترط إنهاء الإحتـلال من أجل الوصـول إلى تسويـة سلمية عادلـة. (المدفعي، 1993: 95-96)

14. قرار مجلس الأمن الدولي 242 (UN Security Council Resolution 242)

نجد من المناسب هنا أن نذكر نص القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام 1967م، للوقوف على تفاصيل هذا القرار الذي تمسك به العرب كأساس لعقد أي اتفاقية سلام: (مسلم، 1973: 122)

(إن مجلس الأمن إذ يعلن عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، ولذا يؤكد عدم القبول بالإستيلاء على أراضي بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد إلتزمت بالعمل وفقاً للمادة (2) من الميثاق :-

أ. يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين: (http://www.palestinefacts.org)

ل. سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي إحتلتها في النزاع الأخير.

م. إنهاء جميع الإعتداءات أو حالات الحرب وإحترام وإعتراف لسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، وإستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود أمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

ب. يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

ن. ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

س. تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ع. ضمان المناعة الإقليمية والإستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات منها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ج. يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري إتصالات مع الدول المعينة بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية سليمة ومقبولة وفقاً لنصوص ولمبادئ هذا القرار.

د. يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقييم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

وفيما يخص موقف الأردن من القرار فقد أكد الأردن على حق تقريـر المصير للفلسطينيين، الذي يعني إقامة دولـة فلسطينيـة مستقلة ذات سيـادة حرة في إختيـار أي ترتيب تقيمه مع الأردن إن أرادت ذلك، ففي كامب ديفيد لم يعد الرئيس الأمريكي كاتر متحمساً لفكرة حق تقرير المصير للفلسطينيـن، بعد أن كان يتحدث سابقاً عن الإعتراف بالفلسطينييـن، بوصفهم شعبـاً وأمة لهم مكان يعيشون فيه ولهم الحق في إختيار زعامتهم.

15. موقف الأردن من الإنتفاضة الفلسطينية:

إندلعت الإنتفاضة الشعبية الفلسطينية، في كانون الأول من عام 1987م، في القدس، وإنتقلت في مطلع عام 1988م إلى أحياء القدس الشرقيـة والشماليـة، وصدرت المنشورات التي تدعو إلى مقاطعة المنتجات اليهودية، وعدم الإمتثال لأوامر حظر التجول، وعد السماح لأفراد الشرطة بدخول المنازل. (www.palestinefacts.org)

وقد بادر الأردن منذ إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية إلى تأليف لجان حكومية وأهلية لجمع التبرعات إتخاذ التدابير لدعم صمود الأهل في الأراضي المحتلة، وإستمر الأردن بدفع الرواتب للموظفيـن في المؤسسـات الرسمية التي كانت تابعة للأردن قبل إحتلال عام 1967م، وفتحت الأسواق أمام المنتوجات الزراعية والصناعية للضفة الغربية وقطاع غزة. (الموسى، 1996: 496)

المبحث الثاني: مشروعات السلام الأردنيـة ـ الإسرائيلية

سيتم التدرج خلال هذا المبحث بذكر مشاريع التسوية السلمية التي عرضت من قبل كل طرف من أطراف القضية الفلسطينية من العرب، بالإضافة إلى الأطراف الدولية مثل الأمم المتحدة، أمريكا، بريطانيا، والإتحاد السوفياتي، بشكل متزامن مع الأحداث التي رافقت تلك المشـاريع، بغيـة الوقـوف على أسبـاب إطـلاق مثل هذه التسويـات، وما قامت عليه، وما هي الظروف التي رافقـت عرضهـا، ومن هنا يمكن التقديـم لمعاهدة السـلام الأردنيـة ـ الإسرائيلية (Treaty of Peace Between the State of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordan) عبر العقـود التي سبقت هذه المعاهـدة من خلال التعـرض لأهم المحطـات التـاريخيـة التي يمكن النظر اليهـا بوصفهـا من مقدمات هذه المعاهـدة أو الأسـس التي إستندت إليها. (صالح، 2006: 4)

ويمكننا هنا إعتبار مشروعات السلام التي طرحت منذ العشرينات وحتى مؤتمر مدريد، هي مما يمكن إعتباره مشروعـات سلام أردنيـة وفلسطينيـة في ذات الوقت، نظراً لإرتباط الأردن بالقضيـة الفلسطينيـة تاريخيـاً وسياسيـاً ومعنويـاً منذ بدايتهـا. وتأكيداً على ذلك، يجدر بنا هنا التنويه لمؤتمر أريحا عام 1948م وما تمخض عنه من وحدة الضفتين، وهو الأمر الذي جعل الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وأصبح مواطنوها من الرعايا الأردنيين، الذين يتمتعون بحقوق الجنسية الأردنيـة. (الهور والموسى، 1986: 30-31)

أولاً: مشروعات السلام (1937-1939)

عندما بدأ الخطر الصهيوني يشكل خطراً واضحاً، قامت في فلسطين العديد من الثورات، وما كان من الإحتلال البريطاني ـ وهو الذي تبنى المشروع الصهيوني في فلسطين ـ آنذاك إلا المماطلة، وتقديم الحلول الوسط التي تهدئ من ثورة العرب، وتضمن في المقابل إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين. ومن جملة المشروعات التي عرضت في سياق التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، نذكر ما يلي:

1. **مشروع بيل (Peel) ـ (1937):**

تم رفض توصيات لجنة بيل من قبل الفلسطينيون، كما رفضها كذلك اليهود. وقد عرض الملك عبد الله بن الحسين للجنة التقسيم التي أوفدتها الحكومة البريطانية في صيف عام 1938م، مشروعاً لتسوية القضيـة الفلسطينيـة يشتمل على: تكوين مملكة عربيـة موحدة من فلسطيـن والأردن، بحيث يكون للمناطق التي يوجد فيها أكثريـة إدارة مختارة، وتحدد الهجرة اليهودية، ويمنـع اليهود من شراء الأراضـي، وتكون هناك مرحلة إختبار وتكيف مع الوضع الجديد مدتها عشر سنوات، ينتهي بعدها الإنتداب ويعلن الإستقلال. وكان هذا المشروع الذي إقترحه الأمير عبد الله يسـاهم في المحافظة على الأغلبية العربية في فلسطين، وبنفس الوقت يمنح اليهود الإستقلال الذاتي، ويراعي المصالح البريطانية التي يستحيل القبول بأي حل من غير مراعاتها، وقد رفضت لجنة التقسيم هذا المشروع لكونة لا يدخل ضمن صلاحيتها.

2. **مؤتمر لندن المنعقد في (آذار، 1939):**

عقد هذا المؤتمر بمشاركة الوفود العربية، بريطانيا، واليهود بدعوى إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، ولكن لم يتوصل هذا المؤتمر إلى أية نتائج تذكر، نظراً لفشل المحادثات.

3. الكتاب الأبيض البريطاني (1939):

تمثل رفض العرب لتوصيات لجنة بيل البريطانية بتقسيم فلسطين في قيـام ثورة عربية جديدة عام 1938م إستمرت حتى إستشهد قائدها عبد الرحيم الحاج محمد في منتصف عام 1939م، وكانت النتيجـة أن عادت الحكومة البريطانيـة عن مشـروع التقسـيم ودعت إلى عقد مؤتمر لندن في السابـع من شباط عام 1939م، والثورة ما زالت مشتعلـة، وقد حضـر الأردن هـذا المؤتمر من خلال ممثله رئيس الوزراء الأردنـي آنـذاك توفيـق أبو الهدى، كما حضرته كل من مصر والسعوديـة واليمن، وكان من نتائـج هذا المؤتمـر صدور الكتاب الأبيض البريطانـي، (الحباشنة، 1999: 21). وكان من أبـرز ما أكد عليـه الكتـاب الأبيض ما يلي: (صالح، 2006: 4)

ف. أكد أن بريطانيا غير عازمة على إقامة دولة يهودية في فلسطين.

ص. تقام بعد عشر سنوات دولة فلسطينية، يتقاسم فيها العرب واليهود المسئولية والسلطة بما يحقق مصالح الطرفين.

ق. تحديد الهجرة اليهودية خلال الخمس السنوات التالية بعشرة آلاف مهاجر سنوياً بالإضافة إلى (25) ألفاً يسمح لهم فوراً بالهجرة. وبعد إكتمال هجرة المعنيين في الفقرة تتوقف الهجرة اليهودية، ولا تتم إلا بموافقة العرب.

ر. وقف بيع الأرض نهائياً لليهود في فلسطين إلا في مناطق محددة، وضمن شروط لا تضر بالفلسطينيين حسب رأي المندوب السامي البريطاني.

ويرى مصالحة (1994) أن الكتاب الأبيض البريطاني الذي أصدرته بريطانيا في السابع عشر من أيار عام 1939م، لم يكن إلا محاولـة لتهدئة الشعب العربي ومجانبتها الصدام مع الثورة الفلسطينيـة الهـادرة، ومن طريف المفارقات أن اليهود رفضوا هذا الكتـاب، لأنه

يتعـارض مع ما جاء في صك الإنتداب من مسؤولية إدارة فلسطين في تسهيـل هجرة اليهود إلى أرض فلسطيـن، ورغم أن عدد المهاجريـن اليهـود قد بلغ (17561) مهاجـراً يهوديـاً في نفس العـام الذي صدر فيه الكتـاب الأبيـض، ورغم أن عدد السكـان اليهـود قد إرتفع من (84000) الى (415000) فرداً في الفترة 1922-1927م فقط. (مصالحة، 1994: 155)

إلا أن الأطماع اليهودية كانت تطمح لأكثر من ذلك بكثير، وعندها بدأ اليهود بالتحول الى الولايات المتحدة الأمريكية موجهة بذلك ضربة حاسمة للسياسة البريطانية، خصوصاً بعد إنعقاد المؤتمر الصهيوني في أوتيل بليتمور في الحادي والعشرين من أيار عام 1942م في مدينة نيويورك. علاوة على ذلك، تمكن اليهود لاحقاً من إستصدار قرار من حزب العمال البريطاني في عام 1943م، يؤكد فيه ضرورة مساعدة اليهود والتخلي عن سياسة الكتاب الأبيض البريطاني وما إحتوى عليه هذا الكتاب. (طعيمة، 1975: 242)

وقد وافق الرئيس الأمريكي على تجاهل توصيات هذا المشروع، بالإضافة إلى الموافقة على إنشاء كومنولث يهودي، أي دولة يهودية تحكم فلسطين كلهـا، بالإضافـة إلى جملة من التوصيـات هي: السماح بهجرة مئة ألف يهودي إلى فلسطيـن، إلغـاء القيـود المفروضـة على شراء الأراضـي من قبل الوكالـة اليهوديـة، إشراف الوكالـة اليهوديـة على هجرة اليهـود إلى فلسطين. (مصالحة، 1994: 160-161)

أما بخصوص الموقف العربي من الكتاب الأبيض البريطاني، فقد رفض كذلك أبناء فلسطين هذا المشروع، بإستثناء حزب الدفاع الوطني، كما رفضته الحكومة العربية، إلا أن الملك عبد ا بن الحسين كان له موقفاً مخالفاً، إذ عد هذا المشروع تحولاً في الموقف البريطاني لصالح العرب، وسعى منذ ذلك الحين لإقناع العرب بقبول هذا المشروع، لأنه يوافق المصالح العربية. وقد قال الحسين بن طلال معلقاً على حنكة جده السياسية وبعد نظره (كان جدي السياسي الوحيد

بين رجال الدولة العربية في الثلاثينات، الذي أدرك أنه إذا لم يتم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية فإن الوضع سينقلب إلى كارثة تصيب العرب). (الحسين، 1975: 99، نقلاً عن الحباشنة، 1999: 21)

وإدراكاً من الأمير عبد ا لقوة التأثير الأمريكي في الأوساط العالمية فقد بعث إلى الرئيس الأمريكي روزفلت في الثالث من آذار عام 1944م جاء فيها (إن ما يدور في الكونجرس الأمريكي بشأن القضية الفلسطينية وإقامة دولة يهودية فيها سبب أسـى قلبيـاً عميقا سرى في كل الشـرق الأوسط، وأنا مقتنع أن الكونجرس لا يملك معلومـات كافية عن القضيـة ... إنني ألفت نظر فخامتكـم إلى هذه الأمور بإعتبار أن بلادي نفسه مجاور لفلسطين، ثم إنني أذكره كصديق في الأمم المتحدة).

ثانياً: مشروعات السلام (1946-1949)

1. **مشروع موريسون ـ (1946):**

عرضت بريطانيا هذا المشروع في مؤتمر لندن في الثاني من تشرين الثاني عام 1946م، وأرادت فيه تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق إدارية: منطقة عربية، منطقة يهودية، القدس، والنقب، بحيث تتمتع كل من المنطقتين العربية واليهودية بالإستقلال الذاتي، إلا أن العرب رفضوا المشروع رفضاً باتاً.

2. **قرار الأمم المتحدة 194 ـ (1949):**

صدر هذا القرار بناءاً على المشروع البريطاني الذي وافقت عليه الأمم المتحدة، ويقضي هذا القرار بالسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى فلسطين، ولكن رفضت إسرائيل أن تنفذ هذا القرار، وعجزت في المقابل الأمم المتحدة من إجبارها على تنفيذه.

3. لجنة المصالحة ـ (1949):

تشكلت هذه اللجنة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، وبالمناسبة مثل تركيا في هذه اللجنة المندوب التركي حسين جاهد يالتشين، اليهودي الأصل، بهدف إيجاد تسوية بين الدول العربية وإسرائيل، وكان من توصيات هذه اللجنة أن تقبل إسرائيل بعودة 100 ألف لاجئ فلسطيني مقابل حصولها على الصلح مع العرب، ورغم قبول العرب بهذا الطرح، إلا أن إسرائيل رفضته رفضاً قاطعاً.

وما أن أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بيانها بضرورة حماية الحدود الإسرائيلية الحالية، حتى تراجع العرب عن قبول مقترحات لجنة المصالحة. ويذكر أن هذه اللجنة قد شكلت مؤتمر لوزان في سويسرا في السادس والعشرين من نيسان عام 1946م، ووقعت حينها إسرائيل على بروتوكول لوزان الذي تضمن ضرورة إنسحاب إسرائيل إلى ما وراء حدود التقسيم، وجعل القدس مكاناً دولياً، وعودة اللاجئين وإعطائهم الحق في التصرف في ممتلكاتهم، وتعويض من لا يرغب بالعودة. ورغم قبول إسرائيل ببنود هذا البروتوكول إلا أنها رفضت الموافقة عليه بعد أن أصبحت عضواً في الأمم المتحدة، ويظهر لنا جلياً أن موافقة إسرائيل لم تكن إلا حيلة من أجل قبول عضويتها في الأمم المتحدة.

ثالثاً: مشروعات السلام (1952-1959)

i. المشروع النرويجي ـ (1952):

جاء هذا المشروع في السادس والعشرين من تشرين الثاني عام 1952م، ودعا إلى توقف الأعمال العدوانية، والدخول في مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية، ولم يفض هذا المشروع إلى أي مقترحات أو تسويات عملية.

ii. **مشروع جونستون الأمريكي ـ (1953-1955):**

إستهدف هذا المشروع حل مشكلة اللاجئين من خلال تعاون العرب وإسرائيل بإستغلال مياه نهر الأردن في تطوير المنطقة زراعياً، الأمر الذي يساعد اللاجئين على الإستقرار. وقد تم رفض هذا المشروع من قبل مؤتمر اللاجئين الذي عقد في القدس في الثلاثين من أيار عام 1955م.

iii. **مشروع جاما الأمريكي ـ (1955-1956):**

حصل الرئيس الأمريكي روزفلت على موافقة الرئيس عبدالناصر وبن جوريون على عقد لقاء سري بين الطرفين، وإشترط عبد الناصر من أجل حضوره اللقاء أن توافق إسرائيل على مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة، وقد رفضت إسرائيل هذا الطلب، فلم يتم اللقاء.

iv. **المشروع الكندي ـ (1957):**

طرح هذا المشروع من قبل وزير خارجية كندا ليستر بيرسون (Lester Pearson)، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان من أهم النقـاط التي ركز عليهـا المشروع، ما يلي: (www.moqatel.com)

ش. تتعهد كل من مصر وإسرائيل التقيد ببنود إتفاقيات الهدنةالموقعة عام 1949.

ت. إنشاء إدارة مدنية، تابعة لهيئة الأمم في غزة، بالتعاون مع كل من مصر وإسرائيل.

ث. إنسحاب القوات الإسرائيلية من شرم الشيخ، على أن يتبع إنسحابها دخول قوات الطوارئ الدولية إليها، للمساعدة في الحفاظ على السلام.

v. المشروع الأسترالي (1957):

طرح هذا المشـروع من قبـل رئيس وزراء إستراليا روبرت جوردون منزيس (Robert Gordon Menzies) ، وكان من أهم مرتكزات هذا المشروع ما يلي:

خ. تسوية نهائية ومضمونة للحدود العربية ـ الإسرائيلية.

ذ. تسوية قضية اللاجئين.

ض. تقديم مساعدات اقتصادية دولية، غير مشروطة عسكرياً، إلى الدول التي تحتاج إليها في الشرق الأوسط.

غ. تشجيع التبادل التجاري السلمي بين الطرفين، العربي والإسرائيلي.

ظ. الإعتراف بالجوانب المدنية والاقتصادية "لحلف بغداد"، وتوسيعها.

vi. مشروع همرشولد ـ (1959):

نسب هذا المشروع إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وقد ركز فيه على حل قضية اللاجئين من خلال مساعدة الدول التي تحتضن هؤلاء اللاجئين، وقد رفض الفلسطينيون هذا المشروع رفضاً قاطعاً في المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في السادس والعشرين من حزيران عام 1959م، لأنه يرمي إلى معالجة المشكلة بتوطين اللاجئين في الدول التي إستضافتهم، وحرمانهم من حق العودة. ويتضح لنا من تقرير همرشولد أنه لا يتطلع إلى إندماج اللاجئـن الفلسطينيـن في الأراضي الفلسطينيـة المحتلـة، ومما يثبت ذلك أن هذا التقرير يقسـم منطقة الشرق الأوسـط إلى ثلاثـة أقسـام هي:

أ. إسرائيل والبلدان العربيـة، التي تنتج كميات وافرة من النفط.

ب. البلدان العربيـة، التي لا تنتج النفط بكميات وافرة.

ج. البلدان العربيـة التي ليس لديها نفط.

ويرى أن إسرائيل قادرة على تمويل نفسها مادياً من أجل تحقيق نموها الاقتصادي، والبلدان العربية المنتجة للنفط قادرة ايضاً على تمويل نفسها مادياً من عائدات النفط لتحقيق نموها الاقتصادي، بل إنها قـادرة على تمويل البلدان الأخرى في المنطقة.

أما البلدان العربيـة غير المنتجـة للنفط، مثل الجمهورية العربيـة المتحـدة (مصر وسورية) ولبنان والأردن، وهي التي في الوقت نفسـه، تفتقر إلى الأمـوال اللازمـة لتنميتهـا، وهي أكثر البلدان العربيـة التي تقيم فيهـا الأغلبيـة من اللاجئيـن الفلسطينيين. ومن الواضـح أن التقريـر يرمي إلى تنميـة تلك البلدان العربية الثلاث بالذات، بهدف دمج الفلسطينيين في إقتصادياتها. (www.moqatel.com)

رابعاً: مشروعات السلام (1962-1969)

1. **مشروع جوزيف جونسون ـ (1962):**

هدف هذا المشروع لمقدمه جونسون صاحب مؤسسة كارينجي للسلام العالمي، إلى حل مشكلة اللاجئين بتكليف من الحكومة الأمريكية، وكان من نتائج المشروع أن أقر بحق اللاجئين في العودة، مقترحاً الآليات المناسبة لذلك، ولم ينض هذا المشروع إلى اي تطبيق عملي.

2. **مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ـ (1965):**

عرض هذا المشروع من قبل الرئيس التونسي في الحادي والعشرين من نيسان عام 1965م، وقد قام هذا المشروع على ثلاثة مرتكزات أساسية هي: (www.moqatel.com)

د. أن تعيد إسرائيل إلى العرب ثلث المساحة التي إحتلتها منذ إنشائها لتقيم عليها دولة عربية فلسطينية.

هـ. أن يعود اللاجئون إلى دولتهم الجديدة.

و. أن تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل وتنتهي حالة الحرب بينهما.

وقد رحبت إسرائيل بهذا المشروع، ولكن دون التنازل عن أي جزء من الأراضي التي إحتلتها، وكان أن رد رئيس الوزراء الإسرائيلي على مشروع الحبيب بمشروع آخر أعلنه في السابع عشر من أيار عام 1965م، يرى فيه تثبيت الأوضاع القائمة، وبدء المفاوضات مع العرب، وتطبيع العلاقات مع الدول العربية، وقوبل هذين المشروعين بإستنكار عربي كبير.

وفيما يتعلق بالموقف العربي من مبادرة الرئيس التونسي، فقد أصدر مجلس وزراء الخارجية العرب قراراً برفض مذكرة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، على مؤتمر القمة العربي الثالث، المنعقد في 13 - 17 أيلول 1965، وعدم توزيعها على الملوك والرؤساء العرب. وفى الثالث عشر من ايلول 1965، إجتمع وزراء الخارجية العرب في الدار البيضاء، بناء على دعوة الأمين العام للجامعة العربية، للإطلاع على مذكرة مقدمة من الرئيس بورقيبة تتعلق بموقفه من مؤتمر القمة، وأعلن وزراء الخارجية العرب بالإجماع رفض تسجيل مذكرة الرئيس التونسي في سجلات الجامعة العربية ورفض توزيعها على وفود الدول العربية. (www.moqatel.com)

3. **مشروع آلون ـ (1967):**

طرح هذا المشروع بعد شهر واحد من حرب 1967م من قبل وزير الخارجية الإسرائيلية إيجال آلون، وتضمن مقترحات هذا المشروع:

ز. الحدود الشرقية للكيان الإسرائيلي هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه.

حح. ضم المناطق الغربية لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى نحو 15 كيلومتراً، وإقامة مستوطنات صهيونية زراعية وعسكرية ومدنية فيها بأسرع ما يمكن، وإقامة ضواحي سكنية يهودية شرقي القدس.

طط. تجنب ضم السكان العرب إلى الكيان الإسرائيلي قدر الإمكان.

يي. إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمها الكيان الإسرائيلي.

كك. ضم قطاع غزة للكيان الإسرائيلي بسكانه الأصليين فقط، ونقل لاجئي 1948 من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش.

لل. حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دولية. وتقوم إسرائيل بإقامة عدة قرى للاجئين في الضفة وربما في سيناء.

ورغم ذلك لم تتبن الحكومة الإسرائيلية هذا المشروع، ولم تقم حتى بمناقشته. ومع ذلك، أصبح هذا المشروع هو الأساس الذي تنطلق منه كافة مشاريع التسوية الإسرائيلية. وقد لاقت خطة آلون قبولا ودعما من جانب الصهيونيين التقليديين، خصوصا أنها تهدف إلى تحقيق ما يسمى بنقاء الدولة اليهودية، عن طريق تجنب ضم المناطق والأراضي العربية ذات الكثافة السكانية وبذلك ظلت خطة آلون هي الإطار الأساسي لسياسة حركة المعراخ الإستيطانية، حتى وإن أقيمت العديد من المستوطنات خارج إطار هذه الخطة، حيث ظهرت بعض الحركات الإسرائيلية مثل حركة غوش أمونيم، في أعقاب حرب عام 1973 بهدف الإسراع بعملية الإستيطان في جميع أرض إسرائيل. وقد أصبحت هذه الحركة هي القوة الأساسية المحركة للنشاط الإستيطاني بين عامي 1975 و1977 حيث قادت ما أطلق عليه الإستيطان غير الرسمي وتمكنت بدعم من وزير الدفـاع والسلطـات العسكريـة من إقامة خمس مستوطنـات في قلب

سلسلة جبـال الضفة الغربيـة، وطرحت إضافة إلى ذلك عام 1976 مشروعا إستيطانيـاً خاصاً بها يدعو إلى توطين مليون يهودي خلال عشرة أعوام في مائة موقع في أنحاء مختلفة من الضفة الغربيـة. وخلاصة القول إن مشروع آلون كان من أبـرز الركائـز الرئيسية للسياسـة الإستيطانية، خصوصاً وأنه ينص علناً على ضم كل من القدس وغزة وغور الأردن والخليل وهضبة الجولان السورية إلى إسرائيل. (www.qudsway.com)

4. **قرار مجلس الأمن 242 ـ (1967):**

صدر هذا القرار عن مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام 1967م، ويعتبر من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية. وقد قدمت بريطانيا هذا المشروع ووافق عليه مجلس الأمن الدولي بالإجماع. وقد رفضت منظمة التحرير هذا القرار لأنه يعد من وجهة نظرها تصفية للقضية الفلسطينية. كما رفضته كل من سوريا والعراق والجزائر، إلا أن الأردن ومصر وافقتا على القرار. ومن أبرز عيوب هذا القرار أنه:

1. لا يعين بوضوح الخطوط التي يجب أن ينسحب منها الكيان الإسرائيلي.

2. ينظر إلى جوهر النزاع من زاوية اللاجئين فقط، ولا يتعرض للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

3. يربط ما بين الإنسحاب الإسرائيلي وتحقيق شروط أخرى.

4. تم حذف (The) من النص الإنجليزي ليصبح الانسحاب من (أراضٍ) وليس (الأراضي) التي إحتلها الصهاينة، بمعنى أن الإنسحاب لن يكون بالضرورة شاملاً من كل الأرض.

5. **مشروع يارينج ـ (1967):**

عين سفير السويد في موسكو جونار يارينج من قبل الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ القرار 242، ورغم الجولات التي قام بها وإستمرت لمدة زادت على ثلاث سنوات، إلا أن مهمته في ذلك فشلت تماماً؛ فالعرب يطالبون بعودة إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967م، وعودة اللاجئين، وفي المقابل عرضت إسرائيل الدخول في محادثات السلام دون أي شروط مسبقة، ورفضت إعادة قطاع غزة والجولان، وأصرت على بقاء القدس ـ الشرقية والغربية ـ جزءاً منها.

6. **مشروع النقاط الست ـ (1969):**

لم يقتصر دور الأردن على التفاعـل مع مشاريع التسويـة السليمـة التي تقدمت بها أطراف ثالثة بل إنه كان أول الدول العربية، بعد مصر، المبادرة لإيجـاد تحرك سياسي لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث كانت مبادرته الأولى في نيسان عام 1969م، في ختام زيارة رسمية قام بها الملك حسين إلى الولايات المتحدة وهو المشروع الذي أكد الملك الحسين، على أنه مقدم بإسمه وبإسم الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر، وبتفويض منه، والذي تضمن على ست نقاط تتركز على إنهاء حالة الحرب كليـاً، وإحترام جميع دول المنطقة ومن بينهـا إسرائيل والإعتراف بها وحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها مع

ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس، وقد رفضت إسرائيل هذا المشروع، ورفضته كذلك عدد من الفصائل الفلسطينيـة.

خامساً: مشروعات السلام (1970-1979)

1. م

شروع روجرز ـ (1970):

طرح وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي مشروعاً على الأردن ومصر وإسرائيل يستند إلى تنفيذ قرار 242، وإقامة مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم على أساس الإعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف وإستقلاله السياسي. وقد وافقت مصر على المشروع، وقبلته إسرائيل متحفظة تحت الضغط الأمريكي، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية هاجمت القرار بشدة لأنه يعني التنازل نهائياً عن هدف تحرير فلسطين وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني. وكذلك عادت إسرائيل للتهرب من تنفيذ مقترحات المشروع لأنه يتضمن إنسحابا من بعض الأراضي، ثم إن الأردن إنشغل بتصفية العمل الفدائي في الأردن في سبتمبر 1970، كما توفي جمال عبد الناصر في الشهر نفسه، الأمر الذي ترتب عليه فشل هذا المشروع.

وليس هذا المشروع الوحيد الذي رفضته إسرائيل فقد إتسمت الفترة التي أعقبت حرب حزيـران 1967م بكثرة المشاريـع التي إستهدفت وضع حد للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، كما إتسمت هذه الفترة بتعنت إسرائيل وتصلب مواقفها، وردود أفعالها السلبيـة تجاه مشاريع السلام المطروحة كافة من جهة ومرونة المواقف العربية الرسمية، التي أخذت تلائم نفسهـا مع الأوضاع العالميـة والمحليـة المتغيرة والمستجدة من جهة أخرى.

2. ﻫ

شروع المملكة العربية المتحدة ـ

(1972):

أعلن الملك الحسين في الخامس عشر من آذار عام 1972م عن مشروع المملكـة العربيـة المتحدة بهدف إعادة تنظيم البيت الأردني ـ الفلسطيني، وذلك من خلال إنشاء مملكة تتألف من قطرين: الأول هو الأردن، ويتألف من الضفة الشرقية، وعاصمته عمان، والثاني هو فلسطين، ويتالف من الضفة الغربية، وأية أراضي فلسطينية يتم تحريرها فيما بعد، وعاصمته القدس، على أن تكون عمان هي العاصمة المركزية للمملكـة، وأن يكون الملك هو رئيس الدولـة، ويتولى السلطـة التنفيذيـة المركزيـة بمعية مجلس وزراء مركزي، وتناط السلطـة التشريعيـة بالملك ومجلس الأمة الذي يضم عدد متساوٍ من الأعضـاء من كلا القطريـن، ويتولى السلطـة التنفيذيـة في كل قطر حاكم عام من أبنـاء القطر، ومجلس وزراء قطري من أبنـاء القطر. (محافظة وآخرون، 2006: 27)

وقد رفضت إسرائيل هذا المشروع، وعدته غير صالح لإعتباره أساساً لإتفاقية سلام معها، كما أدان العراق المشـروع، وقالت مصر: أنه مؤامرة لشق الصف العربي، وقطعت على أثره علاقتها الدبلوماسية مع الأردن، وأصدرت فصائل منظمـة التحريـر الفلسطينيـة بيانـًا رفضت فيه المشـروع أيضاً.

3. ق

رار مجلس الأمن 338 ـ

(1973):

صدر هذا القرار عن مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين أول عام 1973م بصدد وقف حرب تشرين (October War of 1973) بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. وقد أوصى ذلك القرار بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242. ووافقت مصر وسوريا والأردن على القرار، ووافقت عليه إسرائيل بتحفظ، وعارضته منظمة التحرير بدعوى أنها ليست معنية بالقرار. ورغم مشاركة الأطراف المعنية في مؤتمر السلام ـ مؤتمر جنيف ـ الذي عقد برعايـة السكرتير العام للأمم المتحدة (كورت فالدهايم) على اثر هذا القرار في الفترة ما بين 21-22 من كانـون الأول عام 1973م، إلا أن المؤتمر إنفض وذلك لتصاب مواقف أطراف النزاع المشتركة في المؤتمر. (الهور والموسى، 1986: 132)

4. ق

رار الجمعية العامة للأمم المتحدة

3236 ـ (1974):

صدر هذا القرار عن الأمم المتحدة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام 1974م، تحت عنوان (حقوق الشعب الفلسطيني)، وأكد القرار على:

5. الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.

6. الحق في الإستقلال والسيادة الوطنية.

7. الحق في عودة اللاجئين، والمطالبة بإعادتهم.

8. الإحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني، وأنه أمر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين.

9. أن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

10. حق الشعب الفلسطيني في إستعادة حقوقه بكافة الوسائل، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ورغم أهمية مثل هذا القرار في تحول قضية فلسطين من قضية لاجئين إلى قضية شعب له الحق في تقرير مصيره وتحرير أرضه، ورفع الشرعية عن إحتلال أرض فلسطين بغير وجه حق، والإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، بإعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أنه لم يزد عن كونها توصيات من حبر على ورق.

ه. اتفاقية كامب ديفيد ـ (1978):

أثارت هذه الاتفاقية حملة إحتجاج واسعة في العالم العربي، وإنطلقت على أثرها المظاهرات في كل مكان معبرة عن سخط الجماهير عن هذه الاتفاقية، وقامت جماعة إسلامية بإغتيال السادات في السادس من تشرين الأول عام 1981م، وقامت الدول العربية مثل سوريا، العراق، ليبيا، الجزائر، اليمن الجنوبي، ومنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل جبهة الصمود والتصدي لمواجهة مشروع كامب ديفيد.

وقد عقدت في اليوم الثاني / تشرين الثاني 1978 في بغداد، قمة بغداد، وكان من أهم قراراته ما يلي: (www.arabsummit.dz)

1. عدم موافقة المؤتمر على اتفاقية كامب ديفيد.

2. توحيد الجهود العربية من أجل معالجة الخلل الإستراتيجي العربي.

3. دعوة مصر إلى العودة عن اتفاقية كامب ديفيد.

4. حظر عقد صلح منفرد مع إسرائيل.

5. دعم الجبهة الشمالية والشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية ماديا.

كما صدر عن قمة عمان (1980) عزم الملوك والرؤساء العرب على إسقاط اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل.

سادساً: مشروعات السلام (1982-1989)

1. م

شروع ريجان ـ (1982):

أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريجان هذا المشروع في الثاني من أيلول عام 1982م، إثر الإجتياح الإسرائيلي للبنان، وكان من أهم بنود هذا المشـروع، تقسيم مدينة القدس والإتفاق على مستقبلها عبر المفاوضات، بالإضافة إلى حماية أمن إسرائيل، وقد رفض المجلس الوطني الفلسطيني هذا المشـروع في المؤتمـر المنعقد في الجزائر عام 1983م، لأنه لا يختلف كثيـراً عما جاء في الجـزء المتعلق بفلسطيـن في اتفاقية كامب ديفيد. (حمدان، 1989: 203)

2. ه

شروع السلام العربي (مشروع فاس) ـ (1982):

طرح هذا المشروع من قبل الأمير فهد بن عبدالعزيز، قبل أن يصبح ملكاً على العربية السعودية، وتبناه مؤتمر القمة العربية في المغرب عام 1982م، بعد خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان. وقد أيد المجلس الوطني الفلسطيني هذا المشروع في المؤتمر المنعقد في الجزائر عام 1983م. وكان من أهم نقاط هذا المشروع:

6. إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي إحتلتها عام 1967 بما فيها القدس.

7. إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة عام 1967.

8. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

9. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتعويض من لا يرغب بالعودة.

10. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة إنتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر.

11. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة

وعاصمتها القدس.

12. يضع مجلس الأمن الدولي

ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة

الفلسطينية المستقلة.

13. يقوم مجلس الأمن الدولي

بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

4. **مشروع بريجينيف ـ (1982):**

طرح هذا المشروع من قبل الرئيس السوفيتي بريجينيف في الخامس عشر من أيلول عام 1982م، وركز هذا المشروع على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وقد أيد المجلس الوطني الفلسطيني هذا المشروع في المؤتمر المنعقد في الجزائر عام 1983م.

5. **مشروع الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية (1984-1985):**

طرح هذا المشروع من قبل الملك الحسين في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام 1984م، كأساس مشترك لتسوية القضية الفلسطينية، ولم يكتب النجاح لهذا المشروع لأنه لقي معارضة فلسطينية داخلية من بعض الفصائل. وقام الملك حسين بإيقاف المشروع في التاسع عشر من شباط عام 1986م.

6. **مشروع السلام الفلسطيني (1988):**

صدر البرنامج الفلسطيني الجديد بعد إنعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع المنعقد في الفترة 12-15 من تشرين الثاني عام 1988م، وكان من أهم بنود البرنامج:

14. إعترفت منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً لأول مرة بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين ثاني 1947.

15. إعترفت منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً لأول مرة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر في الثاني والعشرين من تشرين ثاني 1967.

16. أعلن المجلس إستقلال فلسطين الذي كان من الناحية الفعلية عملاً عاطفياً لم تتراءى بداياته الأولى بعد على أرض الواقع.

17. الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة القوى الكبرى، وجميع أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن 242 و338 والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير.

18. إنسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967.

19. إلغاء إجراءات الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وإزالة المستوطنات.

20. حل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.

21. وضع الضفة والقطاع لفترة محددة تحت إشراف الأمم المتحدة، لتوفير مناخ مناسب لأعمال المؤتمر الدولي، ولتسهيل الوصول إلى تسوية سياسية، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطتها الفعلية.

سابعاً: مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو (1991-1993)

1. **مؤتمر مدريد للسلام (The Madrid Conference) ـ (1991):**

إنعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في 30 أكتوبر 1991 برعاية الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي وبحضور أوروبي شكلي. وشاركت أكثر البلاد العربية في المؤتمر (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي). وتمكن الكيان الصهيوني من فرض شروطه على التمثيل الفلسطيني، فتم إستبعاد المشاركة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع تحت الغطاء الأردني، وضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. وقد تألف هذا المؤتمر من مسارين:

22. المسار الثنائي: ويشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع الكيان الإسرائيلي، وهي سوريا، والأردن، ولبنان، والفلسطينيين.

23. المسار متعدد الأطراف: الذي هدف إلى إيجاد رعاية دولية واسعة لمشروع التسوية، من خلال إشراك معظم دول العالم المؤثرة، وجميع الأطراف الإقليمية والعربية. كما هدف إلى إيجاد تحول في الأجواء العامة في الشرق الأوسط بحيث يصبح الكيان الإسرائيلي كياناً طبيعياً في المنطقة. كما نقل بعض القضايا الحساسة إلى هذا المسار لتخفيف العقبات من طريق المسار الثنائي، مثل قضايا اللاجئين، والمياه، والأمن والحد من التسلح، والبيئة، والإقتصاد والتعاون الإقليمي، حيث شُكّلت خمس لجان لهذه القضايا.

2. **اتفاق أوسلو (Oslo Accords) ـ (1993):**

تم التوقيع الرسمي على اتفاق أوسلو في واشنطن في الثالث عشر من أيلول 1993، ووقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والذي تولى متابعة هذه المفاوضات السرية بنفسه. ووقعه عن الجانب الإسرائيلي شمعون بيريز وزير الخارجية، كما وقعه وزيرا خارجية أمريكا وروسيا كشاهدين.

وقد كرس هذا الإتفاق الإنفصال التام بين مسار المفاوضات الفلسطيني ـ الإسرائيلي ومسارات المفاوضات العربية الأخرى، مما أفقدها القدرة على تنسيق المواقف والعمل المشترك. وتسارعت بعد ذلك وتيرة المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية والتي أدت في نهايتها إلى عقد تسوية سلمية بين الجانبين في السادس والعشرين من تشرين أول 1994، والتي عرفت بمعاهدة وادي عربة. أما المسارين السوري واللبناني فبقيا متعثرين طوال السنوات الثماني التالية (حتى الآن). (www.palestine-info.info)

المبحث الثالث: عوائق ودوافع إبرام معاهدة سلام أردنية ـ إسرائيلية

يهدف هذا المبحث إلى بيان أهم العوائق التي حالت دون إقامة علاقات رسمية بين الأردن وإسرائيل قبل معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية، وذلك من خلال إستخلاص مثل هذه العوائق مما سبق الحديث إليه عن مشروعات السلام في المبحث السابق. بالإضافة إلى ذلك يعنى هذا المبحث ببيان أهم الدوافع التي ساعدت الأردن في إتخاذ قراره التاريخي بإبرام معاهدة السلام.

أولاً: العوائق:

يمكن لنا رصد مثل هذه العوائق من خلال الرجوع إلى مشروعات السلام سالفة الذكر في المبحث الثاني، وإستخلاص الظروف أو العوامل أو الجهات التي حالت دون إخراج مثل هذه المشروعات إلى حيز النور. وعلى أية حال، يمكن تقسيم هذه العوائق في خمس مجموعات هي:

1. العوائق الأردنية.
2. العوائق الفلسطينية.
3. العوائق العربية.
4. العوائق الإسرائيلية.

هـ. العوائق الدولية.

وفيما يلي تحليل لكل من هذه العوائق:

1. **العوائق الأردنية:**

رغم رسوخ فكرة التعايش السلمي بين الأردن وإسرائيل لدى القيادة الأردنية، إلا أن هذه الفكرة كانت وما زالت قائمة على مجموعة من الثوابت التي لا يمكن التنازل عنها، ومن هنا فإنه إذا ما تعارضت مقترحات وتوصيات مشروعات السلام مع الثوابت الأردنية؛ فإنها حتماً

ستكون من العوائق أمام إقامة علاقات رسمية بين الأردن إسرائيل. ويمكن هنا تلخيص أهم الثوابت الأردنية التي عندها يكون الأردن معنياً بقبول أية تسوية من التسويات المطروحة، وهي كالآتي:

24. رفض مبدأ الإستيلاء على أراضي الأخرين بالقوة، وقد تجلى إقتناع الأردن بهذا المبدأ في الموافقة على قرار مجلس الأمن 242.

25. العمل من أجل سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط. وهو ما دعا بالأردن أن يوافق على مشروع روجرز عام 1970م. ورفض الأردن بهذا الصدد كذلك اتفاقية كامب ديفيد لأنها تمثل حلاً فردياً في التعامل مع القضية الفلسطينية.

26. انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967م، ومن هنا لم يوافق الأردن على مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عام 1962م، لأنه لا يقضي بإنسحاب إسرائيل من المنطقة المحتلة عام 1967م. ورفض كذلك الأردن مشروع يارينج عام 1967م لنفس السبب السابق.

27. الإعتراف بسيادة ووحدة أراضي الدول، ومن أمثلة ذلك مباركة الأردن لمشروع السلام الفلسطيني (1988) الذي أعلن فيه إستقلال فلسطين.

28. الإعتراف بالإستقلال السياسي للدول، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ولهذا وافق الأردن على قرار الأمم المتحدة 242.

29. ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة. ومن المشروعات التي طرحها الأردن تأكيداً لهذا المبدأ مشروع النقاط الست عام 1969م بمعية مصر.

30. تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وقد أيد الأردن بهذا الخصوص قرار الأمم المتحدة 194 القاضي بالسماح للاجئين بالعودة.

31. التأكيد على حق تقريـر المصير للفلسطينيين، الذي يعني إقامة دولـة فلسطينيـة مستقلة ذات سيـادة حرة في إختيـار أي ترتيب تقيمه مع الأردن إن أرادت ذلك، ومن الأمثلة على ذلك إيقاف الملك الحسين مشروع المملكة العربية المتحدة إثر البيان الرافض لفصائل منظمة التحرير، ومشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية الذي لقي معارضة داخلية من فصائل المنظمة.

2. **العوائق الفلسطينية:**

لقد شكلت الرغبة الفلسطينية في بعض الأحيان عائقاً أمام عقد أي اتفاق سلام ما بين الأردن وإسرائيل، ومع ذلك إحترم الأردن رغبـة القوى الفلسطينيـة في عدم قبـول أي تسوية

سلميـة، وتفهم رغبتهـا بهذا الصـدد، لأن مبدأه في ذلك عدم التخلي عن الشعب الفلسطيني في بـادئ الأمر وعن منظمـة التحرير الفلسطينيـة بعدما أصبحت هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطينـي. وما فك الإرتباط إلا تلبيـة لرغبـة الأشقـاء وتوجههم بهذا الخصوص.

ويمكن رصد وتوضيح أهم النقـاط التي تعارضت فيها رغبة الجانب الفلسطيني مع رغبة الجانب الأردني ـ مع ملاحظة أن هذه المواقف قد تتغيـر بتغير الظروف والمعطيات في المنطقة، والتي إعتبرت بمثابة رفض من الجانب الأردني، لأن الأردن لم يكن يوماً راغبـاً بالتوصل إلى أي تسويـة دون التشاور مع الجانب الفلسطيني، والدليل على ذلك أن الأردن لم يقبل أية تسوية فردية إبان كانت الضفة الغربية تقع تحت مسؤوليته المباشرة ـ بالنقاط التالية:

32. رفض الكتاب الأبيض البريطاني (1939) لأنه يشترط موافقة اليهود لإستقلال فلسطين، في حين وافقت عليه الأردن لأنه يقضي بالحد من الهجرة اليهودية، وبيع الأراضي الفلسطينية إلى اليهود، ومما يذكر في هذا المقام أن اليهود رفضوا هذا الكتاب رافضاً قاطعاً، وكان من نتائجه أن تحول اليهود إلى كسب رضا الإدارة الأمريكية، لمساعدتها في التخلص من تبعات هذا الكتاب، وكان لهم ذلك.

33. رفض قرار مجلس الأمن 242 (1967)، لأنه بمثابة تصفية للقضية الفلسطينيـة من وجهة نظر منظمة التحرير آنذاك، وفي المقابل وافقت عليه

الأردن، لأنه يقضي بإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وسحب القوات المسلحة الإسرائيليـة من الأراضي التي إحتلتها عام 1967، وإنهاء جميع الإعتداءات أو حالات الحرب، والإعتراف بسيـادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

34. رفض مشروع روجرز (1970)، بدعوى أنه يعني التنازل عن هدف تحرير فلسطين، وقد قبل الأردن المشروع لأنه يدعو إلى قيام مباحثات بغية التوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة، ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل قبلت المشروع في البداية ثم عاودت ورفضته لأنه يقضي بالإنسحاب من بعض الأراضي المحتلة.

35. رفض مشروع المملكة العربية المتحدة، الذي طرحه الأردن (1972)، والذي يقضي بإقامة مملكة أردنية ـ فلسطينية متحدة، يتمكن الأردن من خلالها تمثيل الشعب الفلسطيني، وإيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. ومما يجدر ذكره هنا أن الإعلان عن هذا المشـروع قد تم في فترة الخـلاف التي سادت العلاقـات الأردنيـة الفلسطينيـة في الفتـرة ما بين 1970-1971م. (الخزندار، 2000: 19)

.36 رفض قرار مجلس الأمن 338 (1973)، لأن منظمة التحرير غير معنية به، وقد قبله الأردن لأنه يقضي بوقف الحرب بين مصر وسوريا وإسرئيل، ولأنه يدعو إلى تطبيق القرار 242.

.37 رفض مشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية الذي طرحه الأردن (1984)، كأساس مشترك لتسوية القضية الفلسطينية. ومما يذكر هنا أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر عام 1983م، رحبت بأي علاقة كونفدرالية مع الأردن، ولكن بعد إعلان دولة فلسطينية مستقلة. (الخزندار، 2000: 19)

.3 **العوائق العربية:**

يمكن النظر إلى العوائق العربية التي حالت دون إقامة علاقات سلام دائمة مع إسرائيل ، من خلال موقف الدول العربية من الصراع العربي الإسرائيلي، ومن المحطات التي يمكن رصدها لوصف عدم اتفاق العرب مع الأردن في تسوية القضية الفلسطينية، ولسنا هنا بصدد تحليل الدواعي الكامنة وراء حالة عدم الإتفاق هذه، وإنما التعرف على أهم العوائق العربية بهذا الصدد، والمتمثلة بما يلي:

.38 عدم موافقة بعض الدول العربية مثل سوريا والعراق والجزائر على قرار مجلس

الأمن 242، الذي دعا الأردن مراراً إلى القبول به كطريق شرعي لتسوية القضية الفلسطينية.

39. عدم موافقة العرب على مشروع المملكة العربية المتحدة الذي إقترحه الأردن عام 1972م، وهو المشروع الذي قطعت مصر علاقاتهـا الدبلوماسية مع الأردن على إثره.

4. **العوائق الإسرائيلية**:

تركزت العوائق الإسرائيلية أمام الأردن في جملة من الأمور التي إستندت إليها إسرائيل في التعامل مع القضية الفلسطينية، ونذكر منها:

40. رفض فكرة الحد من الهجرة اليهودية.

41. رفض فكرة وقف بيع الأراضي لليهود، وهذا ما ظهر جلياً في مقاطعة إسرائيل للكتاب الأبيض البريطاني (1939).

42. رفض إسرائيل التفاوض مع العرب ضمن مؤتمر سلام دولي، وهو ما ينادي الأردن به، ويعمل من أجله، بل على العكس من ذلك فإسرائيل تحاول الدخول في مفاوضات مع كل طرف من الأطراف العربيـة على حده.

43. رفض إسرائيل الإنسحاب إلى حدود ما قبل عام 1967م.

44. رفض إسرائيل منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير.

45. رفض إسرائيل السماح بعودة اللاجئين الراغبين في العودة.

46. تحايل إسرائيل في قبول مقترحات بعض المشاريع مبدئياً من أجل تحقيق هدف معين، ومن ثم التنصل من المشروع وعدم الإعتراف به، كما حصل في موافقة إسرائيل على بروتوكول لوزان الذي يقضي بإنسحاب إسرائيل إلى ما قبل حدود 67، ومن أجل تحقيق رغبتها في الإنضمام إلى الأمم المتحدة، ومن ثم التراجع عن الموافقة.

47. رفض مبدأ الدخول بأية مفاوضات مع العرب في ظل وجود شروط عربية مسبقة.

48. محاولة عقد صلح مع العرب دون تقديم أية تنازلات بل فرض سياسة الأمر الواقع على العرب.

49. رفض إسرائيل مشروع المملكة المتحدة الذي طرحه الأردن عام 1972م، بدعوى أنه لا يمثل أساس صالح لإتفاقية سلام مع الأردن.

50. ممانعة إسرئيل أمر قيام دولة فلسطينية مستقلة.

51. محاولة العمل على توطين اللاجئين خارج إسرائيل، ومن الأمثلة على ذلك موافقة إسرائيل على مشروع جونستون الأمريكي (1953) الذي يقضي بحل مشكلة اللاجئين من خلال توطينهم في الدول التي لجأوا إليها، وذلك عبر إقرار صيغة للتعاون الدولي بهذا المجال.

هـ. العوائق الدولية:

52. لم تتمثل العوائق الدولية في الوقوف في طريق الأردن بشكل مباشر ومنعه من إقامة علاقات سلمية رسمية مع إسرائيل، بل في جملة من الأمور التي عملت بشكل غير مباشر على مساعدة مشروعات التسوية المطروحة في السنوات التي سبقت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ومن هذه الأمور:

53. عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ القرارات الصادرة عنها، أمام التعنت الإسرائيلي بتنفيذ هذه القرارات، ومن الأمثلة على ذلك عجز الأمم المتحدة عن تطبيق القرار 194، الذي يقضي بالسماح بعودة اللاجئين الراغبين إلى فلسطين، وكذلك عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ توصيات القرار 242 على أرض الواقع.

54. تبني المشروعات السلمية الغربية مبدأ حماية أمن إسرائيل في كافة المشروعات المطروحة، وتجاهل رغبات العرب الحقيقية في الوصول إلى سلام عادل ودائم.

ثانياً: الدوافع التي شجعت الأردن على إبرام معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية

يمكن حصر هذه الدوافع في ثلاثة دوافع هي: (العبادي، 2003: 9)

a. الدوافع السياسية.

b. الدوافع الأمنية.

c. الدوافع الاقتصادية.

أولاً: الدوافع السياسية

1. حرب الخليج الثانية: (Gulf War -1991)

عبر الأردن عن موقفه من أزمة الخليج الناجمة عن إجتياح القوات العراقية لدولة الكويت، في الكتاب الأبيض الأردني الذي صدر بعد عام من بداية الأزمة، وتحديداً في الثاني من آب عام

1990م، وقد تركز الموقف الأردني في بندين رئيسيين هما: رفض مبدأ إحتلال العراق للكويت، رفض مبدأ إحضار قوات أجنبية إلى المنطقة العربية وأن يكون حل الأزمة عربياً.

وقد وجه الملك الحسين رسالة إلى الشعب الأمريكي في أيلول عام 1990م، يوضح فيها الموقف الأردني قائلاً (إن الأردن يؤمن بمبدأ عدم جواز إحتلال الأرض بالحرب، ويواصل إعترافه بدولة وحكومة الكويت، كما يعترف بحق المملكة العربية السعودية بطلب العون من الدول الصديقة، وكذلك بحق الإدارة الأمريكية في الإستجابة لذلك الطلب)، ورغم أن الموقف الأردني هو موقف الطرف الداعي لإحلال السلام في المنطقة، إلا أن الإعلام الغربي نظم حملة تهدف إلى تشويه موقف الأردن والإدعاء بأنه إنما يقصد من ذلك الدفاع عن العراق، ودعت هذه الحملة الإدارة الأمريكية إلى إستبدال عقوبات مجلس الأمن بعمل عسكري (درويش، 1992: 88، 105-106)

وقد كانت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية تتجاوز حفظ وضمان الشعب الكويتي أو تطبيق القانون الدولي، أو المحافظـة على الإستقرار في الخليج العربي، بل على العكس إنها تسعى إلى فرض هيمنتها الدولية، خصوصاً بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي كقوة عالمية عظمى، وذلك من خلال العمل على منع نشوء أية قوة عربيـة إقليمية، ومحاولة لإبقـاء العرب على صورتهم الحالية من تردي ووهن وضعف. (غليون، 1991، 17 – 18)

وقد حذر الملك الحسين الرئيس صدام حسين في الرسالة التي وجهها في الثاني والعشرين من أيلول عام 1990م من الوقوع في الشرك الذي نصب له قائلاً: (ومن المهم أن يعرف أخي، أن معظم العرب يخشون بصدق، ولهم الحق في ذلك، على العراق ـ العراق الظاهرة الجديدة، بإمكاناته العلميـة والبشريـة والعسكريـة والماديـة، وتصل خشية بعضهم على العراق ظاهرة الأمل والرجاء، حد الإعتقاد بأن شركاً قد نصب، ووقع فيه، مهيئاً بذلك الفرصة التي

طالمـا إنتظرها أعداء الأمة لضربه وتدميره، تحت غطاء الإنتصار لدولة الكويت، وبإسم الشرعيـة الدوليـة، بينما هم في الحقيقة، ساعون لإنهاء العراق وسحق آمال أمتنـا العربيـة فيه وفيما يمثل، وتدمير ثقة أمتنا المتجددة بنفسها). (درويش، 1992: 145)

ورغم وضوح موقف الأردن في حل القضية سلمياً داخل البيت العربي، الا أنه تعرض لعزلة مؤقته، نظراً لقلة الدول العربية والغربية المؤيدة لتوجهه، حيث أدت حرب الخليج الثانية إلى حدوث توتر كبير في العلاقات العربية، وإنقسام الدول العربيـة إلى معسكرين متناقضين بين المؤيد للحل الدولي والمعارض للوجود الأجنبي في المنطقة. تعرض الأردن لخسارة مادية واقتصادية كبيرة، وفي هذا الصدد تشير التقارير والإحصاءات الصادرة عن الدوائر الأردنية إلى مدى الخسارة التي لحقت به جراء تلك الأزمة، إذ إرتفعت نسبة البطالة إلى 25% من مجموع القوى العاملة، وإرتفاع خط الفقر 30%، وتقدر خسـارة الإقتصاد الأردنـي نتيجـة أزمة الخليـج الثانيـة بحوالي (8046018) مليار دولار (العبادي، 2003: 10-11)

لقد شكلت أزمة الخليج الثانية عنصراً هاماً في دفع الأردن لتوقيع معاهدة السلام لحل الصراع العربي الإسرائيلي سلمياً إلى جانب ما وصلت إليه العلاقات العربية ـ العربية إلى حالة من التردي حيث أصبحت التناقضات العربية ـ العربية تطغى على أية تناقضـات أخرى بما فيها تلك الناجمة عن تناقضات الصراع العربي الإسرائيلي (سعيد، 1992: 8)

2. النظام الدولي الجديد

تأثر النظام العربي عامة والأردني خاصة بالتغير الكبير الذي أصاب النظام الدولي وخروج الإتحاد السوفيتي من النظام الثنائي القطبية، وتحول كل ما سبق من صرعات إلى علاقات تعاونية (العبادي، 2003: 7).

وقد ترك تراجع دور الإتحاد السوفيتي على المسرح الدولي أثراً كبيراً على صناع القرار لبعض الدول العربية مثل سوريا والعراق، خصوصاً صناع القرار السوري الذي إستشعر فيها هذا الحليف الإسترتيجي قبل إقرار إلغاء الوجود السياسي للإتحاد السوفييتي في العشرين من كانون أول عام 1991 (الحباشنة، 1999: 58).

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة لن تسمح للمنظمة الدولية بإتخاذ مواقف تتعارض مع مواقفها أو القيام بمبادرات، أو إتخاذ توجهات تتعارض مع مصالحها وتوجهاتها نحو قضايا السياسة الدولية التي تهمها. (سعيد، 111: 25)

نتيجة لكل ما جاء فإن الأطراف العربية ومنها الأردن، قد وجدت نفسها أمام معادلات غير متكافئة وغير متوازنة، وبالتالي لا بد أن تكون السياسة العربية أكثر واقعية بما يتلائم مع المعطيات المطروحة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، ولا بد من القول أن الجمهورية العربية السورية بما لها من وزن إقليمي خاصة بسبب قربها الجغرافي من الأردن، كانت تمثل عائقاً أمام إقامة معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، ولكن بعد إنتهاجها سياسة أكثر تقبلا للولايات المتحدة ومشاركتها في التحالف الدولي ضد العراق، وكذلك مشاركتها في مؤتمر مدريد عام 1991، وما تبع ذلك من مفاوضات على المسار السوري الإسرائيلي أدت كل ذلك إلى تهاوي هذا العائق أمام القيادة السياسية الأردنية لإقامة التعاهد مع إسرائيل ، إضافة إلى ربط الولايات المتحدة الأمريكية بين حصار العقبة وبين موضوع توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل، فقد مثل ضغطا سياسيا على الجانب الأردني، وذلك من محاولات التقليل من دوره السياسي في المنطقة، إلى جانب ما نتج عن مباحثات أوسلو، وإنفراد منظمة التحرير بهذه المباحثات دون تنسيق عربي أو أردني مسبقاً. (الحباشنة، 1999: 59)

ثانياً: الدوافع الأمنية

تعد الأسباب الأمنية من أهم المبررات التي دفعت الأردن لتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل إذ قال جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال : " فلنكن واقعين، نحن لسنا في وضع نتمتع فيه بحماية دولة عظمى، ولا مجموعة من الدول، ولا حلف، ولا أي تنظيم دولي، حتى عربياً علاقاتنا تأثرت بأزمة الخليج لا زالت على حالها، ومعاناتنا لا زالت معاناة شديدة ". (خطاب جلالة الملك الحسين ، أمام مجلس النواب 1994/7/9)

1. ضمان الأمن الأردني

إنطلقت سياسة الأردن نحو التسوية السلمية لضمان أمنه، فهو من جهة يقع ضمن محيط إقليمي يعد فيه الأضعف، بالإضافة إلى التهديد الإسرائيلي لكيان الأردن ووجوده حيث يشعر الأردن بالخطر الإسرائيلي أكثر من غيره خصوصاً فيما يعرف بفكرة الوطن البديل. وبالتالي فإن توجه السياسة الأردنية السلمية وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ألغت مخططات إسرائيلية تستهدف أمن الأردن، وإستعداده لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن بإعتباره وطناً بديلاً، بالتالي فإن توقيع مثل هذه المعاهدة أنقذ الأردن وفلسطين معاً من هذه المخططات، ومن جهة أخرى شعر الأردن بأن كيانه أصبح مهدداً خصوصاً بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية (Palestine Liberation Organization) وإسرائيل بما أثارته من مخاوف لدى القيادة الأردنية، خاصة أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تطلع الحكومة الأردنية بكامل تفاصيل مباحثاتها حيث أدى اتفاق أوسلو إلى تعميق أزمة الثقة ما بين منظمة التحرير والأطراف العربية المتفاوضة مع إسرائيل (التقرير الاستراتيجي العربي العام، 1999: 195)

وقد أشار الملك الراحل الحسين بن طلال إلى هذه الحقيقة في خطابه أمام إحدى تشكيلات القوات المسلحة الأردنية بتاريخ السادس عشر من تموز عام 1994م، وقال: " فإحتمالات الوطن

البديل قائمة ولا يوجد وراءنا احد ... وما وقعنا جدول أعمال للمواضيع والقضايا إلا بعد ما وقع الفلسطينيون على مشروعهم المفاجئ ..." (معركة السلام، 42)، وعليه فقد هدف الأردن من وراء توقيع معاهدة السـلام، التعامل مباشرة مع الولايـات المتحدة وإسرائيل خوفاً من أن تتحول أرضه إلى وطن بديل للفلسطينين، أو أن يقف وحيداً في مواجهة اتفاق اقتصادي إسرائيلي فلسطيني، ينفذ على حسابه، وهو الذي يعاني من ضائقة اقتصادية.

وتضيف السامرائي حول الوثيقة السرية التي نشرتها صحيفة معاريف في الثامن عشر من نيسان عام 1972م، والتي أعدها بن غوريون : (أوضح بن غوريون، في تلك الوثيقة، أن حدود الدولة اليهودية المزمع إنشاؤها تشمل شرق الأردن، فإننا ننصح بعدم الإعلان عن ذلك في ذلك الوقت لأغراض تكتيكية، كما أعلن أن أراضي النقب القاحلـة، وكذلك مياه نهر الأردن والليطـاني يجب أن تكون مشمولة داخل حدودنـا. وأشار بن غوريون إلى مسـألة الحدود فقال: من المهم التمييز بين دولة يهودية كوسيلة، وبين دولة يهوديـة كهدف نهـائي، خصوصـاً فيما يتعلق بقضية الحدود). (السامرائي، 2002: 76)

2. توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي Declaration of Principles (DOP)

أما على الصعيد الفلسطيني نفسه، فقد ساهمت الاتفاقية في بروز منظمة التحرير الفلسطينيـة على المسرح الدولي كقوة معترف بهـا، والتي أخذت تميز بين الشرعيـة التاريخية والشرعية الدولية، على أساس أن الشرعية التاريخيـة تمثل حق الشعب الفلسطيني في وطنه وهي المضمون الثابت للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأن هذه الشرعية التاريخيـة تلغي وجود الشرعية الدوليـة والتي هي مجموعة القواعد والأحكام والقرارات الصادرة عن هيئات دولية تحت مظلة القانون الدولي. مما سبق يتضح أن الإنتفاضة الفلسطينيـة لعبت دوراً كبيراً في تغييـر مسـار الصـراع العربي الإسرائيلي والقضيـة الفلسطينيـة على كافة

المستويـات المحلية والإقليمية والدولية، الأمر الذي أدى إلى توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي في الثالث عشر من أيلول عام 1993. (الخولي، 1988: 11)

ثالثاً: الدوافع الاقتصادية

لقد عاش الأردن وضعاً إقتصاديا صعباً بدءاً من تأسيس الإمارة، حيث وجدت المملكة الأردنية الهاشمية نفسها أمام مسؤوليات سياسيـة واقتصادية وإجتماعية جمة، نجمت بداية عن حروب الصراع العربي ـ الإسرائيلي وما تمخضت عنه من أحداث، ونزوح الألوف من أبناء فلسطين إلى الأردن (طريف، 1984: 29-30).

وهذا بالطبع في ظل ندرة الموارد الطبيعية التي يتسم بها الأردن، فلا تتعدى مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للإستثمار الزراعي ما نسبته 6.2% من المساحة الكلية، منها حوالي 167.3 الف هكتار، أي ما يعادل 15%، تعتمد على الري والباقي يعتمد على مياه الأمطـار. (عوض، 1995: 424)

ومن أهم التحديـات الاقتصادية التي تواجـه الأردن في هذا المجال، يمكن أن نذكر ما يلي: (محافظة وآخرون، 2006: 167)

a. الفقر والبطالة: وقد وصل معدل البطالة في الربع الأول من عام 2006م إلى 14.4%.(www.globalpolicynetwork.org)

b. المديونية، التي نجمت عن عدم قدرة الإقتصاد الأردني في تسديد مثل هذه الديون، وتشير الإحصائيات أن قيمة المديونية الكاملة قد بلغت في عام 2003م حوالي (7) مليار و (200) مليون دينار أردني، وبلغت خدمة المديونيـة الخارجيـة (750) مليون دينار.

c. إرتفاع معدل النمو السكاني: وصل هذا المعدل إلى 2.8%، وقد نجم هذا الإرتفاع عن الهجرات القسرية التي تعرض لها الأردن نتيجة للحروب العربيـة الإسرائيلية، وحرب الخليج.

وقد زادت التخوفات الأردنية بعد توقيع السلطة الفلسطينية إتفاقا إقتصاديا مع إسرائيل في التاسع والعشرين من نيسان عام 1994م، حيث خشي من إنخفاض العائدات السنوية للأردن من صادراته إلى الضفة الغربية والتي تقدر بنحو عشرة ملايين دولار سنوياً آنذاك، وخشي أيضاً من أثار تحويل المساعدات الدولية للأراضي المحتلة مباشرة، ولا شك أن الإقتصاد الأردني سوف يتأثر بتحويلات الفلسطينيين من الخارج مباشرة إلى مناطق الحكم الذاتي بعد أن كانت سابقاً تحول إلى البنوك الأردنية.

وقد تحمل الأردن ضغوطاً سياسية واقتصادية واجتماعية جراء موقفه من حرب الخليج إستمرت حتى عام 1994م، نفس العام الذي شهد توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وقد سعى الأردن من خلال توقيعه لهذه المعاهدة أن يجني فوائد اقتصادية كبيرة مثل تحقيق الإستقرار المالي والنقدي، وتأمين وحشد وزيادة المدخـرات الوطنية، وتوفير المناخ الملائم والمناسب لجلب الإستثمارات الخارجية، وتحسين الدخل، وتوفير فرص العمل، وتطوير القطاع التصديري، وتحقيق إنفراج سياسي واقتصادي. وحيث كان الأردن يعاني من أزمة في الديون الخارجية الكبيرة ومحاولة إعادة جدولتها أو شطبها أو إلغاء جزءا من الديون المرتبة عليه للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، بالإضافة إلى إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة أردنية ـ إسرائيلية. (المصري، 1992: 13)

خاتمة

إستند الأردن إلى فكرة التعايش السلمي مع اليهود منذ بدايات تأسيس إمارة شرق الأردن، وما أن تطورت القضية الفلسطينية حتى إتسم الموقف الأردني بالتكيف مع الأحداث التي تفرض نفسها على الساحة العربية . ورغم أن هنالك مجموعة من العوائق الأردنية والعربية والفلسطينية والإسرائيلية التي حالت دون تحقيق علاقات سليمة مع إسرائيل، إلا أن هذه العوائق تكمن ببساطة في عدم اتفاق الأطراف المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي بالوصول إلى تسوية سليمة تكون مرضية لجميع هذه الأطراف . ويرجع ذلك برأي الباحث إلى التعنت والمكر الذي مارسه الكيان الإسرائيلي بالتنكر للمشروعات التي يترتب عليها أي من الأمور التي لا يرتضيها ومنها عدم الإنسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، وعدم إعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وعدم قبول فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة. في حين تنازل العرب كثيراً وقدموا التسهيلات الجمة للوصول إلى التسوية التي ترضي الطرفين بشكل عادل.

الفصل الثالث

نصوص معاهدة السـلام الأردنية ـ الإسرائيلية

تمهيد

تناولت نصوص معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية مجموعة من القضايا التي تهم الطرفين على حد سواء، بدءاً من قضايا السلام، والحدود، والأمن، والدبلوماسية والعلاقات الثنائية، والمياه، والعلاقـات الاقتصادية، وقضايا اللاجئون والنازحـون، والأماكن التاريخيـة والدينيـة، وأوجه التبادل الثقافي والعلمي، والتفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، ومحاربة الجريمة والمخدرات، والنقل والطرق، وحرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، والطيران المدني، والبريد والإتصالات، والسياحة، والبيئة، والطاقة، وتنمية أخدود وادي عربة، والصحة، والزراعة، ومنطقتي العقبة وإيلات، والمطالبات والحقوق والواجبات، والتشريعات، وحل النزاعات.

ويهدف هذا الفصل إلى تناول هذه النصوص بالمناقشة والتحليل، في مبحثين يتناول المبحث الأول منهما، والذي يحمل عنوان "تحليل نصوص المعاهدة" تحليل نصوص المعاهدة من خلال الإطلاع على الأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع والقوانين الخاصة بالمصادقة على بنود هذه المعاهدة. ويتناول المبحث الثاني، وهو بعنوان "مضامين المعاهدة وأبعادها" تحليل أهم المضامين التي تضمنتها معاهدة السلام الأردنيـة ـ الإسرائيليـة، وسوف يقتصر هذا المبحث الحديث على المضامين السياسية والاقتصادية.

المبحث الأول: تحليل نصوص المعاهدة

تم التوقيع على جدول الأعمال الخاص بالمسار الأردني والإسرائيلي في الرابع عشر من أيلول عام 1993م، وتم التوقيع على إعلان واشنطن في الخامس والعشرين من تموز عام 1994م، وهو الإعلان الذي إنتهت بموجبه حالة العداء والحرب ، وتم توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل (The Jordan-Israel Peace Treaty) في وادي عربة في السادس والعشرين عام 1994م في وادي عربة (Wadi ‘Araba).

لقد إشتملت هذه المعاهدة على مقدمة وثلاثين مادة وخمسة ملاحق، ناقشت في مجملها القضايا المتعلقة بالسلام، الحدود، الأمن، الدبلوماسية والعلاقات الثنائية، المياه، العلاقـات الاقتصادية، اللاجئون والنازحـون، الأماكن ذات الأهميـة التاريخيـة والدينيـة، أوجه التبادل الثقافي والعلمي، التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، محاربة الجريمة والمخدرات، النقل والطرق، حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، الطيران المدني، البريد والإتصالات، السياحة، البيئة، الطاقة، تنمية أخدود وادي عربة، الصحة، الزراعة، العقبة وإيلات، المطالبات والحقوق والواجبات، التشريعات، وحل النزاعات.

هذا وقد تمثلت الثوابت الأردنيـة في تحقيق مثل هذه المعاهـدة في تحقيـق سلام عادل ودائم وشامـل في الشرق الأوسـط ، وإقامة سلام مبني على قراري مجلس الأمن 242 و 338، بالإضافة إلى تعزيـز السـلام على أسس الحرية والمسـاواة والعدالـة وإحترام حقوق الإنسان. (البدارين، 2002: 89)

وفيما يلي إستعراض وتحليل لكل من مواد وبنود المعاهدة:

المبحث الأول: مواد معاهدة السلام

المادة الأولى : إقامة السلام (Establishment of Peace)

نصت المادة الأولى من المعاهدة على أن "يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل إعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على معاهدة السـلام" (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 221). وفي ذلك إشارة إلى وقت بدء هذه المعاهدة وسريانها بين الطرفين، والذي تحدد بمجرد تبادل الوثائق في خطوة تمهيدية لدخول بنود المعاهدة حيز التنفيذ.

المادة الثانية : المبادئ العامة (General Principles)

أشارت المادة الثانيـة من المعاهـدة إلى الأسـاس المرجعي القانونـي الذي يحكم المعـاهدة وهو الإلتزام بتطبيـق أحكـام ميثـاق الأمم المتحـدة ومبـادئ القـانون الدولي (The Charter of the United Nations and the principles of international law) اللتان تضبطان علاقـة الدول ببعضها البعض وقت السلم.

وقد خصت المادة الثانية من المعاهدة الحالـة الأردنيـة الإسرائيلية بجملة من الخصوصيات هي: (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 221)

1. يعترف كل من الطرفـان ويحترم سيادة الطرف الآخر وسلامته الإقليمية وإستقلاله السياسي.
2. يعترف كل من الطرفـان بحق الطرف الآخر بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ويحترم هذا الحق.

3. سيعمل كل من الطرفـان على تنمية علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما بغية ضمان الأمن الدائم لكل منهما، بالإضافة إلى الإمتناع عن التهديد بالقوة أو إستعمالها، واللجوء إلى حل النزاعـات التي قد تنشأ مستقبلاً بالوسائل السلميـة.

ونلاحظ من الفقـرات السابقة، أن هذه الاتفاقية إنما جاءت لتخدم كل من الطرفيـن الأردني والإسرائيلي؛ فهي من جهة تنص على إعتراف الأردن بدولة إسرائيل، ومن جهة أخرى تنأى بفكرة الوطن البديـل الذي نادى بها الكيـان الإسرائيلي مراراً وأشـار إليها صراحة وتلميحـاً في العقـود السابقـة، وبالتـالي تفرض المعاهـدة على الطرف الإسرائيلي إحترام سيـادة وكيان الأردن السياسي وحدوده الآمنة ودوره الإقليمي في المنطقـة. (صقر وآخرون، 2000: 48)

4. يعترف كل من الطرفـان بالدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقـات الإقليمية والثنائيـة.

5. يجب أن لا يسمح أي من الطرفين بحدوث تحركات السكان القسرية التي تقع ضمن نفوذه والتي من شأنها التأثير سلباً على الطرف الآخر. وفي ذلك إشارة إلى منع إسرائيل من اللجوء إلى التهجير القسري الذي يدفع بالمواطنين من المناطق المحتلة إلى الأردن، خصوصاً وأن هذه المناطق تقع ضمن النفوذ الإسرائيلي. (ابراهيم، 1996: 254)

وقد جاء في رد مجلس الأعيان على خطاب العرش الموجه لمجلس الأمة في الثاني والعشرين من تشرين الأول عام 1994 ، أن هذه المعاهدة إنما تتفق مع الثوابت الأردنية

والشرعية الدولية معاً، فهي تضمن إستعادة حقوق الأردن كاملة سواء في أرضه أو مياهه أو ترسيم الحدود الدولية مع دولة إسرائيل والتي ورد ذكرها في المادة الثالثة من المعاهدة.

المادة الثالثة : الحدود الدولية (International Boundary)

تناولت هذه المادة الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الإنتداب، كما وتعتبر هذه الحدود آمنة ومعترف بها دون المساس بوضع أية أراضي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967م.

وقد تم الإتفاق بموجب هذه المادة من المعاهدة على أن تتشكل الحدود الدولية بين الدولتين من القطاعات التالية: (البدارين، 2002: 154-157)

1. نهري الأردن واليرموك، وهنا أشارت الاتفاقية إلى أن يتبع خط الحدود منتصف المجرى الرئيسي لتدفق نهري الأردن واليرموك، ويتبع كذلك خط الحدود للتغيرات الطبيعية لمجرى كل من هذين النهرين، وفي المقابل ليس للتغيرات الإصطناعية لتلك المجاري أية تأثيرات على مواقع هذه الحدود، إلا إذا تم الإتفاق على خلاف ذلك. وفي حال حدوث أي تغير طبيعي مستقبلاً في مجرى كل من النهرين فسيؤول إتخاذ الإجراءات اللازمة المتعلقة بذلك إلى هيئة الحدود المشتركة التي من عملها إتخاذ القرار المناسب بخصوص تلك الإجراءات.
2. البحر الميت.
3. وادي عربة / منطقة هاعرفا.
4. خليج العقبة (the Gulf of Aqaba).

وقد إستعاد الأردن وفقاً لنصوص هذه المعاهدة وملحقاتها وخرائطها كامل المساحة التي إحتلتها إسرائيل دون التنازل عن أي شبر واحد منها. وقد بين الجانب الحكومي الأردني أن

الأراضي الأردنيـة المحتلة التي يسعى الأردن لإستعادة السيادة عليهـا قد تألفت من المناطق التالية: (ابراهيم، 1996: 254)

1. ما يقارب 830 دونماً في منطقة الباقورة تم إحتلالها من قبل إسرائيل عام 1949.
2. ما يقارب 5 كم^2 جنوب البحر الميت تم إحتلالها من قبل إسرائيل عـام 1948، وهـي ذات المنطقة التي أقيمت فيها بعض الإستثمارات المتعلقة ببناء الملاحات التابعة لشركة البحر الميت التابعة لإسرائيل.
3. ما يقارب 335 كم^2 تم إحتلالها من قبل إسرائيل في الفتـرة 1968-1969 فـي وادي عربة بحجة الحفاظ على أمن إسرائيل.

وبذلك فقد إعترفت إسرائيل بالسيـادة الأردنيـة على المنطقة ووعدت بعدم القيـام أو السماح بقيام أية نشاطـات في المنطقة من شأنهـا الإضرار بأمن الأردن وسلامته، وعدم السمـاح كذلك لكل من يدخل هذه المنطقة بحمل أي نوع من السلاح ما لم يكن مرخصاً له بذلك من السلطات الأردنية. ويستثنى من ذلك ما ورد في الفقرة (هـ) والمتعلقة بالسمـاح لرجال الشرطـة الإسرائيلية بلباسهم الرسمي وبالحد الأدنى من الشكليـات بالدخول إلى المنطقـة بغية التحقيـق في الجرائـم أو معالجـة أية حوادث أخرى تخص أصحـاب حقوق ملكيـة الأراضي الخاصـة والمصالح الإسرائيلية المملوكـة (المتصرفون بالأرض) أو ضيوفهـم أو مستخدميهم. وفي المقابل لا يمكن للأردن تطبيق قوانينه الجنائية على الأنشطة في المنطقة المحصورة بأشخاص من التابعية الإسرائيلية. (البدارين، 2002)

المادة الرابعة : الأمن (Security)

ينص البند (أ) من الفقرة (4/1) على أن (يتقبل الطرفـان أن التفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقـة بالأمن سيكون جزءاً مهماً من علاقتهما، وسيؤدي أيضاً إلى تعزيز أمن المنطقة، فانهما يأخذان على عاتقيهمـا أن يؤسسـا علاقتهمـا في مجال الأمن على الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركـة والتعـاون وأن يهدفـا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 222)

وتعد هذه المادة من أكثر المواد حساسية بالنسبة للجانب الإسرائيلي الذي كان يلح على ضرورة إستكمال الجوانب الأمنيـة بمنتهى الدقة والتفصيـل. أما على الصعيد الأردني فقد أبدى بعض السادة النواب حينها تخوفـاً حيال الترتيبـات الأمنية والتي من الممكن أن تؤدي تراخي الإستعداد العسكري الأردني في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل برفع كفاءة قوتها العسكرية، وقد تساءل كذلك بعض السادة النواب عن شأن الدخول في أي إئتلاف أو تنظيم أو حلف ذي طابع عسكري أو أمني مع طرف ثالث، أو تقديم المسـاعدة له بأي طريقة من الطرق وأثره على بنود المعاهدة. (ابراهيم، 1996: 260)

وينص البند (ب) من الفقرة (1) على: (نحو ذلك الهدف يعترف الطرفـان بمنجزات المجموعـة الأردنيـة والإتحاد الأوروبـي في تطويـر مؤتمر الأمن والتعـاون في أوروبا، ويلتزمان بإقامة مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط، ويعني هذا الإلتزام تبني أطر إقليمية بالشكل الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية، على نفس الخطوط التي سار عليها مؤتمر هلسنكي، بما يتوج بمنطقة أمن وإستقرار) (سليمان، 1994: 8). ومن جملة ما ينطوي على نص هذه الفقرة إعطاء معاهدة السلام بعداً إقليميا ودولياً، وهو الأمر الذي يضفي عليها شرعية دولية وإلتزام من قبل الطرفين بتنفيذ بنودها.

ورغم ما يمكن ملاحظته من خلال قراءة الفقرتين (4، أ / ب)، من حيث أنها تقيد الحريـة السياسيـة والأمنيـة والدفاعيـة الأردنيـة وتخضعها لمبدأ التعـاون مع إسرائيل في مجال الأمن، فهي بالمقابل تضع حداً للأطماع الإسرائيلية في التوسع الإستيطاني. ومن الجدير بالذكر، وعلى الرغم من هذا، نجد هناك بعض النصوص المتوازنة في المادة المتعلقة بالأمن، حيث تنص الفقرة (2) على (لا تمس الإلتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 222)

المادة الخامسة: الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى (Diplomatic and Other Bilateral Relations)

تنص الفقرة (1) من هذه المادة على أن (يتفق الطرفـان على إقـامة علاقـات دبلوماسية وقنصلية كاملة (Full Diplomatic and Consular Relations) وتبادل السفراء المقيمين وذلك خلال مدة شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة). وتنص الفقرة (2) على أن (يتفق الطرفـان على أن العلاقـة الطبيعيـة بينهمـا تشمل أيضا العلاقـات الاقتصادية والثقـافيـة). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 224)

ويمكن النظر إلى نص الفقرتين السابقتين بوصفها سبيلاً جديداً من سبل علاقات التعاون المشترك، من خلال تطوير العلاقات على الصعيد الدبلوماسي وتبادل السفراء الذي سيتم بعد شـهـر، وهذه مدة قياسيـة تعكس حدوث قفـزة كبيـرة نحو تمتين العلاقـات الأردنيـة ـ الإسرائيلية ومرحلـة مبكرة جداً في تطبيـع العلاقـات بين الطرفين ..) وإن العلاقات تتعدى ذلك لتشمل العلاقات الاقتصادية والثقافية أيضا. (الحباشنة، 1999: 94)

المادة السادسة : المياه (Water)

تطرقت هذه المادة إلى حل مشكلة المياه في المنطقة بغية تجنب أية صراعات أو نزاعات مستقبلية محتملة قد تنجم بخصوص إستخدام المصادر الطبيعية ومنها المياه، ومما يؤكد على قوة إحتمال مثل هذه الصراعات أو النزاعات هو شح المصادر الطبيعية في المنطقة.

وقد تناولت هذه المادة حق الأردن فيها ضمن المحاور الأساسية التالية: المخصصات من المياه، تخزين المياه، نوعية المياه وحمايتها، المياه الجوفية في وادي عربة، المشاريع، التعاون، لجنة المياه المشتركة. وإستهدف الأردن العمل على عدة مسائل منها: أولاً، إستعمال إسرائيل الزائد لمياه اليرموك. ثانياً، إيجاد أماكن لتخزين الفيضانـات. ثالثاً، إيجاد موارد للوفاء بإحتياجات الشرب في الأردن.

وقد نصت هذه المادة على ما يلي: (بهدف تحقيق تسوية شاملة لكافة مشاكل المياه القائمة بين الطرفين:

1. يتفق الطرفان بشكل متبادل بالإعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك (Jordan River and Yarmouk River)، ومن المياه الجوفية لوادي عربة (Araba/Arava Ground Water)، وذلك بموجـب المبـادئ المقبولـة والمتفق عليها، وحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق رقم (2)، والتي سيصار إلى إحترامها والعمل بموجبها على الوجه الأكمل). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 224)

2. إنطلاقا من إعتراف الطرفيـن بضرورة إيجاد حل عملـي وعـادل متفـق عليـه لمشاكلهما المائية وبالنظر إلى كون موضوع المياه يمكن أن يشكل أساسـاً لتطـوير التعـاون بينهمـا، فإن الطرفين يتعهدان بالتعـاون بالعمل على ضمان عدم تسرب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما، بأي شكل من الأشكال، بالإضرار بـالموارد

المائية للطرف الآخر. ومن هنا فإن أي تنسيق أردني عربي يتعلق بنهـري الأردن واليرموك أو أحدهما، يعتبر مضراً بمصلحة إسرائيل.

3. يعترف الطرفان بأن مواردهما المائيـة غير كافيـة للإيفاء بإحتياجاتهما الأمر الذي يتوجب تجهيز كميات إضافية بغية إستخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بمـا فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتتناول المادة الأولى (المخصصات) من الملحق رقم (2) الذي يغطي الأمور المتعلقة بمياه نهري اليرموك والأردن وكميـات الضخ الإعتيادية والإضافية منها في فترتي الصيف والشتـاء، وكذلك الأمور المتعلقـة بالتشغيل والصيانـة. ومن هنا يسمح لإسرائيل أن تضخ خلال فترة الصيف ـ الممتدة من 15 أيـار حتى 15 تشرين أول من كل عام ـ كمية مقدارها (12) مليون م^3 ويحصل الأردن على باقي التدفق. ويسمح كذلك لإسرائيل أن تضخ كميـة إضافية مقدارها (20) مليون م^3 من نهر اليرموك في فتـرة الشتـاء مقابل موافقة إسرائيل على نقل نفس المقدار للأردن في فترة الصيف، ويدفع الأردن نفقـات تشغيـل وصيـانة هذا النقل.

وتنص الفقرة (3) على تعاون الأردن وإسرائيل، لإيجاد مصـادر لتزويد الأردن بكمية إضافيـة مقدارها (50) مليون م^3 سنويـاً، من الميـاه بمقاييس مناسبة لإستعمالها في الشرب. أما بخصوص المياه الجوفيـة في وادي عربة، فإن إسرائيل تنازلت عن الآبار الجوفيـة في وادي عربة والمنشـآت المقامة عليها لصـالح الأردن مقابل التعويض، لكن الحكومة الأردنية فضلت تركها تحت الإدارة الإسرائيلية بسبب إرتفاع تكاليف التعويض، وإرتفاع نسبة ملوحة المياه التي تصل الى (1500 جزء من المليون)، وكذلك رغبـة الأردن في الإستفادة من الخبرات التكنولوجيـة الإسرائيليـة بهذا المجال.

ونلاحظ مما سبق أنه وبالرغم من إخضاع تلك الآبار للسيادة الأردنية إلا أن إسرائيل لها الحق في الإستمرار بإستعمالها ومنع الأردن من إتخاذ إجراءات تؤثر على نوعية وكمية إنتاج تلك الآبار. (سليمان، 1994: 8)

المادة السابعة : العلاقات الاقتصادية (Economic Relations)

تنص هذه المادة في الفقرة (1) على أنه (إنطلاقا من النظر إلى التنميـة الاقتصادية والرفاهيـة بإعتبارها دعامتين للسـلام والأمن والعلاقـات المنسجمـة ... فإن الطرفيـن في ضوء أوجه التفـاهم التي تم التوصل إليها يؤكدان على رغبتهما المتبادلتين ليس بينها وحسب بل ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي. (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 225)

وقد تساءل بعض السادة النواب عن الأسباب التي حفزت إلى وضع هده المادة داخل المعاهدة وعن الأسباب التي دعت إلى تطوير العلاقات بين الطرفين ودخولهما في إتفاقيات التعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة وإقامة مناطق حرة والإستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالي، وأبدى بعض السادة النواب تخوفـاً عميقـاً من أن يكون هدف التعـاون الاقتصادي هو الهيمنـة على الإقتصاد الأردنـي خصوصاً وأن حجم الإقتصاد الإسرائيلي يبلغ حوالي أربعة عشر ضعف الإقتصاد الأردني مقاسـاً بالناتـج الإجمالي السنـوي. (إبراهيم، 1996: 266)

وبالنظر إلى نص المادة أعلاه نلاحظ أن الطرفين يسعيان لجعل التعاون الثنائي جزءاً من مجمل التعاون الاقتصادي الإقليمي. وينص البند (2/5) على إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حاجزاً ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد

الطرف الأخر، والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الأخر من قبل أطراف ثالثة. وبناءاً عليه، يقوم الأردن برفع كافة أشكال المقاطعة الاقتصادية والحواجز التمييزية، وتقديم العون له في حال فرض مقاطعة اقتصادية على إسرائيل من قبل طرف ثالث.

أما البند (ب/2) فينص على (... بأن العلاقات بينهما ينبغي أن تسير بهدي مبادئ الإنسياب الحر الذي لا يعترض شيء سبيله، يدخل الطرفان في مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد إتفاقيات ..). ونجد من هذا النص الدعوة لإقامة منطقة حرة أو مناطق تجارية حرة تقام بموجب إتفاقات مع دول مجاورة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى وجود سوق شرق أوسطي، أما البند (ج/2) فينص على التعاون الثنائي في المحافل المتعددة الأطراف كذلك بإتجاه تعزيز إقتصادياتهما، وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى)، ويعني ذلك تعزيز العلاقات الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى.

المادة الثامنة : اللاجئون والنازحون (Refugees and Displaced Persons)

يعد موضوع اللاجئين والنازحين موضـوعاً حساساً وهاماً يؤثر بشكل مباشر على المجتمعين الأردني والفلسطيني من نواحٍ كثيرةٍ، لذلك فإن على الحكومة الأردنيـة أن تتابع هذا الموضوع في جميع المحافل والأصعدة حتى ينال اللاجئون والنازحون حقوقهم الكاملة. ولا بد من البدء في التأكيد على مسألة مهمة وهي أن إستمرار مشكلة اللاجئين مرهونة ببقاء الصراع العربي الإسرائيلي، وحتى تحل هذه المشكلة لا بد لدولة إسرائيل أن تتعاطى بشكل إيجابي مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) فقرة (11) لعام 1948 والذي يبين حق اللاجئين في العودة ودفع التعويضات لهم.

ومن هنا فقد نصت الفقرة (1) من هذه المادة على انه (إعترافا بالمشاكل الإنسانيـة الكبيرة التي يسببهـا النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين ... فإنهما سيسعيـان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل الناجمـة على صعيد ثنائي). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 226)

وفي حال عدم إمكانية تسوية المشاكل البشرية المشار إليها فإن الطرفان سيسعيان لتسويتها في المحافل والمنابر الدولية بموجب أحكام القانون الدولي، وأن المفاوضات بخصوص النازحين ستتم ضمن لجنة رباعية، بالإشتراك مع الفلسطينيين ومصر، أما مشكلة اللاجئون فتتم ضمن إطار المجموعة المتعددة الأطراف، وضمن مفاوضـات الإطار الثاني تزامناً مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للضفة الغربية وقطاع غزة. (الحباشنة، 1999: 108)

ويرى الباحث أن تحليل هذه المادة يقوم على وضع مشكلة اللاجئين ضمن الإطار الإنساني، ومحاولة سلخها عن الطابع السياسي والقانوني من خلال خلوها من أية إشارة إلى القرارات الدولية المتعلقة باللاجئين، والإشارة إلى التوطين كحل محتمل، ومحاولة إسرائيل بدفع الدول العربية للقيام لمعالجة مشكلة اللاجئين في أراضيهـا من خلال توطينهم، وتحمل الدول العربية والمجتمع الدولي مسؤولية إعادة توطين اللاجئين المقيمين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو بذلك يسعى لإسقاط حقهم في العودة إلى ديارهم.

المادة التاسعة : الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان (Places of Historical and Religious Significance and Interfaith Relations)

تنص الفقرة (1) على منح كلا الطرفين حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية للطرف الأخر. وتنص الفقرة (2) في هذه المادة (... تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنيـة الهاشمية في الأماكن المقدسة في القدس، وعند إنعقاد مفاوضات

الوضع النهائي سيعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن ...). وهذا مما يؤكد على إعتراف إسرائيل بدور الهاشميين الديني والشرعي ومسؤوليتهم التاريخية عن الأوقاف والمقدسات في مدينة القدس منذ عام 1924، وكما هو واضح في هذا النص، فإن المعاهدة تؤكد على إعطاء الدور الأردني أهمية كبرى تجاه هذه المقدسات تمتد إلى ما بعد مفاوضات الوضع النهائي.

وتنص الفقرة (3) على أن الطرفين سيعملان معاً لتعزيز حوار الأديـان بين الأديـان التوحيدية الثلاث بهدف العمل بإتجاه تفاهم ديني، وإلتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام ...). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 227)

المادة العاشرة : أوجه التبادل الثقافي والعلمي (Cultural and Scientific Exchanges)

تنص المادة على أنه (إنطلاقا من رغبة الطرفين في إزالة كافة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فإنهما يعترفان بمرغوبية التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 227)

وتولي إسرائيل أهمية كبرى لهذا البعد، ونظراً للدور الذي يلعبه العامل الثقـافي دوراً مهماً في حمايـة الأمة من التغلغل الإسرائيلي، وبالتالي فإن نجاح العلاقـات الأردنيـة ـ الإسرائيليـة مهدت بنجاح للتعاون الثقافـي والتطبيـع كمثل أوجه التبـادل العلمي والثقـافي بين الطرفيـن، وإقامة مشاريـع بحوث مشتركة، مثل بحوث الطـاقـة البديلـة، ومكافحة التصحر وزراعة الأراضـي القاحلة، وتطوير مصـادر الميـاه والبحوث الطبيـة، وكذلك عقد إجتماعات الخبراء، وتبادل المعلومـات، وتنظيم وتبادل المعارض الثقـافية.

المادة الحادية عشرة : التفاهم المتبادل لعلاقات حسن الجوار (Mutual Understanding and Good Neighborly Relations)

لقد تناولت هذه المادة العديد من العناصر التي من شأنها العمل على تطوير التفاهم وحسن الجوار والمصالح المشتركة والسعي لحل المشاكل من خلال الحوار، وبالتالي فقد طلبت المادة من الطرفين أخذ الأمور التالية بعين الإعتبار:

أ. أن يسعى الطرفان لتعزيز التفاهم المتبادل بينهما.

ب. أن يتعهد الطرفان بالإمتناع عن بث الدعايات المعادية القائمة على التمييز.

ج. أن يتخذ الطرفان كافة الإجراءات القانونية والإدارية لمنع إنتشار مثل تلك الدعايات من بين أي فرد أو جماعة.

د. أن يقوم الطرفان بإلغاء كافة الإشارات المعادية والتمييزية والتعبيرات العدائية من تشريعاتها.

إن تطبيق هذه المادة، خصوصاً بنود الفقرة (1) منها، يستلزم إحداث تغير جذري في النواحي الثقافيـة والتربويـة والتشريعيـة ليتلاءم مع البنود السابقـة، وعلى الأردن أن يلتزم بها محاولاً تحقيق التفاهم المتبادل والشامل بين الطرفين، أما الفقرة الثانية فتحاول تحقيق نوعاً من الحرية في التعبير. وتعكس المواد من (12 – 24) الإنتقال من حالة العداء إلى حالة التعاون والتطبيع في كافة النواحي.

المادة الثانية عشرة : محاربة الجريمة والمخدرات (Combating Crime and Drugs)

يجدر بالذكر هنا أن لهذه المادة ملحقاً بالإتفاقية وهو الملحق (3)، وقد أثار بعض السادة النواب في حينها نقطة أساسية حول هذه المادة والملحق التابع لها والتفصيلات الكثيرة التي تبين

أوجه التعاون المتعددة بين الجهات الأمنية في البلدين، وتساءلوا عن القصد من وراء ذلك، ورد الجانب الحكومي بأن هذا الموضوع قد أملته ضرورات الموقع الجغرافي المتوسط للأردن وأن الأردن إستجاب للطلب الإسرائيلي بإضـافة هذه المادة والملحق ليتأكد من أن الأردن حريص كل الحرص على مكافحة الجريمـة وبخاصة المخدرات، لأن للأردن في ذلك مصلحة واضحة (إبراهيم، 1996: 274). ووقعت اتفاقية مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة في الرابع والعشرين من تشرين أول عام 1995م. (اتفاقية التعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة، 1996: 3804-3806)

المادة الثالثة عشر : النقل والطرق (Transportation and Roads)

نصت هذه المادة على إعتراف الطرفين بضرورة إقامة علاقات ثنائية في مجال النقل والطرق، وضرورة عدم فرض ضرائب على حرية تنقل الأشخاص والبضائع، وقام الطرفان بتوقيع اتفاقية النقل في السادس عشر من كانون الثاني عام 1994م . (اتفاقية النقل بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، 1996: 754 – 799)

المادة الرابعة عشر : حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ (Freedom of Navigation and Access to Ports)

تنص هذه المادة على إقرار كلا الطرفين بحق سفن الطرف الأخر بالمرور البحري في مياهه الإقليمية وفقاً لقواعد القانون الدولي، ومنح كل طرف لسفن الطرف الأخر وحمولاتها منفذا عاديا إلى موانئه، بالإضافة إلى إعتبار مضيقي تيران وخليج العقبـة ممرات مائيـة دولية مفتوحة لكل الدول، وإحترام كلا الطرفيـن لحق الملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 229). وفي ذلك إشارة إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي والتأكيد عليه.

المادة الخامسة عشرة : الطيران المدني (Civil Aviation)

تنص الفقرة الأولى على أنه (يعترف الطرفـان بتطبيـق الحقـوق والإمتيازات والإلتزامات المنصـوص عليهـا في الاتفاقيات المتعددة الأطـراف، والتي يكونـا طرفين فيما بينهما، وخاصة اتفاقية الطيـران المدنـي لعـام 1944 (اتفاقية شيكـاغو (The 1944 Convention on International Civil Aviation - the Chicago Convention)، وإتفاقية خدمـات المـرور الجـوي الدولـي (اتفاقية التـرانـزيت) لعـام 1944، (The 1944 International Air Services - Transit Agreement)، إضافة إلى إفتتاح ممر جوي بينهما، وقد وقع الطرفـان اتفاقية خدمات جوية في السادس عشر من شهر كانون الثاني عام 1996. (اتفاقية خدمات جوية بين حكومة الأردن ودولة إسرائيل، 1996: 800 – 818)

المادة السادسة عشرة : البريد والإتصالات (Post and Telecommunications)

وفقاً لما جـاء في إعلان واشنطن (Washington Declaration) يبـدأ الطرفـان الأردني والإسرائيلي بإفتتاح خطوط الهاتف والفاكسميلي، كما إتفق الطرفان على إنشاء إتصالات سلكية ولاسلكية وإنشاء خدمات الربط التلفزيون بالأسلاك والراديو والستـالايت وفقاً للمعاهدات والأنظمة الدولية في هذا المجال (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 230)، وقد توصل الطرفـان بتاريخ الثامن عشر من كانون الثاني عام 1996 إلى توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالي البريد والإتصالات السلكيـة واللاسلكيـة. (مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالي البريد والإتصالات السلكيـة واللاسلكيـة بين حكومة المملكـة الأردنيـة الهاشميـة وحكومة دولة إسرائيل، 1996: 528 – 530)

المادة السابعة عشرة : السياحة (Tourism)

تفصح هذه المادة عن رغبة الطرفين لتعزيز التعـاون السياحي، وإتفاق الطرفيـن على التفاوض خلال فترة قياسيـة لا تزيد عن (3) أشهر من تبادل وثائق التصديق للمعاهدة من أجل تنشيط وتشجيع السياحة المتبادلـة والسياحة من الدول الأخرى. وقد وقع الطرفان اتفاقية سياحيـة بتاريخ الرابع من نيسان عام 1995. (اتفاقية سياحية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، 1996: 1464 – 1465)

المادة الثامنة عشرة : البيئة (Environment)

نصت هذه المادة على أن يتعاون الطرفان في المواضيع المرتبطة بالبيئة لما يوليه الطرفـان لهذا الموضوع من أهميـة كبرى، وفي مواضيع منها المحافظة على الطبيعة، ومحاربة التلوث، ذلك حسب ما هو موجود في الملحق رقم (4) وسيدخل الطرفـان في مفاوضات ليتوصلا إلى اتفاق بهذا الشأن في فترة لا تزيد عن (6) أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة. (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 231)

وقد قام الطرفـان بتوقيع اتفاقية تعاون لحماية البيئة والمحافظة على الطبيعة بتاريخ السابع من أيلول عام 1995. (اتفاقية تعاون لحماية البيئة والمحافظة على الطبيعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، 1996: 1256 – 1265). ويمكن تلخيص مجالات التعاون في مجال البيئة بالركائز التالية:

1. منع الضرر والمخاطر على البيئة.
2. التعاون في مجالات مثل التشريعات والأنظمة والمقاييس البيئية وتطبيقها، إجراء البحوث التطبيقية والتكنولوجية، الإستجابة للطوارئ والسيطرة على الأضرار.

3. تتمثل موضوعات البيئة التي يتم بحثها في حماية الطبيعة، التحكم بنوعية الهواء، بيئة البحر وإدارة موارد الشطوط، إدارة الفضلات ومنها الفضلات الخطرة، التحكم بإنتشار الحشرات، التحكم بالتلوث وإصلاح نتائجه، محاربة التصحر، تقليل التلوث الناجم عن الضجيج، والتعاون في حال حدوث الكوارث الطبيعية.

المادة التاسعة عشرة : الطاقة (Energy)

نصت هذه المادة على تعاون الطرفان في تنمية موارد الطاقـة والمشاريـع ذات العلاقـة بالطاقـة مثل إستغلال الطاقـة الشمسـيـة، وتنفيذ الربط الكهربائي في منطقة العقبـة إيلات (Eilat-Aqaba area) كمقدمة تعاون ثنائي إقليمي واسـع. (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 231)

المادة العشرون : تنميـة أخدود وادي الأردن (Rift Valley Development)

تنص المادة على أن (يولي الطرفان أهمية كبرى للتنميـة المتكاملة لمنطقة أخدود وادي الأردن، ليشمل ذلك مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئيـة والمشاريـع المرتبطـة بالطاقـة والسيـاحة ... لذلك سيبذل الطرفـان قصارى جهدهمـا لإتمام التخطيـط والسير في التطبيق). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 231) ومن هنا يترتب على هذه المادة فتح آفـاق جديدة لسبل التعاون الدولي في مجالات تنموية مهمة.

المادة الواحدة والعشرون : الصحة (Health)

تنص على أنه (سيتعاون الطرفان في مجالات الصحة، وسيقومـان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق خلال فتره لا تزيد عن (9) أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994). وقد تم توقيع على اتفاق التعاون في حقلي

الصحة والطب، بتاريخ الثامن والعشرين من آب عام 1995. (اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنيـة الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل في حقلي الطب والصحة)

المادة الثانية والعشرون : الزراعة (Agriculture)

تنص على التعاون في مجال الزراعة، بما فيها الخدمات البيطرية وحماية النباتات والتسويق (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994). وقد تم توقيـع الطرفـان على اتفاقية زراعيـة بتاريخ السادس والعشرين من تشرين الأول عام 1995. (اتفاقية زراعية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، 1995: 3927 – 3930)، ومن جملة الفوائد التي من الممكن أن تكون في صالح المملكة الإستفادة من الأساليب التكنولوجية المتطورة التي تستخدمها إسرائيل في شتى المجالات ومن المجال الزراعي.

المادة الثالثة والعشرون : العقبة وإيلات (Aqaba and Eilat)

تنص المادة على أنه (يتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، وعلى الترتيبات التي ستمكنها من التنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات في مجالات من ضمنها تنمية السياحة المشتركة، والرسوم الجمركية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة، والتعاون في الطيران، ومحاربة التلوث، والأمور البحرية والشرطة والرسوم الجمركية، والتعاون الصحي) (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 232). وقد إختتمت تلك المفاوضات بتوقيع اتفاقية حول الترتيبات الخاصة للعقبة وإيلات بتاريخ الثامن عشر من كانون الثاني عام 1996 (اتفاقية حول الترتيبات للعقبة وإيلات بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، 1996: 824 – 828).

وقد ورد في نص كلمة جلالـة الملك الحسيـن ـ طيب ا ثراه ـ عند توقيـع المعـاهـدة : " ... تشاهدون خلفنا إيلات والعقبة والكيفية التي عشنا بها عبر السنوات، كنا قريبين من بعضنا ولكننا لم نكن قادرين على زيارة بعضنا أو العمل معاً لتطوير أكثر لهذا الجزء من العالم .. ونحن نتطلع إلى المستقبل بعد هذه المرحلة بعزم وأمل وإلتزام ... لقد عشنا أوقات عصيبة لكي يتمكن شعبنا بعد هذه المرحلة من التمتع بالأوقات الخيرة ".

المادة الرابعة والعشرون : المطالبات (Claims)

تنص على اتفاق الطرفين لإقامة لجنة للمطالبات على كافة المطالبات المالية على أساس متبادل (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 232). وقد تساءل السادة النواب عن مصير حقوق الأشخاص الأردنيين في إسرائيل من غير اللاجئين والنازحين، وقد بين الجانب الأردني بأن حقوق اللاجئين سوف تبحث في إطار التفاوض حول هذا الموضوع، أما فيما يتعلق بحقوق الأشخاص الأردنيين من غير اللاجئين فإن نص المادة (24) يفي بالغرض، حيث إتفق الطرفان على إقامة لجان مطالبات بعدد كافة المطالبات المالية على أساس متبادل.

وأكد الجانب الحكومي في هذا الصدد أنه لا صحة للإشـاعـات التي تثار بأن هنالك أراضي أردنيـة مباعة لإسرائيل، وأن السجلات في دائرة الأراضي والمساحة لا يوجد فيها أية وثائق تشير إلى أمر كهذا. (إبراهيم، 1996: 277)

ونلاحظ أن المواد من (12) ـ (24) جاءت مكملة للمواد المتعلقة بالتطبيع الشامل بين الطرفين، حيث غطت غالبيـة القطاعـات الإجتماعية والخدميـة وبعض قطاعات البنيـة الأساسيـة، وذلك في محاولة لإرساء اللبنات الرئيسية في بناء السوق الشرق أوسطية الجديدة، بإعتبار أن طرفي المعاهدة يمثلان ركنيين أساسيين لذلك التسوق.

ومن هنا فقد تضمنت هذه المواد نصوصـاً يمكن أن يؤدي تطبيقهـا إلى علاقـات متينة، وليس إنهاء حالة حرب بين الطرفين، بل إن تكامل هذه المواد، مع المواد الرابعة، والسابعة، والعاشرة، والحادية عشرة والمادتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين يمكن أن يشكل نواة تكتل في المنطقة على المستوين الأمني والاقتصادي.

المادة الخامسة والعشرين: الحقوق والواجبـات (Rights and Obligations)

تعتبر المادة (25) من أهم مواد الاتفاقية، ويجب قراءتها بعناية وتنص الفقرة الأولى منها على انه (يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أية إلتزامات تتعارض مع هذه المعاهدة) (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994)، أي أن المعاهدة لا تؤثر ويجب أن لا تفسر على أنها تؤثر بأي شكل من الأشكال على حقوق وواجبات الطرفين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ومن المعلوم أن ميثاق الأمم المتحدة ينص صراحة في المادة (51) على حق الدفاع الشرعي والجماعي عن النفس ضد الإعتداء على أية دولة عضو، وقد أشارت المعاهدة صراحة إلى هذا الحق في المادة (4) الفقرة (2) التي نصت على أن لا تمس الإلتزامات المنصوص عليها بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

المادة السادسة والعشرين : التشريعات (Legislation)

بين الجانب الحكومي أن نص المادة (26) يتطلب تبني التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة وإنهاء أي إلتزامات دولية وإلغاء أي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة، وسوف تقوم الحكومة بإجراء العمل اللازم في هذا الصدد.

المادة السابعة والعشرين : التصديق (Ratification)

أكد الجانب الحكومي بأن الملاحق والذيول التي تم بحثها قد شملت بالإضافة إلى نص المعاهدة بموادها الثلاثين كل ما تم التوصل إليه، وأكد دولة رئيس الوزراء السابق عبد السلام المجالي أن كلمة الذيول الواردة في الفقرة (2) من هذه المادة تعني الخرائط التفصيلية للحدود الدولية والمتفق عليها. (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 233). وأكد رئيس الوزراء السابق انه لا توجد أية ملاحق أو ذيول سريـة أو غير سرية عدا المعروفة والتي تشكل جزءاً لا يتجزءا من هذه المعاهدة.

المادة الثامنة والعشرين : الإجراءات المؤقتة (Interim Measures)

تتضمن هذه المادة الإجراءات المؤقتـة التي سـيطبقهـا الطرفـان لحين عقد الاتفاقيات المنصوص عليها في المعـاهـدة والملحـق (5) التابـع لها والذي ينص على الإجراءات التفصيليـة المؤقتـة الخاصـة بنقاط العبـور الحدوديـة بين الأردن وإسرائيل. (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 234)

المادة التاسعة والعشرين : حل النزاعات (Settlement of Disputes)

نصت هذه المادة على تحديد الآليـة التي يلجأ إليها الطرفـان لحل النزاعـات الناتجـة عن تطبيق هذه المعاهـدة أو تفسيرهـا وهي التفاوض أولا، وإذا لم يكن بالإمكان حل أية منازعات بواسطة التفاوض (Negotiations)؛ فإنها ستحل بالتوفيق أو بإحالتها إلى التحكيم (Conciliation or Submitted to Arbitration). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 234)

ومن هنا فإن مخالفة إسرائيل لأي من نصوص هذه الاتفاقية سوف تعطي الأردن مناسبة لتعطيل أي من إلتزامها تجاه إسرائيل لذلك فإن التوازن في التعامل وارد بحكم هذا الحق لأن

على كل طرف يختار أن يخالف نصوص هذه المعاهـدة أن يضع في حسبانه ردة فعل مناسبة من الجانب الأخر. ومن هنا يتضح لنا ما ترمي إليه المادة من التأكيد على الصبغة الدولية التي تتسم بها المعاهدة والتي تقضي باللجوء إلى آليات القانون الدولي العام لحل النزاعات المشار إليها في الفقرة.

المادة الثلاثون : التسجيل (Registration)

تناولت هذه المادة مسألة تسجيل المعاهـدة وفقاً للأصول الدولية المرعية؛ فنصت على إرسالها إلى الأمين العـام للأمـم المتحـدة من أجل تسجيلهـا بمقتضى المـادة (102) من ميثـاق الأمـم المتحـدة (The Charter of the United Nations.). (البدارين، 2002: 151)

المبحث الثاني : مضامين المعاهدة وأبعادها

لقد أكد جلالة المغفور له الملك الحسين مراراً قبل التوقيـع على معاهدة السلام أن أزمة الشرق الأوسط وبكل أبعادها معلقة بين حالة الشلل والجمود من جهة وإحتمالات تفجر الوضع في حرب مدمرة من جهة أخرى، ولا يمكن الخروج من هذا المأزق إلا بتحقق أمرين هما: وجود تنظيم دولي جماعي يساعد الأطراف المتنازعة في حل مشكلاتهـا وفق الأعراف والشرائع الدولية. بالإضافة إلى التخلي عن النظرة السائدة تجاه المشكلات الإقليمية وإخراجها من دائرة التنافس؛ وهو الأمر الذي إستدعى قيام المؤتمر الدولي للسلام في مدريد عام 1991 بحضور الدول دائمة العضوية وحضور ممثلين عن أطراف النزاع. (الوخيان، 1993: 170)

لقد إنطلق الأردن في معاهدة السلام التي عقدها مع إسرائيل من واقع إيمانه بالأسلوب الدولي الأمثل في حل النزاعات الدولية وهو الجلوس مع الطرف الآخر على طاولة المفاوضات والتباحث معاً بشأن الأمور المختلف عليها، وهو الأسلوب الذي أثبتت جدواه في حل النزاعات بين الكثير من الدول في العالم، لسبب مهم وهو أن الشرعية الدولية تلزم الطرفين المتفاوضين بالأمور المتفق عليها وتطبيق الحلول على أرض الواقع. علاوة على ذلك فقد كانت الأمور العالقة بين الأردن وإسرائيل من الخلافات ذات الأثر المحدود مقارنة بغيرها، وبالتالي ليس الجدوى في شيء أن يبقي الأردن على تلك الحال في ظل حالة من اللاحرب واللاسلم في آن واحد، ومنطق الأمور يقضي بعد أن أقر العرب مجتمعين إستبعاد الخيار العسكري في حل الخلافات مع إسرائيل أن يكون السلم من خلال التفاوض هو الطريق المتبقي الأمثل.

وسوف يتناول هذا المبحث تحليل أهم المضامين التي وردت في معاهدة السـلام الأردنية ـ الإسرائيلية والاتفاقيات الفرعيـة الأخرى التي أبرمت بموجبهـا لما لهذه المضامين من أثر

بارز في تحديد طبيعة العلاقات بين الأردن وإسرائيل، وسوف تقتصر هذه الدراسة على بحث المضامين الأساسية التي تتمثل في: المضامين السياسية والمضامين الاقتصادية.

أولاً: المضامين السياسية

من أهم المضامين السياسيـة التي إشتملت عليها معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية تلك المتمثلة في تحول الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى صراع فلسطيني ـ إسرائيلي وما توصل إليه من تعهدات إسرائيلية وأمريكيـة بهذا الصدد، ونقل موضوع هذا الصراع وفقاً لما جاءت به قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي والسعي إلى العمل على إلغاء الصراع العربي الإسرائيلي. ورغم حدوث مثل هذا التحول في الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلا أن الأردن ممثلاً بقيادته الهاشمية الحكيمة بقي ملتزماً بكافة القرارات والمؤتمرات التي إنبثقت عن جامعة الدول العربية بخصوص فلسطين، حيث بقيت القضية الفلسطينية في سلم أولويات الأردن لإحقاق الحق وإستعادة الأراضي الفلسطينية المغتصبة ومحاولة دفع الجهود لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط برمتها. وخير ما يدلل على ذلك إلتزام الأردن بدعم الجهود الفلسطينية في كافة المحافل الدولية والمناداة بأن أمن الشرق الأوسط إنما يكمن في حل القضية الفلسطينية والتوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة، وقد كان ذلك واضحاً منذ اللحظة الأولى عندما بدأت المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية تحت مظلة الشرعية الأردنية، وإنتهاءا بالقمة الثنائية المصغرة التي عقدت بين الملك عبدا الثاني بن الحسين والرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة في مطلع عام 2007م للتباحث في كيفية طي صفحة الخلافات الفلسطينية الداخلية على إثر حوادث الإقتتال الداخلي الفلسطيني بين منظمة فتح وحركة حماس، والتي إنتهت بحل الخلاف الدائر في اتفاق مكة.

ومن هنا نجد أن هذه المعاهدة تفتح الباب أمام قيام مشاريع ثنائية مشتركة بين الأردن وإسرائيل وإقليمية مع باقي دول المنطقة. إضافة إلى ذلك تشكل هذه المعاهدة والاتفاقيات المعقودة في كافة المجالات تحالفاً بين الطرفين تتجاوز العلاقات الطبيعية المتعارف عليها بين الدول، فلم يحدث أن إرتبط الأردن بمعاهدة مع أي طرف آخر، ويمكن الإستنباط أن الهدف من هذا التحالف إنما هو تكوين نواة إقليمية اقتصادية لنظام شرق أوسطي جديد، يشمل جميع دول المنطقة. أضف إلى ذلك أن المعاهدة تعتبر منعطفاً هاماً في تاريخ الأردن والمنطقة لما يترتب عليها من آثار على المدى القريب والبعيد معاً، ومنها التأكيد على نبذ العنف وحل المشكلات بالطرق السلمية والتعايش السلمي والتعاون بصدد المصالح المشتركة.

ثانياً: المضامين الاقتصادية

نصت هذه المادة على تشجيع التعاون الدولي والإقليمي الاقتصادي بشقيه الصناعي والتجاري، وذلك من خلال تشجيع النشاطات الصناعية المشتركة، وتسهيل حركة الترانزيت، وإعادة تصدير السلع، والتعاون في إنشاء قنوات الترويج والتسويق، وتشجيع الأنشطة الهادفة إلى تسهيل التجارة بين الطرفين، بما في ذلك المعارض التجارية والمؤتمرات والدعاية والإعلان وغيره. (اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي، 1994: 4130)

ونصت المادة السابعة من معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل على معالجة القضايا الاقتصادية، حيث تم الإتفاق على إنهاء حالة المقاطعة الاقتصادية بين الطرفين والتعاون لإنهاء أشكال المقاطعة الاقتصادية، وإلغاء الحماية المفروضة على بعض أوجه النشاط الاقتصادي لدى الطرفين، مما سيفتح المجال أمام الصناعات الإسرائيلية لدخول السوق الأردني والتعاون في مجالات التجارة المختلفة والإنسياب الحر للسلع والخدمات بين طرفي المعاهدة، بالإضافة إلى

إزالة الحواجز الجمركية، وإلغاء أو تخفيض نسب رسوم الجمارك المفروضة على السلع المستوردة والتعاون في مجال تمويل الإستثمارات والمشاريع المشتركة، ولا يخفى أثر ذلك على الإقتصاد الأردني. (صقر وآخرون، 2000: 67-69)

وبناءاً على ما ورد في المادة السابعة من المعاهدة، قام الأردن بإلغاء القوانين التالية:

a. قانـون منع بيـع العقـار للعدو، رقم (30) لسنة 1973.

b. القانون الموجود لمقاطعة إسرائيل، رقم (10) لسنة 1958.

c. قانـون منع الإتجار مع إسرائيل، رقم (66) لسنة 1953.

وتم في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام 1995 التوقيع على اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وإسرائيل، والتي تنص على أنها جاءت إعترافا بأن الجوار الجغرافي والحدود الطويلة المشتركة بين الطرفين لتعزز أسس التعاون في المجالات الاقتصادية والبنى التحتية والصناعية، وتحتوي هذه الاتفاقية على إثنين وعشرين مادة إضافة إلى بروتوكول ملحق بها يتضمن قوائم السلع المتبادلة الخاضعة للتخفيضات الجمركية، وملحق آخر يتضمن قواعد المنشأ. (اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي، ص 4128 – 4144)

أما المادة العاشرة فقد نصت على أن لا تؤدي هذه الاتفاقية إلى الإخلال بحق أي من الطرفين في فرض أية موانع أو محددات على المستوردات والصادرات وتجارة الترانزيت إستنادا إلى أحكام القوانين والأنظمة المرعية لديه، والهادفة إلى حماية مصالح الأمن أو النظام العام أو القيم الأخلاقية.

ويمكن إستنتاج أهم الآثار الاقتصادية التي نجمت عن المعاهدة والاتفاقيات الأخرى المنبثقة عنها بما يلي: (صقر وآخرون، 2000: 96)

d. الإستفادة من بعض المشاريع المشتركة في مجال تشغيل الأيدي العاملة.

e. تدفق رؤوس الأموال إلى الأردن، مما حسن من قطاع الخدمات بالدرجة الأولى.

f. إستفادة الأردن من حركة الترانزيت والنقل البري بين إسرائيل و الدول العربية.

g. تطور في إستخدام وإستعمال التكنولوجيا في الصناعة والزراعة والخدمات.

h. إستفادة الأردن من خلال قطاع السياحة الذي يتوقع له تطور ملحوظ.

خاتمة

هدف هذا الفصل إلى تحليل نصوص معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية والتطرق إلى أهم المضامين التي إشتملت عليها هذه المعاهدة. لقد بدأت حالة السلام بين الأردن وإسرائيل بمجرد التوقيع على هذه الاتفاقية وتبادل الوثائق الخاصة بها، بمرجعية تستند إلى تطبيق أحكام ميثـاق الأمم المتحـدة ومبادئ القانون الدولي اللتان تضبطان علاقـة الدول ببعضها البعض وقت السلم. وكان مما ترتب على توقيع هذه الاتفاقية الإعتراف المتبادل بسيادة الأطراف المتعاقدة، والعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

موضحة بذلك الحدود الدولية التي تفصل البلدين، وإستعادة الأردن لسيادته على أراضية المحتلة من قبل إسرائيل قبل توقيع المعاهدة، وأضافة التفاهم المشترك والتعاون بينهما في العديد المسائل مثل الأمن، إقـامة علاقـات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء المقيمين وتعزيز علاقات حسن الجوار، المياه والمخصصات المائية، التعاون الاقتصادي وتعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى، التعاون الثقافي والعلمي، مشكلة اللاجئون والنازحون، إعطاء الدور الأردني أهمية كبرى تجاه المقدسات الإسلامية وحرية الوصول للأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية للطرف الأخر، التعاون في مجال محاربة الجريمة والمخدرات، النقل والطرق، حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، الطيران المدني، البريد والإتصالات، السياحة والتنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات، البيئة والطاقة وتنمية أخدود وادي الأردن، الصحة والزراعة، وآلية حل النزاعات المستقبلية.

أما بخصوص أهم المضامين السياسيـة التي إشتملت عليها معاهدة السلام فقد تمثلت في تحول الصراع العربي - الإسرائيلي إلى صراع فلسطيني - إسرائيلي، بالإضافة إلى تشجيع

وتعزيز أسس التعاون الاقتصادي بين البلدين؛ الذي سيعود على الأردن بتدفق رؤوس الأموال، إستخدام التكنولوجيا المتطورة في مجالات الصناعة والزراعة، الإستفادة من حركة النقل البري بين إسرائيل و الدول العربية.

لقد قدمت هذه المعاهدة إنموذجا مهماً وجديداً في المنطقة من أجل حل المشاكل والقضايا الإقليمية العالقة بين الدول في العديد من المجالات سواء السياسية منها أم الاقتصادية من خلال وضع الأسس التي تضبط العلاقات السياسية وتضمن أمن المنطقة وفتح الطريق لسبل التعاون المشترك بالطرق السلمية وحل المشاكل والتخلص من النزاعات التي تقوم بدعوى إغتصاب الحقوق، بالإضافة إلى إقامة علاقات التعاون على الصعيد الاقتصادي بين الطرفين، وإتاحة الفرصة أمام التعاون الدولي في ذات المجالات، وما لذلك من إنعكاس على إستعادة الحقوق وإنتعاش الحالة الاقتصادية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

ويرى الباحث في هذا المقام أن الأبعاد والمضامين التي تمخضت عنها المعاهدة إنما تشكل جزءاً لا يتجزأ من أمن المنطقة العربية برمتها، ولا يمكن فصل المضامين السياسية عن المضامين الاقتصادية من منطلق الأثر الإيجابي بينهما، والتي جعلت منها بحق النموذج الحي على أرض الواقع في اللجوء إلى القانون الدولي في حل نزاعات الدول، وإستبدال حالة العداء إلى حالة من التعايش السلمي والتعاون المشترك على شتى الصعد؛ فقد أعطت المعاهدة بين الطرفين بعداً ثنائياً وإقليميا ودولياً للجانب الاقتصادي والتنموي، والتعاون الإقليمي مع دول الجوار في مجال الأمن والمياه والعلاقات الدبلوماسية واللاجئين والنازحين والأماكن التاريخية والدينية والتبادل الثقافي والعلمي والتعاون الدولي في مجال الحدود وحرية الملاحة والطيران المدني والإحتكام للقانون الدولي العام.

الفصل الرابع

الآثار والمكاسب الاقتصادية والسياسية الناجمة عن توقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية على علاقات الأردن مع الإتحاد الأوروبي

تمهيد

إزدادت أهمية الدور الأردني في منطقة البحر المتوسط بعد تبني حل الصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية كأحد الخيـارات الإستراتيجية وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، وهو الأمر الذي جعل دول الإتحاد الأوروبي تنظر إلى الأردن على المستوى الثنائي والمتعدد بوصفه طرفاً أساسياً في إعادة تأهيل منطقة الشرق الأوسط. وقد نجم ذلك عن السياسة الأردنية الحكيمة والتي إنتهجتها القيـادة الأردنية وعلى رأسها جلالة الملك حسين بن طلال ـ طيب ا ثراه ـ ومن بعده جلالة الملك عبد ا بن الحسين ـ أدام ا ملكه ـ وهي ذات السياسة التي أكسبت الأردن المصداقية أمام دول العالم المختلفة، وجاءت معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية لتلقي بظلالها الإيجابية على الأردن على مستويين أساسيين هما : المستوى السياسي والاقتصادي.

وبما أن النظام الاقتصادي الأردني ينهج سياسة الباب المفتوح والسوق الحر وهو ما تتبعه دول الإتحاد الأوروبي؛ فقد أدى ذلك إلى تقارب السياسـات الاقتصادية لكليهمـا وسهولة التعامل فيمـا بينهما، مما أتاح الفرصة لنجاح التعاون بينهما.

لقد إتخذت الحكومة الأردنية قرار البدء بالدخول إلى مفاوضات شراكة مع الإتحاد الأوروبي بتاريخ 27 شباط 1995 بهدف تعزيز العلاقـات الأردنيـة ـ الأوروبيـة في مجالات عديدة،

ساعية بذلك إلى إقامة منطقة تجارية حرة بين الإتحاد الأوروبـي والأردن بحلول عام 2010 (الأحمد، 1998: 59)، وهذا ما دعت إليه قمة برشلونة عام1995، وكانت هذه الاتفاقية واحدة من إتفاقيات متعددة أبرمت مع دول أخرى في منطقة البحر المتوسط، وهدفت إلى زيادة مساهمة الإتحاد الأوروبي في تفعيل القطاع الصناعي، وتحديث القطاع الزراعي والمساهمة في تسويق المنتجات، ومنحت المنتجات الأردنية وفقاً لهذه الاتفاقية إعفاءات في أسواق الإتحاد الأوروبي شأنها في ذلك شان منتجات الإتحاد الأوروبي نفسه.

حكمت العلاقات بين الأردن والإتحاد الأوروبـي في الفترة ما بين 1977-1995 أربع برتوكولات ماليـة وفنيـة قام الإتحاد الأوروبي بموجبها بمنح ما يقارب (329) مليون إيكو ـ وهي وحدة نقدية أوروبية تعادل نصف دولار ـ أنفقت على مشاريع متعددة في مختلف القطاعات مثل التعليم والزراعة وغيرها. أضف إلى ذلك أن الأردن إستفاد خارج إطار هذه البرتوكولات من مساعدات ماليـة كبيرة لقطاعـات أخرى كالمنظمات غير الحكومية والمشاريع الصغيرة وغيرها، والقروض التي حصل عليها الأردن من بنك الإستثمار الأوروبي. (النعيمات والبخيت، 2005: 1).

وقد جاء في المادة الأولى من الاتفاقية الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ـ الوثيقة الختاميـة للفحم والصـلب عام 1977: (إن هدف الاتفاقية بين الأردن والمجموعة هو ترويج التعامل الشامل بين الطرفيـن والمتعاقديـن من أجل المساهمـة في التنميـة الاقتصادية والإجتماعيـة الأردنيـة والمساعدة في تقوية العلاقـات بين الطرفين). (الأحمد، 1998: 37)

أما اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والمجموعة الأوروبية (1977) فقد هدفت إلى تحقيق ما يلي :

1. مساهمة المجموعة الأوروبيـة في الجهود التي يبذلها الأردن في تنمية منتجاته، وتهيئة البنية التحتية لإقتصاده من أجل العمل على توسعة كيانه الاقتصادي، وترتبط هذه المساهمة بتحديث قطاعي الصناعة والزراعة في الأردن. (اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والمجموعة الأوروبية، 1997: 116)
2. التعاون الصناعي الذي يستهدف زيادة الإنتاج الصناعي الأردني من خلال إتخاذ الإجراءات لتشجيع مساهمة المجموعة في تنفيذ برامج التنمية الصناعية الأردنية. (دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، 2000: 1)
3. المساعدة في ترويج وتسويق المنتجـات التي يصدرها الأردن إلى دول المجموعة الأوروبية.
4. التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا وحماية البيئة وقطاع الصيد.
5. تشجيع القطاع الخاص بالإستثمار بما يخدم إهتمامات الطرفين.
6. تبادل المعلومات عن الوضع الاقتصادي والمالي وإتجاهاته.
7. مساهمة المجموعة في التنقيب عن الموارد الأردنية وإنتاجها وتصنيعها.

ومن الملاحظ أن الاتفاقية ركزت على تقديم المساعدات من أجل التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الأردن، ومراعاة المناطق الأقل نمواً مع شمولها البنية التحتية والتنظيم والبعثات التجارية والمعارض والندوات، وإزالة الحواجز غير الجمركية التي تعيق التبادل التجاري مثل الشروط الضرورية للتعبئة والمتعلق بالمواصفات المختلفة، والقيود على المبادلات

التجارية، والتركيز على التعاون الفني والتكنولوجي من خلال التعاون بين المؤسسات العلمية بين الجامعات ومراكز البحث العلمي. (الأحمد، 1998: 38)

المبحث الأول: الحوار العربي – الأوروبي

أولاً: دواعي إهتمام الإتحاد الأوروبي بدول المتوسط وبالعملية السلمية

تعاني دول الحوض البحر المتوسط الجنوبية والشرقية من عدد من المشاكل التي تعتبر مصادر لعدم الإستقرار وهي : (مصطفى، 1999: 441)

1.3 تزايد أعداد السكان بمعدل مرتفع.

1.4 الإرهاب وتواجد العديد من الحركات الإرهابية التي تزعزع أمن وإستقرار الدول المتوسطية.

1.5 الأصولية الإسلامية وإصطدامها مع الأنظمة السياسية في دول جنوب المتوسط، بالإضافة للمخاوف التي تكتنف العقول الأوروبية من وصول هذه الحركات إلى دفة الحكم وما يترتب عليه من تهديد لمصالحها.

1.6 الإنفاق العسكري والترسانة العسكرية الكبيرة لدى هذه الدول.

ونظراً لما تمثله هذه المشاكل من مخاطر على الأمن والإستقرار الإقليمي في منطقة حوض البحر المتوسط وإنعكاس ذلك على أوروبا، فقد أصبح الهاجس الأمني لأوروبا يمثل مكاناً مهماً في تعامل الإتحاد الأوروبي مع منطقة حوض البحر المتوسط. (الجاسور، 1996: 18)

ويتضح لنا في ضوء التشخيص الأوروبي لمصادر عدم الإستقرار في جنوب المتوسط ومن ذلك مصادر تهديد الأمن الأوروبي أن الأخطار القادمة من جنوب وشرق المتوسط، لا تأتي من مصادر عسكرية، بقدر ما تشتمل على مصادر إجتماعية وثقافية متداخلة في تأثيراتها. وكيف تستطيع أوروبا أن تشعر بالأمن ما دامت منطقة الإحتكاك معها غير آمنة، خاصة من الناحية

الاقتصادية وما تعانيه هذه الدول من مشاكل اقتصادية تهدد أمن هذه الدول وإستقرارها السياسي، في الوقت الذي تتصل فيه هذه المنطقـة بروابط الإعتماد المتبادل مع أوروبا ؟

وفيما يخص العلاقـات العربيـة - الأوروبيـة، فقد إتسمت هذه العلاقات بالصـراع الطويل الذي تمثل بداية في اتفاقية سايكس بيكو الشهيرة سنة 1916، وشن العدوان الثلاثي من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر سنة 1956، وهو العدوان الذي فتح الباب لاحقاً أمام تدخل القوى العظمى الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكيـة والإتحاد السوفيتي لإقصاء الدول الأوروبية من الساحة العربية.

ورغم ذلك التدخل فقد إستمر ذلك الصراع؛ فوقفت الدول الأوروبيـة بإستثناء فرنسا إلى جانب إسرائيل في حرب حزيران عام 1967، ودخلت بعد ذلك في مرحلة من الحوار مع العرب بعد حرب اكتوبر عام 1973 نتيجة للحظر النفطي الذي فرضته الدول العربيـة على الولايـات المتحدة ومعاوني إسرائيل في حربهم على العرب، ولم يكتب لهذا الحوار النجاح خصوصاً بعد أن توصل العرب إلى حقيقة مفادها عدم قدرة أوروبـا على الخروج من دائـرة التبعيـة الأمريكيـة من جهة، وعدم قدرة العرب على إنتزاع تأييد أوروبـا للقضايـا العربيـة من جهة أخرى. (الكيلاني، 2006: 12-14)

وبعد ظهور العديد من المتغيرات الإقليمية ومنها حرب الخليج الثانية، والمتغيرات الدولية ومنها إنهيار الإتحاد السوفيتي على إثر الكثير من التنـازلات التي قدمها في بعض الصراعـات الإقليمية، والإعلان عن بعض التغيرات الايديولوجيـة التي أظهرت جلياً عدم قدرته على الإستمرار في سباق التسلح وإنسحابه كقوة عظمى مؤثرة في النظام الدولي، وهو ما أدى إلى ظهور النظام الدولي الجديد الذي إنفردت الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة دفته.

ولا بد من إستعراض أهم ملامح هذا النظام للوقوف جليـاً على أثر المتغيرات الدولية الجديدة على الدول الأوروبية في سعيها للإحتفاظ بمكانة إقليمية تمكنها من تعزيز دورها في المحافظة على مصالحها ومكتسباتها في ظل القطبية الأحاديـة للنظام الدولي الجديد. وهي ذات المكانة التي سعت الدول الأوروبية لإستعادتها بعد أن فقدتها عقب الحرب العالمية الثانية.

لقد تمثلت أهم ملامح النظـام الدولـي الجديـد في جملة من السمـات الجديـدة التي فرضتها الثورة التكنولوجية الكبيرة وما ترتب عليها من ظهور للتكتـلات الاقتصادية التي تسعى لتصريف الطاقـة الإنتاجية التي خلفتهـا هذه الثورة من جهة، وضرورة تهيئة البيئـة العالمية المناسبة التي تمكن من تسهيل مهمة عمل هذه التكتـلات الاقتصادية من جهة أخرى، ويمكن تلخيص أهم هذه الملامح بما يلي: (الحضرمي، 1993: 110-116)

ثورة المعلومات، وهي الثورة التكنولوجية المعرفية التي إستهدفت عدم التركيز على مدخلات العملية الإنتاجية بصورة كبيرة كما كان الأمر عليه سابقاً؛ بل التركيز على المعرفة وجهود التطوير والبحث العلمي بالدرجة الأولى، ومن هنا فقد أصبحت صناعة الحاسبات الآلية تعتمد على نتائج البحوث العلمية وليس على الأيدي العاملـة أو المواد الخام المستخدمة في مثل هذه الصناعة.

ظهور التكتلات الاقتصادية الكبيـرة، بسبب الطـاقة الإنتاجية الهائلـة التي نجمت عن الثورة الصناعية وبداية تعاون الدول الصناعية المتقدمة عبر شبكة من المنظمات والمؤسسات الدوليـة مثل منظمة التعـاون الاقتصادي والتنميـة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والإجتماع السنوي للدول الصناعية السبع.

إعادة ترتيب عناصر القوة الدولية، وبالتالي ظهور عامل القوة الاقتصادية كأداة مهمة من أدوات النظام الدولي الجديد.

التسوية السلمية للنزاعـات الإقليمية، وهي في الأغلب ذات النزاعات التي تولدت عن الصراع الأمريكي السوفيتي، ومن الأمثلة على هذه التسويات إنسحاب السوفييت من أفغانستان عام 1989 وإستقلال ناميبيا وإنهاء الحرب العراقيـة الإيرانية، ومساعي السـلام لحل القضيـة الفلسطينيـة وإنهاء حالة الصراع العربي الإسرائيلي.

لقد لعبت هذه الملامح دوراً مهماً في تكيف الدول الأوروبيـة لتأخذ مكانها في النظام الدولي الجديد وبالتالي محاولة إيجاد المدخل المناسب الذي يمكنهـا من مواجهة منافسيهـا مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛ فما كان منها مجتمعة، لأسباب خارجية وداخلية معاً، إلا أن تختار النهوض بمشروع الوحدة الأوروبية، وهو المشروع الذي يمثل بالنسبة لها هدفاً إستراتيجيا، كما يرى الحضرمي (1993)؛ لأنها ترى فيه السبيل الأمثل الوحيد لمواجهة منافسيها.

ومن هنا تبدأ فكرة البحث عن ميثاق السلام الذي يمكن من إستقرار المنطقة، وبالفعل ظهرت هذه الفكرة لأول مرة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وصدر ميثاق قرطاج للتسليح في البحر المتوسط في سنة 1995، وصدر الميثاق المتوسطي في سنة 1997 الذي وقعت عليه مجموعة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الدول المطلة على البحر المتوسط وتضمن الميثاق مجموعة العناصر الأساسية للعلاقات بين تلك الدول.

أما في مؤتمر شتوتجارت سنة 1999 فقد إسطاعت ألمانيا أن تتوصل إلى مشروع مقترح للميثاق الأوروبي المتوسطي عرف حينها بإسم "خطوط إسترشادية حول تطوير الميثاق

الأوروبي المتوسطي للسلام والإسقرار"، وفي الواقع جاءت هذه الخطوط الإسترشادية لتكون بمثابة أداة لتنفيذ المبادئ الواردة في إعلان برشلونة، والمتعلقة بقضايا الأمن والإستقرار. (حقي، 1996: 3)

وقد ركز هذا الميثاق على بناء العناصر الكفيلة بمنع نشوب صراعات في المستقبل، وترك الصراعات الراهنة، كالصراع العربي الإسرائيلي، والصراع اليوناني التركي؛ وهو الأمر الذي جعل من هذا الطرح مثيراً للجدل لأنه يركز على القضايا المستقبلية دون النظر للقضايا الحالية وهكذا ستفقد الشراكة الأوروبية المتوسطية معناها بالنسبة للإهتمامات الراهنة للدول الداخلة في صراعات والدول أكثر اهتماماً بالقضايا الحالية من إهتمامها بالقضايا المستقبلية.

ويذكر كذلك أن التعامل مع الصراعات الأوروبيـة المتوسطيـة الراهنـة ضمن أطر دولية أخرى لا يعني إستبعاد الدور الأوروبي المتوسطي أو إضطلاع الشراكة الأوروبية المتوسطية بدور نشيط في تسوية تلك الصراعات، بالإضافة لذلك فالدول العربية الداخلة في الشراكة الأوروبية المتوسطية ترى أنه من الضروري أن يضطلع الإتحاد الأوروبي بدور محوري في بناء عملية السلام في الشرق الأوسط. (حقي، 1996: 5)

وكما سبق فقد طالبت الدول العربية في مؤتمر شتوتجارت بأن تتم إعادة دراسة هذا المقترح بغية بناء الأمن والإستقرار في حوض المتوسط لأنه يعاني من أوجه قصور كثيرة ولا ينسجم مع تطلعات هذه الدول ورؤيتها للمساهمة الأوروبية في بناء الأمن والسلام والإستقرار في دول حوض المتوسط.

ويشير التشخيص الأوروبي لمصادر عدم الإستقرار في دول البحر المتوسط أن الإتحاد الأوروبي بدأ يتعامل مع المفهوم التقليدي لمسألة الأمن والذي يركز على البعد العسكري

بإعتبـار أن القوة المسلحة قادرة على تأمين حدود الدولة والحفاظ على سلامة أراضيها وتحقق الإستقرار الداخلي. ولا يعني المفهوم الشامل للأمن مجرد إجراءات الدفاع أو ترتيبات الحماية بل إستقرار الأوضاع على هيئة معينة دون وجود ما من شأنه أن يزعزع عوامل هذا الإستقرار. (المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، 28)

ويشير البيان الختامي لمؤتمر برشلونة: بأن المشاركين يعبرون عن قناعاتهم بأن السلام والإستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط تمثل مكسباً مشتركاً ويتعهدون بتوطيده بكافة الوسائل المتاحة عبر إجراء حوار سياسي منظم ومكثف يرتكز على إحترام المبادئ الجوهرية للتعاون الدولي. (الجاسور، 1996: 18)

لقد جاء مؤتمر برشلونة في عام 1995 ليشكل نقطة التحول الهامة في العلاقـات ما بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وتتمثل أهم الأسباب التي دعت إلى إهتمام الإتحاد الأوروبي بدول حوض البحر المتوسط بما يلي: (النعيمات والبخيت، 2005: 2)

- الجوار الجغرافي والعلاقـات التاريخيـة والاقتصادية التي تربط دول الإتحاد الأوروبي بدول المتوسط.
- وجود الأسواق الإستهلاكية للمنتجـات الأوروبيـة في دول المتوسط.
- توفر مصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي لدى دول المتوسط.
- توفر الموارد البشريـة بصورة كبيرة في دول المتوسط، ومحاولة تشغيل هذه الأيدي العاملة في بلدانها الأصلية للحيلولة دون هجرتها إلى أوروبا.

رغبة دول المتوسط بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي للتخلص من العديد من المشاكل التي تواجهها مثل الفقر والبطالة، التخلف التكنولوجي، ضآلة معدلات الإستثمار الأجنبي.

ومن أجل أن تكون الدول الأوروبية مؤهلة وقادرة على التمتع بالمزايا الاقتصادية الشرق أوسطية؛ فإنه لا بد لها من التحرك على الصعيد السياسي والتأثير في الأحداث الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتفق مع وجهة النظر العربية التي ترى بأن لا مصلحة للعرب بالتعاون الاقتصادي مع أوروبا بمعزل عن القضايا السياسية، وهو ما يؤكد عليه أيضاً ملامح النظام الدولي الجديد والحاجة الى المشاركـة في تسوية النزاعـات الاقليميـة لحل الصراعات بين الدول في المنطقة العربية.

ومما يؤكد على هذا الطرح ما ذهبت إليه المجموعة الأوروبية في البحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق مصالحها الاقتصادية المتمثلة في إستمرار تدفق النفط إليها بالأسعار المعتدلة، وذلك من خلال التدخل السياسي حيث عمدت في بداية السبعينات إلى إصدار بيان نادت فيه بإنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وجعل القدس مدينة دولية وضرورة العمل على حل مشكلة اللاجئين، وهو ذات البيان الذي أغضب المعارضة الأمريكية بدعوى أنه لم يأخذ بعين الإعتبـار مبادرة روجرز، وأن المساعي الأوروبية إنما تعمل على المساعي السلمية الأمريكية وتثير المشاكل في المنطقة دون مبرر. (السمرائي، 1982: 190)

وإستمرت المجموعة بعد عام 1973 بالإهتمام في الصراع الدائر في المنطقة العربية وتم دمج هذا الإهتمام بما عرف بالحوار العربي الأوروبي، ولكن بطريقة مواربة تدعم فيها علاقاتها

العربية وتبقي في آن واحد على علاقتها الوطيدة بإسرائيل وإنسجامها مع السياسة الأمريكية في المنطقة. (مصطفى، 1999: 23)

وعندما تبنت الإدارة الأمريكية مشروع إقامة السلام بين الدول العربية وإسرائيل؛ صدرت عن الإتحاد الأوروبي العديـد من المواقف والتصريحـات التي تهدف إلى تعزيز دور الإتحاد في عملية السـلام، ومن هذه المقترحـات بيان بروكسل في عام 1996، الذي نادى فيه الإتحاد بضرورة الإلتـزام بقرارات مجلس الأمن والإمتنـاع عن أية أعمال تؤدي لزيـادة العنف، ومن المقتـرحـات المماثلـة كذلك أن يكون الإتحـاد الأوروبي راعيـاً مشتركـاً لعمليـة السـلام. (خلاف ونافع، 1997: 213)

ومن هنا يمكن لنا أن نلخص أهم الدوافع التي دفعت بالإتحاد الأوروبي إلى الإهتمام بالعلمية السلمية بين العرب وإسرائيل بما يلي: (الأكاديمية المغربية، 1996)

- سوف تؤثر نتائج العملية السلمية على المصالح الأوروبية في المنطقة العربية حيث أن المفاوضات العربية الإسرائيلية ستتمخض حتماً عن نظام شرق أوسطي جديد ترتبط معه أوروبا بأكملها بمجموعة من المصالح الاقتصادية والأمنيـة.
- يأتي إهتمام الإتحاد الأوروبي بالعملية السلمية في الشرق الأوسط في سياق إهتمامه بالتأكيد على حضوره على الساحة الدولية، فهو لايكتفي بأن تكون علاقاته منطلقة من الأثر الاقتصادي الذي تسعى إليه أوروبا، بل تسعى كذلك لأن تكون ذات دور مركزي في النظام الدولي برمته.

لقد سعت الدول الأوروبية في ظل الظروف الدولية التي هيمنت على العام بعد الحرب العالمية الثانية إلى توحيد جهودها والوقوف موقفاً واحداً لتأخذ لها مكاناً عالمياً يعبر عن إرادتها

خصوصاً بعد أن إهتزت صورتها بعد أن أنهكتها الحروب السابقة، وهنا يجب عليها أن تكون ذات شأن يمكنها من إيصال صوتها للعالم، وكانت أولى خطواتها في ذلك أن أعلنت عن لقاء القمة بين الدول الأوروبية التسع في عام 1972.

ثانياً: أسبـاب بداية الحوار العربي ـ الأوروبي

لقد بدأت فكرة الحوار العربي الأوروبي تحديداً بعد مرور المنطقة العربية بأحداث عاصفة على الساحة الدولية، وقد تمثلت في حدثين رئيسيين أولهما نشوب حرب أكتوبر 1973 بين العرب والمحتل الإسرائيلي وما ترتب عليها من ثقة العرب بأنفسهم نتيجة لبلائهم المتميز في الحرب، وثانيهما قرار وزراء النفط العرب في ذات العام فرض الحصار النفطي على الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض الحظر النفطي على هولندا.

وما دمنا بصدد الحديث عن الدول الأوروبية تحديداً فقد قامت هذه الدول ـ على خلفية معاناتها من حرب أكتوبر 1973 وقناعتها بأن أمن أوروبا جزءاً لا يتجزأ من أمن الشرق الأوسط ـ بإطلاق تصريح الدول التسع كوثيقة رسمية في الجمعية العمومية ومجلس الأمن، وقد تضمن بيانها ذاك خمسة نقاط رئيسية تمثلت فيما يلي: (الدجاني، 1976: 10-12)

1. ضرورة تطبيق قراري مجلس الأمن رقم 339 و340 ودعوة الأطراف المتحاربة في الشرق الأوسط إلى العودة إلى مواقعها قبل الثاني والعشرين من اكتوبر، لما لذلك من أثر كبير على حل المشكلات القائمة بين الطرفين.
2. ضرورة تطبيق قراري مجلس الأمن رقم 338 و242 الذي يدعو إلى إنسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة. وذلك لما لهما من أثر واضح في مباشرة مفاوضات السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، وقد أبدت الدول الأوروبية إستعدادها لبذل كل ما في وسعها من أجل الإسهام في هذا السلام.
3. يجب أن تقوم اتفاقية السلام على خمسة نقاط أساسية تتمثل في: عدم جواز إحتلال أراضي الغير بالقوة، أن تضع إسرائيل حداً لإنهاء الإحتلال الذي بدأت به منذ 1967 وإحترام سيادة ووحدة أراضي وإستقلال كل دولة في المنطقة وحقها في العيش بسلام

ضمن حدود آمنة، والإعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين عند إقامة السلام العادل والدائم في المنطقة. بالإضافة إلى ضرورة أن تكون التسوية السلمية بموجب القرار 242 لعام 1967 هي مرجعية وموضوع الضمانات الدولية، وأخيراً في النقطة الخامسة ذكرت الدول الأوروبية بالروابط التي تجمعها بدول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط والتي تمهد الطريق لها من أجل إبرام إتفاقيات مع هذه الدول.

وقد رحب العرب بالمبادرة الأوروبية وعدوها تطوراً كبيراً في موقف الدول الأوروبية من قضية العرب الأولى وإتجاه سياسي آخر من وجهة نظرهم تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وعبروا عن إستجابتهم لهذه المبادرة في مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر عام 1973 بإصدار بيان تضمن رغبة العرب في السعي ضمن إطار الشرعية الدولية إلى تحقيق السلام العدال والدائم وإستعادة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين، وإستعدادهم للتعاون مع الدول الأوروبية لإرساء السلام العادل في المنطقة، والتعاون معها في جو من الثقة والمصالح المشتركة المتبادلة ضمن حرص الطرفين على توفير العدالة والأمن في المنطقة.

وبدأت بعد ذلك سلسلة الإجراءات الأوروبية والإتصالات العربية ـ الأوروبية من أجل توطيد دعائم التعاون العربي الأوروبي، وكانت البداية في مطلع الشهر الثاني من عام 1974 عندما عقدت اللجنة السياسية لدول أوروبا التسع الإجتماع الذي تقرر فيه وضع مثل هذه الإجراءات، ومن ثم إجتماع دول أوروبا الغربية في ألمانيا للتباحث في توحيد وجهة نظرها تجاه الحوار العربي الأوروبي وضرورة عقد لقاء مع أمين عام جامعة الدول العربية بعد شهر من إنعقاد الإجتماع، وتكليف رئيس المجموعة الأوروبية بتسليم العواصم العربية المذكرة الأوروبية المتعلقة بالمفهوم الأوروبي لهذا الحوار والإجراءات المقترحة للبدء به. وتلا ذلك مباشرة أول لقاء رسمي في باريس بين وزير خارجية باريس ورئيس المجموعة وأمين عام جامعة الدول

العربية ووزير خارجية الكويت بهدف طرح تصورات كيفية بدء الحوار العربي الأوروبي وتأسيس اللجنة العامة لهذا الحوار. وفي ذات العام إنعقد المؤتمر التحضيري للبرلمانيين العرب والأوروبيين في دمشق بمشاركة وفود من الدول التسع والدول العربية بما فيها وفد منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بهدف مناقشة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية المتعلقة بالحوار العربي الأوروبي.

وتوالت الإتصالات العربية الأوروبية حيث عقدت اللقاءات في القاهرة بين الجانب العربي والأوروبي لبحث إجراءات عقد الإجتماع الأول الخاص باللجنة العامة للحوار في باريس والتي تقررت أن تكون قبل نهاية عام 1974.

إلا أن هذا الإجتماع لم يعقد كما كان مقرراً له لظهور خلاف بخصوص التمثيل الفلسطيني في إجتماع اللجنة العامة، حيث رفض العرب الذهاب إلى الإجتماع بدون فلسطين، وهو الأمر الذي ترتب عليه أن عقد العرب مؤتمر القمة العربي في الرباط وهو المؤتمر الذي تقرر فيه أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وقد مر الحوار العربي الأوروبي بعد ذلك بفترة من الجمود نتيجة لتوقيع المجموعـة الأوروبيـة إتفاقا تجاريـاً مع إسرائيل في الشهر الخامس من عام 1975، ليبدأ بعد ذلك الحوار على مستوى الخبـراء الفنييـن من الطرفيـن في القـاهرة. (الدجاني، 1976: 39-40)

ورغم عزلة الدول الأوروبية وتهميش دورها في مؤتمر جنيف للسلام في الثاني والعشرين من كانون أول عام 1973 ، إلا أنها سعت لإنتهاج سياسة جديدة تجاه المنطقة العربية تتمثل في ثلاثة محاور أساسية هي: (السامرائي، 1982، 47)

ط- محاولة إعادة الأوضاع السياسية والعلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية من خلال تبادل الزيارات لإرساء دعائم العلاقات القوية والتباحث الاقتصادي، حتى أن فرنسا ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث سعت إلى جعل هذه اللقاءات تتم على شكل لجان تجتمع بشكل دوري من أجل التنسيق المشترك كما حدث بينها وبين القاهرة.

ظ- محاولة عقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية لتأمين حصول أوروبا على النفط من جهة وتأمين حصول الدول العربية على التكنولوجيا والأسلحة الأوروبية، وقد حدث ذلك بالفعل عندما تم توقيع اتفاقية صفقات نفطية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية والكويت، بالإضافة إلى الإتفاق الذي أجري بين فرنسا وليبيا للتنقيب عن النفط في مقابل تطوير الصناعة البتروكيماوية وبناء أسطول النقل الليبي وتحسين شبكة الإتصالات الداخلية. وكذلك توقيع الاتفاقية الجزائرية الفرنسية للتنقيب عن النفط في الجزائر وبناء العديد من المصانع في الجزائر، والاتفاقية القطرية الفرنسية لبناء المجمع البتروكيماوي في قطر. إضافة إلى بعض الاتفاقيات العربية الأخرى التي تم توقيعها مع بعض البلدان الأوروبية مثل الصفقة العراقية الإسبانية في الفترة ما بين 1974-1979 والإتفاقية العراقية الإيطالية عام 1974 والاتفاقيات المصرية الألمانية في مجال تطوير الطاقة النووية والشمسية. علاوة على توقيع بعض الاتفاقيات التفضيلية بين المجموعة الأوروبية وكل من مصر وسوريا والأردن.

وبهذا يمكن لنا أن نجمل العوامل التي أسهمت في التأسيس للحوار العربي الأوروبي في عدة عوامل تمثلت في العامل الجغرافي الذي يتمثل في موقع الوطن العربي بمحاذاة القارة الأوروبية والموقع الإستراتيجي الذي يتمتع به كل من الوطن العربي والقارة الأوروبية في العالم، ودور البحر المتوسط في توطيد العلاقات بينهما، ومن هنا يبرر هذه الموقع الجغرافي إقامة مثل هذا

الحوار بين الطرفين. علاوة على ذلك فإن من العوامل التي أسهمت في التأسيس للحوار هو تفاعل العامل الجغرافي مع الحقائق السياسية التي فرضت مسبقاً على الدول الأوروبية التعامل مع هذا العامل الإستراتيجي بإتباع سياسية الإستعمار وغزو الوطن العربي (الدجاني، 1976: 40). وتضيف السامرائي (1982: 13) بهذا الصدد أن دوافع الحوار العربي الأوروبي إنما تمثلت في مجموعة من الدوافع هي: الدوافع الاقتصادية التي تمثلت في محاولة العرب لإستخدام السلاح الاقتصادي أو سلاح النفط تحديداً، وإن كان إستخدام هذا السلاح لم يدم طويلاً إلا أنه كان ذو أثر واضح في تعزيز المشكلات التي تواجهها الدول الأوروبية بالإضافة إلى بعض الدرجات المختلفة من الآثار الإجتماعية والسياسية.

إضافة إلى الدوافع الإستراتيجية حيث أن موقع الوطن العربي قد أكسبه أهمية إستراتيجية لا مثيل لها، جعلت منه مطمحاً لكل القوى الراغبة في التوسع الإقليمي بغية السيطرة على المنافذ البرية والبحرية، وقد إزدادت هذه الأهمية بظهور النفط في الوطن العربي، الذي تستهلك منه الدول الأوروبية حوالي 66% والذي يمثل شريان حياتها الاقتصادية. وأخيراً الدوافع السياسية التي تمثلت في الدوافع الدولية التي حتمت على بعض الدول الغربية مثل فرنسا التخلص من تبعيتها لأحد قطبي العالم في تلك الحقبة، وهو الأمر الذي ترتب عليه ظهور الدافع الثاني من الدوافع السياسية وهو إقامة رابطة السوق الأوروبية المشتركة التي جاءت لتعبر عن رغبة الدول الأوروبية في مواجهة السيطرة الأمريكية.

ومن هنا فإن الحوار الأوروبي يفرض على بلدان الوطن العربي أن تحدد الخطوط السياسية التي تربطها بها خصوصاً بعد إنتهاء حالة العدوان المباشر ضمن الحقيقة التي تقضي بضرورة أخذ تأثير أمن كل من الوطن العربي وأمن أوروبا على بعضهما البعض، وتأكيداً على ذلك فإن

العامل التاريخي الذي سجل الكثير من العلاقات التاريخية التي ربطت بين الحضارتين العربية والأوروبية هو أيضاً عامل مهم أسهم كثيراً في التأسيس للحوار العربي الأوروبي.

وأخيراً يبرز العامل الأهم وهو المصالح المشتركة في العديد من المجالات بين الوطن العربي وأوروبا، فعلى الصعيد الاقتصادي مثلاً نجد أن مجالات التنمية والتجارة والعلاقات المالية والصناعية التي تربط هذين الطرفين وإعتماد العرب على سوق رئيسي لصادراتهم ومصدر هام للكثير من السلع، فإن مثل هذه المعطيات تحتم عليهما إقامة الحوار والتعاون الذي يضمن الإستفادة من هذه الثروات وتوظيفها في خير البشرية. وقد ظهر هذا الطرح جليـاً في تفهم سياسة ديجول لمثل هذه الحقائق وبالتالي ضرورة السعي للربط بين مصالح فرنسا والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. أما على الصعيد الثقافي والحضاري فإن الحاجة الملحة لخلق جو من التقدير والإحترام المتبادل للقيم العربية والأوروبية والتوصل إلى فهم مشترك بصدد هاتين الحضارتين هو أمر ضروري لتعزيز الحوار على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وبالتالي فإن التعاون بكل أوجهه إنما يعد مكملاً لبعضه البعض بين العرب وأوروبا.

ثالثاً: أطراف الحوار العربي ـ الأوروبي

تمثلت الأطراف التي عملت على تنمية الحوار العربي الأوروبي طرفين أساسيين يمثل الأول منها البلدان العربية ويمثل الثاني الدول الأوروبي وهما:

1- جامعة الدول العربية التي تأسست عام 1945 بمساهمة من سوريا والأردن والعراق والسعودية ولبنان ومصر واليمن وظهر ميثاقها في وقت ظهور منظمة الأمم المتحدة وظهور قطبين عالميين وكتلة عدم الإنحياز. وقد أكدت مواثيق جامعة الدول العربية على مبدأ المساواة القانونية بين الأعضاء وأن الطرق السلمية هي

الوسيلة الممكنة لفض النزاعات، وأن الهدف العام للجامعة هو توثيق الصلات بين الدول العربية المشتركة فيها وتنسيق الخطط السياسية بغية تحقيق التعاون بينها وصيانة إستقلالها وسيادتها والنظر في شؤونها ومصالحها. وتضم جامعة الدول العربية بالإضافة إلى الأمانة العامة التي تتولى تنظيم الشؤون السياسية والإدارية والفنية ـ مجموعة من اللجان الدائمة مثل اللجنة السياسية، اللجنة الاقتصادية، اللجنة الثقافية، اللجنة الإجتماعية، اللجنة القانونية، اللجنة الصحية، اللجنة المالية، اللجنة الإدارية، لجنة الإعلام، لجنة خبراء النفط، لجنة الأرصاد الجوية، ولجنة ضباط الإتصال. وتضم كذلك مجموعة من الهيئات التي أنشئت بموجب معاهدة الدفاع المشترك وهي: مجلس الدفاع المشترك، الهيئة الإستشارية العسكرية، القيادة العربية الموحدة، والمجلس الاقتصادي الذي يختص بالشؤون الاقتصادية وتنسيق تعاون الدول في هذا المجال للنهوض بإقتصاديات البلدان ورفع مستوى المعيشة فيها وتسهيل تبادل المنتجات الوطنية.

2- المجموعة الأوروبية المشتركة، وتضم أربع مؤسسات هي: البرلمان الأوروبي، المجلس الوزاري، الهيئة الأوروبية، ومحكمة العدل الأوروبية. ويعاون المجلس الوزاري والهيئة الأوروبية المجلس الاقتصادي الذي يختص بأمور السوق والطاقة واللجنة الإستشارية التي تختص بأمور الحديد والفحم. وتعنى الهيئة فيها بتنفيذ الاتفاقيات التي قامت بموجبها المجموعة وتتعاون في ذلك مع محكمة العدل الأوروبية التي من شأنها إستصدار القرارات المتعلقة بمخالفات الدول. وفي المقابل يراقب البرلمان أعمال الهيئة ويتأكد من تعبيرها الصادق عن مصالح المجموعة الأوروبية ويقدم المشورة لها بشأن مقترحاتها قبل عرضها على المجلس الوزاري.

المبحث الثاني: الآثار التاريخية لمعاهدة السلام على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية مع الإتحاد الأوروبي

لقد جاء تعاون الأردن مع الإتحاد الأوروبي منسجماً ومنبثقاً من توجهات الأردن الواضحة بإقامة علاقات خارجية مع مختلف التجمعات والتكتلات الاقتصادية، وإعطاء المجال للقطاع الخاص لإقامة مشروعات مشتركة مع رجال الأعمال الأوروبيين، وقد تزايد إهتمام الإتحاد الأوروبي لإيمانه بالدور الأردني المحوري المساهم بإستقرار المنطقة، وتحقيقاً لمفهوم المصالح المشتركة للطرفين.

ويظهر الأثر الواضح لتوقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية جلياً في توقيع الأردن مع الإتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة الأوروبية. ففي الأعوام (1996) و (1999) وضمن برنامج ميدا الأول (MEDA-1)، وهو الذي يمثل الأداة المالية الرئيسية للشراكة الاوروبية المتوسطية، وما يحدد حجم المساعدات المالية هو مقدار إلتزام الدول بالإتفاقية.

وتمثلت الدول الأوروبية الموقعة على اتفاقية الإتحاد مع الأردن في: بلجيكا، الدنمارك، ألمانيا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبرغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، سويسرا، المملكة المتحدة وشمال إيرلندا.

أولاً: خصائص وميزات الإقتصاد الأردني

لا بد لنا بداية من التعرض لخصائص وميزات الإقتصاد الأردني الذي يشكل الإقتصاد الأردني واحداً من الإقتصاديات الصغيرة والنامية مقارنة بالعديد من دول العالم، وذلك بغية الوقوف على مدى إستفادة الأردن من الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

لقد شهد هذا الإقتصاد العديد من التطورات التي كان من آثارها إحداث تغيرات جوهرية في الوضع الديموغرافي والاقتصادي للأردن. فقد تضاعف عدد السكان أكثر من عشر مرات في الفترة ما بين (1952-2003)، وكان تركز معظمهم في المدن الرئيسية.

وفيما يلي أهم خصائص الإقتصاد الأردني:

1. صغر حجم الإقتصاد: حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الأردني حوالي (8.1) مليار دولار عام 1999، وإرتفعت إلى حوالي (10) مليـار دولار عام 2003، وهي قيم محدودة مقارنة بكثير من الدول الأخرى، وتبلغ حصة الفرد الأردني الواحد حوالي (1670) دولار مع العلم أن عدد سكان الأردن يقدر بحوالي (4.5) مليون نسمة. (الحوراني، 1996: 68)

وفي ظل برنامج التصحيح الاقتصادي الأردني وإتفاقيات الشراكة المختلفـة وعضوية منظمة التجارة العالميـة، فقد أصبح من المتعذر على الأردن حماية المشاريـع الصغيرة، لهذا وجد الأردن لزاماً عليه الإنفتاح على الدول الخارجيـة وإتاحة الفرصة أمام تحرك الإستثمارات من أجل التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن صغر الإقتصـاد الأردني وما يترتب عليه من إعاقة لتحقيق الأهداف التنموية (المالكي، 2000: 128). ويوضح الجدول رقم (1) متوسط دخل الفرد في الفترة ما بين 1996-2003.

رقم (1)

متوسط دخل الفرد في الأردن في الفترة (1996 ـ 2003)

السنة	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1996	1105 دينار
1997	1117 دينار
1998	1180 دينار
1999	1177 دينار
2000	1189 دينار
2001	1223 دينار
2002	1257 دينار
2003	1288 دينار

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي، 2004.

2. سيطرة نشاط قطاع الخدمات:

إن ما يقارب 96% من مساحة الأردن قاحلة، وبالتالي فإن شح المياه يشكل قيداً على إمكانية التنمية في الأردن وبالرغم من توافر خامات الفوسفات والبوتاس وأملاح البحر الميت، وإحتياطات الغاز، فإن قطاع الخدمـات يبقى هو المسيطر، حيث لا تقل نسبته عن ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت خلال الفترة من (1967 - 1988) إلى (70%) من الناتج المحلي الإجمالي. (الوزني وآخرون، 2001: 16)

3. الدور الحكومي الكبير:

توفر الحكومة الأردنية (50%) من القوى العاملة الأردنية ويبلغ الإنفاق الإستهلاكي الحكومي (22.7) من الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت الخصخصة جزءاً هاماً لها من السياسة الاقتصادية المرتبطة ببرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يطبقه الأردن منذ عام (1989). (الحوراني، 1996: 70)

4. شح الموارد الطبيعية والنمو السكاني المرتفع:

تتسم الموارد الاقتصادية في الأردن بندرتها نسبة إلى المحيط الإقليمي، كذلك فإن معدل النمو السكاني مرتفع بالرغم من محدودية سكان الأردن نسبيا، إذ بلغ النمو السكاني في السنوات (1979 - 1994) حوالي (4,5%) سنوياً.

لكن تم إستغلال المورد السكاني كمورد اقتصادي فالأردنيون في جميع أنحاء العالم، والحوالات التي يرسلونها إلى الأردن دليل بارز على إستغلال هذا المورد وإنتاجيته العالية (المالكي، 2000: 30). ويرى النعيمات والبخيث (2005: 11) أن أهم المشكلات التي يعاني منها الإقتصاد الأردني، والتي دعت به إلى السعي نحو توقيع اتفاقية الشراكة مع الدول الأوروبية من أجل حل المشكلات الاقتصادية والإجتماعية، فتتمثل فيما يلي:

1. البطالة.

2. الفقر.

3. صغر حجم السوق.

4. عدم إستقرار المنطقة سياسياً وأمنياً.

5. إرتفاع تكاليف الطاقة المستوردة.

6. إرتفاع المديونية الخارجية.

7. ضعف القاعدة الإنتاجية.

8. العجز في الميزان التجاري.

9. العجز في الموازنة العامة.

ثانياً: اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ـ 1997

تم توقيع الإتفاق الأوروبي المتوسطي بين حكومة المملكة الأردنيـة الهاشميـة والإتحاد الأوروبي لتأسيس حالة الشراكة بينهما في السادس عشر من نيسان 1997، وقد مثل الإتحاد الأوروبي بهذا الإتفاق كل من بلجيكـا، الدنمـارك، ألمانيا، اليونـان، إسبانيا، فرنسـا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبرغ، هولندا، النمسـا، البرتغـال، فنـلنـدا، سويسرا، بريطانيـا وشمال إيرلندا. (النعيمات وآخرون، 1999: 16)

وقد دخل الإتفاق حيز التنفيذ في الأول من أيار عام 2002 بعد إنتهاء جميع إجراءات المصادقة الدستورية عليه من قبل جميع الدول المشاركة فيه، وسيتم التوصل إلى منطقة تجارة حرة بين الجانبين خلال فترة إنتقالية حدها الأعلى 12 سنة تبدأ من تاريخ دخول الإتفاق حيز التنفيذ.

ومن الجدير بالذكر أن الأردن ودول المجموعة في حينه وهي: (مملكة بلجيكا، مملكة الدنمارك، جمهورية ألمانيا الإتحادية، والجمهوريـة اليونانيـة، ومملكة إسبانيـا، والجمهورية الفرنسية، إيرلندا، الجمهورية الإيطاليـة، دولة لوكسمبورغ، المملكة الهولنديـة، جمهورية النمسا، الجمهورية البرتغاليـة، الجمهورية الفنلندية، مملكة السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا) بدأت تنفيذ الاتفاقية بعد التوقيع والمصادقة عليها من قبل الفريقين، وفق الإجراءات الخاصة لكل دولة، وسرى مفعول هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي التاريخ الذي أشعر كل فريق فيه الآخر الإنتهاء من إجراءات المصادقة.

وقد قامت الدول التالية بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي بتاريخ 2004/5/1 (التشيك، إستونيا، قبرص، هنغاريا، لتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفانيا، وسلوفاكيا) ولم يتم إدراجها في التخفيضات الجمركية في الأردن حتى تاريخ 2004/5/30، وقد تم إيقاف العمل بالإتفاقيات التجارية الاقتصادية الموقعة مع الدول الأوروبية المبنية أدناه والتي إنضمت إلى الإتحاد الأوروبي مؤخراً، وقد حلت اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية محل هذه الاتفاقية إعتبارا من 2004/5/1:

1. اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع سلوفاكيا بتاريخ 2004/4/29.
2. اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع التشيك بتاريخ 2003/6/3.
3. اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري طويلة الأمد الموقعة مع هنغاريا خلال العام 1976
4. اتفاقية التعاون التجاري طويلة الأمد الموقعة مع بولندا بتاريخ 1977/10/13.
5. اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع قبرص بتاريخ 1994/4/29.

وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي من الدول الغنية ذات الدخل المرتفع على مستوى الأفراد، وتتمتع بسوق واسع يضم ما يزيد على (450) مليون مستهلك، حيث نجحت هذه الدول برفع مستوى المعيشة لإفراد من خلال نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة ومن ثم الإنتقال إلى تجربة الإتحاد الاقتصادي الكامل، وطرح العملة الموحدة (اليورو) للتداول، ويمتاز السوق الأوروبي بإتساع مدى حرية تنقل البضائع والخدمات والأشخاص بين الدول الأعضاء، ففي السوق الموحد يمكن للمنتجات المصنعة في أي دولة عضو أو مستوردة لأية دولة عضو التنقل بدون أية معيقات.

ومع تحرك العالم المتسارع نحو إقتصاد عالي متكامل وتكوين تحالفات تجارية مختلفة، إنضم الأردن إلى الحركة العالمية بشكل رئيسي، من خلال اتفاقية الشراكة الأردنية مع الإتحاد الأوروبي، وإنضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، وقد وقعت الحكومة الأردنية على اتفاقية للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية في (1999/12/17) بالإضافة إلى اتفاقية الشراكة الأردنية السالفة الذكر. (منصور، 2000: 1)

إن الأردن لا يعتبر دولة متوسطية بالمعيار الجغرافي، حيث لا يوجد ساحل أو منفذ على البحر المتوسط، لكن المعيار الإستراتيجي المتوسطي يستند إلى وجود مجموعة من العلاقات والإرتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية والاقتصادية. ولا ينحصر هذا المعيار الإستراتيجي في مجموعة من الدول بعينها؛ بل يتسع ويضيق وفقاً لرؤيا الإتحاد الأوروبي ومصالحه وأهدافه من التعاون المتوسطي. (مخيمر، 1997: 42)

ويعتبر الأردن من الدول النشطة في مجال التعاون المتوسطي فهو يرتبط مع الدول المتوسطية بعلاقات سياسية واقتصادية، كما أن موقع الأردن البري شجع الإتحاد الأوروبي على إعتبار الأردن دولة متوسطية، فهو يقع ضمن حوض البحر المتوسط (ليس بالمفهوم الجغرافي

فحسب، بل بالمنظور التفاعلي أيضاً) وينظر الأستاذ (روبوتو البيوني) إلى حالة الأردن بالقول: (الأردن يعتبر واحد من دول البحر المتوسط لأغراض تتعلق بسياسة المجموعة الأوروبية تجاه المنطقة، وذلك رغم أنه لا ساحل له على البحر المتوسط، والسبب في ذلك وبلا شك، ناتج عن المخاطر في فلسطين والتي تضم إسرائيل والمناطق المحتلة في الضفة الغربية والضفة الشرقية عبر الأردن والتي ما زالت مستقبلها في الميزان). (مخيمر، 1997: 42)

ثالثاً: مبررات اتفاقية الشراكة الأردنيـة الأوروبيـة

لقد إنطلقت اتفاقية الشراكة الأردنيـة الأوروبيـة من عدة أسباب، لعل من أهمها إهتمام دول الإتحاد الأوروبي بأسواق دول الشرق الأوسط، ومصادر الطاقة المتوفرة فيها، وكذلك بالموارد البشرية.

وفي حين يرى البعض أن سعي الإتحاد الأوروبي إلى توسيع الحيز الاقتصادي وإستيعاب الإقتصاديات المتوسطية من أجل تشغيل الأيدي العاملة المهاجرة ـ من دول حوض البحر المتوسط إلى أوروبا ـ في بلدانها الأصلية من خلال توفير المشاريع التي تمتلكها الدول الأوروبية في المنطقة؛ فإن البعض الآخر يرون أن الدافع الحقيقي وراء هذه الاتفاقية هو الدافع الأمني، حيث ترى دول الإتحاد الأوروبي أن منبع التهديدات الأمنية القادمة من منطقة المتوسط إنما تتمثل في جملة من المعطيات التي يمكن أن تشجع عليها وهي : (النعيمات والبخيت، 2005: 3)

1. ضعف الأداء الاقتصادي في الدول المتوسطية.
2. السيطرة على مصادر الطاقة الرئيسية.
3. التغير السكاني.
4. حركة السكان والهجرات.

5. النهضة الإسلامية.

6. الإختلاف الثقافي.

7. الإرهاب.

8. تجارة المخدرات.

9. الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

10. إنتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

ورغم ذلك إلا أن للباحث في هذا المقام رأي مخالف وهو أن ضعف الأداء الاقتصادي والإختلاف الثقافي وحركة السكان والهجرات والإستغلال المفرط للموارد الطبيعية في الدول المتوسطية ليس جديداً على الإتحاد الأوروبي، وما الذي يدعوه في ذلك التوقيت أن يتنبه لمثل هذه الدواعي، وهي تمتد لفترات طويلة قبل الاتفاقية. وكذلك الأمر بالنسبة للكثير من الدواعي التي تطرق إليها الآخرون، مثل الإرهاب - الذي ظهر وتشكلت معالمه ما بعد الاتفاقية، فكيف يكون سبباً فيها، وإنتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وقد تبين للقاصي والداني عدم توفر مثل تلك الأسلحة في المنطقة خصوصاً غير التقليدية منها - اللهم ما تملكه إسرائيل من أسلحة - إن ما يراه الباحث هنا هو أن العلاقات التاريخية مع العديد من دول الإتحاد الأوروبي مثل بريطانيا العظمى، وفرنسا، وألمانيا هي الأساس الذي إستندت إليه هذه الدول في إقامة هذه الاتفاقية مع الأردن، ومساندة الأردن في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية. وتعزيز الاتفاقية مع بعض دول المتوسط الأخرى وفقاً لغايات ودواعي تتفق والبلد المعني بهذه الاتفاقية.

ورغم أن للإتفاقية أهداف عامة تسعى لتحقيقها مع كافة الدول المتوسطية المعنية بالإتفاقية، إلا أن الدواعي التي تخص الأردن منها تتمثل بما يلي: (العمرو، 2004: 67)

1. أهمية إستمرار الروابط التقليدية القائمة بين الفريقين، والقيم العامة المشتركة.

2. الرغبة في تأسيس علاقات دائمة مبنية على المعاملة بالمثل والشراكة العامة.

3. إهتمام الطرفين بإحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والحريات السياسية.

4. تمتين الإستقرار السياسي والاقتصادي.

5. الرغبة في تأسيس حوار سياسي منتظم حول كافة المسائل ذات الإهتمام المشترك.

6. تقوية وتدعيم عملية التحديث الإجتماعي والاقتصادي التي يقوم بها الأردن لتسهيل إندماجه الاقتصادي العالمي.

7. خلق مناخ جديد للعلاقات الاقتصادية، وحصرها في مجال تنمية التجارة والإستثمار والتعاون الاقتصادي والفني.

رابعاً: أهداف اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

لقد تمثلت أهداف الحوار العربي الأوروبي بصورة عامة في جانبان أساسيان يتمحور أولهما في الجانب السياسي والتركيز على مشكلة الشرق الأوسط والجانب الثاني في الجانب الاقتصادي من خلال التركيز على العلاقات الاقتصادية والفنية والإجتماعية بين المجموعة العربية والأوروبية (السامرائي، 1982: 184). وبالنسبة للأردن فقد تمثلت أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية بصورة عامة في جملة من الأهداف هي : (النعيمات والبخيت، 2005: 3)

1. إيجاد منطقة تنعم بالسلام والديموقراطية والإلتزام بحقوق الإنسان.

2. إيجاد منطقة مزدهرة تقوم على توفر مناطق التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي وشركائه من الدول المتوسطية.

3. تعزيز أوجه التعاون المشترك بين شعوب المنطقة والعمل على تطوير المجتمع المدني.

وتهدف الاتفاقية بصورة خاصة بالنسبة للأردن إلى ما يلي:

1. تهيئة الإطار الملائم للحوار السياسي الذي يسرع بتطوير العلاقات السياسية متكافئة حميمة بين الطرفين.
2. وضع شروط التحرير التدريجي التجاري للبضائع والخدمات ورأس المال.
3. رعاية وتنمية علاقات اقتصادية وإجتماعية متوازنة بين الطرفين من خلال الحوار والتعاون.
4. تحسين ظروف المعيشة والعمل وتعزيز الإنتاجية والإستقرار المالي.
5. تشجيع التعاون الإقليمي، بهدف تعزيز التعاون السلمي، والإستقرار السياسي والاقتصادي.
6. تطوير التعاون في مجالات أخرى ذات إهتمام مشترك.
7. إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2014.

خامساً: محاور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

قامت الحكومة الأردنية بتوقيع أربعة بروتوكولات في الجوانب المالية والاقتصادية والفنية نظمت وصول المساعدات المالية من الإتحاد الأوروبي إلى الأردن. ويوضح الجدول التالي قيمة الهبات والمساعدات والقروض المقدمة للأردن من الإتحاد الأوروبي منذ عام 1977 حسب هذه الاتفاقيات الأربعة بالمليون وحدة نقد أوروبية.

جدول رقم (2)

قيمة الهبات التي حصل عليها الأردن من الإتحاد الأوروبي في الفترة (1977-1997)

مليون وحدة نقد أوروبية

البروتوكول	الهبات	قروض بنك الإستثمار الأوروبي	المجموع	%
البروتوكول الأول 77-1981	18	18	40	%12.2
البروتوكول الثاني 82-1986	19	37	63	%19.2
البروتوكول الثالث 87-1991	35	63	100	%30.3
البروتوكول الرابع 92-1997	44	80	126	%38.2

المجموع (ايكو)	116	198	329	%100
النسبة	%35.3	%60.11	%100	

المصدر: العمرو، نضال عودة ا جدعان (2004): الأردن بين مشروعي الشرق أوسطي والمتوسطي (1990-2002)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

ويلاحظ من هذا الجدول أن قيمة الهبات التي حصل عليها الأردن بلغت (116) مليون ايكو، إزدادت في كل مرة يتم فيها توقيع بروتوكول جديد فكانت: (18)، (19)، (35)، (44) على التوالي. وكذلك الحال بالنسبة للقروض الميسرة من بنك الإستثمار الأوروبي. ويرى العمرو (2004: 65) أن هذا دليل واضح على الثقة التي يوليها الإتحاد الأوروبي للأردن وكذلك جديته في التعامل مع الإتحاد من جهة ومن المبالغ التي يحصل عليها من الهبات.

وفي المقابل فقد تلقت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني من المساعدات الأوروبية في الفترة (1994-1998) ما مقداره (441) مليون ايكو، وقروض من بنك الإستثمار الأوروبي بمقدار (184) مليون ايكو، وذلك من أجل مساعدتها وتوفير الظروف السياسية والاقتصادية من أجل التوصل إلى نتائج تعود بالنفع على العملية السلمية. (الحسامي، 2004: 355)

هذا وتتكون اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية من ثلاثة محاور رئيسية وتحتوي على البروتوكلات والملاحق والعناصر الرئيسية هي: (وزارة التخطيط، 2002: 2)

i. المحور السياسي والأمني:

يهدف هذا المحور إلى تأسيس عدد من المبادئ العامة يطبقها الطرفان ويشرعا في تنفيذها، ويؤخذ بمبدأ إحترام الحرية والقانون كأساس لبناء علاقة سليمة كما أن العلاقات بين الدول تكون مضبوطة بمجموعة من المبادئ المقبولة من الجميع. (منصور، 1999: 49-51)

ومن الملاحظ أن هذا المحور يتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال السياسي والأمني، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار السياسي التوصل إلى

مجموعة من الأهداف المشتركة وبخاصة تلك المتعلقة بالسلام، والأمن، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية الإقليمية.

ii. المحور الاقتصادي والمالي:

يهدف هذا المحور من الاتفاقية إلى تأسيس منطقة تجارة حرة بين الأردن والإتحاد الأوروبي يتم إنشاؤها بشكل تدريجي حتى الوصول لها مع حلول عام 2014. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1999: 50)

ويشتمل هذا المحور على الأمور التالية:

a. تجارة المنتجات الصناعية والزراعية.

b. حقوق تأسيس الشركات، تبادل الخدمات والمدفوعات، وحرية حركة رؤوس الأموال، والمنافسة.

c. حقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية.

d. التعاون الاقتصادي في مجالات الصناعة والزراعة والإستثمار.

e. المواصفات والمقاييس.

f. النقل، الإتصالات، الطاقة، العلوم والتكنولوجيا، البيئة، السياسة والإحصاءات. (وزارة التخطيط، 2002: 19)

وتشكل الصادرات الأردنية إلى الإتحاد الأوروبي ما نسبة (6.6%) من مجمل الصادرات لعام (1998) وتشكل مستوردات الأردن من الإتحاد الأوروبي ما نسبة (32.4%) من مجمل المستوردات لنفس العام. (فريحات، 2000: 29)

واذا ما أخذنا حجم التبادل التجاري بين ألمانيا الإتحادية والأردن بوصفه واحداً من الدول العربية غير النفطية في الفترة (1974-1979) فإننا نلاحظ أن هذا التبادل كان في أوجه في سنة 1974 حيث بلغت الواردات الألمانية في تلك السنة (59) مليون مارك وإستمرت بالإنخفاض حتى وصلت إلى (14) مليون مارك سنة 1979، أما الصادرات الألمانية فقد بلغت

(537) مليون مارك سنة 1974 وإستمرت بالتفاوت حتى إستقرت إلى (350) مليون مارك سنة 1979. ويوضح الجدول التالي مقارنة بين بعض الدول العربية في مجال التبادل التجاري مع ألمانيا الإتحادية في الفترة (1974-1979) بالمليون مارك.

جدول رقم (3)

التبادل التجاري بين ألمانيا الإتحادية والدول العربية غير النفطية في الفترة (1974-1979)

مليون مارك

الدولة	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**
المغرب						
الواردات الألمانية	395	324	422	410	409	493
الصادرات الألمانية	425	454	544	486	417	418
الميزان التجاري	30+	130+	122+	76+	8+	75+
الأردن						
الواردات الألمانية	59	50	27	21	19	14
الصادرات الألمانية	537	394	87	266	249	350
الميزان التجاري	478+	344+	60+	245+	230+	336+
السودان						
الواردات الألمانية	1	4	9	8	9	11
الصادرات الألمانية	126	212	521	379	323	385
الميزان التجاري	125+	208+	503+	389+	314+	374+
اليمن الشمالي						
الواردات الألمانية	113	93	105	123	79	65
الصادرات الألمانية	129	223	291	300	289	195
الميزان التجاري	16+	130+	176+	177+	210+	130+
اليمن الجنوبي						
الواردات الألمانية	2	1	-	-	-	-
الصادرات الألمانية	-	-	-	123	121	125
الميزان التجاري	-	-	-	23+	121+	124+
موريتانيا						
الواردات الألمانية	-	-	-	-	-	2
الصادرات الألمانية	-	-	-	31	40	35
الميزان التجاري	-	-	-	31+	40+	23+

المصدر: المحافظة، علي (2002): ألمانيا والوحدة العربية 1945-1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص 202

أما بالنسبة للواردات والصادرات الألمانية إلى الدول العربية ومنها الأردن في الفترة ما بين (1980-1991) فإن الجدول رقم (4) يوضح هذه القيم بالمليون مارك.

جدول رقم (4)

الواردات الألمانية من الدول العربية في الفترة 1980-1985 و1991

مليون مارك

الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1991
الجزائر	4148	5296	8826	8167	2798	4112	1874
مصر	387	634	1053	767	1365	1577	447
ليبيا	7866	7417	7232	6317	6166	6275	3538
المغرب	507	507	482	535	580	603	954
تونس	572	495	584	631	663	606	1237
البحرين	11	12	58	22	24	52	24
العراق	3382	1527	1739	1571	1849	1832	1489
الأردن	18	14	13	20	53	51	38
الكويت	686	263	517	931	986	741	7
لبنان	16	13	10	13	16	23	25
عمان	595	1558	1072	140	2659	26	13
السعودية	9907	14503	10568	4001	2828	2186	2072
سوريا	236	338	250	322	747	841	1201
الأمارات العربية	2727	2281	1573	1143	786	235	324
المجموع	3158	35248	28973	19735	20521	11931	13233

المصدر: المحافظة، علي (2002): ألمانيا والوحدة العربية 1945-1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص 211

وفي حين يوضح الجدول رقم (4) الواردات الألمانية إلى الدول العربية والتي كانت معظمها تعود إلى وارداتها من النفط، فإن الجدول رقم (5) يوضح الصادرات الألمانية إلى الدول العربية في الفترة (1980-1985) وسنة 1991.

أما الجدول رقم (5) فيوضح المعونات الاقتصادية التي قدمتها ألمانيا الإتحادية إلى الدول العربية ومنها الأردن في الفترة ما بين (1950-1978) بالمليون مارك.

جدول رقم (5)

الصادرات الألمانية إلى الدول العربية في الفترة 1980-1985 و1991

مليون مارك

الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1991
الجزائر	2501	2816	2479	2491	2898	1801	1220
مصر	1858	2540	2774	2952	3214	3150	1815
ليبيا	2283	3380	2835	2142	2285	1541	1148
المغرب	431	492	522	485	516	646	995
تونس	678	806	977	919	947	934	1211
البحرين	83	196	323	384	328	296	243
العراق	3276	9568	7610	3684	2449	2452	22
الأردن	469	965	974	576	526	584	267
الكويت	899	1409	1977	1772	1790	1483	453
لبنان	446	502	594	582	490	383	380
السعودية	4276	6196	8541	7606	6307	5235	4022
سوريا	819	992	886	822	681	837	457
الامارات العربية	860	1401	1755	1307	1211	1215	1714
المجموع	19032	28485	33445	26143	23143	22267	14220

المصدر: المحافظة، علي (2002): ألمانيا والوحدة العربية 1945-1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص 213

ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الصادرات الألمانية إلى الأردن قد تراوحت بين (469) مليون مارك في 1980 و (267) مليون مارك في 1991. وقد إحتلت السعودية المرتبة الأولى بين الدول العربية حيث بلغت الصادرات الألمانية إليها بلغت (4276) مليون مارك في 1980 لترتفع حتى تصل (8541) مليون مارك في 1982 وتستقر عند (4022) مليون مارك في 1991. وقد كانت المرتبة الأخيرة للبحرين حيث بلغت (243) مليون مارك في 1991، وذلك بإستثناء العراق التي بلغت الصادرات الألمانية إليه (22) مليون مارك في 1991 نظراً

للظروف التي يمر بها العراق في تلك الفترة. وقد إحتل الأردن المرتبة الحادية عشرة بين الدول العربية من حيث مقدار الصادرات الألمانية إليها في 1991.

جدول رقم (5)

المعونات الاقتصادية الألمانية إلى الدول العربية في الفترة (1950-1978)

مليون مارك

الدولة	المعونات الكلية	المعونات الرسمية
الجزائر	4148	360
مصر	2570	304
تونس	914	816
المغرب	860	74
ليبيا	583	18
اليمن الجنوبي	8	3
الإمارات العربية	197	-
سوريا	96	-
السعودية	9	-
لبنان	70	-
الأردن	470	434
السودان	438	422
عمان	352	-
العراق	318	25
اليمن الشمالي	276	261
قطر	2	-
الكويت	1	-
البحرين	-	-
موريتانيا	96	-
الصومال	220	-

المصدر: المحافظة، علي (2002): ألمانيا والوحدة العربية 1945-1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص 205

ويلاحظ من هذا الجدول أن الأردن إحتل المرتبة السادسة بين الدول العربية التي تلقت معونات من ألمانيا بعد الجزائر ومصر وتونس والمغرب وليبيا. هذا وقد تراوحت المعونات الألمانية بين المعونات المالية والتكنولوجية للأردن وبقية الدول العربية، فقد بلغت المعونات

المالية للأردن في السنوات (1977-1979) كما يلي: 70 ، 0 ، 70 مليون مارك على التوالي، في حين بلغت المعونات التقنية للأردن في نفس الفترة كما يلي: 81 ، 10 ، 79 مليون مارك على التوالي. وقد إستمرت المعونات الألمانية للأردن حتى بعد توحيد الألمانيتين فوصلت سنة 1996 إلى (50) مليون مارك. ويبين الجدول رقم (6) التجارة الخارجية للأردن مع السوق الأوروبية المشتركة للفترة (1970-1991) ، ويبين هذا الجدول العجز التجاري الكبير بين البلدين، وذلك لأن الصادرات لا تغطي في أحسن أحوالها (10%) من مقدار المستوردات.

جدول رقم (6)

التجارة الخارجية للأردن مع السوق الأوروبية المشتركة في الفترة (1970-1991)

مليون دينار/نسبة مئوية

السنة	الواردات		الصادرات		نسبة تغطية الصادرات للمستوردات
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	%
1970	22.2	33.7	0.6	5.0	2.7
1975	36.9	30.7	3.2	6.5	4.2
1980	259.7	36.3	2.1	1.7	0.8
1981	339.5	32.4	2.5	1.5	0.7
1982	350.1	27.0	3.6	1.9	1.0
1983	346.2	31.4	8.1	5.1	2.3
1984	335.8	29.8	10.4	4.0	3.1
1985	314.6	28.6	11.4	4.5	3.6
1986	299.5	35.2	18.8	8.3	6.2
1987	287.9	31.4	17.1	6.8	5.9
1988	289.5	28.3	25.4	7.8	9.0
1989	365.7	29.7	25.0	4.7	6.8
1990	494.1	28.6	22.1	3.6	4.4
1991	521.2	29.9	18.5	3.1	3.6

المصدر: العمرو، نضال عودة ا جدعان (2004): الأردن بين مشروعي الشرق أوسطي والمتوسطي (1990-2002)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

أما الجدول رقم (10) أدناه فيبين التبادل التجاري بين الأردن والإتحاد الأوروبي في الفترة (1997 – 2004)

جدول رقم (7)

التبادل التجاري للأردن مع الإتحاد الأوروبي في الفترة (1997-2004)

مليون دينار/نسبة مئوية

الميزان التجاري	المستوردات	الصادرات	السنة
869.2-	946.4	77.2	1997
818.6-	887	68.4	1998
738.6-	799.2	60.6	1999
967.2-	1002.2	35	2000
924-	973.4	49.4	2001
985.6-	1029.9	44.3	2002
996.9-	1048.7	548	2003
1286.7 -	1359	72.6	2004

المصدر: دائرة الإحصاء العامة، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، 2004

ويمكن من خلال قراءة هذا الجدول ملاحظة ما يلي: (صيام وآخرون، 2005: 7)

1. بلغت الصادرات الأردنية إلى دول الإتحاد الأوروبي ما نسبته (3,1%) من إجمالي الصادرات الأردنية عام 2004، في حين بلغت المستوردات الأردنية ما نسبته (23,5%) من إجمالي المستوردات الأردنية عام 2004.

2. بدأت قيمة الصادرات الأردنية بالإرتفاع عام 2001 لتصل إلى ما مجموعه (49,4) مليون دينار وإرتفعت عام 2003 إلى ما مجموعه (54,8) مليون دينار، وإرتفعت إلى (72,6) مليون دينار عام 2004 وبنسبة (23.4%).

3. إنخفضت قيمة المستوردات الأردنية إلى الإتحاد الأوروبي عام 1998 إلى (886) مليون دينار، وعام 1999 بلغت (799,2) مليون دينار.

إضافة إلى ذلك يمكن ملاحظة من خلال مراجعة مجمل البيانات السابقة إستمرار تدفق المساعدات والمنح وزيادتها، حيث قام الإتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات ومنح من خلال برنامج

(ميدا) وحصل الأردن من خلال هذا البرنامج على (483,9) مليون يورو، منها (223) مليون يورو قروض مقدمة من بنك الإستثمار الأوروبي. (فريحات، 2002: 7)

iii. المحور الإجتماعي والإنساني والثقافي:

يتضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال الثقافي والإجتماعي، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار المتواصل تحسين شروط عمل الأردنيين بصفة قانونية مع الإتحاد الأوروبي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1999: 122)

أما فيما يختص بالتعاون الثقافي، فقد أكدت المادة (85) على وضع أسس لحوار ثقافي مستمر، وطويل الأمد، ومنتظم، وبروح من الإحترام الثقافي، وعلى الطرفين إيلاء الشباب العناية المناسبة، والتعبير عن النفس، والمحافظة على التراث، ونشر الثقافة، وتحفيز أية فعالية ذات إهتمام متبادل في مجال المعلومات والإتصالات وتوسيع أية برامج حالية للتعاون الثقافي بين دول المجموعة لتشمل الأردن حيث بث التلفزيون الأردني ثلاثة أفلام ثقافية عن الشراكة الأردنية الأوروبية من إنتاج مؤسسة (جورج بيوتيرز) الأوروبية ضمن التعاون الأوروبي مع الأردني. (وزارة التخطيط، 2002: 29)

سادساً: المعالم المهمة في اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

1. حرية إنتقال المنتوجات الصناعية:

نصت الاتفاقية على تأسيس منطقة تجارة حرة لتجارة السلع الصناعية بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي، وعلى عدم فرض أية ضرائب أو رسوم جديدة على السلع المتبادلة من الطرفين، والتخفيف التدريجي للضرائب المفروضة حالياً للوصول إلى منطقة تجارة حرة خلال 12 سنة من تاريخ توقيع الاتفاقية كحد أعلى، مع ضرورة الإلتزام بأحكام اتفاقية الجات. (منصور، 1996: 51)

2. حرية حركة المنتوجات الزراعية:

طالب المفاوضون الأردنيون أن يخفض الإتحاد الأوروبي الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأردني والمصدرة إلى بلدان الإتحاد، حتى تصبح صفراً، وزيادة الكميات المستوردة، وفترات لسماح الدخول، ويهدف ذلك إلى زيادة صادرات المنتوجات الزراعية الأردنية إلى سوق الإتحاد.

لكن يعتبر إستثناء بعض السلع الزراعية مع تحرير التجـارة في بعض المراحل والسمـاح بدخول كميات محدودة من السلع الزراعيـة الأردنيـة في فترات زمنية وحصص محددة من أهم المعيقات أمام دخول الصـادرات الأردنيـة إلى دول الإتحاد الأوروبي. (صيام وآخرون، 2005: 5)

3. قواعد المنشأ:

يقصد بها أن أي سلعة تمر بعدد من مراحل التصنيع والمعالجة قبل أن تصل إلى حالتها النهائية، وفي كل مرحلة تكسب السلعة قيمة مضاعفة، وغالباً ما تتم مراحل عملية التصنيع والمعالجة في أكثر من دولة، وبالتالي فإن أكثر من دولة سوف تساهم في إنتاج السلعة النهائية،

ومن هنا فإن الإتحاد الأوروبي قد حدد العديد من الشروط والقواعد الواجب توافرها في السلعة حتى تكسب صفة المنشأ. حيث يشترط الإتحاد الأوروبي لحصول الصادرات الأردنية من السلع الصناعية على الإعفاءات الجمركية والمعاملة التفضيلية الواردة في اتفاقية الشراكة توفر عدداً من الشروط والقواعد لتكسب الدولة المصدرة بموجبها صفة المنشأ.

ومن الملاحظ أن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من الإتحاد الأوروبي سوف يؤدي إلى منافسة الصناعة الوطنية الناشئة، بالإضافة إلى إنخفاض إيرادات الخزينة نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية، ولكن يمكن معالجة ذلك من خلال: (منصور، 2005: 52)

a. مساعدات الإتحاد الأوروبي المالية.

b. فرض ضرائب على واردات منتجات معينة.

c. إلغاء جميع الإستثناءات أو بعضها الموجودة في قانون ضريبة المبيعات.

4. حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية:

منحت الاتفاقية الأردن فترات سماح مختلفة لمراجعة وإعادة صياغة وتطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية المعمولة دولياً، كما هي محددة في القوانين الدولية ذات الصلة التي تغطي الملكية، وطلبت الاتفاقية من الأردن الدخول في إتفاقيات متعددة في فترات سماح ما بين 5 -7 سنوات. (الأحمد، 1998: 89)

5. المدفوعات وتحركات رأس المال والإحتكارات الحكومية :

يجب عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ تحقيق ما يلي :

1. أن لا يكون هنالك أية قيود على تحرك رأس المال من أحد الأطراف إلى طرف الأخر من دون تطاول على إلتزامات كل من الطرفين بموجب الإتفاق مع صندوق التعاون الدولي.

2. أن لا يكون هناك أية قيود على حركة أو تحويل رأس المال ، والإرجاع من طرف إلى أخر لإغراض الإستثمار المباشر (وزارة التخطيط، 2002: 5)

3. عندما تقتضي الضرورة وحيث تسبب التحركات بين الجانبين بمصاعب جدية لعملية سياسة معدل الصرف أو السياسة النقدية في الإتحاد الأوروبي والأردن، فانه يمكن للطرفين إتخاذ تطبيق إجراءات مقيدة لتحركات رأس المال لفترة لا تتعدى عن سنة عندما تكون هناك حاجة قصوى لمثل هذه الإجراءات.

4. عندما يواجه أي من الطرفين مصاعب حقيقية تتعلق بميزان المدفوعات،فإنه وبما يتلاءم مع معاهدة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) وإتفاقية صندوق النقد الدولي قد يطبق إجراءات ضرورية جداً لمعالجة هذه الأوضاع بشرط أن ذلك الطرف يخبر الطرف الآخر فوراً بهذه الإجراءات، ويزوده بأقرب فرصة ممكنة بجدول زمني لإزالة هذه الإجراءات.

5. يتعهد كل من الأردن والإتحاد الأوروبي بالتخفيف التدريجي لإحتكارات الحكومة وذلك حسب نص المادة (58) من الاتفاقية. (وزارة التخطيط، 2002: 19)

وبناءاً على ما سبق نجد أن مشروع الشراكة الأوروبية الأردنية إنما يعتبر مشروعا ذو فائدة للطرفين، من حيث حالة التعاون بين المملكة الأردنية الهاشمية والإتحاد الأوروبي وتوقيع اتفاقية تعاون شراكة بين الطرفين عام 1997 بعد عدة جولات من المفاوضات، وهذه الاتفاقيات جاءت معتمدة على مشروع الشراكة، الذي أطلقه الإتحاد الأوروبي في مؤتمر (برشلونة).

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

تعتبر معاهدة السلام إنجازا وطنيا، فهي تتفق مع الثوابت الأردنية والشرعية الدولية، إذ ضمنت إعادة حقوق الأردن كاملة غير منقوصة وإعادة السيادة الأردنية إلى أراضيه المحتلة وحقوقه في مياهه التي حرم منها عقودا طويلة وكفلت للأردن رسم الحدود الغربية للمملكة لأول مرة لتصبح حدودا بموجب الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بعد التصديق على هذه المعاهدة والتي تم تبادل وثائقها بين الأردن وإسرائيل، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عناصر البيئة الداخلية للسياسات الخارجية الأردنية والمؤثرة في سلوكها الخارجي، ودراسة وتحليل بنود المعاهدة وملحقاتها ومحاضرها المشتركة، ومعرفة الآثار السياسية والاقتصادية على الجانب الأردني الإسرائيلي، وأثرها على علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي جراء توقيع معاهدة السلام .

وفي ضوء نتائج تحليل بنود الاتفاقية فقد تبين وجود علاقة بين تطور العلاقات السياسية، والاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. ومن تحليل الجانب الاقتصادي بين الأردن والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقروض والمساعدات، تبين وجود علاقة بين تزايد القروض، والمساعدات للأردن من الاتحاد الأوروبي وبين توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

ثانياً: النتائج

تشير كافة المعطيات التاريخية بما في ذلك الظروف والأحداث والحروب العربية الإسرائيلية والمؤثرات الداخلية والخارجية إلى عدم توفر الفرصة الكافية أمام الأردن ليقيم علاقات سلام رسمية بينه وبين إسرائيل أو حتى التفاهم على توقيع اتفاق سلمي في فترة مبكرة من تاريخ الأردن، ومن هذه الظروف نذكر مثلاً طبيعة الرسالة الهاشمية التي تحتم على القيادة الأردنية الوقوف مع الأشقاء العرب والفلسطينيين ومساعدتهم في حل مشاكلهم والتوصل إلى حقوقهم الشرعية وإن كان ذلك على حساب مصلحة الأردن، فالمشاكل الأردنية الإسرائيلية ليست كبيرة بالقدر الذي يحتم على الأردن الدخول في كافة المعارك التي إستهدفت استرجاع الأراضي الفلسطينية المحتلة المغتصبة، وهذا لأن الأردن ممثلاً بقيادته الحكيمة لم يخرج عن الصف العربي على إمتداد سنوات الحكم الهاشمي.

ويظهر ذلك جلياً في مواقف الهاشميين خلال سنوات حكمهم المتتالية منذ قيام الثورة العربية الكبرى التي إنما هدفت إلى تخليص العرب من الإضطهاد الذي كانوا يتعرضون له وإنقاضهم من سياسة التتريك التي كانت تمارس عليهم؛ فتارة تجابه العلاقة بموقف الهاشميين الرافض لوعد بلفور وإقامة الوطن القومي لليهود والكثير من المواقف الأخرى التي دفع الشريف الحسين بن علي ثمنها في ظل تخاذل الإنتداب البريطاني وتنكره لوعوده مع الشريف. وتارة أخرى برفض مطالب الأمير فيصل بن الحسين بإستقلال الأمة، وإنضمام الأردنيون لشقائقهم العرب والفلسطينيين في عهد الملك عبدا بن الحسين الأول في الكثير من المواقف مثل المظاهرات والمطالبة بوقف الهجرة اليهودية ورفض مشروع تقسيم فلسطين. وكذلك إستمرار القيادة الأردنية بدعم الشعب الفلسطيني حتى بعد إعفائه من هذه المسؤولية بعد إعلان قمة الرباط، وذلك من

خلال الإصرار على إعتبار القرار 242 هو الأساس الذي من الممكن أن تبنى عليه أية مفاوضات لأنه القرار الوحيد الذي يصف الوجود الإسرائيلي في الأراضي العربية بالإحتلال.

ورغم كثرة مشاريع السلام التي كانت تطرح من قبل عدة أطراف سواء عربية أم غير عربية إلا أن العلاقات الأردنية الإسرائيلية لم تتطور ضمن اتفاقية سلام لأن مثل هذه المشاريع لم تكن مناسبة حيناً أو كانت ترفض من قبل الفلسطينيين أو اليهود أو العرب أحياناً أخرى، ومن هنا فإن العوائق التي وقفت أمام الأردن لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل قد تمثلت في العوائق الأردنية التي تمحورت حول رفض مبدأ الإستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة والمطالبة بإنسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967 والمطالبة بالتأكيد على حق تقرير المصير للفلسطينيين.

ناهيك عن العوائق الفلسطينية التي تمثلت في عدم قبول بعض القرارات والمبادرات مثل رفضهم لقرار 242 الذي وافق عليه الأردن، ورفضهم لمشروع روجرز (1970) رغم أنه يدعو إلى قيام مباحثات تهدف إلى التوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة وكذلك رفض مشروع المملكة العربية المتحدة (1972) الذي طرحه الأردن، ورفض مشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية الذي طرحه الأردن (1984) كأساس لتسوية القضية الفلسطينية، ورغم ذلك فقد إحترم الأردن رغبات الأشقاء الفلسطينيين تلك.

أما بخصوص العوائق العربية التي حالت دون قيام علاقات سلام أردنية إسرائيلية فقد تمثلت في عدم موافقة بعض الدول العربية على قرار 242 بل وحتى عدم قبول مشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الأردن (1972). أما العوائق الإسرائيلية فقد تمثلت في رفض فكرة الحد من الهجرة اليهودية أو فكرة وقف بيع الأراضي لليهود ورفضهم كذلك التفاوض مع العرب ضمن مؤتمر سلام دولي وهو ما كان الأردن ينادي به ورفضه الإنسحاب إلى حدود ما قبل

1967 وتحايلهم في كل مرة في قبول مقترحات مشروعات السلام، بل والتنصل من وعودهم في كثير من الأحيان، علاوة على ممانعتهم لقيام دولة فلسطينية مستقلة. أما العوائق الدولية والتي لم تشكل حائلاً مباشراً في طريق الأردن لإقامة علاقات سلام مع إسرائيل بل بشكل غير مباشر وتمثلت في عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ القرارات الصادرة عنها.

أما بخصوص الدوافع التي حفزت الأردن إلى فتح باب التفاوض مع إسرائيل فقد تمثلت أولاً في أزمة الخليج الثانية التي شجعت الأردن على حل الصراع العربي الإسرائيلي بشكل سلمي في ظل حالة من التردي العربي، بالإضافة إلى تأثر الأردن بالتغير الكبير الذي أصاب النظام الدولي وخروج الإتحاد السوفيتي من منظومة القطبية الثنائية، علاوة على الدوافع الأمنية حيث لا يتمتع الأردن بحماية أية دولة عظمى أو مجموعة أو حلف أو تنظيم دولي أو حتى عربي كما أشار المغفور له الملك الحسين بن طلال حينها. وكان مما ساعد الأردن كثيراً على توقيع الاتفاقية توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في الثالث عشر من أيلول من عام 1993.

وفيما يتعلق بالدوافع الاقتصادية التي شجعت الأردن على توقيع الاتفاقية فهي محاولة التخلص من التحديات الاقتصادية التي تواجه الأردن مثل الفقر والبطالة والمديونية المرتفعة وإرتفاع معدل النمو السكاني.

وقد جاءت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لتغطي مجموعة من القضايا مثل الحدود والأمن والعلاقات الثنائية والمياه والعلاقات الاقتصادية وقضايا اللاجئون والنازحون والأماكن التاريخية والدينية والتبادل العلمي والثقافي وعلاقات حسن الجوار ومحاربة الجريمة والمخدرات والنقل والطرق وحرية الملاحة والبريد والإتصالات والسياحة والبيئة والطاقة والتنمية الزراعية

والصحة والتشريعات وحل النزاعات، وقد إعتبرت هذه الاتفاقية نموذجاً حياً على إمكانية التوصل لحل النزاعات الثنائية بين الدول بطرق سلمية وضمن شرعية القانون الدولي.

ورغبة من الدول الأوروبية القديمة الحديثة في المساعدة في حل مشكلة الشرق الأوسط والمحافظة على إستقراره لعدة أسباب أهمها أن أمن أوروبا هو من أمن الشرق الأوسط؛ ومن هنا فقد نظرت هذه الدول إلى الأردن بوصفه طرفاً أساسياً في إعادة تأهيل المنطقة فجاءت اتفاقية الشراكة الأوروبية لتلقي بظلالها على الأردن ضمن المستويين السياسي والاقتصادي. وبما أن الحوار العربي الأوروبي قد بدأ قبل توقيع معاهدة السلام بوقت كثير وكان الأردن ضمن الدول العربية التي تتلقى المساعدات والقروض الأوروبية إلا أن هذه المساعدات قد إزدادت بعد توقيع الاتفاقية ففي حين بلغت الهبات المالية الألمانية إلى الأردن (18) مليون ايكو (وحدة نقد اوروبية) في الفترة (1977-1981) فقد وصلت إلى (44) مليون ايكو في 1997، وبلغت القروض (198) مليون ايكو في 1997 بعد أن كانت (18) مليون ايكو في 1981 وبعد أن بلغت الواردات الألمانية من الأردن (18) مليون مارك في 1980 فقد وصلت إلى (38) مليون مارك في 1991، ووصلت إلى (76.2) مليون دينار أردني في 2004، وتم توقيع اتفاقية تمويلية لتقديم منح للأردن من الإتحاد الأوروبي تصل إلى (63) مليون يورو، وتشجيع فرص إقامت العديد من المشاريع المشتركة بين الطرفين.

أما فيما يخص المحاور الأخرى من الاتفاقية مثل المحور الإجتماعي والإنساني والثقافي فقد تضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال الثقافي والاجتماعي، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار المتواصل تحسين شروط العمل للأردنيين بصفة قانونية مع الإتحاد الأوروبي، وضع أسس لحوار ثقافي مستمر، وطويل الأمد، ومنتظم، وبروح من الإحترام الثقافي، وعلى الطرفين إيلاء الشباب العناية المناسبة، والتعبير عن النفس،

والمحافظة على التراث، ونشر الثقافة، وتحفيز أية فعالية ذات إهتمام متبادل في مجال المعلومات والإتصالات وتوسيع أية برامج حالية للتعاون الثقافي بين دول المجموعة لتشمل الأردن، وفيما يتعلق بحرية إنتقال المنتوجات الصناعية فقد نصت الاتفاقية على تأسيس منطقة تجارة حرة لتجارة السلع الصناعية بين الأردن ودول الإتحاد الأوروبي، وعلى عدم فرض أية ضرائب أو رسوم جديدة على السلع المتبادلة من الطرفين، والتخفيف التدريجي للضرائب المفروضة، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأردني المصدرة إلى بلدان الإتحاد، وذلك بهدف زيادة صادرات المنتوجات الزراعية الأردنية إلى سوق الإتحاد. علاوة على موافقة الإتحاد الأوروبي على منح الأردن وبلدان حوض البحر المتوسط حق التمركز القطري في حال شرعت هذه البلدان بمفاوضات فيما بينها (ثنائية أو غير ذلك) لإقامة مناطق تجارة حرة.

وفيما يخص حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية فقد منحت الاتفاقية الأردن فترات سماح مختلفة لمراجعة وإعادة صياغة وتطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية المعمولة دولياً، كما هي محددة في القوانين الدولية ذات الصلة التي تغطي الملكية، وطلبت الاتفاقية من الأردن الدخول في إتفاقيات متعددة في فترات سماح ما بين 5 -7 سنوات. وفيما يخص المدفوعات وتحركات رأس المال والإحتكارات الحكومية فقد تعهد كل من الأردن والإتحاد الأوروبي بالتخفيف التدريجي للإحتكارات الحكومية.

ويمكن بيان جملة الآثار الإيجابية التي ترتبت على الشراكة الأردنية ـ الأوروبية بما يلي:

بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية مع المجموعة الأوروبية عام 2004 ما مجموعه (1431،9) مليون دينار، وبنسبة نمو مقدارها (29,7%) مقارنة مع قيمة إجمالي التجارة الخارجية لهذه الدول عام 2003 وبلغت (1103,5) مليون دينار

وبزيادة بلغت (328,4) مليون دينار. وشكلت الصادرات الأردنية إلى دول الإتحاد الأوروبي ما نسبته (3,1%) من إجمالي الصادرات الأردنية عام 2004، في حين بلغت المستوردات الأردنية ما نسبتة (23,5%) من إجمالي المستوردات الأردنية عام 2004 (صيام وآخرون، 2005: 7). وفيما يخص حجم التبادل التجاري بين الأردن وبريطانيا، فقد زاد هذا التبادل حيث إزدادت الصادرات البريطانية إلى الأردن بنسبة (16%) في 2005، فيما إزدادت المستوردات من الاردن بنسبة (9%).

بدأت قيمة الصادرات الأردنية بالإرتفاع عام 2001 لتصل إلى ما مجموعه (49,4) مليون دينار وإرتفعت عام 2003 إلى ما مجموعه (54,8) مليون دينار، وإرتفعت إلى (72,6) مليون دينار عام 2004 وبنسبة (23.4%). ومن هنا ومن خلال الجداول السابقة يمكن لنا أن نلمس الآثار الإيجابية لتوقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية بصورة عامة والموقف الذي تبناه الإتحاد الأوروبي المتمثل في مساعدة أطراف المعاهدة، فعلى سبيل المثال ففي حين كانت صادرات الأردن إلى السوق الأوروبية المشتركة في الفترة (70-1991) 168.8 مليون مارك، فإنها إزدادت بشكل كبير بعد توقيع الاتفاقية مع إتحاد الدول الأوروبية فبلغت صادرات الأردن إلى دول الإتحاد الأوروبي ما يقارب 955.5 مليون دينار في الفترة ما بين (97-2004).

إنخفضت قيمة المستوردات الأردنية إلى الإتحاد الأوروبي عام 1998 إلى (886) مليون دينار، وعام 1999 بلغت (799,2) مليون دينار.

دعم وتسهيل إعادة هيكلة القطاع الصناعي الأردني، وضمن هذا الإطار، فقد قام الإتحاد الأوروبي بتحويل العديد من المشاريع الداعمة للقطاع الصناعي الأردني.

إستمرار تدفق المساعدات والمنح وزيادتهـا، حيث يقوم الإتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات ومنح من خلال برنامج (ميدا)، حيث حصل الأردن من خلال هذا البرنامج على (483,9) مليون يورو، فيها (223) مليـون يورو قروض مقدمة من بنك الإستثمار الأوروبي (فريحات، 2002: 7).

وقد أعلنت المفوضية الأوروبية أنها ستقدم مساعدات قيمتها 67 مليون يورو إلى الأردن ضمن أداة التمويل الخاصة بـ برنامج "ميدا" (الأداة الاقتصادية للإتحاد الأوروبى لتفعيل الشراكة الأورومتوسطية) لسنة 2006. ويشكل مبلغ المساعدات المقدم إلى الأردن - 67 مليون يورو - جزءا من "الروزنامة" السنوية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي لدعم خطة العمل الأردنية وتهدف هذه المساعدة إلى دعم إلتزام الأردن المتواصل نحو عملية الإصلاح وتنفيذ أجندته الوطنية رغم الظروف الصعبة. وتغطي خطة التمويل هذه ثلاثة مجالات تشمل الإستراتيجية الوطنية للأردن مرفق الحكم الرشيد ودعم تكنولوجيات الأبحاث والتنمية. وستخصص مبالغ للتدريب التعليمي ضمن برنامج الإستراتيجية الوطنية للأردن بناءا على متطلبات السوق ووفقا لمسيرة الإصلاح في الأردن، كما ستساهم هذه المساعدات في زيادة الفرص المتاحة للجماعات الأقل حظا بما في ذلك الشباب والأطفال الذين يعانون من الحرمان الاقتصادي في المناطق الريفية. (http://www.egypty.com)

السماح بدخول مؤسسات مالية إلى الأردن مما سيؤدي إلى تدفق الإستثمارات الأوروبية إلى الأردن، وهذا سيخدم الإقتصاد الأردني.

الإستفادة من التكنولوجيا والتقنية الحديثة وتسهيل نقلها إلى الأردن، وهذا سيخدم الإقتصاد الأردني.

تشجيع ودعم عمليات الإصلاح السياسية والاقتصادية والإجتماعية.

عقد إجتماعات متجددة وذلك في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وخطة العمل المشتركة المنبثقة عن سياسة الحوار الأوروبية. حيث تم خلال الإجتماع بين اللجان الفرعية المشتركة الأردنية الأوروبية تبادل وجهات النظر حول العديد من الموضوعات المرتبطة بالشؤون الجمركية ومجالات التعاون الجمركي.

توقيع اتفاقية تمويلية لتقديم منح من الإتحاد الأوروبي للأردن، حيث وقعت في وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية بتاريخ 20 تشرين أول 2005 أربع إتفاقيات لتقديم أربع منح من الإتحاد الأوروبي للأردن وبقيمة 63 مليون يورو. (صحيفة العرب اليوم الأردنية، العدد 3060، السنة التاسعة، 21 تشرين الأول ـ 2005). ويعد الأردن ثاني أكبر متلقي لمساعدات الإتحاد الأوروبي نسبة لعدد السكان بعد المناطق الفلسطينية، ومنذ توقيع الأردن اتفاقية الشراكة بلغ إجمالي المساعدات المقدمة له أكثر من خمسمائة وسبعين مليون يورو.

تشجيع فرص إقامة المشاريع المشتركة، والسماح بكامل ملكيتها لأجانب من الطرف الثاني إذا لم يتعارض ذلك مع القوانين المحلية الخاصة التي تنظّم العمل في هذا القطاع.

ثالثاً: التوصيات

توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات في ضوء النتائج السابقة وتتمثل بما يلي:

1. لا بديل عن العمل العربي المشترك، وذلك من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالأمة العربية، بالإضافة إلى أن خلق كتلة عربية موحدة يساهم في تعزيز المكاسب على كافة المستويات والأصعدة، وخلق نفوذ عربي مؤثر على المستوى الدولي.

2. طالما أن التنسيق العربي والعمل العربي المشترك أمر صعب تحقيقه دفعةً واحدةً في ضوء الظروف الدولية الراهنة، فإن إمكانية التنسيق قد تتحقق من خلال تقسيم الدول المتقاربة إقتصادياً مع بعضها البعض كخطوة مبدئية، مع إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتحفيز الإستثمارات العربية من أجل الوصول إلى الأسواق العربية المشتركة، على أن يقترن كل ذلك بالإرادة السياسية، ويتم ضمن بوتقة الجامعة العربية.

3. بما أن المشاريع مفروضة على المنطقة، وهو أمر واقع لا مفر منه، فإن على الحكومة الأردنية محاولة الإستفادة منها بأكبر قدر ممكن، وذلك من خلال دعم القطاع الخاص وزيادة الفرصة أمامه، وذلك من أجل الإستفادة بشكل أكبر من هذه المشروعات وحماية الصناعات الأردنية، وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة حتى تكون قادرة على المنافسة.

4. إن القطاع الزراعي هو من أهم القطاعات في الأردن، لذلك على الحكومة الأردنية دعم المزارعين وتوعيتهم بشكل مستمر، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية لهم ودفعهم نحو زراعة المحاصيل التي تتناسب وتتلاءم مع إحتياجات

السوق وترشيد إستخدام المبيدات الزراعية لضمان عدم تجاوز التشريعات والاتفاقيات الموقعة مع الإتحاد الأوروبي.

5. على الحكومة الأردنية المساهمة بشكل أكبر في مجال التنمية البشرية والإستثمار في الإنسان الأردني والمواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل الداخلي والخارجي. بالإضافة إلى بذل المزيد من الجهود في ترويج وتسويق الأردن سياحياً وإستثماريا، وإنطلاقاً من واقع طبيعة الإنسان الأردني الذي يمثل ركيزة أساسية لكل ذلك.

6. تعتبر الصناعات الدوائية من أكثر الصناعات، تضرراً جراء تطبيق قوانين الملكية الفكرية، لذلك يجب على الحكومة حماية الصناعات الدوائية في الأردن، وذلك من خلال إقامة علاقات شراكة فيما بين الشركات الدوائية الأردنية والشركات العالمية.

7. يجب على الحكومة الأردنية ربط الاقتصاد الأردني بالإقتصاد العالمي حتى يكون قادراً على التكيف مع المستجدات الدولية بشكل مستمر، وقادر على الإستفادة منها بأكبر قدر ممكن، وأن لا يكون إقتصاد أحادي الجانب، بل يجب أن يكون إقتصاد متعدد الجوانب.

8. عقد المزيد من الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية مع إسرائيل وبشكل مباشر.

9. التنسيق فيما بين الدول العربية في كل القضايا ذات العلاقة بإتفاقية الشراكةالأوروبية المتوسطية، مع التفعيل الأردني الإيجابي لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على المستوى العربي.

10. العمل على إستحداث آليات عربية مسؤولة عن نقل وتوزيع، أو على الأقل التنسيق فيما يخص السلع العربية الزراعية كي لا تدخل الدول العربية في منافسة فيما بينها من ناحية، وكي تتمكن هذه السلع من الوصول إلى المستهلك الأوروبي في جميع أنحاء السوق الأوروبية في الوقت المناسب وبتكاليف نقل وتوزيع منخفضة كي تكون منافسة.

11. العمل كمجموعة سياسية ضاغطة على الجانب الأوروبي لمطالبته بزيادة المساعدات المالية والفنية لمواجهة إستحقاقات إتفاقيات الشراكة الكبيرة الناجمة عن التكيف وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية.

12. أن يبين للجانب الأوروبي أن تهيئة الظروف المناسبة التي يأمل الجانب الأوروبي بتهيئتها عن طريق تحسين الأوضاع الاقتصادية العربية لمساعدته في حل قضاياه الاقتصادية من حيث العمالة و قضاياه الإجتماعية، وعلى رأسها قضية الهجرة، حيث يتطلب العمل خفض القيود الواردة في قواعد المنشأ والحواجز غير الجمركية، أو أن يؤجل تطبيق بعضها، كونها تشكّل في واقع الأمر عراقيل، وضعت بقصد أو بدون قصد، تمنع الدول العربية من تحقيق مكاسب ملموسة على أرض الواقع، ومن ثم تمنع تهيئة تلك الظروف.

13. البحث عن سبل أخرى للإستفادة من المعاهدة ودعم الإقتصاد الأردني، وذلك بدخول العمالة الأردنية إلى الأسواق الأوروبية، وفتح مصانع أردنية في دول الإتحاد الأوروبي والإستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي الأوروبي.

14. إيجاد صناعة تصديرية أخرى للخارج غير الملابس لتساهم في دعم الإقتصاد الأردني، حتى يكون هناك تنوع في الصادرات الأردنية مما يفتح لها أسواقاً جديدة.

15. إنشاء مناطق صناعية جديدة، تساعد على الحد من البطالة، وتساعد على دعم الإقتصاد الوطني وتقلل من العجز في الميزان التجاري الأردني.

المراجع

إبراهيم حماد (1997): اتفاقية التعاون الأمني العربي الأوروبي، المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية المجلد الاول، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس.

إبراهيم، حسام منسي (1996): بيعة السلام لجلالة الملك الحسين المعظم - بيعة السلام لجلالة صانع السلام.

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل (في حقلي الطب والصحة) مركز الإعلام الأردني، وزارة الإعلام، عمان.

الأحمد، أحمد قاسم (1998): التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والإتحاد الأوروبي - اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان.

الأزعر، محمد خالد (1998): حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين، مطابع دار الشروق، عمان، الأردن.

أسامة مخيمر (1997): تعريف الدول المتوسطية، دراسة للخصائص الإجتماعية والاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (199).

الأكاديمية المغربية، ماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط، المجلد الأول، الدورة الثانية، الأكاديمية المغربية، الرباط ، 1996 .

الأهرام (1999): التقرير الإستراتيجي العربي العام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.

البدارين، فالح حمد (2002): اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

التل، بلال حسن (1959): الأردنيون وفلسطين، دار البيرق للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

التل، بلال حسين، وآخـرون (1966): هزاع المجالـي - قراءة في سيرته وتجربتـه، مـع المذكرات، المركز الأردني للدراسـات والمعلومـات، عمان، الأردن.

التل، عبدا (1959): كارثة فلسطين، دار القلم، القاهرة، مصر.

الجاسور، ناظم عبد الواحد (1996): التصور الأوروبي لأمن البحر المتوسـط وتـأثيره علـى الوضع العربي الراهن، دراسات عربية، العدد 11، بيروت.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (1994): قانون تصديق معاهدة السـلام بين حكومة المملكـة الأردنيـة الهاشميـة وحكومة إسرائيل، القانون رقم (14) لـسنة 1994، العـدد (4104)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (1995): اتفاقية زراعية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، العدد (4090)، ، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (1996): اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي ، بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل ، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسميـة للمملكة الأردنيـة الهاشمية (1996): اتفاقية النقـل بـين حكومـة المملكـة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، العدد (4104)، مديرية المطابـع العـسكريـة، عمان.

الجريدة الرسميـة للمملكة الأردنيـة الهاشمية (1996): اتفاقية بين حكومة المملكـة الأردنيـة وحكومة دولة إسرائيل حول التعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة، العدد (4104)، مديرية المطابـع العسكريـة، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (1996): اتفاقية تعاون لحماية البيئة والمحافظة على الطبيعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولـة إسـرائيل، العـدد (4113)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (1996): اتفاقية حول الترتيبات للعقبة وإيلات بـين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل ، العدد (4106)، مديرية المطـابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسميـة للمملكة الأردنيـة الهاشمية (1996): اتفاقية خدمات جويـة بـين حكومـة الأردن ودولة إسرائيل، العدد (4104)، مديرية المطابـع العسكريـة، عمان.

الجريدة الرسميـة للمملكة الأردنيـة الهاشمية (1996): اتفاقية سياحية بين حكومـة المملكـة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، العدد (4104)، مديرية المطابـع العـسكريـة، عمان.

الجريدة الرسميـة للمملكة الأردنيـة الهاشمية (1996): مذكرة تفاهـم بشأن التعـاون فـي مجالي البريد والإتصالات السلكيـة واللاسلكيـة بـين حكومـة المملكـة الأردنيـة الهاشميـة وحكومة دولة إسرائيل، العدد (4104)، مديرية المطابـع العسكريـة، عمان.

الحباشنة، خالد (1999): العلاقات الأردنيـة ـ الإسرائيليـة، الجذور والآفـاق، بيسان للنـشر والتوزيع، بيروت، لبنـان.

الحسامي، محمد مفلح فلاح (2004): سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه عمليـة التـسوية الـسلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط (1990-1999)، أطروحة دكتـوراة غيـر منشورة، قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

الحضرمي، زاهر مرهون هلال (1993): الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودورها فـي النظـام الدولي الجديد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

الحضرمي، عمر، والعدوان مصطفى (2003): التربية الوطنية، الـوطن والمـواطن والنظـام السياسي في الأردن، دار مجدلاوي، عمان.

حقي، ناصيف (1999): المشاركة الأوروبية المتوسطية، ندوة الشرق الأوسط في ظل العولمـة المجلد الأول، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، بيروت.

الحمد، جواد، (1994): مستقبل السـلام فـي الـشـرق الأوسـ ـط، المؤسـسـة المتحـ ـدة للدراسـات والبحوث، واشنطن.

حمدان، عبدا (1989): المشاريـع الأمريكية لتسوية القضيـة الفلـسطينية (1977-1982)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائـر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر.

الحوراني، هاني (1996): الإقتصاد الأردني إطار الإقليمي والدولي، الطبعة الأولـى، مركـز الأردن الجديد للدراسات، عمان.

الخزندار، سامي (2000): الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية، المؤسسة العربيـة للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

خطاب جلالة الملك الحسين ، أمام مجلس النواب، عمان، الأردن، 9 تموز، 1994.

خلاف، هاني، وأحمد نافع (1997): نحن وأوروبا، شواغل الحاضر وآفاق المـستقبل، الطبعـة الأولى، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ، القاهرة.

الخولي، لطفي (1988): الإنتفاضة والدولة الفلسطينية، مركز الأهرام للترجمـة والنـشر، ط1، القاهرة، مصر.

الدجاني، أحمد صدقي (1976): الحوار العربي الأوروبي - وجهة نظر عربية ووثائق، الشركة المتحدة للتوزيع، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.

درادكة، حلمي خليفة علي (2001): التنافس الهاشمي السعودي وأثره على مشاريع الوحدة العربية (1930-1951)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم التاريخ، إربد، الأردن.

درويش، سائد (1992): الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة وحرب الخليج، دائرة للعلاقات العامة والنشر والترجمة، ط1، عمان، الأردن.

ربابعة، غازي (1988): الهاشميون والقضية الفلسطينية، منشورات وزارة الشباب، عمان، الأردن.

السامرائي، عبدالجبار محمود (2002): الأطماع الصهيونية التوسعية في البلاد العربية، دراسة في التوسع الصهيوني بين الأفكار النظرية والممارسة الفعلية، دار الكتاب الجامعي، العين، الأمارات العربية المتحدة.

السامرائي، هيفاء (1982): الحوار العربي الأوروبي، دار الرشيد للنشر، بغداد.

سعيد، محمد السيد (1993): نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، مصر.

سليمان، يعقوب (1994): معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية.

شهاب، مفيد (1997): دور أوروبا في مسيرة السلام العرب الإسرائيلي، المؤتمر الخامس حول العلاقة العربية الأوروبية، البرلمان العربي، العدد 64 ، دمشق.

صالح، محسن محمد، مشاريع التسوية السلمية للقـضية الفلـسطينية (1937-2001)، سلـسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية (4)، ط1، الموقع الإلكتروني للمركـز الفلـسطيني للإعلام (www.palestine-info.info) ، تاريخ الإسترجاع: 2006/7/20م.

صحيفة العرب اليوم الأردنية (2005)، العدد 3060، السنة التاسعة 21 تشرين الأول.

صقر، محمد وآخرون (2000): المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، دراسـة وتحليـل، الطبعـة الثانية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

صيام، مأمون وآخرون (2005): اثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على حركـة التبـادل التجاري بين الأردن والإتحاد الأوروبي، غرفة التجارة، عمان، الأردن.

طريف، جليل فريد (1984): قروض الأردن الخارجيـة ودورها في التنميـة الاقتـصادية، دائرة الأبحاث الفلسطينيـة، البنك المركزي الأردنـي، عمان، الأردن.

طعيمة، صابر (1975): التاريـخ اليهـودي العام، دار الجيـل، ج2، ط3، بيروت، لبنـان.

العبادي، إبراهيم عيسى مفلح (2003): التسوية السلمية الأردنية - الإسرائيلية (1994-2001)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمادة الدراسات العليا، المعهد الدبلوماسي الأردني.

العمرو، نضال عودة ا جدعان (2004): الأردن بين مشروعي الشرق أوسطي والمتوسـطي (1990-2002)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

عوض، طالب (1994): العلاقات الاقتصادية الأردنية الأوروبية - الواقـع والآفـاق، مركـز دراسات الشرق الأوسط، البنك المركـزي، التقريـر الـسنوي للـسنوات (1970، 1975، 1980، 1985، 1987، 1991)، عمان.

عوض، طالب، التجارة الدولية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 1995.

غليون، برهان (1991): حرب الخليج ومواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية، أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربـي، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

فريحات، حيدر (2000): المنظور الأردني للبعد الاقتصادي للشراكة العربية الأوروبية، ورقـة عمل مقدمة لمؤتمر آفاق الشراكة العربية الأوروبية في القرن القادم.

الكيلاني، صالح (2006): دور الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية (1990-2006)، رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة.

محافظة، علي (1973): تاريخ الأردن المعاصـر، عهـد الامـارة (1921-1946)، الجامعـة الأردنية، عمان، الأردن.

محافظة، علي (2002): ألمانيا والوحدة العربية - 1945-1995، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت.

محافظة، محمد أحمد (1983): العلاقات الأردنية الإسـرائيلية (1939-1951)، دار الفرقـان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

محافظة، محمد عبدالكريـم، وآخـرون (2006): التربيـة الوطنيـة، الجامعـة الهاشميـة، ط3، الزرقاء، الأردن.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق (1999): قـراءة فـي مـشروع الـشراكة الأوروبيـة المتوسطية، الطبعة الثانية، بيروت.

مسـلم، سامي (1973): قرارات الأمم المتحـدة حـول فلـسطين (1947-1972)، مؤسـسة الدراسـات الفلسطينيـة، بيروت، مركز الوثائق والدراسـات، أبو ظبـي، ط1، بيـروت، لبنـان.

مصالحة، عمر (1994): السلام الموعود - الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، ترجمة وديع اسطفان وماري طوق، ط1، بيروت، لبنان.

المصري، شفيق (1992): النظام العامي الجديد، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

مصطفى، ناديا (1999): العرب والإتحاد الأوروبي بين عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، المؤتمر القومي الثامن، حال الأمة العربية ، المجلد الأول مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الملكي، عبد ا (2000): المشاكل الأردنية، مجلة الإقتصاد المعاصرة، العدد (28).

منصور، يوسف (1999): اتفاقية الشراكة بين الأردن والإتحاد الأوروبي، التحليل والنتائج، ندوة الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية، تجارب وتوقعات.

منصور، يوسف (2000): اتفاقية الشراكة بين الأردن والإتحاد الأوروبي التحليل والنتائج، ندوة للإتفاقية والمفاوضات، عمان، الأردن.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1999): دراسة تقويم أثر اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة الأوروبية، الخرطوم، السودان.

مهنا، إبراهيم (2001): مقدسات تحت الإحتلال: المسجد الأقصى المبارك، مفتاح الحرب والسلام، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن.

الموسى، سليمان (1996): تاريخ الأردن في القرن العشرين (1959-1995)، ط1، ج2، مكتبة المحتسب، عمان، الأردن.

النعيمات، عبدالسلام، البخيت، يزن (2005): دراسة الآثار الاقتصادية والإجتماعية لإتفاقية الشراكة بين الأردن والإتحاد الأوروبي، الجمعية العلمية الملكية، عمان.

الهور، منير، والموسى، طارق (1983): مشاريع التسوية للقضية الفلـسطينية (1947-1982)، دار الجليل للنشر والدراسات، عمان، الأردن.

الهور، منير، والموسى، طارق (1986): مشاريع التسوية للقضية الفلـسطينية (1947-1985)، دار الجليل للنشر والدراسات، عمان، الأردن.

هيلر، مارك (2000): أوروبا وعملية السلام، إعداد مالك عوني، مختارات إسرائيلية، العدد 8 ، القاهرة.

الوخيان، غالب (1993): الفكر السياسي عند جلالة الملك الحسين بن طلال، المطابع العسكرية، عمان، الأردن.

وزارة التخطيط (1997): اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والمجموعة الأوروبية.

وزارة التخطيط (2002): دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، عرض ملخـص للإتفاقيـة والمفاوضات، عمان.

الوزني، خالد، وآخرون (2001): القضايا الأردنية المعاصرة، دار الفارس للنـشر والتوزيـع، عمان.

يوسف، باسم (1990): ديجول والعرب - العلاقات العربية الفرنسية بين الماضـي والحاضـر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، عمان.

مواقع الانترنت

1. http:// www.kinghussein.gov.jo.
2. Labor in Jordan،
   http://www.globalpolicynetwork.org/data/jordan/jordananalysis.pdf.
3. http:// www.palestinefacts.org/pf_1948 to 1967_UN_242_php.
4. http:// www.globalpolicynetwork.org http://
5. http:// www.palestine-info.info http://
6. http://www.wikipedia.org/wiki/1947_UN_partition_plan.
7. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Borkeba/sec042.htm.
8. http://www.qudsway.com/Links/Felisteenyiat/4/Html_Felisteenyiat4/4hfe4.h
   tm.
9. http://www.arabsummit.dz/ar/historique_sp.php
10. http://www.egypty.com/nafeza/europe_euro_jordan.asp

الإهـــداء

إلى الأردن الأرض والإنسان، إنتماء وولاء، محبةً ووفاء

إلى روح أبي وأمي يرحمهما ا

إلى إخوتي وأخواتي الأحبة

إلى كل من علمني حرفاً من حروف الهجاء

إلى أصدقائي جميعاً

إلى كل من وقف بجانبي وساعدني

وإلى كل من أضاء لي شمعة في طريق الأمل

أُهدي هذا العمل

محمد النوافلة

الشكر والتقدير

وفي ختام رسالتي، أرى أن الواجب علي وعرفاناً مني بالجميل أن أعبر عن عظيم شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الدكتور فايز زريقات الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ومنحني من وقته ما لا أقدر على الوفاء به والذي كان لتوجيهاته، وتصويباته، وإرشاداته أكبر الأثر في إخراج الرسالة على هذا النحو.

كما وأتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي في قسم العلوم السياسية / جامعة مؤتة الذين جاهدوا معنا كطلاب دراسات عليا لنشق طريقنا العلمي وهم يتمتعون برقي أكاديمي متميز، كما وأتقدم بشكري وتقديري لكل من مد لي يد العون والمساعدة.

والشكر الجزيل إلى الأساتذة لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة الدراسة وإثرائها بملاحظاتهم وتوجيهاتهم.

أما جامعة مؤتة، زهرة الجنوب، فأحمل لها أسمى آيات العرفان رئاسة وأساتذة وإداريين، فقد لمست منهم الإخلاص في العمل واللطف في المعاملة.

وا الموفق

محمد النوافلة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الملخص

أثر معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية

على علاقات الأردن مع الإتحاد الأوروبي من ناحية سياسية واقتصادية

محمد سالم النوافلة

جامعة مؤتة 2007

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل على علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون، وتحليل المتغيرات المتعلقة بالسياسة الأردنية من أحداث وتطورات وأثرها على العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية عبر التطرق لدراسة نصوص المعاهدة، والاتفاقيات الدولية التي ترتبت عليها، ومن هنا فقد قسمت الدراسة إلى ستة فصول، تناول الفصل الأول منها، الإطار العام للدراسة، والفصل الثاني الإطار النظري للدراسة، والفصل الثالث جذور العلاقة الأردنية-الإسرائيلية، وارتكز الفصل الرابع على استعراض نصوص معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية، أما الفصل الخامس فقد تناول الآثار والمكاسب الاقتصادية، والسياسة الناجمة عن توقيع معاهدة السلام على علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي، وأخيراً الفصل السادس المخصص لاستعراض نتائج الدراسة والتوصيات التي خلصت إليها.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تطور العلاقات السياسية، والاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة بين تزايد القروض، والمساعدات للأردن من الاتحاد الأوروبي وبين توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، كان من أهمها ضرورة التنسيق العربي المشترك، وتحفيز الاستثمارات العربية، والقضايا الأخرى التي من شأنها تمكين الدول العربية من مواجهة مختلف التحديات، وضرورة توفير التنسيق العربي الذي يجعل من الدول العربية مجموعة ضاغطة على الاتحاد الأوروبي لزيادة المنح والمساعدات والقروض.

Abstract

The Impact of Jordan-Isreal Pace Treaty on Jordan's Relation with Europe Union with Regard to Economical and Political Status
Mohmad Salem Al-Nawaflh
Mo'ta Univercity 2007

The aim of this study is to explore the Jordan-Israel Peace Treaty' consequences on Jordan-Europe Uninion Relations.
In order to achive this goal, the study rely on the analytical-historical methodology to analyze the relative variables. The study was composed of six chapters: first, the general framework of the study, second, litreture review, third, Jordan-Isreal relation roots, fourth, Jordan-Israel Peace Traty. Fifth, Impacts of Jordan-Israel Treaty on relations with Europe Union, Finally, results and recommendations. The study concluded that there was a relationship between the developments of Jordan-Europe Unino relation due to the Jordan-Israel Paece Treaty. And, there was a relationship between the increase of loan and benefits from Europe Uninio to Jordan and siging the Jordan-Israel Peace Traty.

The study recommended increasing the corporation between Arab countries, motivating Arab's investments and other related issues that help these countries in facing the various challenges and there is a need for more coordination between Arab countries to serve as a pressure group to increase benefits form Europe Union to Arab countries, included Jordan.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

1.1 تمهيد

تعتبر معاهدة السلام إنجازا وطنيا يستحق البحث ومزيدا من الإطلاع والنقد والتقدير لكل من ساهم في تحقيقه، فمعاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية تتفق مع الثوابت الأردنية والشرعية الدولية، إذ ضمنت إعادة حقوق الأردن كاملة غير منقوصة وإعادة السيادة الأردنية إلى أراضيه المحتلة وحقوقه في مياهه التي حرم منها عقودا طويلة وكفلت للأردن رسم الحدود الغربية للمملكة لأول مرة لتصبح حدودا بموجب الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بعد التصديق على هذه المعاهدة والتي تم تبادل وثائقها بين الأردن وإسرائيل في طبريا، وهي من ناحية أخرى وضعت حدا لعملية الإنهاك المستمر للأردن بسبب ما يتعرض له من مخاطر وتهديدات على مدى نصف قرن من الزمان وأقامت عهدا من الزمان يسود فيه السلام والاستقرار والأمن والازدهار.

وقد جاءت هذه المعاهدة لتخدم مصلحة الطرفين، فهي من ناحية تعد اعترافا من دولة عربية بدولة إسرائيل من حيث سيادتها ودورها الإقليمي، ومن ناحية ثانية تضمن الأردن من مخاطر مشروع الوطن البديل وذلك بالاعتراف بكيانه السياسي المستقل وحدوده الآمنة والمعترف بها، ودوره الإقليمي وكما أن العلاقات بين الدول لا تقتصر على العلاقات السلمية فحسب فإن علاقات الصراع كذلك تعتبر شكلا من أشكال العلاقات الدولية وبالتالي فإن دراسة العلاقات الثنائية بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل، ينبغي أن لا يقتصر على مرحلة ما بعد توقيع معاهدة وادي عربة بين الطرفي فحسب، بل أن تتعدى الدراسة إلى جذور تلك العلاقة لتشمل الظروف التي سبقت ومهدت لقيام الكيانين السياسيين كما أن هناك لقاءات عديدة عقدت وجرت إتفاقيات بين الأردن وإسرائيل منذ العقد الثاني من القرن الماضي، ربما تكون ساهمت في إيجاد فكرة التعايش بين العرب واليهود، مما شكل الأساس للعلاقات السليمة التي جرى تكريسها بموجب اتفاقية السلام الموقعة بين الجانبين في السادس والعشرين من تشرين أول عام 1994.

كان قدر الأردن على خريطة العالم السياسية أن يكون لموقعه بؤرة الصراع الأيديولوجي في العالم منذ القدم ولغايـة الأيام الحاضرة ولا تزال، مما يسوغ لنا

القول إنه الأكثر تأثرا بالأحداث على الصعيدين الإقليمي والدولي، فالأردن بهذه الصورة كإحدى الوحدات السياسية الصغيرة يتأثر تأثرا مباشرا بالتفاعلات السياسية التي تحدث في بيئتها الخارجية.

ونحن بهذه الدراسة نود أن نلقي الضوء على أثر توقيع معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية على الأردن مع الاتحاد الأوروبي في الشأن السياسي والاقتصادي، ففي الوقت الذي يتحرك العالم فيه بشكل متزايد نحو الوحدة الاقتصادية، ينضم الأردن إلى هذا التحرك الشمولي عبر إجرائين مهمين وهما توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذ لم تكن هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية إلا ثمار توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية لما وفرته من بيئة سياسية واقتصادية آمنة في المنطقة.

إن حداثة موضوع الدراسة جعلنا نواجه إحدى التحديات والصعوبات المتمثلة بندرة ومحدودية انتشار المصادر والمراجع التي تناقلت العلاقة الثنائية بين الأردن وإسرائيل، مما جعل الباحث مضطرا لاستخدام كافة الوسائل الممكنة للوصول إلى المعلومة الدقيقة من مصادرها الأصلية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على مصادر عديدة ومتنوعة كالكتب والوثائق (معاهدة السلام) الأردنية – الإسرائيلية لتلقي مزيدا من الضوء على ماهية المعاهدة وآثارها ونتائجها السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

2.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة دراسة اتفاقية معاهدة السلام على العلاقات السياسية الأردنية الخارجية في دقة وحساسية الموضوع وآثارها المتوقعة على الأردن والقضية الفلسطينية وعلى مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هذا بالإضافة إلى عدم تناول موضوع الدراسة ـ نتيجة لحداثة هذا الموضوع ـ من قبل الباحثين في دراسة متخصصة لتوضيح طبيعة هذه المعاهدة، وبناءا على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتبلور في تحديد مدى أهمية معاهدة السلام، وفي إبراز جوانب الأهمية

السياسية والاقتصادية والأمنية وكذلك البيئية والانعكاسات المختلفة لهذه المعاهدة وأثرها على علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

وفيما يخص الآثار الاقتصادية لمعاهدة السلام فإنه يمكن تلخيص الآثار والمضامين الاقتصادية التي نجمت عن المعاهدة والاتفاقيات المنبثقة عنها خاصة اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي، واتفاقية النقل والاتفاقيات الزراعية والاتفاقيات السياحية بما يلي:

8. الاستفادة من بعض المشاريع المشتركة في مجال تشغيل الأيدي العاملة.
9. تدفق رؤوس الأموال إلى الأردن.
10. استفادة الأردن من خلال قطاع السياحة والتي يتوقع له تقدما ملحوظا في الحقب القادمة.
11. استفادة الأردن بحكم موقعه الجغرافي المتوسط من حركة الترانزيت والنقل البري المتوقعة مستقبلا بين إسرائيل وبعض الدول العربية.

أما من الناحية الثقافية وفي نفس السياق فقد جاء تركيز معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، على تطبيع العلاقات الثقافية لما تلعبه الثقافة في دور هام، في حماية الأردن والوطن العربي والحفاظ على هوية الأمة وتراثها. وقد جاءت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الاتفاقية الثقافية كنص على أن يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضا العلاقات الاقتصادية والثقافية.

في مجال الحديث عن البعد الثقافي الحضاري فإنه لا بد من التطرق إلى ما يسمى بالحوار بين الأديان ويعتقد بأن ذلك يهدف إلى مزيد من التطبيع وتهيئة المواطن الأردني لتقبل التعامل مع الديانة اليهودية وأتباعها كإحدى الديانات السماوية الثلاث، أما الجانب الثقافي في هذه الاتفاقية فيدعو إلى تبادل الزيارات بين الفنانين وطرق الفنون التعبيرية والعاملين في المجال الشبابي والرياضي والسينما والاذاعة والتلفزيون وتنظيم المعارض الثقافية والتعاون في مجال المكتبات والمراكز الثقافية والمتحف والمطبوعات ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية والفنية.

أما من الناحية الأمنية فقد أكدت المعاهدة على قيام تعاون مشترك بين الأردن وإسرائيل في المسائل المتعلقة بالأمن على قاعدة الثقة المتبادلة وبهدف إقامة بنيان

إقليمي أمني في المنطقة إذ تعهد الطرفان على عدة أمور أمنية من أهمها الامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها بكافة أشكالها وكذلك الامتناع عن الأعمال والأنشطة التي تضر بأمن أي منهما، ضمان إلا تكون أراضي أي منها مصدرا أو معبرا أو مأوى لأية أعمال عدائية وكذلك اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضي أي منهما ضد الطرف الآخر وتعاون الأردن وإسرائيل على إضعاف المنظمات التي تمارس أعمال المقاومة المسلحة ضد إسرائيل أو الأردن..

بشأن التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، سعى الطرفان من خلال معاهدة السلام إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح القائم على ما لديها من القيم التاريخية المشتركة، وبموجب ذلك تعهد الطرفان عن الامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية، القائمة على التعصب والتمييز واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة، التي من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات وذلك من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منها وتشكيل لجنة مشتركة للنظر في الحالات التي يدعي فيها طرف أنه قد أحدث خرق لهذه المادة.

أما على صعيد دعم المواقف السياسية الأردنية، فاستنادا لما سبق يمكننا تحديد التوجهات العامة للنظام وانعكاساتها على السياسة الخارجية والتي تعد بمثابة المنهاج السياسي لصناع القرار الأردني من خلال الاستمرار في عمليات التنمية السياسية والعلاقات السياسية الخارجيـة وذلك بالالتزام بمشاركة أردنيـة على صعيد العمل القومي العربي في مختلف مجالاته كالمشاركة في القضايا القوميـة أو الدعوة للتضامن العربي وكذلك اتباع سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز والالتزام بقرار الأمم المتحدة، ومراعاة ميثاقها كون الأردن بلدا مستقلا، منحه هذا حق العضوية في أسرتها الدولية الكبيرة.

وهذا مما ساعد على دعم المواقف السياسية الأردنية عن طريق مشاركة الأردن في مؤتمرات القمة العربية وتبني المشاريع القومية الوحدوية ومثل هذه الأنشطة السياسية الأردنية تؤدي إلى زيادة هامش حرية سياسية على الساحة العربية وذلك باستغلال الفرصة المتاحة. أما بشأن المساعدات والمنح الأمنية من جراء عقد

مثل هذه الاتفاقية فقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنازل عن جميع ديون الأردن وشجعت بل حثت البلدان الأخرى لتحذو حذوها ودعم الاستثمارات ورؤوس الأموال الجديدة ولبلوغ الغاية المرجوة فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء بنك للشرق الأوسط من أجل التعاون والتنمية وقد خصصت وكالة الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار مبلغ (75) مليون دولار كاستثمار إقليمي بغية تشجيع الاستثمار الأمريكي في مشروعات كالتي في وادي عربة. وأتبعت الولايات المتحدة بنشاط توسيع فرص التجارة والاستثمار مع الأردن من المبادرات والمعونات الخارجية لدعم الأردن وتقليص الحواجز التجارية.

3.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه حيث تبحث أثر معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على علاقات الأردن مع الاتحاد الاوروبي ، حيث أثرت هذه المعاهدة على العلاقات بين الجانبين الأردني والإسرائيلي وعلى علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وتأتي أهمية هذه الدراسة لبحث المتغيرات والمستجدات التي استجدت على توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على علاقات الأردن الدولية، وتبحث كذلك انعكاس تلك المعاهدة على العلاقة مع إسرائيل ودول الجوار ومعرفة الآثار السياسية والاقتصادية والمترتبة على عقد المعاهدة كذلك مع الاتحاد الأوروبي.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الآثار السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على عقد معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل ويمكن أن نجمل أهداف الدراسة كالآتي:-

6. إلقاء الضوء على عناصر البيئة الداخلية للسياسات الخارجية الأردنية والمؤثرة في سلوكها الخارجي في ستة مطالب وهي العامل التاريخي، العامل الجغرافي، العامل السكاني، العامل الاقتصادي، العامل العسكري، والعامل السياسي.
7. الكشف عن بنود المعاهدة وملحقاتها ومحاضرها المشتركة التي تتكون من الخريطة التفصيلية لترسيم الحدود الدولية مع إسرائيل بموجب نصوص معاهدة السلام لعام 1994.
8. معرفة الآثار السياسية والاقتصادية على الجانب الأردني الإسرائيلي، وأثرها على علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي جراء توقيع معاهدة السلام ضمن الأسباب التي دعت إلى تطوير العلاقات بين الطرفين ودخولها في اتفاقيات التعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة وإقامة مناطق حرة والاستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالة، فالأردن أبرم الكثير من الاتفاقيات مع دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه الاتفاقية معاهدة السلام لها حساسيتها لأن الأردن مضطرا لتلك المعاهدة لأن جزء من ثروات الأردن واقعا على الحدود مع إسرائيل. لذلك فإن أي ترتيبات اقتصادية كانت تقوم بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة تؤثر على الأردن بفعل تأثيرها على الأراضي المحتلة، أما من الناحية الأمنية، فهو الحيلولة دون اعتداء أي طرف من الطرفين بشكل غير مناسب على الطرف الآخر، وعن النواحي الدبلوماسية متمثلة بتبادل السفراء والمجالات التعاونية بين الطرفين.

أما الأثر البيئي، فتمثل بموضوع المياه بنواحي ثلاث وهي استعمال إسرائيل الزائد لمياه اليرموك والثاني إيجاد مكان لتخزين الفيضانات والثالث إيجاد موارد للوفاء باحتياجات الشرب وتدعم المعاهدة بناء السدود على نهر الأردن لتوفير ما

يعادل على الأقل (2) مليون متر مكعب من فيضانات نهر الأردن إلى المملكة وبناء سد على نهر اليرموك، وكذلك استرداد جزء من أراضيه كالباقورة والغمر.

5.1 المنهج العلمي للدراسة:

تم استخدام منهج تحليل المضمون من أجل التعرف على آثار معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية على السياسة الخارجية الأردنية ودراسة تحليل المتغيرات على السياسة الأردنية وأثرها على العوامل السياسة والاقتصادية والأمنية بهذه المعاهدة من أحداث وتطورات، من خلال دراسة نصوص المعاهدة، والاتفاقيات الدولية التي ترتبت عليها. تمهيدا لإبراز أهميتها وتحليلها تحليلا موضوعيا والخروج باستنتاجات هامة حول مدى تأثير معاهدة السلام – 1994 على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية مع الاتحاد الأوروبي.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول، تناول الفصل الأول منها الإطار العام للدراسة، والفصل الثاني الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ، والفصل الثالث جذور العلاقة الأردنية ـ الإسرائيلية متضمناً ثلاثة مواضيع رئيسية تناول الأول منها علاقة الهاشميون بفلسطين في الفترة (1916-1993) وتعرض الثاني لمشروعات السلام الأردنية ـ الإسرائيلية في الفترة ما بين (1937-1993)، وتناول الثالث العوائق والدوافع المتعلقة بإبرام معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. أما الفصل الرابع فقد ارتكز على استعراض نصوص معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية ضمن موضوعين الأول منهما بتحليل نصوص المعاهدة وتطرق الثاني إلى مضامين وأبعاد المعاهدة. أما الفصل الخامس فقد تناول الآثار والمكاسب الاقتصادية والسياسية الناجمة عن توقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية على علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي، وذلك ضمن عدة مواضيع تناول الأول منهما حالة الحوار العربي الأوروبي مستعرضاً بذلك دواعي اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول المتوسط وبالعملية السلمية في الشرق الأوسط، والثاني إستعراض أسباب بداية الحوار العربي ـ الأوروبي والثالث تناول أطراف هذا الحوار. أما الجزء الأخيرمن هذا الفصل فقد تناول الآثار التاريخية لمعاهدة السلام على العلاقات السياسية

والاقتصادية الأردنية مع الاتحاد الأوروبي. وأخيراً الفصل السادس المخصص لاستعراض النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات التي تمخضت عنها.

6.1 فروض الدراسة:

تركز هذه الدراسة على عدد من الفرضيات، وهي كالآتي:

4. هناك علاقة بين تطور العلاقات السياسية، والاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.
5. هناك علاقة بين تزايد القروض، والمساعدات للأردن من الاتحاد الأوروبي وبين توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

تعتبر المعاهدات الدولية في الوقت الحاضر من حيث الأهميـة فـي مقدمـة المصادر الرئيسية للقانون الدولي، وقد عرفت المادة الثانية من اتفاقية فينـا لقـانون المعاهدات لسنة 1969 المعاهدة بأنها اتفاق دولي يعقد بين دولتين أو أكثـر كتابـة، ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر وأياً كانت التـسمية التـي تطلق عليها، وعليه لا بد من توافر العناصر التالية للمعاهدة الدولية: (السيد، 1985)

11. الوصول إلى اتفاق دولي بين أشخاص القانون الدولي.
12. كتابة المعاهدة الدولية وتوثيقها.
13. أن يكون الهدف منها إنشاء حقوق والتزامات متبادلة.
14. أن يتم إبرامها وفقاً لقواعد القانون الدولي.

7.1 أنواع المعاهدات الدولية:

10. حسب عدد الدول المساهمة فيها، فقد تكون معاهدات ثنائية أو خاصة، وقـد تكون جماعية أو عامة.
11. وقد تكون حسب مدتها، أي محددة المدة أو مؤقتة، ومعاهدات غيـر محـددة المدة أو مستديمة.
12. وقد تكون حسب طبيعتها، أي معاهدات شارعة أو معاهدات عقدية.
13. وقد تكون حسب موضوعها، أي معاهدات سياسية ومعاهدات اجتماعيـة أو اقتصادية **(عامر ، 1984)**

8.1 أهمية المعاهدات الدولية:

تعتبر المعاهدات الدولية من حيث أهميتها من الوسائل المنظمـة للعلاقـات الدولية، إذ عن طريقها نشأت أو ثبتت كثير من القواعد القانونية الدولية المعمول بها حالياً، وعن طريقها تحددت أغاب حقوق وواجبات الدول تجاه بعضها البعض فـي مختلف نواحي النشاط الدولي وقت السلم ووقت الحرب، مما جعلهـا فـي مقدمـة المصادر الأساسية للقانون الدولي (غانم , 1967) .

9.1 مراحل انعقاد المعاهدات الدولية:

تمر المعاهدات الدولية قبل أن يتم إبرامها بعدة مراحل:

4. مرحلة الاتصالات بين الدول المزمع اشـتراكها فيهـا للاتفـاق مبـدئياً علـى موضوعها وعلى المضي في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبرامها .
5. مرحلة المفاوضات بين الدول، لتحديد المسائل التي سوف تتناولها أحكام المعاهدة ومناقشة هذه الأحكام والاتفاق بشأنها، وتتم هذه المرحلـة بالنـسبة للمعاهـدات الثنائية عن طريق اجتماعات خاصة بين ممثلي الدول صاحبة الـشأن، وتكـون بالنسبة للمعاهدات الجماعية عن طريق مؤتمر تدعى إليـه الـدول المرغـوب إشراكها فيها، وتكون مناقشة الأحكام المزمع تضمينها في المعاهدة على أسـاس مشروع تعده لجنة خاصة تتفق الدول التي يهمها الأمـر علـى تكوينهـا لهـذا الغرض.
6. وبعد انتهاء المرحلتين التحضيريتين السابقتين تبـدأ المراحـل التنفيذيـة لعقـد المعاهدة، خاصة في حالة إذا ما انتهت الدول الأطراف إلى الاتفاق ابتداء علـى فحواها، وهذه المراحل تشمل على تحرير المعاهدة في وضـعها النهـائي ثـم التصديق عليها وتسجيلها (شكري, 1982) .

10.1 الآثار القانونية للمعاهدات الدولية:

1- أثرها بالنسبة لأطرافها:

أ. تقيد أطراف المعاهدة بها: حيث يلتزم أطرافها بالالتزامات التي ارتبطوا بها تجاه الأطراف الأخرى المتعاقدة وأن يتم احترام هذه الالتزامات وتنفيـذها

على الوجه المتفق عليه، لأن احترام المعاهدات والتقيد بها مبدأ إلزام في محيط القانون الدولي العام، فإذا لم يراع مبدأ احترام المعاهدات فمعنى ذلك انهيار القانون الدولي وجميع النظم التي يحميها.

ب. شرط بقاء الأوضاع على حالتها:

يقول الفقهاء أن كل معاهدة غير محدودة الأجل ولا تحتوي شرطاً صريحاً يسمح لها بالانسحاب منها في وقت معين تحمل بين ثناياها شرطاً ضمنياً لوجوب استمرار التقيد بها مؤداه بقاء الأوضاع على حالتها، فطالما أن الأوضاع التي أبرمت فيها المعاهدة لم تتغير، بقيت المعاهدة ملزمة لجميع أطرافها بحالتها، وفي حالة تغيير الأوضاع يجب أن يكون تطبيق فكرة الأوضاع مقروناً بالقيود والضمانات الكافية لصيانة العلاقات الدولية القانونية من العبث، فلا تنفرد الدولة التي تغيرت الأوضاع لديها بتقرير الانسحاب من المعاهدة، وعليها أن تخاطب أولاً الدولة أو الدول الأخرى المشتركة معها في المعاهدة، حتى يتم تعديلها أو إنهاؤها باتفاق الجميع.(أبو هيف, 1966)

2- أثر المعاهدات بالنسبة لغير أطرافها:

الأصل أن المعاهدات لا ترتب حقوقاً وواجبات إلا بين أطرافها، وأن أثرها لا يمتد إلى الدول التي لم تساهم في إبرامها، لكن ما يحدث مع ذلك أن يمتد أثر المعاهدات المبرمة بين دول معينة إلى دول أخرى لم تكن طرفاً فيها ويكون ذلك من خلال:

أ. المعاهدات المنظمة لأوضاع دائمة:

وهذه تكون في حالة كون المعاهدة تتفق مع حاجة الجماعة الدولية وتلاءم مصالحها، مثل النظام الخاص ببعض الأنهار الكبرى ذات الأهمية الدولية، فعلى الدول جميعها أن تراعي هذه المعاهدات وتحترمها رغم أنها لم تشارك في تلك المعاهد.

ب- الانضمام اللاحق:

فبعض المعاهدات تحوي نصوص حول مسائل تهم عموم الـدول أو تقـرر قواعد قانونية عامة، وهذه النصوص تسمح للدول التي لـم تـساهم فـي إبرامهـا الانضمام إليها انضماما لاحقاً، وهو ما يطلق عليها اسم المعاهدات المفتوحة.

ج- شرط الدولة الأكثر رعاية:

فقد يحدث أحياناً إبرام معاهدة بين دولتين أن تتعهد كـل منهمـا للأخـرى بمقتضى نص خاص بأن تسمح لها بالاستفادة من كل امتياز تمنحه فـي المـستقبل لدولة أو دول غيرها بالنسبة لأمر من الأمور التي تم التعاقد بينهما عليها، وهذا مـا يسمى بشرط الدولة الأكثر رعاية، وغالباً ما يكون هذا الشرط في المعاهـدات ذات الصفة الاقتصادية وفي اتفاقات إقامة الأجانب. (غانم ، 1967)

11.1 الدراسات السابقة:

دراسة كلينتون (Clinton, 1994) بعنوان "الاعتراف بمبادرة السلام في الشرق الأوسط" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية 1994 في الكنيست الإسرائيلي في 27 أكتوبر 1994 حيث أثنى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على جهود الرئيس الإسرائيلي إسحاق رابين ووزير الخارجية شمعون بيرس في دعم السلام في الشرق الأوسط من خلال توقيع معاهدة وادي عربة في المملكة الأردنية الهاشمية.

كما تناولت هذه الدراسة رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية رئيسا وحكومة وشعبا على توقيع المعاهدة، كما تضمنت الدراسة كلمة الرئيس الأمريكية الترحيبية، وأوصت الدراسة بضرورة توقيع معاهدات السلام بين إسرائيل والدول العربية الأخرى.

دراسة تاريخ الأمم المتحدة (United Nations Chronicle, 1995) بعنوان "الترحيب بمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية" حيث تناولت هذه الدراسة رد فعل السكرتير العام للأمم المتحدة بطرس غالي على توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية في عام 1994، كما تناولت الدراسة مواضيع عدة حول تصعد التوتر

على طول الحدود اللبنانية الإسرائيلية وكذلك تبني الجمعية العامة للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط.

وأظهرت نتائج الدراسة الأهمية التي حظيت بها هذه المعاهدة من قبل الساسة والمفكرين السياسيين، حيث أعرب السكرتير العام للأمم المتحدة عن شكره الجزيل للمغفور له الملك حسين وإسحاق رابين على إرساء قواعد السلام في الشرق الأوسط، وكذلك تحديد الآثار الإيجابية لتوقيع مثل هذه المعاهدة كالحد من الأعمال العدائية بين الطرفين. وأوصت الدراسة بضرورة تبني مثل هذه المعاهدة خصوصا في منطقة الشرق الأوسط.

دراسة بيومنت (Beaumont, 1994) بعنوان "معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل معاهدة وادي عربة التي وقعت بين الأردن وإسرائيل 1994، والتي أنهت حالة التوتر طوال السنيين الماضية وأنهت الخلافات فيما يتعلق بالمطالبات المائية في حوض الأردن. وأظهرت نتائج هذه الدراسة بالتوصل إلى العديد من التسويات بين الطرفين من خلال تعهد الطرفين بحل المشكلة المائية بأسلوب عادل وحصول كلا الطرفين على حصته من الماء حسبما تحدده المعاهدة.

والوصول بذلك إلى الحل النهائي بتوزيع المياه بنواحي ثلاث وهي:

2. استعمال إسرائيل الزائد لمياه اليرموك.
3. إيجاد مكان لتخزين مياه الفيضانات.
4. إيجاد موارد للوفاء باحتياجات الشرب.

وأوصت الدراسة بجدية تطبيق بنود المعاهدة والمحاولة بعقد اتفاقيات ثنائية اقتصادية وسياسية. كما وتدعم المعاهدة بناء السدود على نهر الأردن لتوفير ما يعادل على الأقل (2) مليون متر مكعب من فيضانات نهر الأردن إلى المملكة وبناء سد على نهر اليرموك.

دراسة ايسنبرغ (Eisenberg, 2003) بعنوان "معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية: أشكال التفاوض ومشاكل التنفيذ" حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية باعتبارها الخطوة الواعدة لتبني التفاوض بالقرارات

المنبثقة عن مؤتمر السلام العربي – الإسرائيلي في مدريد وإسبانيا. وأظهرت نتائج الدراسة النواحي الإيجابية التي تضمنتها المعاهدة من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، وكذلك استحواذ المعاهدة بدعم إسرائيلي شعبي كبير. وأوصت الدراسة بضرورة أن تحذو الدول العربية حذو المملكة الأردنية الهاشمية في بناء علاقات طبيعية بينها وبين إسرائيل.

دراسة وازمان (Wazman, 1995) بعنوان "البحر الأحمر يدفع أمن السلام" حيث هدفت هذه الدراسة لتحديد الأهمية الإستراتيجية لمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية عام 1994 وإلقاء الضوء على الآثار الإيجابية من الناحية السياسية لتوقيع هذه المعاهدة بين الطرفين. وأظهرت نتائج الدراسة بتحسين العلاقات الإيجابية الأردنية – الإسرائيلية وتحسين القطاع السياحي بين الطرفين من خلال دعم التبادل السياحي كذلك وزيادة عدد السياح في خليج العقبة والمناطق السياحية في الأردن. وأوصت الدراسة إلى تعزيز فرص الاستثمار في القطاع السياحي بين الطرفين وضرورة الحد من الأنشطة التي تضر بالبيئة وتزيد من مشكلة التلوث البيئي.

دراسة صيدام، دياب، والهنداوي (2005) بعنوان "أثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار الاتفاقية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي وحركة الاستثمارات الأوروبية في الأردن بالإضافة إلى التعرف على المشاكل والمعوقات التي تعترض الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي، وقد قام الباحثون بجمع المعلومات من خلال الزيارات الميدانية لمؤسسات القطاع العام والخاص ذات العلاقة باتفاقية الشراكة الأوروبية لجمع آرائهم وملاحظاتهم حول اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية. وأظهرت نتائج الدراسة أن الصادرات الأردنية إلى الأسواق الأوروبية ما زالت متواضعة مقابل ارتفاع ملحوظ في حجم المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي، ويعود ذلك إلى ارتفاع قيم وجودة المعايير والمقاييس والمواصفات الأوروبية المطلوبة كذلك طلب شهادة (يورو 1) كمتطلب أساسي للتصدير. وأوصت الدراسة

بضرورة إعادة دراسة بنود الاتفاقية، وإعادة صياغتها بصورة تضمن تذليل العقبات أمام الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني

فلسطين في الفكر والممارسة الهاشمية

1.2 تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى التقديم لمعاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية، من خلال استعراض كافة المعطيات التاريخية على أرض الواقع، والظروف والأحداث والحروب العربية الإسرائيلية، والضغوط الاستعمارية الخارجيـة، والمؤثرات الداخلية، التي حالت دون قيام علاقات رسمية بين الطرفين لسنوات طويلة، اتسمت بتصلب العقلية الإسرائيلية من جهة وتاريخه الطويل في نكث العهود والخداع، وفي المقابل عدم حصول العرب على صيغة حقيقيـة لسلام عادل وشامل تأتي ضمن مؤتمر سلام دولي يثبت ما أقرت به الشرعية الدولية، وما إلى ذلك من انتكاسات عربية داخلية حملت معها تخلف الركب العربي عن مواكبة مستجدات كل مرحلة من تلك المراحل، بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة التي منيت بها الأمة العربية على صعيد الأرض والإنسان عبر تلك السنين.

إن الهدف من هذا الفصل يتمثل في استعراض الخلفية التاريخية التي سبقت المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، والتمهيد لها، ولن يكون لنا ذلك دون التطرق إلى الظروف والأحداث التي ألمت بالمنطقة العربية، وخصوصاً دول الطوق منها، وذلك بغية الوقوف على كافة المعطيات والمحطات التي توقفت عندها، أو انطلقت منها العلاقات العربية الإسرائيلية بشكل عام، والعلاقات الأردنية الإسرائيلية بشكل خاص؛ مستشرفين بذلك ركائز النهضة العربية التي انبثقت عن الفكر القومي الهاشمي، ودورها التاريخي في المحافظة على مقدرات الأمة، حاديها في ذلك النسب الشريف، التاريخ الحافل، الحكمة، الخبرة، الانتماء، والدفاع عن المبادئ، في ظل تردي حالة المركب العربي في بحر متلاطم الأمواج.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فإن هذا الفصل سيتألف من ثلاثة موضوعات رئيسية، يتناول الأول منهما ـ والذي يحمل عنوان الهاشميون وفلسطين (1916-1993) ـ الفكر القومي الهاشمي في العصر الحديث من خلال استعراض أهم

الأحداث السياسيـة التي عصفت بالمنطقـة العربيـة، ودور الهاشميـون تجاه هذه الأحداث بشكل عام، وموقفهم من الأحداث الدائرة في فلسطين بشكل خاص، منذ انطلاقة الثورة العربيـة الكبرى وحتى مشاركة الوفد الفلسطينـي في مفاوضـات مدريد بوفد مشترك مع الوفد الأردني.

ويتناول المبحث الثاني ـ والذي يحمل عنوان مشروعات السلام الأردنيـة الإسرائيلية ـ فيناقش المبادرات السلمية وتطورات حل القضية الفلسطينية التي عرضتها مختلف الأطراف، منذ بداية القضية الفلسطينية إلى الفترة التي سبقت إبرام المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية.

أما المبحث الثالث، والذي يقسم إلى قسمين، فيناقش في القسم الأول منه أهم العوائق التي حالت دون قيام أية علاقات رسمية ما بين الأردن وإسرائيل قبل معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية في عام 1994م، وفي القسم الثاني أهم الدوافع التي مهدت الطريق أمام الأردن لاتخاذ القرار المهم بالتفاوض مع إسرائيل وصولاً إلى معاهدة السلام آنفة الذكر.

2.2 الهاشميون وفلسطين (1916-1993)

تجلى حرص الهاشميين في العصر الحديث في المحافظة على شريعـة وإرث الأمة العربيـة عندما انطلقت الثورة العربية الكبرى عام 1916م، التي عبرت عن الفكر القومي للشريف الحسين بن علي في تحقيق أمانـي الأمة العربيـة باستقلالها عن الإمبراطورية التركيـة العثمانيـة (The Turkish Ottoman Empire) وقيام الوحدة العربية التي تضمن الحياة الكريمة لمواطنيهـا، دون الالتفات إلى دين أو عرق أو جنس.

ونظراً لأهمية القضية الفلسطينية باعتبارها ركناً أساسياً في ثوابت السياسيـة الأردنية على مر سنوات الحكم الهاشمي، ونظراً لكونها قضية العرب الأولى؛ فإن هذا المبحث يختص بمناقشة العلاقة والوصاية والدور الهاشمي في التعامل مع هذه القضية، منذ انطلاقة الثورة العربية الكبرى وحتى بدء المفاوضات في مدريد، على

أن الدور الهاشمي لم يقف عند تلك المحطة؛ بل تجاوزها في استمرار الدعم والإصرار على تقديم المساعدة والرعاية إلى يومنا هذا.

ومن هنا فإنه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى خمسة أجزاء: أولاً، فلسطين في عهد الشريف الحسين بن علي، بما في ذلك مراسلات الحسين ـ مكماهون، الثـورة العربيـة الكبرى، وعد بلفور، الانتداب البريطاني، وموقف الشريف الحسين بن علي ـ طيب ا ثراه ـ من ذلك كله. ثانياً، فلسطين في عهد الملك فيصل بن الحسين، بما في ذلك إعلان الأمير فيصل قيام الحكومة السورية في دمشق، ومؤتمر الصلح في باريس. ثالثاً، فلسطين في عهد الملك المؤسس عبد ا بن الحسين، بما في ذلك قيادة القوات من الحجاز، ثورة 1936، لجنة بيـل، مشروع تسوية القضيـة الفلسطينيـة، الكتاب الأبيض البريطاني، لجنة التحقيق الانجلو ـ أمريكية، قرار تقسيم فلسطين، مشروع الوسيط الدولي الكونت برنادوت، مساعي السلام إثر هزيمة عام 1948، وموقف الملك عبد ا من تلك الأحداث، بالإضافة إلى توحيد الضفتين. رابعاً، فلسطين في عهد الملك طلال بن عبد ا . وأخيراً، فلسطين في عهد الملك الحسين بن طلال، بما في ذلك جلاء القوات البريطانية، حرب عام 1967م، القمة العربيـة عام 1974م باعتبار منظمة التحرير الفلسطينيـة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، معاهدة كامب ديفيد، قرار فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية عام 1988م، قرار المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر والاعتراف بإسرائيل عام 1988م، الانتفاضة الفلسطينيـة، وأخيراً اتفاق أوسلو في التاسـع عشر من آب عام 1993م.

1.2.2 فلسطين في عهد الشريف الحسين بن علي (1916-1918)

أ- الثورة العربية الكبرى (Great Arab Revolt)

بعد أن تفاقمت حالـة الاضطهاد والقمع التي كانت تفرضهـا الدولة التركيـة على الإنسان العربي، فكرياً وسياسياً واقتصاديا، مدعومة بسياسة تهميش دور العرب، وعدم الالتفات إلى رأيـهم، ودخولهـا الحرب العالميـة الأولى (First World War) بقرار فردي دون الالتفات إلى أن نتائـج مثل هذا القرار

وهذه الحرب تؤثر على العرب، وعلى مقدراتـهم وإرثـهم، وهم غالبيـة رعايـا هذه الدولـة. (محافظة وآخرون، 2006)

إضافة إلى ذلك أهمل الأتراك الدفـاع عن البـلدان العربيـة عندما ركزوا قواتهـم في الجبهـة الغربيـة وجبهة القفقـاس، وما كان من الوعي العربـي إلا التحرك للخلاص من الحالـة التركيـة والنهوض بواقـع الأمـة العربيـة. (ربابعة، 1988)

وهنا تجلى الفكر القومي الهـاشمي في البحث عن سبل استقلال الأمـة العربيـة عن الدولـة العثمانيـة؛ فبدأت المراسـلات التاريخيـة الشهيـرة، التي عرفت من ذاك الحين بمراسلات الحسين ـ مكماهون (Hussein-McMahon Correspondence) في الفترة ما بين عامي 1915-1916م، بين شريف مكة، الشريف الحسيـن بن علي (Sharif Hussein bin Ali) والمندوب البريطـاني الأعلى في القاهرة السير هنري مكماهون (Sir Henry McMahon)، وهي ذات المراسـلات التي وعدت بها بريطانيـا بمساعدة العرب على الاستقلال مقابل مسـاندتهم لها في حربهـا ضد الدولـة العثمانيـة. ويمكننـا القول أن هذه المراسـلات تميزت بجملـة من الثوابت القوميـة الهاشميـة، التي يمكن تلخيصهـا فيمـا يلي: (الحضرمي والعدوان، 2003)

1. رفض فكرة تجزئة البلاد العربية، حيث لا فرق بين العرب سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين، وكان ذلك في معرض رد الشريف الهاشمي على طلب مكماهون في استثناء كافة المناطق الغربية لخط دمشق، حمص، حلب، والساحل اللبناني بدعوى أنها ليست مناطق عربية إسلامية خالصة.
2. رفض فكرة فصل العراق عن جسم الأمة العربية.
3. الإصرار على المضي في المعاهدات التي عقدت ما بين بريطانيـا وأمراء الخليج العربي.
4. تأجيل البحث في قضية الحدود لأنها مطالب عربية وتعود لوجهة نظر الجمعيات والأحزاب العربية.

5. رفض فكرة التنازل عن فلسطين، وكان من نتائج المراسلات أن وضعت فلسطين ضمن المنطقة التي وعد بها الشريف الحسيـن، وما يدل على ذلك أن فلسطين ـ رغم أهميتها الدولية ـ لم تذكر صراحة في المراسلات، بل تم الحديث عن استثناء الولايات العثمانية المتمثلة في البصرة وبغداد، الإسكندرون ومرسين، والجزء الغربي من سوريـا، وفلسطين ليست من ضمن تلك المنطقة، ولم تكمن المسألـة في استثناء أو عدم استثناء بعض المناطق؛ بل في النية المبيتة لدى بريطانيـا في اقتطاع فلسطين لمصلحة اليهـود.

ورغم ذلك لم تلتزم بريطانيـا بوعودها تلك للشريف الحسين على خلفية الاتفاقية السريـة المشؤومة التي كانت قد وقعتهـا سراً مع حليفتهـا فرنسـا في السادس عشر من أيـار عام 1916م، وهي اتفاقية سايكس ـ بيكو (Sykes-Picot Agreement) التي هدفت إلى اقتسام الأقاليـم العربيـة في الدولة العثمانيـة بعد أن تضع الحرب أوزارها. وقد تمخضت هذه الاتفاقية عن رغبة فرنسا في سوريا وشمال العراق، ورغبة بريطانيا في الشريط المحاذي للبحر الأبيض المتوسط والخليج لحماية خطوطها التجارية واتصالاتها بشبه القارة الهندية.

ويعلق مصالحة (1994) قائلاً (.. أما ضحايا هذه الخدعة هذه المرة، فكانوا: الشريف الحسين بن علي وفرنسا؛ فقالت للأول، ومن خلال تفسير مخادع للاتفاق بينه وبين السير مكماهون، إن فلسطين لا تشكل جزءاً من الدولة العربية الكبرى التي وعدته باستقلالها. أما فرنسا فلم تعد تستطيع الإفادة من اتفاقية سايكس ـ بيكو، لأن بريطانيا انتهكت تعهداتها بعد انتصارها على الأتراك، على أثر الحرب التي بدأتها في فلسطين عام 1917م، بقيادة الجنرال اللنبي، والتي انتهت في تشرين الأول باحتلال غزة وحيفا والقدس حيث أنشأ اللنبي حكومة عسكرية). (مصالحة، 1994: 150)

هذا ويمكن إيجاز أسباب قيـام الثـورة العربيـة الكبرى بما يلي: (الوخيان، 1993: 21).

1- اضطهاد الأتراك للعرب.
2- خروج الحزب الحاكم التركي على تعاليم الإسلام.
3- سياسة التتريك، والتي شملت تجاهل اللغة العربية.
4- دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى.
5- سيطرة الاتحاديون على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية.
6- إنقاذ الولايات العثمانية الغربية بعد الهزائم التي لحقت بالدولة العثمانية بعد دخولها الحرب.

ب- وعد بلفور (Balfour Declaration)

لم تكتفِ بريطانيا بنكث وعدها للشريف الحسين بن علي، بل علاوة على ذلك أصدر وزير خارجية بريطانيـا آرثر جيمس بلفور (Arthur James Balfour) في الثـاني من تشرين الثـاني عام 1917م التصريح الشـهير الذي عرف فيما بعد بوعد بلفـور، وهو الوعد الذي جاء على خلفية الاتصالات المكثفة التي تمت ما بين الزعيم الصهيـوني وايزمن ووزيـر خارجيـة بريطانيـا.

ويمكن كذلك فهم سبب هذا الوعد باستخدام الحركـة الصهيونيـة (Zionist movement) لمواجهة حركة التحرر القومي العربي المتناميـة، ويمكن هنا الإشارة إلى تقرير لجنة بانرمان عام 1907م، وهي اللجنة التي أنشئت عام 1905م برئاسة رئيس الوزراء البريطانـي لدراسة مستقبل المنطقـة العربيـة، والتي أوصى تقريرها بتقسيم المنطقة إلى دويلات صغيرة وإدامة الخلافـات ما بينها، بالإضافة إلى زرع قوة عدوة تعادي شعب المنطقة، وتبقي على صداقتها مع الدول الأوروبية، بهدف إقامة حاجز بشري قوي وغريب يفصل ما بين شقي الأمـة العربيـة، الإفريقي والآسيوي. (الحباشنة، 1999)

وقد أكد مصالحة (1994) هذا الطرح عندما أعتبر أن مخاوف بريطانيـا من إمكانية تمركز فرنسا في فلسطين وإنشاء حدود مشتركة بين مصر وفلسطين، الأمر الذي قد يهدد مصالحها في قناة السويس مستقبلاً. (مصالحة، 1994: 149)

لقد صدر وعد بلفور المشؤوم بخطـاب وجهه وزير خارجية بريطانيـا بلفور إلى اللورد روتشيلد (Lord Rothschild) الرأسمالي اليهودي يقول فيه:

(إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل هذه الغايـة، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنيـة والدينيـة التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى) .

ج- موقف الشريف الحسين بن علي من وعد بلفور والانتداب البريطاني

زار المبعوث البريطاني لورنس الشريف الحسين في أواخر شهر آب عام 1921م عارضاً عليه مشروع المعاهدة البريطانية التي تقضي بحماية ملك الشريف في الحجاز مقابل اعترافه بالانتداب البريطاني (British Mandate) وما يسعى إليه من دعم تنفيذ وعد بلفور، إلا أن الشريف الحسين رفض مشروع المعاهدة لأنها لا تتضمن شيئاً عن فلسطين وعروبتها، وأن وعد بلفور باطلاً بدعوى أنه لا يتفق مع الوعود التي قطعتها بريطانيا له، وعاد لورنس إلى لندن دون أن يوقع المعاهدة.

وقد دفع الشريف الحسين ثمن عروبته عندما تخلت عنه بريطانيـا وتركت عبد العزيز آل سعود يستولي على ملك الحجاز، وبقي الشريف الحسين رافضـاً للانتداب البريطانـي وفكرة الوطن القومي الخاص باليهـود في فلسطين، فما كان من بريطانيـا إلا أن نفته إلى جزيـرة قبرص، وبقي فيها حتـى أواخـر عام 1930م، وعاد إلى عمان، وتوفي فيهـا عام 1931م، ونقل إلى مثواه الأخير في المسجد الأقصى. (ربابعة، 1988)

ويقول الوخيان (1993) مؤكداً (لقد رفض الشريف حسين التنـازل عن شبر واحد من الأراضي العربيـة المحددة في مراسلاته مع الحكومة البريطانيـة مهما كلف الأمر، إلا أن الواقـع الذي كانت القوة تحكمه مختلفـاً عن ذلك وحـال دون تحقيق أماني الشريف والعرب جميعـاً ...). (الوخيان، 1993: 22)

2.2.2 فلسطين في عهد الملك فيصل بن الحسين (1918-1920)

لقد خطى الأمير فيصل بن الحسيـن (Emir Faisal bin Al-Hussein) خطوات والده في وحدة البلاد العربيـة، والمطالبـة بحقوقهـا. فبعد أن دخلت

قوات الثورة العربيـة الكبرى وجيوش الحلفـاء إلى دمشق في الثالث من تشرين الأول عام 1918م، وإصدار الجنرال بولز قائد قوات الحلفـاء في المنطقـة للمرسوم الرسمي الذي قسم فيه سوريه الكبرى إلى ثلاث مناطق عسكريـة هي: (الموسى، 1996: 83)

1. المنطقة الشرقية: تضم سوريه الداخلية وشرقي الأردن، وتديرها حكومة الأمير فيصل بن الحسين.
2. المنطقة الغربية: تضم الساحل السوري ولبنان، ويديرها قائد فرنسي.
3. المنطقة الجنوبية: تضم فلسطين، ويديرها قائد بريطاني.

أعلن الأمير فيصل قيام الحكومة السورية في دمشق في الخامس من تشرين الأول عام 1918م، وكان أول من أطلق مسمى الحكومة العربيـة على تلك الحكومة التي تشكلت في سوريا، وقسمت البلاد حينها إلى ثمانيـة ألوية أو متصرفيـات هي: حلب، حمص، حماة، دمشق، حوران، جبل الدروز، الكرك، والبلقـاء.

مؤتمر الصلح في باريس (Paris Peace Conference)

ما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها مخلفة الكثير من الويلات، حتى تداعى الرأي العام العالمي بالمطالبة بمؤسسة دولية تعمل على تنظيم علاقات الشعوب وإدامة السلام فيما بينها، وظهرت حينها جمعية إتحاد الرقابة الإنجليزية، والمجلس الهولندي لمكافحة الحرب، والحماية الأمريكية لحماية السلام، وطرحت العديد من المشروعات مثل مشروع الرئيس ويلسن، مقترحات الجنرال سميث، المشروع الفرنسي، والمشروع الألمانـي، وهي المشاريع التي قام على أثرها مؤتمر الصلح، مؤتمر الصلح في باريس (Paris Peace Conference) عام 1919م، بحضـور مندوبيـن اثنين عن كل دولـة من الدول الخمـس العظمـى وهي: الولايـات المتحـدة الأمريـكيـة ، بريطانيـا العظمى، فرنسـا، إيطاليا، اليابـان، ومندوب واحد عن الدول العشـرة المتحالفـة، ونجم عن هذا المؤتمر تشكيل عصبة الأمم (League of Nations).

ما يهمنا من هذا كله أن مطالبة الأميـر فيصل بن الحسين باستقلال الأمة العربية قد قوبلت بالرفض في هذا المؤتمر، وتم بعدها منح بريطانيا حق الانتداب على شرقي الأردن وفلسطين والعراق، ومنح فرنسا حق الانتداب على سوريا ولبنان في قرار مجلس عصبة الأمم المنعقد في سان ريمو في نيسان من عام 1920م؛ وعندها اتضحت مخططـات بريطانيـا وفرنسـا تجاه بلادهم؛ فأعلن العرب في مؤتمرهم الذي عقد في السابع من آذار عام 1920م استقلال بلاد الشام بحدودها الطبيعية، والتي تشمل: سوريه ولبنان والأردن وفلسطين، والمناداة بالأمير فيصل بن الحسين ملكا عليها، وكان ذلك لفترة قصيرة حيث لم يمهل دخول القوات الفرنسية دمشق قيام هذه المملكة؛ فانتهت بذلك المملكة الفيصلية في سوريا بعد معركة ميسلون في الرابع والعشرين من تموز عام 1920م.

3.2.2 فلسطين في عهد الملك المؤسس عبد ا بن الحسين الأول (1921-1951)

بعد انتهاء المملكة الفيصلية في سوريا على أثر معركة ميسلون، انطلق الأحرار العرب إلى شرقي الأردن، الذي كان حينها يتألف من ثلاث حكومات، تشكلت بعد انعقاد مؤتمر السلط بين المندوب السامي في فلسطين هربرت صموئيل ووجهاء المنطقة الوسطى والجنوبية في العشرين من آب عام 1920م، واتفاقية أم قيس بين الميجر سمرست ووجهاء المنطقة الشمالية في الثاني من أيلول من عام 1920م، وهذه الحكومات هي: (محافظة وآخرون، 2006)

1. حكومة السلط، برئاسة مظهر أرسلان.
2. حكومة الكرك، برئاسة ارفيفان المجالي.
3. حكومة إربد، برئاسة علي خلقي الشراري.

ورغبة من الأحرار العرب والشريف الحسيـن في استعادة عرش سوريـا، قاد الأمير عبد ا بن الحسيـن (Emir Abdullah bin Al-Hussein) القوات من الحجاز ووصل معان في الحادي عشر من تشريـن الثاني عام 1920م، ، ونظراً لتركز قواعد الانتداب الفرنسي في تلك المنطقة فقد أرجى الأمير عبد ا

أهدافه في الوحدة العربية، وقرر إرساء القواعد المتينـة لشرق الأردن ـ منتهجـاً بذلك خطى والده الشريف الحسين في إرساء قواعد الدولـة الإسلامية في مكة المكرمة ـ الذي لم يكن له حينهـا كيانـاً سياسيـاً ، وكان ذلك في الحـادي عشر من نيسـان عام 1921م، وأصبـح الأردن بمرور الأيـام دولة ذات سيـادة ورسالـة بين الأمـم، وقد اعترفت كل من عصبة الأمم في السادس عشر من أيلول عام 1922م، والحكومة البريطانيـة في الخامس والعشرين من أيار عام 1923م باستقلال إمارة شرق الأردن. (ربابعة، 1988)

لقد تمثل الفكر القومي عند الملك المؤسس في جملة من الخطى السياسيـة التي تتماشى مع مبادئ الثـورة العربية الكبرى، مثل طرح مشروع وحدة سوريـا الكبرى، إعلان بيـان الوحـدة العربيـة عام 1942م، الموافقة على مشـروع وحدة الهـلال الخصيب بين بلاد الشـام والعـراق، المشـاركة في تأسيس جامعـة الدول العربيـة عام 1945م، وتوحيد الضفتين عام 1950م. (الحضرمي والعدوان، 2003)

وبخصوص موقف الحكومة والشعب الأردني، فقد كان كل منهما مؤيداً ومناصراً للشعب الفلسطيني منذ بداية تأسيس الإمارة، وكان موقف الأمير عبد ا شخصياً مؤيداً للشعب العربي في فلسطين بشأن حادث البراق، فقد بعث رسالة إلى المندوب السامي البريطاني بتاريخ 2 تموز 1930م رسالة يوضح فيها موقفه من النزاع، ويبين أهمية المكان من الناحية الإسلامية، وتأثيره في مشاعر العالمين العربي والإسلامي، ويطالب برفع الأمر إلى الحكومة البريطانية ولجنة التحقيق الدولية (محافظة 1، 1973).

وشارك الأردنيون إخوانهم الفلسطينيين في المظاهرات التي قامت في مدينة نابلس بتحريض من اللجنة التنفيذيـة العربية الفلسطينية بتاريخ 23 آب عام 1931م، وشارك وفد أردني في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس بتاريخ (7-17) من كانون الأول عام 1933م، للدفاع عن حائط البراق والمقدسات الإسلامية. (محافظة، 1983)

ويقول ربابعة (1988) في هذا المقام (.. وكان موقف الأمير حازماً حيث طالب الحكومة البريطانية في رسائلة واتصالاته مع المفوض السامي "ويكهون" المدونة في ملف الوثائق البريطانية: وقف الهجـرة اليهوديـة، الكف عن التحقيقـات وملاحقـة العرب، العفـو عـن حملـة السلاح والمجاهدين)، ويضيف (إن نضـال عبد ا بن الحسين في سبيل فلسطيـن لا يحتـاج إلى شرح ولا يفتقر إلى دليـل، فقد ظل يدافـع عن هذه الوطن ويناضـل في سبيل حقـوق أبنائـه ويتذرع بمختلف الوسـائل لإنقاذه من براثن وعدوان المعتديـن حتى لقي وجه ربه وهو يحمل راية الجهـاد من أجل التحرير). (ربابعة، 1988: 20-24)

أ - الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939):

سميت هذه الثورة، وهي في الواقع مجموعة من الثورات التي امتدت من عام 1936-1939م، بهذا الاسم نظراً لطول فترتها الزمنية مقارنة بالثورات السابقة لها، فبعدما أدرك العرب في فلسطين خطورة الهجرة على الوضع الديموغرافي في فلسطيـن، تداعوا للثورة في وجه الهجرة اليهودية والانتداب البريطاني، وقاموا بتأسيس الهيئـة العربيـة العليا برئاسـة الحاج أمين الحسيني التي دعت إلى الإضراب العـام في القدس في العشرين من نيسان عام 1936م، والذي انبثقت عنه الثورة العربية الفلسطينية عام 1936م، وطالبت المندوب السامي البريطاني بإيقاف الهجرة اليهوديـة، ومنع بيع الأراضي لليهود، وبتشكيل حكومـة وطنيـة على أسـاس نيابي.

وعندما رأت بريطانيـا صلابة المقاومـة الفلسطينيـة والعسكرية المدعومة بالرجال والمال والسلاح من أبناء الشعوب العربيـة، لجأت إلى أسلوب المهادنـة، وقامت بالطلب من الزعماء العرب السعي لوقف الإضراب في مقابل استعدادها للنظر في المسألة الفلسطينية، وقد شارك الأمير عبد ا ملكي العراق والسعوديـة ـ الملك غازي والملك عبد العزيز ـ في إذاعـة نداء إلى عرب فلسطين في التاسـع من تشرين الأول عام 1936م، وقد جـاء فيه: (لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطيـن، فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب نرجوكم للإخلاد إلى السكينة، حقناً للدمـاء، معتمدين على حسن نوايا الحكومـة البريطانيـة، ورغبتها

المعلنـة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم). (درادكة، 2001: 52).

ب- لجنة بيل (1937) :

أوفدت بريطانيا لجنة تحقيق إلى فلسطين عرفت باسم لجنة بيل (Peel)، نسبة إلى رئيسها، من أجل بحث أسباب الإضرابات العربية وإزالة أسباب شكوى العرب من التمييز البريطـاني في فلسطين، وبعد انتهاء التحقيق البريطاني، أوصت اللجنة بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية تتضمن جميع مناطق الجليل ومرج ابن عامر في شمال فلسطين، بما في ذلك صفد وطبريا وبيسان وحيفا وعكا، وهي من أخصب أراضـي فلسطين، والسهل الساحلي الممتد من شمال فلسطين إلى نحو 25 كيلومتر جنوبي تل أبيب، أما الأماكن المقدسـة، والتي تضم القدس، قبة الصخرة، بيت لحم، والخليـل؛ فتبقى تحت الانتداب البريطـاني. ويتم توحيد باقي أرض فلسطين مع شرق الأردن. (درادكة، 2001) ، (صالح، 2006: 3)

وقد عرض الملك عبد ا بن الحسين للجنة التقسيم التي أوفدتها الحكومة البريطانية في صيف عام 1938م، للنظر في المشروع المقترح، مشروعاً لتسوية القضيـة الفلسطينيـة يشتمل على: تكوين مملكة عربيـة موحدة من فلسطيـن والأردن، بحيث يكون للمناطق التي يوجد فيها أكثريـة إدارية مختارة، وتحدد الهجرة اليهودية ، ويمنـع اليهود من شراء الأراضـي، وتكون هناك مرحلة اختبار وتكيف مع الوضع الجديد مدتها عشر سنوات، ينتهي بعدها الانتداب ويعلن الاستقلال. وكان هذا المشروع الذي اقترحه الأمير عبد ا يسـاهم في المحافظة على الأغلبية العربية في فلسطين، وبنفس الوقت يمنح اليهود الاستقلال الذاتي، ويراعي المصالح البريطانية التي يستحيل القبول بأي حل من غير مراعاتها، وقد رفضت لجنة التقسيم هذا المشروع لكونه لا يدخل ضمن صلاحيتها. ويشير الوخيان إلى بعد نظر الملك في تلك الفترة فيقول (.. ومشروع التقسيم الذي رفضته الدول العربية هو المطلب الرسمي الذي تطالب به معظم الدول العربية، ولم تحصل عليه حتى يومنا هذا). (الوخيان، 1993: 29)

ج- لجنة التحقيق الأنجلو ـ أمريكية

أرسلت الولايات المتحدة وبريطانيا لجنة مشتركة عام 1945م من أجل إعادة النظر في القضية الفلسطينية، وقد تألفت هذه اللجنة من كبار الصهاينة في الولايات المتحدة، وقامت بزيارة أوروبا لتقييم أوضاع اليهود، وزارت المنطقة العربية، وقدمت تقريرهـا في العشرين من نيسان 1946م، وكان لصالح اليهود، حيث اشتمل على التوصيـة بإبقاء فلسطين تحت الانتداب، حتى يزول الخلاف بين العرب واليهود، ومنع قيام دولة يهودية أو عربية في فلسطين، والسماح بإدخال مئة ألف مهاجر يهودي، ورفع الحظر عن انتقـال الأراضي لليهود.

وعندما ظهرت نتائج لجنة التحقيق الأنجلو ـ أمريكية، احتج أبنـاء الأردن واستنكروا هذه القرارات، بالإضراب والمظاهرات التي قامت في مدن شرقي الأردن، وقد أدرك اليهـود ما يكنه لهم الأردنيـون من عداء، فقامت عصابـات يهوديـه في عام 1946م بالدخول إلى الأراضـي الأردنيـة وقتلت بعض المواطنيـن، كما أطلقت النار على المخافـر ومراكز الحدود، ونسفت بعض الجسـور التي تربط الأردن بفلسطين، ومع ذلك استمر التعاطف والدعم الأردني لفلسطين في مختلف المجالات. (التل، 1959)

وقد قامت بريطانيا بتقديم مشروع جديد عرف بمشروع موريسون نسبة إلى نائب رئيس الوزراء البريطاني آنذاك، ويستند هذا المشروع إلى توصيات اللجنة الأنجلو ـ أمريكية، وبالتالي فإنه يجب تشكيل حكومة بريطانية مركزية تنفرد بالسلطة، وإعطاء كل من العرب واليهود حكما ذاتياً في هذه الحكومة، إلا أن الإضرابات العربيـة التي قامت عام 1946م على خلفية عدم سماح بريطانيا بعرض القضية الفلسطينية على هيئة الأمم المتحدة التي تشكلت عام 1945م، ومناهضـة التحيز البريطاني قد أفشل هذا المشروع. (الحباشنة، 1999)

د- قرار تقسيم فلسطين: (Partition of Palestine)

لم تسفر مطالبة الدول العربيـة الأعضاء في الأمم المتحدة باستصدار قرار ينهي الانتداب البريطاني ويعلن قيام دولة فلسطين عن شيء سوى تشكيل لجنة لدراسة المسألة الفلسطينية، وتقديم تقرير للجمعية العامة، وبالفعل قدمت اللجنة إلى

المنطقة واستكملت دراستها، ومن الجدير بالذكر أن الحكومات العربية قد قاطعت هذه اللجنة، وبعد مناقشة التقرير الذي تألف من تقريرين هما: تقرير الأكثرية ـ كندا، أستراليا، بيرو، تشيكوسلوفاكيا، جواتيمالا، السويد، وأرغواي ـ الذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية. وتقرير الأقلية ـ الهند، إيران، ويوغسلافيا ـ الذي يقضي بإقامة دولة اتحادية فلسطينية مستقلة تشمل كامل فلسطين، تتألف من حكومتين يتمتع كل منهما بالاستقلال الذاتي، إحداهما عربية والأخرى يهودية ، وأن يجلو الانتداب البريطاني عن فلسطين، أقرت الجمعية العامة تقرير الأكثرية. (طعيمة، 1975: 240-247)

وبعد التصويت على قرار تقسيم أرض فلسطين، والضغط الكبير الذي مارسته الولايات المتحدة على الأعضاء، أقرت هيئة الأمم المتحدة قرار التقسيم في التاسع والعشرين من أيلول عام 1947م، وكان أهم ما نص عليه هذا القرار:

1. نهاية الانتداب: حيث ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن على أن لا يتجاوز موعده أول عام 1948م، بحيث تجلو القوات المسلحة المنتدبة عن فلسطين تدريجياً، ويبدأ وجود الدولتين المستقلتين العربية واليهودية، وكذلك النظام الدولي الخاص لمدينـة القدس وتعتبر الفترة الواقعة بين موافقة الجمعية العامة وتوصياتهـا بشأن المسألة الفلسطينية وإقامة الدولتين اليهودية والعربية فترة انتقالية.
2. التقسيم: نص قرار التقسيم على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربيـة وأخرى يهوديـة، ووضع نظام خاص لقدوم اليهود إلى فلسطين وفقاً لما يلي:

1- الدولة العربيـة: وتتألف من:

أ- الجليل الغربي: ويضم عكا والناصرة، وشفا عمرو والحراسة ونهاريا.

ب- المنطقة الجبلية الممتدة من شمال مدينة جنين شمالاً إلى مدينة بئر السبع جنوباً ومن نهر الأردن شرقاً، إلى سفوح الجبال غرباً في أقضيـة جنين وطولكرم واللد، وتضم منطقة جنين، نابلس، طولكرم، قلقيلية، رام ا ، الخليل، اللد ، الرملة، الطيبة، وأريحا.

ج- أقسام من أقضية المجدل، بئر السبع، الفالوجة.

د -مدينة يافا وقطاعها الواقع غرب الأحياء اليهودية جنوبي تل أبيب.

2- الدولة اليهودية: وتضم ثلاثة أقسام هي:

أ- القطاع الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية حيث يحده من الشمال والغرب الحدود اللبنانية، ومن الشرق الحدود السورية، وشرق الأردن، ويضم حوض الحولة وبحيرة طبريا وجميع مقاطعة بيسان، حيث يمتد خط الحدود إلى قمة جبال الجلبوع ووادي المالح، ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال الغربي.

ب- الجزء اليهودي الساحلي: يمتد من نقطة ميناء القلاع والنبي يونس في مقاطعة غزة ويضم مدينتي تل أبيب وحيفا، تاركاً قطاع يافا الغربي تابعاً للدولة العربية.

ج- أقسام من أقضيه المجدل، غزة، وبئر السبع باستثناء المدينة وجميع النقب والعقبة وقسم من البحر الميت حتى نقطة (عين جرى) شمالاً.

ه- الموقف الأردني من قـرار تقسيم فلسطين:

كان موقف الحكومة الأردنية من قرار التقسيم مؤيدا لقرارات الجامعة العربية، حفاظاً على التضامن العربي، إلا أن الحكومة الأردنية اقترحت على الجامعة العربية تكليف الجيش الأردني مهمة احتواء الصهيونيون، شريطة استخدام الموارد المالية العربية في تجهيز الجيش وشراء الأسلحة اللازمة له، وكانت حجة الأردن في ذلك أنه ليس عضواً في هيئة الأمم المتحدة وغير ملزم بقراراتها بعكس الدول العربية الأخرى التي كانت أعضاء في هيئة الأمم. لقد كان موقف الملك عبد ا واقعياً ومبنياً على رؤيته الإستراتيجية للمصـالح والأهداف الأردنيـة نحو فلسطين، إذ صرح أكثر من مرة أنه في حالة رغبة العرب في قتال في فلسطين، فإن الأسلوب الأمثل هو أن يتولى الجيش الأردني وحده قتال اليهـود، على أن تزوده الدول العربيـة بالمال والسلاح والعتـاد، وبعكس ذلك فإن على العرب قبول مشروع التقسيم على علاته. (محافظة، 1973)

و- مشروع الوسيط الدولي الكونت برنادوت:

بعد دخول القوات العربية فلسطين في 15 أيار 1948م، بذلت جهود دولية لوقف الحرب بين الأطراف المتنازعة، وأقر مجلس الأمن الدولي في التاسع والعشرين من أيار 1948، الدعوة إلى عقد الهدنة الأولى بين العرب واليهود، كما أقر تعيين الكونت برنادوت وسيطاً دولياً لبحث كيفية التسوية بين العرب واليهود (التل، 1992)، وزار فلسطين والأردن والبلاد العربية المجاورة عدة مرات، وقدم في الرابع والعشرين من حزيـران عام 1948م مقترحات لحل المشكلة الفلسطينية، وأعلنها رسمياً في تموز 1948م. وقد رفض زعماء اليهود مقترحات برنادوت، كما رفضها الملك عبد ا والهيئة العربية العليا الفلسطينية والجامعة العربية (محافظة، 1983). فبعدما درس الكونت برنادوت القضية درساً وافياً قدم للأمم المتحدة تقريرا أوصى فيه بضم النقب إلى العرب . فثار اليهود عليه بسبب ذلك الاقتراح وقتلوه غيلة في أحد شوارع القدس . فمات بموته مشروع جعل النقب من نصيب العرب .

ز- توحيـد الضفتيـن (Unification of the Two Banks)

لا بد لنا بداية وقبل الحديث عن توحيد الضفتين من التعرض لكافـة الأحداث التي عصفت بالمنطقـة العربية قبل عام 1948، وذلك من أجل الوقوف على خلفية الحالة العربية في الثلاثينات من القرن العشرين، وبيان مواقف وردود أفعال الأطراف التي لعبت أدواراً مهمة على صعيد المنطقة العربية.

نظراً للمكانة التي يكنها العرب للهاشميين، بقيت زعامة العرب تحت لواء الهاشميين حتى بعد رحيل ملك العرب، وقد تجلت هذه الزعامة خصوصـاً بعدما دعا الملك فيصل إلى الوحدة ما بين سوريا والعراق بعد عام 1930م، وهو العـام الذي تم فيه استقلال العراق مع بريطانيا، وكذلك دعوته إلى وحدة الأمـة العربيـة بأكملهـا، وهي الوحدة التي لم تكتمل نتيجة خشية بريطانيـا على مصالحها الاستعمارية في المنطقة، ومعارضة بعض الزعامـات العربية التي خشيت من هذه الوحدة. وتوالت الأحداث بعد رحيل الملك فيصل وهو يحلم بعقد مؤتمر الوحدة العربية، فبدأت ثورة 1936م في فلسطين، وأعلن قرار تقسيم فلسطين في عام

1937م الذي تراجعت عنه بريطانيا في عام 1939م، ومحاولات اللجنة العربية لتجميع القوى الفلسطينية والعربية والإسلامية. (درادكة، 2001)

وبعد انتهاء حرب 1948 بخسارة العرب وتشريد الآلاف من الفلسطينيين، برز توجهان على الساحة العربية، نادى الأول منهما بقيام دولة فلسطينية وتزعمه حلمي عبد الباقي بدعم من أمين الحسيني. ونادى التوجه الثاني باندماج الضفتين الشرقيـة والغربيـة لنهر الأردن، وقد تكلل هذا التوجه الأخير بانعقاد مؤتمر أريحا (Jericho Conference) في الأول من كانون الأول عام 1949م، وكان أن تم الاتفاق على وحدة الضفتين ومبايعـة الملك عبد ا الأول ملكاً دستوريـاً عليهما، وقد أصدر مجلس الوزراء الأردنـي بياناً جاء فيه (إن الحكومة الأردنيـة تقدر حق التقدير رغبة سكان فلسطين الممثلين في مؤتمر أريحـا فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين، شرق الأردن وفلسطين.. وهي رغبة متفقة تمامـاً مع رغبات الحكومة الأردنيـة، وستبادر إلى اتخاذ الإجراءات الدستورية لتحقيقهـا). (الأزعر، 1998: 89)

وقبل أن يعلن قـرار الوحدة بصيغتـه النهائيـة، تم تشكيل حكومة جديـدة في السـابع من أيار عام 1949م، ثم تليت بانتخابات جديدة لمجلس النـواب من أبنـاء الضفتيـن، وهو ذات المجلس الذي أقر وحدة الضفتيـن بالإجمـاع في الرابـع والعشريـن من نيسـان عام 1950م. (محافظة وآخرون، 2006)

4.2.2 فلسطين في عهد الملك طلال بن عبد ا (1951- 1952)

تسلم الملك طلال الأول (King Talal bin Abdullah) دفة الحكم في السادس من أيلول عام 1951م، بعد استشهاد الملك المؤسس على عتبات الأقصى في العشرين من تموز عام 1951م، ولم تطل فترة حكم الملك طلال بسبب المرض الذي لم يمكنه من الاستمرار في الحكم في الثالث من أيار عام 1953م ـ وهو الأمر الذي ترتب عليه أن عقدت جلسة مشتركة ضمت كل من مجلس الأمة والوزارة وأقرت بعدم قدرة الملك على الاستمرار في الحكم (محافظة وآخرون، 2006: 18).

ويقول هزاع المجالي في مذكراته عن تلك الحقبة (... قدمت اللجنة الطبية تقريرها الذي جزمت فيه أن الملك طلال لا يستطيع ممارسة صلاحياتـه الدستورية، وأنه ليس يؤمل له الشفاء من مرضه. وبناء على هذا التقرير اتخذت اللجنة البرلمانية توصيـاتهـا للمجلس بإنهـاء ولاية الملك طلال، والمنـاداة بالأميـر حسين ملكاً دستوريـاً على المملكـة الأردنيـة الهاشميـة. وقد تألفت لجنـة وصايـة على العرش قوامهـا إبراهيـم هاشـم وسليمـان طوقـان وعبد الرحمن إرشيدات لتمارس صلاحيـات الملك حسين إلى أن يبلغ سن الرشد المنصوص عنها في الدستور، وهي الثامنـة عشرة قمرية ... وعاد الملك حسين إلى أرض الوطن، بعد أن أنهى دراسته في إنجلترا، واستقبل استقبالا منقطع النظير). (التل وآخرون، 1996: 311)

ورغم قصر فترة عهد الملك طلال، إلا أن تلك الفتـرة قد تميزت بتوسيع هامش الحريـات والتوسيـع الدستـوري والسعي نحو التضـامن العربـي، وجل ما انبثق عن تلك الحقبـة القصيرة هو الدستور الأردنـي لعام 1952م، والذي ما زال قائمـاً لغايـة اليوم. (الحضرمي والعدوان، 2003).

5.2.2 فلسطين في عهد الملك الحسين بن طلال (1953- 1993)

لقد ركز جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال منذ تسلمه سلطاتـه الدستوريـة في الثاني من أيار عام 1953م على الدور القومي للأردن، فقد قال في ذلك اليوم (ألا وأن العرش الذي انتهى إلينا ليمتد قوته بعد ا من محبة الشعب وثقته، وإني سأنمي هذه المحبة وهذه الثقة، بخدمة الأمة ورعاية مصالحها، ورفعها فوق كل حساب و .. فأخذت العهد على نفسي مجانبـة الراحـة من أجلكـم، والعمل لخيركـم والتضحيـة في سبيل إعزاز وطننـا الغالي الذي له نحيا وفي سبيله نموت ..). (محافظة وآخرون، 2006: 18)

أ- الموقف الأردني تجاه الشعب الفلسطيني بعد قرار الرباط 1974

بالرغم من إعفاء الأردن من مسؤوليـاته تجاه الشعب الفلسطينـي بعد إعلان مؤتمـر الربـاط، فقد استمر في الإتصـال مع منظمة التحرير الفلسطينيـة

ضمن اللجنة الأردنيـة الفلسطينيـة المشتركة التي شكلت على مستوى الوزراء بعد مؤتمر الربـاط مباشرة، وقد أنيط بهذه اللجنة مسؤولية تنسيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالضفة الغربيـة والقطـاع ودعم حركة المقاومـة ضد الاحتلال، وإدارة وتوزيع المعونات التي قررتها مؤتمرات القمـة لدعم سكان الأراضـي المحتلـة، واستمر الأردن بالاضطلاع بمسؤوليـاته تجاه الضفة الغربيـة على اعتبار أن القرار سياسي ولا يتناقض مع الدستور الأردني حيث يؤثر في تطبيق القوانين والجنسية وحق تقرير المصير للفلسطينيين. (الموسى، 1996: 426)

ب- معاهدة كامب ديفيد (Camp David Accords)

انفردت مصر برئاسـة أنور السـادات بعقد اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل برئاسـة مناحيـم بيجن، برعايـة الرئيس الأمريكـي جيمي كارتر وقد دخلت حيز التنفيذ في السادس والعشرين من آذار عام 1979م. وقد ترتب على هذه الاتفاقية خروج مصر من دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي. (البدارين، 2002: 14-15) ويذكر أن اتفاقية كامب ديفيد تألفت من وثيقتين هما:

1) اتفاقية تتناول أسس علاقة إسرائيل مع البلاد العربية ومستقبل الضفة الغربية والقطاع.
2) اتفاقية تحدد أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي، والتي استرجعت مصر بموجبها أرض سيناء وفق شروط تضبط وجود قواتها فيها.

وقد تضمنت الاتفاقية بشقيها البنود التالية:

1. تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة والغربية وقطاع غزة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.
2. تنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي من قبل السكان عن طريق الانتخاب الحر.
3. تتفاوض الأطراف (مصر، الأردن، ممثلو الضفة والقطاع، الكيان الإسرائيلي) بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة والقطاع.

4. سيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع معينة، وستتضمن الاتفاقية ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام.
5. ستتم المفاوضات وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 بكافة أجزائه. وستعالج المفاوضات - من بين أمور أخرى - موضوع الحدود، وطبيعة الإجراءات الأمنية.
6. يجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة.
7. سيشترك الفلسطينيون بتقرير مستقبلهم من خلال:

أ- الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة والقطاع على الوضع النهائي للضفة والقطاع والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية المرحلة الانتقالية.

ب- يعرض الاتفاق على ممثلي الضفة والقطاع المنتخبين للتصويت عليه.

ج- تتاح الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق.

د- المشاركة في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين الأردن والكيان الإسرائيلي.

8. سيتم تشكيل قوة شرطة محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين، وستشترك قوات إسرائيلية وأردنية في دوريات مشتركة، وفي العمل على ضمان أمن الحدود.
9. وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتي (مجلس إداري) ستبدأ المرحلة الانتقالية التي تتألف من خمس سنوات.وبعد السنة الثالثة من بدء هذه المرحلة تبدأ المفاوضات النهائية لتقرير الوضع النهائي للضفة والقطاع وعلاقتها بغيرها، والوصول إلى معاهدة سلام بين الكيان الإسرائيلي وبين الأردن مع نهاية المدة الانتقالية.
10. سيتم اتخاذ كل الإجراءات التي تضمن أمن إسرائيل وجيرانها.
11. خلال المرحلة الانتقالية تشكل لجنة من الأردن ومصر وممثلو الضفة والقطاع وإسرائيل للاتفاق على مدى السماح بعودة النازحين المطرودين من الضفة

والقطاع سنة 1967. وستعمل مصر و"إسرائيل" والأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها لتحقيق حل عاجل وعادل ودائم لمشكلة اللاجئين.

وقد عبر الأردن عن موقفه بإصدار مجلس الوزراء الأردني لبيان أكد فيه إيمان الأردن بالحل الشامل الذي يقوم على استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على الأراضي الفلسطينيـة المحتلة عام 1967م، والحقوق العربيـة بشكل متكامل، كما أكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967م، وإعطاء الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيـره بحريـة كاملـة. (الهور والموسى، 1983)

وقد اعتبر الأردن إطار كامب ديفيد ترخيصـاً للاستمرار في استيطان الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن الحكـم الذاتي المقترح يتعلق بالسكـان وليس بالأرض، وهو صيغـة شكلية تضفي الشرعية على الاحتلال وتنكر الحقـوق الفلسطينيـة. (بن طلال ، 1981: 95)

وجاء الإصـرار الأردني على اعتبار القرار 242 (Resolution 242) الذي صـدر عن مجلس الأمن الدولـي في الثاني والعشريـن من تشرين الثـاني عام 1967م ـ هو الأسـاس الذي تبنى عليه أسـاس أية مفاوضـات، لأنه القـرار الوحيد الذي وصف الوجـود الإسرائيـلي في الأراضـي العربيـة بالاحتلال، وأشترط إنهاء الاحتلال من أجل الوصـول إلى تسويـة سلمية عادلـة. (المدفعي، 1993)

ج- قرار مجلس الأمن الدولي 242 (UN Security Council Resolution 242)

نجد من المناسب هنا أن نذكر نص القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام 1967م، للوقوف على تفاصيل هذا القرار الذي تمسك به العرب كأساس لعقد أي اتفاقية سلام: (مسلم، 1973)

(إن مجلس الأمن إذ يعلن عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، ولذا يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضي بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش

فيه بأمن، وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة (2) من الميثاق :-

1. يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:
   أ- سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي احتلتها في النزاع الأخير.
   ب- إنهاء جميع الاعتداءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف لسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.
2. يؤكد أيضاً الحاجة إلى:
   أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
   ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
   ج- ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات منها إقامة مناطق مجردة من السلاح.
3. يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية سليمة ومقبولة وفقاً لنصوص ولمبادئ هذا القرار.
4. يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقييم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

وفيما يخص موقف الأردن من القرار فقد أكد الأردن على حق تقريـر المصير للفلسطينيين، الذي يعني إقامة دولـة فلسطينيـة مستقلة ذات سيـادة حرة في اختيار أي ترتيب تقيمه مع الأردن إن أرادت ذلك، ففي كامب ديفيد لم يعد الرئيس الأمريكي كاتر متحمساً لفكرة حق تقرير المصير للفلسطينيـن، بعد أن كان يتحدث سابقاً عن الاعتراف بالفلسطينيـن، بوصفهم شعبـاً وأمة لهم مكان يعيشون فيه ولهم الحق في اختيار زعامتهم.

د- موقف الأردن من الانتفاضة الفلسطينية:

اندلعت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، في كانون الأول من عام 1987م، في القدس، وانتقلت في مطلع عام 1988م إلى أحياء القدس الشرقيـة والشماليـة، وصدرت المنشورات التي تدعو إلى مقاطعة المنتجات اليهودية، وعدم الامتثال لأوامر حظر التجول، وعد السماح لأفراد الشرطة بدخول المنازل.

وقد بادر الأردن منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية إلى تأليف لجان حكومية وأهلية لجمع التبرعات اتخاذ التدابير لدعم صمود الأهل في الأراضي المحتلة، واستمر الأردن بدفع الرواتب للموظفيـن في المؤسسـات الرسمية التي كانت تابعة للأردن قبل احتلال عام 1967م، وفتحت الأسواق أمام المنتوجات الزراعية والصناعية للضفة الغربية وقطاع غزة. (الموسى، 1996: 496)

3.2 مشروعات السلام الأردنيـة - الإسرائيلية

سيتم التدرج خلال هذا المبحث بذكر مشاريع التسوية السلمية التي عرضت من قبل كل طرف من أطراف القضية الفلسطينية من العرب، بالإضافة إلى الأطراف الدولية مثل الأمم المتحدة، أمريكا، بريطانيا، والإتحاد السوفياتي، بشكل متزامن مع الأحداث التي رافقت تلك المشـاريع، بغيـة الوقـوف على أسبـاب إطـلاق مثل هذه التسويـات، وما قامت عليه، وما هي الظروف التي رافقـت عرضهـا، ومن هنا يمكن التقديـم لمعاهدة السـلام الأردنيـة - الإسرائيلية (Treaty of Peace Between the State of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordan) عبر العقـود التي سبقت هذه المعاهـدة من خلال التعـرض لأهم المحطـات التـاريخيـة التي يمكن النظر إليها بوصفهـا من مقدمات هذه المعاهـدة أو الأسـس التي استندت إليها. (صالح، 2006: 4)

ويمكننا هنا اعتبار مشروعات السلام التي طرحت منذ العشرينات وحتى مؤتمر مدريد، هي مما يمكن اعتباره مشروعـات سلام أردنيـة وفلسطينيـة في ذات الوقت، نظراً لارتباط الأردن بالقضيـة الفلسطينيـة تاريخيـاً وسياسيـاً ومعنويـاً منذ بدايتهـا. وتأكيداً على ذلك، يجدر بنا هنا التنويه لمؤتمر أريحا عام

1949 وما تمخض عنه من وحدة الضفتين، وهو الأمر الذي جعل الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وأصبح مواطنوها من الرعايا الأردنيين، الذين يتمتعون بحقوق الجنسية الأردنيـة. (الهور والموسى، 1986)

1.3.2 مشروعات السلام (1937-1939)

عندما بدأ الخطر الصهيوني يشكل خطراً واضحاً، قامت في فلسطين العديد من الثورات، وما كان من الاحتلال البريطاني - وهو الذي تبنى المشروع الصهيوني في فلسطين - آنذاك إلا المماطلة، وتقديم الحلول الوسط التي تهدئ من ثورة العرب، وتضمن في المقابل إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين. ومن جملة المشروعات التي عرضت في سياق التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، نذكر ما يلي:

3. **مشروع بيل (Peel) - (1937):**

تم رفض توصيات لجنة بيل من قبل الفلسطينيون، كما رفضها كذلك اليهود. وقد عرض الملك عبد ا بن الحسين للجنة التقسيم التي أوفدتها الحكومة البريطانية في صيف عام 1938م، مشروعاً لتسوية القضيـة الفلسطينيـة يشتمل على: تكوين مملكة عربيـة موحدة من فلسطيـن والأردن، بحيث يكون للمناطق التي يوجد فيها أكثريـة إدارة مختارة، وتحدد الهجرة اليهودية، ويمنـع اليهود من شراء الأراضـي، وتكون هناك مرحلة اختبار وتكيف مع الوضع الجديد مدتها عشر سنوات، ينتهي بعدها الانتداب ويعلن الاستقلال. وكان هذا المشروع الذي اقترحه الأمير عبد ا يسـاهم في المحافظة على الأغلبية العربية في فلسطين، وبنفس الوقت يمنح اليهود الاستقلال الذاتي، ويراعي المصالح البريطانية التي يستحيل القبول بأي حل من غير مراعاتها، وقد رفضت لجنة التقسيم هذا المشروع لكونة لا يدخل ضمن صلاحيتها.

4. مؤتمر لندن المنعقد في (آذار، 1939):

عقد هذا المؤتمر بمشاركة الوفود العربية، بريطانيا، واليهود بدعوى إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، ولكن لم يتوصل هذا المؤتمر إلى أية نتائج تذكر، نظراً لفشل المحادثات.

5. الكتاب الأبيض البريطاني (1939):

تمثل رفض العرب لتوصيات لجنة بيل البريطانية بتقسيم فلسطين في قيـام ثورة عربية جديدة عام 1938م استمرت حتى استشهد قائدها عبد الرحيم الحاج محمد في منتصف عام 1939م، وكانت النتيجـة أن عادت الحكومة البريطانيـة عن مشـروع التقسـيم ودعت إلى عقد مؤتمر لندن في السابـع من شباط عام 1939م، والثورة ما زالت مشتعلـة، وقد حضـر الأردن هـذا المؤتمر من خلال ممثله رئيس الوزراء الأردنـي آنـذاك توفيـق أبو الهدى، كما حضرته كل من مصر والسعوديـة واليمن، وكان من نتائـج هذا المؤتمـر صدور الكتاب الأبيض البريطانـي، (الحباشنة، 1999). وكان من أبـرز ما أكد عليـه الكتـاب الأبيض ما يلي: (صالح، 2006: 4)

أ- أكد أن بريطانيا غير عازمة على إقامة دولة يهودية في فلسطين.

ب- تقام بعد عشر سنوات دولة فلسطينية، يتقاسم فيها العرب واليهود المسئولية والسلطة بما يحقق مصالح الطرفين.

ج- تحديد الهجرة اليهودية خلال الخمس السنوات التالية بعشرة آلاف مهاجر سنوياً بالإضافة إلى (25) ألفاً يسمح لهم فوراً بالهجرة. وبعد اكتمال هجرة المعنيين في الفقرة تتوقف الهجرة اليهودية، ولا تتم إلا بموافقة العرب.

د- وقف بيع الأرض نهائياً لليهود في فلسطين إلا في مناطق محددة، وضمن شروط لا تضر بالفلسطينيين حسب رأي المندوب السامي البريطاني.

ويرى مصالحة (1994) أن الكتاب الأبيض البريطاني الذي أصدرته بريطانيا في السابع عشر من أيار عام 1939م، لم يكن إلا محاولـة لتهدئة الشعب العربي ومجانبتها الصدام مع الثورة الفلسطينيـة الهـادرة، ومن طريف المفارقات

أن اليهود رفضوا هذا الكتـاب، لأنه يتعـارض مع ما جاء في صك الانتداب من مسؤولية إدارة فلسطين في تسهيـل هجرة اليهود إلى أرض فلسطيـن، ورغم أن عدد المهاجريـن اليهـود قد بلغ (17561) مهاجـراً يهوديـاً في نفس العـام الذي صدر فيه الكتـاب الأبيـض، ورغم أن عدد السكـان اليهـود قد ارتفع من (84000) إلى (415000) فرداً في الفترة 1922-1927م فقط. (مصالحة، 1994: 155)

إلا أن الأطماع اليهودية كانت تطمح لأكثر من ذلك بكثير، وعندها بدأ اليهود بالتحول إلى الولايات المتحدة الأمريكية موجهة بذلك ضربة حاسمة للسياسة البريطانية، خصوصاً بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني في أوتيل بليتمور في الحادي والعشرين من أيار عام 1942م في مدينة نيويورك. علاوة على ذلك، تمكن اليهود لاحقاً من استصدار قرار من حزب العمال البريطاني في عام 1943م، يؤكد فيه ضرورة مساعدة اليهود والتخلي عن سياسة الكتاب الأبيض البريطاني وما احتوى عليه هذا الكتاب. (طعيمة، 1975)

وقد وافق الرئيس الأمريكي على تجاهل توصيات هذا المشروع، بالإضافة إلى الموافقة على إنشاء كومنولث يهودي، أي دولة يهودية تحكم فلسطين كلهـا، بالإضافـة إلى جملة من التوصيـات هي: السماح بهجرة مئة ألف يهودي إلى فلسطيـن، إلغـاء القيـود المفروضـة على شراء الأراضـي من قبل الوكالـة اليهوديـة، إشراف الوكالـة اليهوديـة على هجرة اليهـود إلى فلسطين. (مصالحة، 1994)

أما بخصوص الموقف العربي من الكتاب الأبيض البريطاني، فقد رفض كذلك أبناء فلسطين هذا المشروع، باستثناء حزب الدفاع الوطني، كما رفضته الحكومة العربية، إلا أن الملك عبد ا بن الحسين كان له موقفاً مخالفاً، إذ عد هذا المشروع تحولاً في الموقف البريطاني لصالح العرب، وسعى منذ ذلك الحين لإقناع العرب بقبول هذا المشروع، لأنه يوافق المصالح العربية. وقد قال الحسين بن طلال معلقاً على حنكة جده السياسية وبعد نظره (كان جدي السياسي الوحيد بين رجال الدولة العربية في الثلاثينات، الذي أدرك أنه إذا لم يتم التوصل إلى حل للقضية

الفلسطينية فإن الوضع سينقلب إلى كارثة تصيب العرب). (الحسين، 1975: 99، نقلاً عن الحباشنة، 1999: 21)

وإدراكاً من الأمير عبد ا لقوة التأثير الأمريكي في الأوساط العالمية فقد بعث إلى الرئيس الأمريكي روزفلت في الثالث من آذار عام 1944م جاء فيها (إن ما يدور في الكونجرس الأمريكي بشأن القضية الفلسطينية وإقامة دولة يهودية فيها سبب أسـى قلبيـاً عميقا سرى في كل الشـرق الأوسط، وأنا مقتنع أن الكونجرس لا يملك معلومـات كافية عن القضيـة ... إنني ألفت نظر فخامتكـم إلى هذه الأمور باعتبار أن بلادي نفسه مجاور لفلسطين، ثم إنني أذكره كصديق في الأمم المتحدة).

2.3.2 مشروعات السلام (1946-1949)

2. مشروع موريسون ـ (1946):

عرضت بريطانيا هذا المشروع في مؤتمر لندن في الثاني من تشرين الثاني عام 1946م، وأرادت فيه تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق إدارية: منطقة عربية، منطقة يهودية، القدس، والنقب، بحيث تتمتع كل من المنطقتين العربية واليهودية بالاستقلال الذاتي، إلا أن العرب رفضوا المشروع رفضاً باتاً.

3. قرار الأمم المتحدة 194 ـ (1949):

صدر هذا القرار بناء على المشروع البريطاني الذي وافقت عليه الأمم المتحدة، ويقضي هذا القرار بالسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى فلسطين، ولكن رفضت إسرائيل أن تنفذ هذا القرار، وعجزت في المقابل الأمم المتحدة من إجبارها على تنفيذه.

4. لجنة المصالحة ـ (1949):

تشكلت هذه اللجنة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، وبالمناسبة مثل تركيا في هذه اللجنة المندوب التركي حسين جاهد يالتشين، اليهودي الأصل، بهدف إيجاد تسوية بين الدول العربية وإسرائيل، وكان من توصيات هذه اللجنة أن تقبل إسرائيل

بعودة 100 ألف لاجئ فلسطيني مقابل حصولها على الصلح مع العرب، ورغم قبول العرب بهذا الطرح، إلا أن إسرائيل رفضته رفضاً قاطعاً.

وما أن أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بيانها بضرورة حماية الحدود الإسرائيلية الحالية، حتى تراجع العرب عن قبول مقترحات لجنة المصالحة. ويذكر أن هذه اللجنة قد شكلت مؤتمر لوزان في سويسرا في السادس والعشرين من نيسان عام 1946م، ووقعت حينها إسرائيل على بروتوكول لوزان الذي تضمن ضرورة انسحاب إسرائيل إلى ما وراء حدود التقسيم، وجعل القدس مكاناً دولياً، وعودة اللاجئين وإعطائهم الحق في التصرف في ممتلكاتهم، وتعويض من لا يرغب بالعودة. ورغم قبول إسرائيل ببنود هذا البروتوكول إلا أنها رفضت الموافقة عليه بعد أن أصبحت عضواً في الأمم المتحدة، ويظهر لنا جلياً أن موافقة إسرائيل لم تكن إلا حيلة من أجل قبول عضويتها في الأمم المتحدة.

3.3.2 مشروعات السلام (1952-1959)

1. المشروع النرويجي ـ (1952):

جاء هذا المشروع في السادس والعشرين من تشرين الثاني عام 1952م، ودعا إلى توقف الأعمال العدوانية، والدخول في مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية، ولم يفض هذا المشروع إلى أي مقترحات أو تسويات عملية.

2. مشروع جونستون الأمريكي ـ (1953-1955):

استهدف هذا المشروع حل مشكلة اللاجئين من خلال تعاون العرب وإسرائيل باستغلال مياه نهر الأردن في تطوير المنطقة زراعياً، الأمر الذي يساعد اللاجئين على الاستقرار. وقد تم رفض هذا المشروع من قبل مؤتمر اللاجئين الذي عقد في القدس في الثلاثين من أيار عام 1955م.

3. مشروع جاما الأمريكي ـ (1955-1956):

حصل الرئيس الأمريكي روزفلت على موافقة الرئيس عبد الناصر وبن جوريون على عقد لقاء سري بين الطرفين، واشترط عبد الناصر من أجل حضوره

اللقاء أن توافق إسرائيل على مبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة، وقد رفضت إسرائيل هذا الطلب، فلم يتم اللقاء.

4. المشروع الكندي ـ (1957):

طرح هذا المشروع من قبل وزير خارجية كندا ليستر بيرسون (Lester Pearson)، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان من أهم النقـاط التي ركز عليهـا المشروع، ما يلي: (www.moqatel.com)

أ- تتعهد كل من مصر وإسرائيل التقيد ببنود اتفاقيات الهدنةالموقعة عام 1949.

ب- إنشاء إدارة مدنية، تابعة لهيئة الأمم في غزة، بالتعاون مع كل من مصر وإسرائيل.

ج- انسحاب القوات الإسرائيلية من شرم الشيخ، على أن يتبع انسحابها دخول قوات الطوارئ الدولية إليها، للمساعدة في الحفاظ على السلام.

5. المشروع الأسترالي (1957):

طرح هذا المشـروع من قبـل رئيس وزراء استراليا روبرت جوردون منزيس (Robert Gordon Menzies) ، وكان من أهم مرتكزات هذا المشروع ما يلي:

أ- تسوية نهائية ومضمونة للحدود العربية ـ الإسرائيلية.

ب- تسوية قضية اللاجئين.

ج- تقديم مساعدات اقتصادية دولية، غير مشروطة عسكرياً، إلى الدول التي تحتاج إليها في الشرق الأوسط.

د- تشجيع التبادل التجاري السلمي بين الطرفين، العربي والإسرائيلي.

هـ -ا لاعتراف بالجوانب المدنية والاقتصادية "لحلف بغداد"، وتوسيعها.

6. مشروع همرشولد ـ (1959):

نسب هذا المشروع إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وقد ركز فيه على حل قضية اللاجئين من خلال مساعدة الدول التي تحتضن هؤلاء اللاجئين، وقد رفض الفلسطينيون هذا المشروع رفضاً قاطعاً في المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في السادس والعشرين من حزيران عام 1959م، لأنه يرمي إلى معالجة المشكلة بتوطين

اللاجئين في الدول التي استضافتهم، وحرمانهم من حق العودة. ويتضح لنا من تقرير همرشولد أنه لا يتطلع إلى اندماج اللاجئيـن الفلسطينييـن في الأراضي الفلسطينيـة المحتلـة، ومما يثبت ذلك أن هذا التقرير يقسـم منطقة الشرق الأوسـط إلى ثلاثـة أقسـام هي:

أ- إسرائيل والبلدان العربيـة، التي تنتج كميات وافرة من النفط.

ب- البلدان العربيـة، التي لا تنتج النفط بكميات وافرة.

ج- البلدان العربيـة التي ليس لديها نفط.

ويرى أن إسرائيل قادرة على تمويل نفسها مادياً من أجل تحقيق نموها الاقتصادي، والبلدان العربية المنتجة للنفط قادرة أيضا على تمويل نفسها مادياً من عائدات النفط لتحقيق نموها الاقتصادي، بل إنها قـادرة على تمويل البلدان الأخرى في المنطقة.

أما البلدان العربيـة غير المنتجـة للنفط، مثل الجمهورية العربيـة المتحـدة (مصر وسورية) ولبنان والأردن، وهي التي في الوقت نفسـه، تفتقر إلى الأمـوال اللازمـة لتنميتهـا، وهي أكثر البلدان العربيـة التي تقيم فيهـا الأغلبيـة من اللاجئيـن الفلسطينيين. ومن الواضـح أن التقريـر يرمي إلى تنميـة تلك البلدان العربية الثلاث بالذات، بهدف دمج الفلسطينيين في اقتصادياتها.

4.3.2 مشروعات السلام (1962-1969)

2. مشروع جوزيف جونسون ـ (1962):

هدف هذا المشروع لمقدمه جونسون صاحب مؤسسة كارينجي للسلام العالمي، إلى حل مشكلة اللاجئين بتكليف من الحكومة الأمريكية، وكان من نتائج المشروع أن أقر بحق اللاجئين في العودة، مقترحاً الآليات المناسبة لذلك، ولم يفض هذا المشروع إلى أي تطبيق عملي.

3. مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ـ (1965):

عرض هذا المشروع من قبل الرئيس التونسي في الحادي والعشرين من نيسان عام 1965م، وقد قام هذا المشروع على ثلاثة مرتكزات أساسية هي: (www.moqatel.com)

أ- أن تعيد إسرائيل إلى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقيم عليها دولة عربية فلسطينية.

ب- أن يعود اللاجئون إلى دولتهم الجديدة.

ج- أن تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل وتنتهي حالة الحرب بينهما.

وقد رحبت إسرائيل بهذا المشروع، ولكن دون التنازل عن أي جزء من الأراضي التي احتلتها، وكان أن رد رئيس الوزراء الإسرائيلي على مشروع الحبيب بمشروع آخر أعلنه في السابع عشر من أيار عام 1965م، يرى فيه تثبيت الأوضاع القائمة، وبدء المفاوضات مع العرب، وتطبيع العلاقات مع الدول العربية، وقوبل هذين المشروعين باستنكار عربي كبير.

وفيما يتعلق بالموقف العربي من مبادرة الرئيس التونسي، فقد أصدر مجلس وزراء الخارجية العرب قراراً برفض مذكرة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، على مؤتمر القمة العربي الثالث، المنعقد في 13 - 17 أيلول 1965، وعدم توزيعها على الملوك والرؤساء العرب. وفى الثالث عشر من أيلول 1965، اجتمع وزراء الخارجية العرب في الدار البيضاء، بناء على دعوة الأمين العام للجامعة العربية، للإطلاع على مذكرة مقدمة من الرئيس بورقيبة تتعلق بموقفه من مؤتمر القمة، وأعلن وزراء الخارجية العرب بالإجماع رفض تسجيل مذكرة الرئيس التونسي في سجلات الجامعة العربية ورفض توزيعها على وفود الدول العربية. (www.moqatel.com)

4. مشروع آلون ـ (1967):

طرح هذا المشروع بعد شهر واحد من حرب 1967م من قبل وزير الخارجية الإسرائيلية إيجال آلون، وتضمن مقترحات هذا المشروع:

أ- الحدود الشرقية للكيان الإسرائيلي هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه.

ب- ضم المناطق الغربية لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى نحو 15 كيلومتراً، وإقامة مستوطنات صهيونية زراعية وعسكرية ومدنية فيها بأسرع ما يمكن، وإقامة ضواحي سكنية يهودية شرقي القدس.

ج- تجنب ضم السكان العرب إلى الكيان الإسرائيلي قدر الإمكان.

د- إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمها الكيان الإسرائيلي.

هـ- ضم قطاع غزة للكيان الإسرائيلي بسكانه الأصليين فقط، ونقل لاجئي 1948 من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش.

و-حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دولية. وتقوم إسرائيل بإقامة عدة قرى للاجئين في الضفة وربما في سيناء.

ورغم ذلك لم تتبن الحكومة الإسرائيلية هذا المشروع، ولم تقم حتى بمناقشته. ومع ذلك، أصبح هذا المشروع هو الأساس الذي تنطلق منه كافة مشاريع التسوية الإسرائيلية. وقد لاقت خطة آلون قبولا ودعما من جانب الصهيونيين التقليديين، خصوصا أنها تهدف إلى تحقيق ما يسمى بنقاء الدولة اليهودية، عن طريق تجنب ضم المناطق والأراضي العربية ذات الكثافة السكانية وبذلك ظلت خطة آلون هي الإطار الأساسي لسياسة حركة المعراخ الاستيطانية، حتى وإن أقيمت العديد من المستوطنات خارج إطار هذه الخطة، حيث ظهرت بعض الحركات الإسرائيلية مثل حركة غوش أمونيم، في أعقاب حرب عام 1973 بهدف الإسراع بعملية الاستيطان في جميع أرض إسرائيل. وقد أصبحت هذه الحركة هي القوة الأساسية المحركة للنشاط الاستيطاني بين عامي 1975 و1977 حيث قادت ما أطلق عليه الاستيطان غير الرسمي وتمكنت بدعم من وزير الدفـاع والسلطـات العسكريـة من إقامة خمس مستوطنـات في قلب سلسلة جبـال الضفة الغربيـة، وطرحت إضافة إلى ذلك عام 1976 مشروعا استيطانيا خاصاً بها يدعو إلى توطين مليون يهودي خلال عشرة أعوام في مائة موقع في أنحاء مختلفة من الضفة الغربيـة. وخلاصة القول إن مشروع آلون كان من أبـرز الركائـز الرئيسية للسياسـة الإستيطانية،

خصوصاً وأنه ينص علناً على ضم كل من القدس وغزة وغور الأردن والخليل وهضبة الجولان السورية إلى إسرائيل.

5. قرار مجلس الأمن 242 ـ (1967):

صدر هذا القرار عن مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام 1967م، ويعتبر من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية. وقد قدمت بريطانيا هذا المشروع ووافق عليه مجلس الأمن الدولي بالإجماع. وقد رفضت منظمة التحرير هذا القرار لأنه يعد من وجهة نظرها تصفية للقضية الفلسطينية. كما رفضته كل من سوريا والعراق والجزائر، إلا أن الأردن ومصر وافقتا على القرار. ومن أبرز عيوب هذا القرار أنه:

ا- لا يعين بوضوح الخطوط التي يجب أن ينسحب منها الكيان الإسرائيلي.

ب- ينظر إلى جوهر النزاع من زاوية اللاجئين فقط، ولا يتعرض للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

ج- يربط ما بين الانسحاب الإسرائيلي وتحقيق شروط أخرى.

د- تم حذف (The) من النص الإنجليزي ليصبح الانسحاب من (أراضٍ) وليس (الأراضي) التي احتلها الصهاينة، بمعنى أن الانسحاب لن يكون بالضرورة شاملاً من كل الأرض.

6. مشروع يارينج ـ (1967):

عين سفير السويد في موسكو جونار يارينج من قبل الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ القرار 242، ورغم الجولات التي قام بها واستمرت لمدة زادت على ثلاث سنوات، إلا أن مهمته في ذلك فشلت تماماً؛ فالعرب يطالبون بعودة إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967م، وعودة اللاجئين، وفي المقابل عرضت إسرائيل الدخول في محادثات السلام دون أي شروط مسبقة، ورفضت إعادة قطاع غزة والجولان، وأصرت على بقاء القدس ـ الشرقية والغربية ـ جزءاً منها.

7. مشروع النقاط الست ـ (1969):

لم يقتصر دور الأردن على التفاعـل مع مشاريع التسويـة السليمـة التي تقدمت بها أطراف ثالثة بل إنه كان أول الدول العربية، بعد مصر، المبادرة لإيجـاد

تحرك سياسي لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث كانت مبادرته الأولى في نيسان عام 1969م، في ختام زيارة رسمية قام بها الملك حسين إلى الولايات المتحدة وهو المشروع الذي أكد الملك الحسين، على أنه مقدم باسمه وباسم الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر، وبتفويض منه، والذي تضمن على ست نقاط تتركز على إنهاء حالة الحرب كليـاً، واحترام جميع دول المنطقة ومن بينهـا إسرائيل والاعتراف بها وحق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها مع ضمان حرية الملاحة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس، وقد رفضت إسرائيل هذا المشروع، ورفضته كذلك عدد من الفصائل الفلسطينيـة.

5.3.2 مشروعات السلام (1970-1979)

1. مشروع روجرز ـ (1970):

طرح وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي مشروعاً على الأردن ومصر وإسرائيل يستند إلى تنفيذ قرار 242، وإقامة مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم على أساس الاعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي. وقد وافقت مصر على المشروع، وقبلته إسرائيل متحفظة تحت الضغط الأمريكي، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية هاجمت القرار بشدة لأنه يعني التنازل نهائياً عن هدف تحرير فلسطين وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني. وكذلك عادت إسرائيل للتهرب من تنفيذ مقترحات المشروع لأنه يتضمن انسحابا من بعض الأراضي، ثم إن الأردن انشغل بتصفية العمل الفدائي في الأردن في سبتمبر 1970، كما توفي جمال عبد الناصر في الشهر نفسه، الأمر الذي ترتب عليه فشل هذا المشروع.

وليس هذا المشروع الوحيد الذي رفضته إسرائيل فقد اتسمت الفترة التي أعقبت حرب حزيـران 1967م بكثرة المشاريـع التي استهدفت وضع حد للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، كما اتسمت هذه الفترة بتعنت إسرائيل وتصلب مواقفها، وردود أفعالها السلبيـة تجاه مشاريع السلام المطروحة كافة من جهة ومرونة

المواقف العربية الرسمية، التي أخذت تلائم نفسهـا مع الأوضاع العالميـة والمحليـة المتغيرة والمستجدة من جهة أخرى.

2. مشروع المملكة العربية المتحدة ـ (1972):

أعلن الملك الحسين في الخامس عشر من آذار عام 1972م عن مشروع المملكـة العربيـة المتحدة بهدف إعادة تنظيم البيت الأردني ـ الفلسطيني، وذلك من خلال إنشاء مملكة تتألف من قطرين: الأول هو الأردن، ويتألف من الضفة الشرقية، وعاصمته عمان، والثاني هو فلسطين، ويتألف من الضفة الغربية، وأية أراضي فلسطينية يتم تحريرها فيما بعد، وعاصمته القدس، على أن تكون عمان هي العاصمة المركزية للمملكـة، وأن يكون الملك هو رئيس الدولـة، ويتولى السلطـة التنفيذيـة المركزيـة بمعية مجلس وزراء مركزي، وتناط السلطـة التشريعيـة بالملك ومجلس الأمة الذي يضم عدد متساوٍ من الأعضـاء من كلا القطريـن، ويتولى السلطـة التنفيذيـة في كل قطر حاكم عام من أبنـاء القطر، ومجلس وزراء قطري من أبنـاء القطر. (محافظة وآخرون، 2006)

وقد رفضت إسرائيل هذا المشروع، وعدته غير صالح لاعتباره أساساً لاتفاقية سلام معها، كما أدان العراق المشـروع، وقالت مصر: أنه مؤامرة لشق الصف العربي، وقطعت على أثره علاقتها الدبلوماسية مع الأردن، وأصدرت فصائل منظمـة التحريـر الفلسطينيـة بيانـًا رفضت فيه المشـروع أيضاً.

3. قرار مجلس الأمن 338 ـ (1973):

صدر هذا القرار عن مجلس الأمن في الثاني والعشرين من تشرين أول عام 1973م بصدد وقف حرب تشرين (October War of 1973) بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. وقد أوصى ذلك القرار بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242. ووافقت مصر وسوريا والأردن على القرار، ووافقت عليه إسرائيل بتحفظ، وعارضته منظمة التحرير بدعوى أنها ليست معنية بالقرار. ورغم مشاركة الأطراف المعنية في مؤتمر السلام ـ مؤتمر جنيف ـ الذي عقد برعايـة السكرتير العام للأمم المتحدة (كورت فالدهايم) على اثر هذا القرار في الفترة ما بين 21-22

من كانـون الأول عام 1973م، إلا أن المؤتمر انفض وذلك لتصلب مواقف أطراف النزاع المشتركة في المؤتمر. (الهور والموسى، 1986: 132)

4. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3236 ـ (1974):

صدر هذا القرار عن الأمم المتحدة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام 1974م، تحت عنوان (حقوق الشعب الفلسطيني)، وأكد القرار على:

أ- الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.

ب- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

ج- الحق في عودة اللاجئين، والمطالبة بإعادتهم.

د- الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني، وأنه أمر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين.

هـ- أن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

و- حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكافة الوسائل، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ورغم أهمية مثل هذا القرار في تحول قضية فلسطين من قضية لاجئين إلى قضية شعب له الحق في تقرير مصيره وتحرير أرضه، ورفع الشرعية عن احتلال أرض فلسطين بغير وجه حق، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أنه لم يزد عن كونها توصيات من حبر على ورق.

5. اتفاقية كامب ديفيد ـ (1978):

أثارت هذه الاتفاقية حملة احتجاج واسعة في العالم العربي، وانطلقت على أثرها المظاهرات في كل مكان معبرة عن سخط الجماهير عن هذه الاتفاقية، وقامت جماعة إسلامية باغتيال السادات في السادس من تشرين الأول عام 1981م، وقامت الدول العربية مثل سوريا، العراق، ليبيا، الجزائر، اليمن الجنوبي، ومنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل جبهة الصمود والتصدي لمواجهة مشروع كامب ديفيد.

وقد عقدت في اليوم الثاني / تشرين الثاني 1978 في بغداد، قمة بغداد، وكان من أهم قراراته ما يلي:

أ- عدم موافقة المؤتمر على اتفاقية كامب ديفيد.

ب- توحيد الجهود العربية من أجل معالجة الخلل الإستراتيجي العربي.

ج- دعوة مصر إلى العودة عن اتفاقية كامب ديفيد.

د- حظر عقد صلح منفرد مع إسرائيل.

هـ- دعم الجبهة الشمالية والشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية ماديا.

كما صدر عن قمة عمان (1980) عزم الملوك والرؤساء العرب على إسقاط اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل.

6.3.2 مشروعات السلام (1982-1989)

1. مشروع ريجان ـ (1982):

أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريجان هذا المشروع في الثاني من أيلول عام 1982م، إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وكان من أهم بنود هذا المشـروع، تقسيم مدينة القدس والاتفاق على مستقبلها عبر المفاوضات، بالإضافة إلى حماية أمن إسرائيل، وقد رفض المجلس الوطني الفلسطيني هذا المشـروع في المؤتمـر المنعقد في الجزائر عام 1983م، لأنه لا يختلف كثيـراً عما جاء في الجـزء المتعلق بفلسطيـن في اتفاقية كامب ديفيد. (حمدان، 1989: 203)

2. مشروع السلام العربي (مشروع فاس) ـ (1982):

طرح هذا المشروع من قبل الأمير فهد بن عبد العزيز، قبل أن يصبح ملكاً على العربية السعودية، وتبناه مؤتمر القمة العربية في المغرب عام 1982م، بعد خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان. وقد أيد المجلس الوطني الفلسطيني هذا المشروع في المؤتمر المنعقد في الجزائر عام 1983م. وكان من أهم نقاط هذا المشروع:

أ-انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس.

ب-إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة عام 1967.

ج-ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

د-تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتعويض من لا يرغب بالعودة.

هـ-إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر.

و-قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ز-يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

ح-يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

3.مشروع بريجينيف ـ (1982):

طرح هذا المشروع من قبل الرئيس السوفيتي بريجينيف في الخامس عشر من أيلول عام 1982م، وركز هذا المشروع على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وقد أيد المجلس الوطني الفلسطيني هذا المشروع في المؤتمر المنعقد في الجزائر عام 1983م.

5. مشروع الكونفدرالية الأردنية ـ الفلسطينية (1984-1985):

طرح هذا المشروع من قبل الملك الحسين في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام 1984م، كأساس مشترك لتسوية القضية الفلسطينية، ولم يكتب النجاح لهذا المشروع لأنه لقي معارضة فلسطينية داخلية من بعض الفصائل. وقام الملك حسين بإيقاف المشروع في التاسع عشر من شباط عام 1986م.

6. مشروع السلام الفلسطيني (1988):

صدر البرنامج الفلسطيني الجديد بعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع المنعقد في الفترة 12-15 من تشرين الثاني عام 1988م، وكان من أهم بنود البرنامج:

أ-اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً لأول مرة بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين ثاني 1947.

ب-اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً لأول مرة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر في الثاني والعشرين من تشرين ثاني 1967.

ج-أعلن المجلس استقلال فلسطين الذي كان من الناحية الفعلية عملاً عاطفياً لم تتراءى بداياته الأولى بعد على أرض الواقع.

د-الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة القوى الكبرى، وجميع أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن 242 و338 والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير.

هـ- انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967.

و- إلغاء إجراءات الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وإزالة المستوطنات.

ز- حل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.

ح- وضع الضفة والقطاع لفترة محددة تحت إشراف الأمم المتحدة، لتوفير مناخ مناسب لأعمال المؤتمر الدولي، ولتسهيل الوصول إلى تسوية سياسية، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطتها الفعلية.

7.3.2. مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو (1991-1993)

6. مؤتمر مدريد للسلام (The Madrid Conference) ـ (1991):

انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في 30 أكتوبر 1991 برعاية الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي وبحضور أوروبي شكلي. وشاركت أكثر البلاد العربية في المؤتمر (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي). وتمكن الكيان الصهيوني من فرض شروطه على التمثيل الفلسطيني، فتم استبعاد المشاركة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في

المؤتمر، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع تحت الغطاء الأردني، وضمن وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. وقد تألف هذا المؤتمر من مسارين:

المسار الثنائي: ويشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع الكيان الإسرائيلي، وهي سوريا، والأردن، ولبنان، والفلسطينيين.

المسار متعدد الأطراف: الذي هدف إلى إيجاد رعاية دولية واسعة لمشروع التسوية، من خلال إشراك معظم دول العالم المؤثرة، وجميع الأطراف الإقليمية والعربية. كما هدف إلى إيجاد تحول في الأجواء العامة في الشرق الأوسط بحيث يصبح الكيان الإسرائيلي كياناً طبيعياً في المنطقة. كما نقل بعض القضايا الحساسة إلى هذا المسار لتخفيف العقبات من طريق المسار الثنائي، مثل قضايا اللاجئين، والمياه، والأمن والحد من التسلح، والبيئة، والاقتصاد والتعاون الإقليمي، حيث شُكّلت خمس لجان لهذه القضايا.

7. اتفاق أوسلو (Oslo Accords) ـ (1993):

تم التوقيع الرسمي على اتفاق أوسلو في واشنطن في الثالث عشر من أيلول 1993، ووقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والذي تولى متابعة هذه المفاوضات السرية بنفسه. ووقعه عن الجانب الإسرائيلي شمعون بيريز وزير الخارجية، كما وقعه وزيرا خارجية أمريكا وروسيا كشاهدين.

وقد كرس هذا الاتفاق الانفصال التام بين مسار المفاوضات الفلسطيني ـ الإسرائيلي ومسارات المفاوضات العربية الأخرى، مما أفقدها القدرة على تنسيق المواقف والعمل المشترك. وتسارعت بعد ذلك وتيرة المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية والتي أدت في نهايتها إلى عقد تسوية سلمية بين الجانبين في السادس والعشرين من تشرين أول 1994، والتي عرفت بمعاهدة وادي عربة. أما المسارين السوري واللبناني فبقيا متعثرين طوال السنوات الثماني التالية (حتى الآن).

4.2 عوائق ودوافع إبرام معاهدة سلام أردنية ـ إسرائيلية

يهدف هذا المبحث إلى بيان أهم العوائق التي حالت دون إقامة علاقات رسمية بين الأردن وإسرائيل قبل معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية، وذلك من خلال استخلاص مثل هذه العوائق مما سبق الحديث إليه عن مشروعات السلام في المبحث السابق. بالإضافة إلى ذلك يعنى هذا المبحث ببيان أهم الدوافع التي ساعدت الأردن في اتخاذ قراره التاريخي بإبرام معاهدة السلام.

1.4.2 العوائق:

يمكن لنا رصد مثل هذه العوائق من خلال الرجوع إلى مشروعات السلام سالفة الذكر في المبحث الثاني، واستخلاص الظروف أو العوامل أو الجهات التي حالت دون إخراج مثل هذه المشروعات إلى حيز النور. وعلى أية حال، يمكن تقسيم هذه العوائق في خمس مجموعات هي:

ا- العوائق الأردنية.

ب- العوائق الفلسطينية.

ج- العوائق العربية.

د- العوائق الإسرائيلية.

هـ- العوائق الدولية.

وفيما يلي تحليل لكل من هذه العوائق:

أ- العوائق الأردنية:

رغم رسوخ فكرة التعايش السلمي بين الأردن وإسرائيل لدى القيادة الأردنية، إلا أن هذه الفكرة كانت وما زالت قائمة على مجموعة من الثوابت التي لا يمكن التنازل عنها، ومن هنا فإنه إذا ما تعارضت مقترحات وتوصيات مشروعات السلام مع الثوابت الأردنية؛ فإنها حتماً ستكون من العوائق أمام إقامة علاقات رسمية بين الأردن إسرائيل. ويمكن هنا تلخيص أهم الثوابت الأردنية التي عندها يكون الأردن معنياً بقبول أية تسوية من التسويات المطروحة، وهي كالآتي:

1- رفض مبدأ الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة، وقد تجلى اقتناع الأردن بهذا المبدأ في الموافقة على قرار مجلس الأمن 242.

2- العمل من أجل سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط. وهو ما دعا بالأردن أن يوافق على مشروع روجرز عام 1970م. ورفض الأردن بهذا الصدد كذلك اتفاقية كامب ديفيد لأنها تمثل حلاً فردياً في التعامل مع القضية الفلسطينية.

3- انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967م، ومن هنا لم يوافق الأردن على مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عام 1965م ، لأنه لا يقضي بانسحاب إسرائيل من المنطقة المحتلة عام 1967م. ورفض كذلك الأردن مشروع يارينج عام 1967م لنفس السبب السابق.

4- الاعتراف بسيادة ووحدة أراضي الدول، ومن أمثلة ذلك مباركة الأردن لمشروع السلام الفلسطيني (1988) الذي أعلن فيه استقلال فلسطين.

5- الاعتراف بالاستقلال السياسي للدول، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. ولهذا وافق الأردن على قرار الأمم المتحدة 242.

6- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة. ومن المشروعات التي طرحها الأردن تأكيداً لهذا المبدأ مشروع النقاط الست عام 1969م بمعية مصر.

7- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وقد أيد الأردن بهذا الخصوص قرار الأمم المتحدة 194 القاضي بالسماح للاجئين بالعودة.

8- التأكيد على حق تقريـر المصير للفلسطينيين، الذي يعني إقامة دولـة فلسطينيـة مستقلة ذات سيـادة حرة في اختيار أي ترتيب تقيمه مع الأردن إن أرادت ذلك، ومن الأمثلة على ذلك إيقاف الملك الحسين مشروع المملكة العربية المتحدة إثر البيان الرافض لفصائل منظمة التحرير، ومشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية الذي لقي معارضة داخلية من فصائل المنظمة.

ب- العوائق الفلسطينية:

لقد شكلت الرغبة الفلسطينية في بعض الأحيان عائقاً أمام عقد أي اتفاق سلام ما بين الأردن وإسرائيل، ومع ذلك احترم الأردن رغبـة القوى الفلسطينيـة في عدم قبـول أي تسوية سلميـة، وتفهم رغبتهـا بهذا الصـدد، لأن مبدأه في ذلك عدم التخلي عن الشعب الفلسطيني في بـادئ الأمر وعن منظمـة التحرير الفلسطينيـة بعدما أصبحت هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطينـي. وما فك الارتباط إلا تلبيـة لرغبـة الأشقـاء وتوجههم بهذا الخصوص.

ويمكن رصد وتوضيح أهم النقـاط التي تعارضت فيها رغبة الجانب الفلسطيني مع رغبة الجانب الأردني ـ مع ملاحظة أن هذه المواقف قد تتغيـر بتغير الظروف والمعطيات في المنطقة، والتي اعتبرت بمثابة رفض من الجانب الأردني، لأن الأردن لم يكن يوماً راغبـاً بالتوصل إلى أي تسويـة دون التشاور مع الجانب الفلسطيني، والدليل على ذلك أن الأردن لم يقبل أية تسوية فردية إبان كانت الضفة الغربية تقع تحت مسؤوليته المباشرة ـ بالنقاط التالية:

1. رفض الكتاب الأبيض البريطاني (1939) لأنه يشترط موافقة اليهود لاستقلال فلسطين، في حين وافقت عليه الأردن لأنه يقضي بالحد من الهجرة اليهودية، وبيع الأراضي الفلسطينية إلى اليهود، ومما يذكر في هذا المقام أن اليهود رفضوا هذا الكتاب رافضاً قاطعاً، وكان من نتائجه أن تحول اليهود إلى كسب رضا الإدارة الأمريكية، لمساعدتها في التخلص من تبعات هذا الكتاب، وكان لهم ذلك.
2. رفض قرار مجلس الأمن 242 (1967)، لأنه بمثابة تصفية للقضية الفلسطينيـة من وجهة نظر منظمة التحرير آنذاك، وفي المقابل وافقت عليه الأردن، لأنه يقضي بإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وسحب القوات المسلحة الإسرائيليـة من الأراضي التي احتلتها عام 1967، وإنهاء جميع الاعتداءات أو حالات الحرب، والاعتراف بسيـادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

3. رفض مشروع روجرز (1970)، بدعوى أنه يعني التنازل عن هدف تحرير فلسطين، وقد قبل الأردن المشروع لأنه يدعو إلى قيام مباحثات بغية التوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة، ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل قبلت المشروع في البداية ثم عاودت ورفضته لأنه يقضي بالانسحاب من بعض الأراضي المحتلة.

4. رفض مشروع المملكة العربية المتحدة، الذي طرحه الأردن (1972)، والذي يقضي بإقامة مملكة أردنية ـ فلسطينية متحدة، يتمكن الأردن من خلالها تمثيل الشعب الفلسطيني، وإيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. ومما يجدر ذكره هنا أن الإعلان عن هذا المشـروع قد تم في فترة الخـلاف التي سادت العلاقـات الأردنيـة الفلسطينيـة في الفتـرة ما بين 1970-1971م. (الخزندار، 2000: 19)

5. رفض قرار مجلس الأمن 338 (1973)، لأن منظمة التحرير غير معنية به، وقد قبله الأردن لأنه يقضي بوقف الحرب بين مصر وسوريا وإسرائيل، ولأنه يدعو إلى تطبيق القرار 242.

6. رفض مشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية الذي طرحه الأردن (1984)، كأساس مشترك لتسوية القضية الفلسطينية. ومما يذكر هنا أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر عام 1983م، رحبت بأي علاقة كونفدرالية مع الأردن، ولكن بعد إعلان دولة فلسطينية مستقلة. (الخزندار، 2000: 19)

ج- العوائق العربية:

يمكن النظر إلى العوائق العربية التي حالت دون إقامة علاقات سلام دائمة مع إسرائيل ، من خلال موقف الدول العربية من الصراع العربي الإسرائيلي، ومن المحطات التي يمكن رصدها لوصف عدم اتفاق العرب مع الأردن في تسوية القضية الفلسطينية، ولسنا هنا بصدد تحليل الدواعي الكامنة وراء حالة عدم الاتفاق هذه، وإنما التعرف على أهم العوائق العربية بهذا الصدد، والمتمثلة بما يلي:

1- عدم موافقة بعض الدول العربية مثل سوريا والعراق والجزائر على قرار مجلس الأمن 242، الذي دعا الأردن مراراً إلى القبول به كطريق شرعي لتسوية القضية الفلسطينية.

2- عدم موافقة العرب على مشروع المملكة العربية المتحدة الذي اقترحه الأردن عام 1972م، وهو المشروع الذي قطعت مصر علاقاتهـا الدبلوماسية مع الأردن على إثره.

د- العوائق الإسرائيلية:

تركزت العوائق الإسرائيلية أمام الأردن في جملة من الأمور التي استندت إليها إسرائيل في التعامل مع القضية الفلسطينية، ونذكر منها:

1- رفض فكرة الحد من الهجرة اليهودية.

2- رفض فكرة وقف بيع الأراضي لليهود، وهذا ما ظهر جلياً في مقاطعة إسرائيل للكتاب الأبيض البريطاني (1939).

3- رفض إسرائيل التفاوض مع العرب ضمن مؤتمر سلام دولي، وهو ما ينادي الأردن به، ويعمل من أجله، بل على العكس من ذلك فإسرائيل تحاول الدخول في مفاوضات مع كل طرف من الأطراف العربيـة على حده.

4- رفض إسرائيل الانسحاب إلى حدود ما قبل عام 1967م.

5- رفض إسرائيل منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير.

6- رفض إسرائيل السماح بعودة اللاجئين الراغبين في العودة.

7- تحايل إسرائيل في قبول مقترحات بعض المشاريع مبدئياً من أجل تحقيق هدف معين، ومن ثم التنصل من المشروع وعدم الاعتراف به، كما حصل في موافقة إسرائيل على بروتوكول لوزان الذي يقضي بانسحاب إسرائيل إلى ما قبل حدود 67، ومن أجل تحقيق رغبتها في الانضمام إلى الأمم المتحدة، ومن ثم التراجع عن الموافقة.

8- رفض مبدأ الدخول بأية مفاوضات مع العرب في ظل وجود شروط عربية مسبقة.

9-محاولة عقد صلح مع العرب دون تقديم أية تنازلات بل فرض سياسة الأمر الواقع على العرب.

10رفض إسرائيل مشروع المملكة المتحدة الذي طرحه الأردن عام 1972م، بدعوى أنه لا يمثل أساس صالح لاتفاقية سلام مع الأردن.

11-ممانعة إسرائيل أمر قيام دولة فلسطينية مستقلة.

12-محاولة العمل على توطين اللاجئين خارج إسرائيل، ومن الأمثلة على ذلك موافقة إسرائيل على مشروع جونستون الأمريكي (1953) الذي يقضي بحل مشكلة اللاجئين من خلال توطينهم في الدول التي لجأوا إليها، وذلك عبر إقرار صيغة للتعاون الدولي بهذا المجال.

هـ. العوائق الدولية:

3- لم تتمثل العوائق الدولية في الوقوف في طريق الأردن بشكل مباشر ومنعه من إقامة علاقات سلمية رسمية مع إسرائيل، بل في جملة من الأمور التي عملت بشكل غير مباشر على مساعدة مشروعات التسوية المطروحة في السنوات التي سبقت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، ومن هذه الأمور:

4- عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ القرارات الصادرة عنها، أمام التعنت الإسرائيلي بتنفيذ هذه القرارات، ومن الأمثلة على ذلك عجز الأمم المتحدة عن تطبيق القرار 194، الذي يقضي بالسماح بعودة اللاجئين الراغبين إلى فلسطين، وكذلك عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ توصيات القرار 242 على أرض الواقع.

5- تبني المشروعات السلمية الغربية مبدأ حماية أمن إسرائيل في كافة المشروعات المطروحة، وتجاهل رغبات العرب الحقيقية في الوصول إلى سلام عادل ودائم.

2.4.2 الدوافع التي شجعت الأردن على إبرام معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية

يمكن حصر هذه الدوافع في ثلاثة دوافع هي: (العبادي، 2003)

1. الدوافع السياسية.

2. الدوافع الأمنية.

3. الدوافع الاقتصادية.

أولاً: الدوافع السياسية

وتنقسم الدوافع السياسية الى قسمين هما :

1. حرب الخليج الثانية: (Gulf War -1991)

عبر الأردن عن موقفه من أزمة الخليج الناجمة عن اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت، في الكتاب الأبيض الأردني الذي صدر بعد عام من بداية الأزمة، وتحديداً في الثاني من آب عام 1990م، وقد تركز الموقف الأردني في بندين رئيسيين هما: رفض مبدأ احتلال العراق للكويت، رفض مبدأ إحضار قوات أجنبية إلى المنطقة العربية وأن يكون حل الأزمة عربياً.

وقد وجه الملك الحسين رسالة إلى الشعب الأمريكي في أيلول عام 1990م، يوضح فيها الموقف الأردني قائلاً (إن الأردن يؤمن بمبدأ عدم جواز احتلال الأرض بالحرب، ويواصل اعترافه بدولة وحكومة الكويت، كما يعترف بحق المملكة العربية السعودية بطلب العون من الدول الصديقة، وكذلك بحق الإدارة الأمريكية في الاستجابة لذلك الطلب)، ورغم أن الموقف الأردني هو موقف الطرف الداعي لإحلال السلام في المنطقة، إلا أن الإعلام الغربي نظم حملة تهدف إلى تشويه موقف الأردن والإدعاء بأنه إنما يقصد من ذلك الدفاع عن العراق، ودعت هذه الحملة الإدارة الأمريكية إلى استبدال عقوبات مجلس الأمن بعمل عسكري (درويش، 1992: 88)

وقد كانت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية تتجاوز حفظ وضمان الشعب الكويتي أو تطبيق القانون الدولي، أو المحافظـة على الاستقرار في الخليج العربي، بل على العكس إنها تسعى إلى فرض هيمنتها الدولية، خصوصاً بعد انهيار الإتحاد السوفيتي كقوة عالمية عظمى، وذلك من خلال العمل على منع نشوء أية قوة عربيـة إقليمية، ومحاولة لإبقـاء العرب على صورتهم الحالية من تردي ووهن وضعف. (غليون، 1991)

وقد حذر الملك الحسين الرئيس صدام حسين في الرسالة التي وجهها في الثاني والعشرين من أيلول عام 1990م من الوقوع في الشرك الذي نصب له قائلاً:

(ومن المهم أن يعرف أخي، أن معظم العرب يخشون بصدق، ولهم الحق في ذلك، على العراق ـ العراق الظاهرة الجديدة، بإمكاناته العلميـة والبشريـة والعسكريـة والماديـة، وتصل خشية بعضهم على العراق ظاهرة الأمل والرجاء، حد الاعتقاد بأن شركاً قد نصب، ووقع فيه، مهيئاً بذلك الفرصة التي طالمـا انتظرها أعداء الأمة لضربه وتدميره، تحت غطاء الانتصار لدولة الكويت، وباسم الشرعيـة الدوليـة، بينما هم في الحقيقة، ساعون لإنهاء العراق وسحق آمال أمتنـا العربيـة فيه وفيما يمثل، وتدمير ثقة أمتنا المتجددة بنفسها). (درويش، 1992: 145)

ورغم وضوح موقف الأردن في حل القضية سلمياً داخل البيت العربي، إلا أنه تعرض لعزلة مؤقتة، نظراً لقلة الدول العربية والغربية المؤيدة لتوجهه، حيث أدت حرب الخليج الثانية إلى حدوث توتر كبير في العلاقات العربية، وانقسام الدول العربيـة إلى معسكرين متناقضين بين المؤيد للحل الدولي والمعارض للوجود الأجنبي في المنطقة. تعرض الأردن لخسارة مادية واقتصادية كبيرة، وفي هذا الصدد تشير التقارير والإحصاءات الصادرة عن الدوائر الأردنية إلى مدى الخسارة التي لحقت به جراء تلك الأزمة، إذ ارتفعت نسبة البطالة إلى 25% من مجموع القوى العاملة، وارتفاع خط الفقر 30%، وتقدر خسـارة الاقتصاد الأردنـي نتيجـة أزمة الخليـج الثانيـة بحوالـي (8046018) مليار دولار (العبادي، 2003)

لقد شكلت أزمة الخليج الثانية عنصراً هاماً في دفع الأردن لتوقيع معاهدة السلام لحل الصراع العربي الإسرائيلي سلمياً إلى جانب ما وصلت إليه العلاقات العربية ـ العربية إلى حالة من التردي حيث أصبحت التناقضات العربية ـ العربية تطغى على أية تناقضـات أخرى بما فيها تلك الناجمة عن تناقضات الصراع العربي الإسرائيلي (سعيد، 1993)

2. النظام الدولي الجديد

تأثر النظام العربي عامة والأردني خاصة بالتغير الكبير الذي أصاب النظام الدولي وخروج الإتحاد السوفيتي من النظام الثنائي القطبية، وتحول كل ما سبق من صرعات إلى علاقات تعاونية بين الاقطاب السياسية في العالم (العبادي، 2003).

وقد ترك تراجع دور الإتحاد السوفيتي على المسرح الدولي أثراً كبيراً على صناع القرار لبعض الدول العربية مثل سوريا والعراق، خصوصاً صناع القرار السوري الذي استشعر فيها هذا الحليف الإستراتيجي قبل إقرار إلغاء الوجود السياسي للإتحاد السوفييتي في العشرين من كانون أول عام 1991 (الحباشنة، 1999: 58).

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة لن تسمح للمنظمة الدولية باتخاذ مواقف تتعارض مع مواقفها أو القيام بمبادرات، أو اتخاذ توجهات تتعارض مع مصالحها وتوجهاتها نحو قضايا السياسة الدولية التي تهمها. (سعيد، 1993)

نتيجة لكل ما جاء فإن الأطراف العربية ومنها الأردن، قد وجدت نفسها أمام معادلات غير متكافئة وغير متوازنة، وبالتالي لا بد أن تكون السياسة العربية أكثر واقعية بما يتلاءم مع المعطيات المطروحة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، ولا بد من القول أن الجمهورية العربية السورية بما لها من وزن إقليمي خاصة بسبب قربها الجغرافي من الأردن، كانت تمثل عائقاً أمام إقامة معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، ولكن بعد انتهاجها سياسة أكثر تقبلا للولايات المتحدة ومشاركتها في التحالف الدولي ضد العراق، وكذلك مشاركتها في مؤتمر مدريد عام 1991، وما تبع ذلك من مفاوضات على المسار السوري الإسرائيلي أدت كل ذلك إلى تهاوي هذا العائق أمام القيادة السياسية الأردنية لإقامة التعاهد مع إسرائيل ، إضافة إلى ربط الولايات المتحدة الأمريكية بين حصار العقبة وبين موضوع توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل، فقد مثل ضغطا سياسيا على الجانب الأردني، وذلك من محاولات التقليل من دوره السياسي في المنطقة، إلى جانب ما نتج عن مباحثات أوسلو، وإنفراد منظمة التحرير بهذه المباحثات دون تنسيق عربي أو أردني مسبقاً. (الحباشنة، 1999)

ثانياً: الدوافع الأمنية

تعد الأسباب الأمنية من أهم المبررات التي دفعت الأردن لتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل إذ قال جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال : " فلنكن واقعين، نحن

لسنا في وضع نتمتع فيه بحماية دولة عظمى، ولا مجموعة من الدول، ولا حلف، ولا أي تنظيم دولي، حتى عربياً علاقاتنا تأثرت بأزمة الخليج لا زالت على حالها، ومعاناتنا لا زالت معاناة شديدة ". (خطاب الملك الحسين ، أمام مجلس النواب 1994/7/9)

1. ضمان الأمن الأردني

انطلقت سياسة الأردن نحو التسوية السلمية لضمان أمنه، فهو من جهة يقع ضمن محيط إقليمي يعد فيه الأضعف، بالإضافة إلى التهديد الإسرائيلي لكيان الأردن ووجوده حيث يشعر الأردن بالخطر الإسرائيلي أكثر من غيره خصوصاً فيما يعرف بفكرة الوطن البديل. وبالتالي فإن توجه السياسة الأردنية السلمية وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ألغت مخططات إسرائيلية تستهدف أمن الأردن، واستعداده لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن باعتباره وطناً بديلاً، بالتالي فإن توقيع مثل هذه المعاهدة أنقذ الأردن وفلسطين معاً من هذه المخططات، ومن جهة أخرى شعر الأردن بأن كيانه أصبح مهدداً خصوصاً بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية (Palestine Liberation Organization) وإسرائيل بما أثارته من مخاوف لدى القيادة الأردنية، خاصة أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تطلع الحكومة الأردنية بكامل تفاصيل مباحثاتها حيث أدى اتفاق أوسلو إلى تعميق أزمة الثقة ما بين منظمة التحرير والأطراف العربية المتفاوضة مع إسرائيل (التقرير الاستراتيجي العربي العام، 1999: 195)

وقد أشار الملك الراحل الحسين بن طلال إلى هذه الحقيقة في خطابه أمام إحدى تشكيلات القوات المسلحة الأردنية بتاريخ السادس عشر من تموز عام 1994م، وقال: " فاحتمالات الوطن البديل قائمة ولا يوجد وراءنا احد ... وما وقعنا جدول أعمال للمواضيع والقضايا إلا بعد ما وقع الفلسطينيون على مشروعهم المفاجئ ..." (معركة السلام، 42)، وعليه فقد هدف الأردن من وراء توقيع معاهدة السـلام، التعامل مباشرة مع الولايـات المتحدة وإسرائيل خوفاً من أن تتحول أرضه إلى وطن بديل للفلسطينيين، أو أن يقف وحيداً في مواجهة اتفاق اقتصادي إسرائيلي فلسطيني، ينفذ على حسابه، وهو الذي يعاني من ضائقة اقتصادية.

وتضيف السامرائي حول الوثيقة السرية التي نشرتها صحيفة معاريف في الثامن عشر من نيسان عام 1972م، والتي أعدها بن غوريون : (أوضح بن غوريون، في تلك الوثيقة، أن حدود الدولة اليهودية المزمع إنشاؤها تشمل شرق الأردن، فإننا ننصح بعدم الإعلان عن ذلك في ذلك الوقت لأغراض تكتيكية، كما أعلن أن أراضي النقب القاحلـة، وكذلك مياه نهر الأردن والليطـاني يجب أن تكون مشمولة داخل حدودنـا. وأشار بن غوريون إلى مسـألة الحدود فقال: من المهم التمييز بين دولة يهودية كوسيلة، وبين دولة يهوديـة كهدف نهـائي، خصوصـاً فيما يتعلق بقضية الحدود). (السامرائي، 2002: 76)

2. توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي Declaration of Principles (DOP)

أما على الصعيد الفلسطيني نفسه، فقد ساهمت الاتفاقية فـي بـروز منظمـة التحرير الفلسطينيـة على المسرح الدولي كقوة معترف بهـا، والتي أخذت تميـز بين الشرعيـة التاريخية والشرعية الدولية، على أساس أن الـشرعية التاريخيـة تمثل حق الشعب الفلسطيني في وطنه وهي المضمون الثابت للـصراع العربـي ـ الإسرائيلي، وأن هذه الشرعية التاريخيـة تلغي وجود الشرعية الدوليـة والتي هي مجموعة القواعد والأحكام والقرارات الصادرة عن هيئات دولية تحت مظلة القانون الدولي. مما سبق يتضح أن الإنتفاضة الفلسطينيـة لعبت دوراً كبيراً فـي تغييـر مسـار الصـراع العربـي الإسـرائيلي والقـضيـة الفلـسطينيـة علـى كافـة المستويـات المحلية والإقليمية والدولية، الأمر الذي أدى إلى توقيع إعلان المبـادئ الفلسطيني- الإسرائيلي في الثالث عشر من أيلول عام 1993. (الخـولي، 1988: 11)

ثالثاً: الدوافع الاقتصادية

لقد عاش الأردن وضعاً اقتصاديا صعباً بدءاً من تأسيس الإمارة، حيث وجدت المملكة الأردنية الهاشمية نفسها أمام مسؤوليات سياسيـة واقتصادية واجتماعية جمة، نجمت بداية عن حروب الصراع العربي ـ الإسرائيلي وما

تمخضت عنه من أحداث، ونزوح الألوف من أبناء فلسطين إلى الأردن (طريف، 1984)

وهذا بالطبع في ظل ندرة الموارد الطبيعية التي يتسم بها الأردن، فلا تتعدى مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للاستثمار الزراعي ما نسبته 6.2% من المساحة الكلية، منها حوالي 167.3 ألف هكتار، أي ما يعادل 15%، تعتمد على الري والباقي يعتمد على مياه الأمطـار. (عوض، 1995)

ومن أهم التحديـات الاقتصادية التي تواجـه الأردن في هذا المجال، يمكن أن نذكر ما يلي: (محافظة وآخرون، 2006: 167)

1. الفقر والبطالة: وقد وصل معدل البطالة في الربع الأول من عام 2006م إلى 14.4%.
2. المديونية، التي نجمت عن عدم قدرة الاقتصاد الأردني في تسديد مثل هذه الديون، وتشير الإحصائيات أن قيمة المديونية الكاملة قد بلغت في عام 2003م حوالي (7) مليار و (200) مليون دينار أردني، وبلغت خدمة المديونيـة الخارجيـة (750) مليون دينار.
3. ارتفاع معدل النمو السكاني: وصل هذا المعدل إلى 2.8%، وقد نجم هذا الارتفاع عن الهجرات القسرية التي تعرض لها الأردن نتيجة للحروب العربيـة الإسرائيلية، وحرب الخليج.

وقد زادت التخوفات الأردنية بعد توقيع السلطة الفلسطينية اتفاقا اقتصاديا مع إسرائيل في التاسع والعشرين من نيسان عام 1994م، حيث خشي من انخفاض العائدات السنوية للأردن من صادراته إلى الضفة الغربية والتي تقدر بنحو عشرة ملايين دولار سنوياً آنذاك، وخشي أيضاً من آثار تحويل المساعدات الدولية للأراضي المحتلة مباشرة، ولا شك أن الاقتصاد الأردني سوف يتأثر بتحويلات الفلسطينيين من الخارج مباشرة إلى مناطق الحكم الذاتي بعد أن كانت سابقاً تحول إلى البنوك الأردنية.

وقد تحمل الأردن ضغوطاً سياسية واقتصادية واجتماعية جراء موقفه من حرب الخليج استمرت حتى عام 1994م، نفس العام الذي شهد توقيع معاهدة السلام

الأردنية الإسرائيلية، وقد سعى الأردن من خلال توقيعه لهذه المعاهدة أن يجني فوائد اقتصادية كبيرة مثل تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وتأمين وحشد وزيادة المدخـرات الوطنية، وتوفير المناخ الملائم والمناسب لجاب الاستثمارات الخارجية، وتحسين الدخل، وتوفير فرص العمل، وتطوير القطاع التصديري، وتحقيق انفراج سياسي واقتصادي. وحيث كان الأردن يعاني من أزمة في الديون الخارجية الكبيرة ومحاولة إعادة جدولتها أو شطبها أو إلغاء جزءا من الديون المرتبة عليه للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، بالإضافة إلى إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة أردنية ـ إسرائيلية. (المصري، 1992)

5.2 خاتمة:

استند الأردن إلى فكرة التعايش السلمي مع اليهود منذ بدايات تأسيس إمارة شرق الأردن، وما أن تطورت القضية الفلسطينية حتى اتسم الموقف الأردني بالتكيف مع الأحداث التي تفرض نفسها على الساحة العربية . ورغم أن هنالك مجموعة من العوائق الأردنية والعربية والفلسطينية والإسرائيلية التي حالت دون تحقيق علاقات سليمة مع إسرائيل، إلا أن هذه العوائق تكمن ببساطة في عدم اتفاق الأطراف المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي بالوصول إلى تسوية سليمة تكون مرضية لجميع هذه الأطراف . ويرجع ذلك برأي الباحث إلى التعنت والمكر الذي مارسه الكيان الإسرائيلي بالتنكر للمشروعات التي يترتب عليها أي من الأمور التي لا يرتضيها ومنها عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، وعدم إعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وعدم قبول فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة. في حين تنازل العرب كثيراً وقدموا التسهيلات الجمة للوصول إلى التسوية التي ترضي الطرفين بشكل عادل.

الفصل الثالث

نصوص معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية

1.3 تحليل المضمون:

تناولت نصوص معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية مجموعة من القضايا التي تهم الطرفين على حد سواء، بدءاً من قضايا السلام، والحدود، والأمن، والدبلوماسية والعلاقات الثنائية، والمياه، والعلاقات الاقتصادية، وقضايا اللاجئون والنازحون، والأماكن التاريخية والدينية، وأوجه التبادل الثقافي والعلمي، والتفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، ومحاربة الجريمة والمخدرات، والنقل والطرق، وحرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، والطيران المدني، والبريد والاتصالات، والسياحة، والبيئة، والطاقة، وتنمية أخدود وادي عربة، والصحة، والزراعة، ومنطقتي العقبة وإيلات، والمطالبات والحقوق والواجبات، والتشريعات، وحل النزاعات.

ويهدف هذا الفصل إلى تناول هذه النصوص بالمناقشة والتحليل، في مبحثين يتناول المبحث الأول منهما، والذي يحمل عنوان "تحليل نصوص المعاهدة" تحليل نصوص المعاهدة من خلال الإطلاع على الأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع والقوانين الخاصة بالمصادقة على بنود هذه المعاهدة. ويتناول المبحث الثاني، وهو بعنوان "مضامين المعاهدة وأبعادها" تحليل أهم المضامين التي تضمنتها معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، وسوف يقتصر هذا المبحث الحديث على المضامين السياسية والاقتصادية.

2.3 تحليل نصوص المعاهدة

تم التوقيع على جدول الأعمال الخاص بالمسار الأردني والإسرائيلي في الرابع عشر من أيلول عام 1993م، وتم التوقيع على إعلان واشنطن في الخامس والعشرين من تموز عام 1994م، وهو الإعلان الذي انتهت بموجبه حالة العداء والحرب ، وتم توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل (The Jordan-Israel

(Peace Treaty في وادي عربة في السادس والعشرين عـام 1994م فـي وادي عربة (Wadi ‘Araba).

لقد اشتملت هذه المعاهدة على مقدمة وثلاثين مادة وخمسة ملاحق، ناقشت في مجملها القضايا المتعلقة بالسلام، الحدود، الأمن، الدبلوماسية والعلاقـات الثنائيـة، المياه، العلاقـات الاقتصادية، اللاجئون والنازحـ ـون، الأمـاكن ذات الأهميـ ـة التاريخيـة والدينيـة، أوجه التبادل الثقافي والعلمي، التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، محاربة الجريمة والمخدرات، النقل والطرق، حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، الطيران المدني، البريد والاتصالات، السياحة، البيئة، الطاقة، تنمية أخدود وادي عربة، الصحة، الزراعة، العقبة وإيلات، المطالبات والحقـوق والواجبـات، التشريعات، وحل النزاعات.

هذا وقد تمثلت الثوابت الأردنيـة في تحقيق مثل هذه المعاهـدة في تحقيـق سلام عادل ودائم وشامـل في الشرق الأوسـط ، وإقامة سلام مبني على قـراري مجلس الأمن 242 و 338، بالإضافة إلى تعزيـز السـلام علـى أسـس الحريـة والمسـاواة والعدالـة واحترام حقوق الإنسان. (البدارين، 2002)

وفيما يلي استعراض وتحليل لكل من مواد وبنود المعاهدة:

1.2.3 : مواد معاهدة السلام

المادة الأولى : إقامة السلام (Establishment of Peace)

نصت المادة الأولى من المعاهدة على أن ((يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على معاهدة السـلام)) (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 221). وفي ذلك إشارة إلى وقت بدء هذه المعاهدة وسريانها بين الطرفين، والذي تحدد بمجرد تبادل الوثائق في خطوة تمهيدية لدخول بنود المعاهدة حيز التنفيذ.

المادة الثانية : المبادئ العامة (General Principles)

أشارت المادة الثانيـة من المعاهـدة إلى الأسـاس المرجعي القانونـي الذي يحكم المعـاهدة وهو الالتزام بتطبيـق أحكـام ميثـاق الأمم المتحـدة

ومبـادئ القـانون الدولي (The Charter of the United Nations and the principles of international law) اللتان تضبطان علاقـة الدول ببعضها البعض وقت السلم.

وقد خصت المادة الثانية من المعاهدة الحالـة الأردنيـة الإسرائيلية بجملة من الخصوصيات هي: (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 221)

4. يعترف كل من الطرفـان ويحترم سيادة الطرف الآخر وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.
5. يعترف كل من الطرفـان بحق الطرف الآخر بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ويحترم هذا الحق.
6. سيعمل كل من الطرفـان على تنمية علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما بغية ضمان الأمن الدائم لكل منهما، بالإضافة إلى الامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها، واللجوء إلى حل النزاعـات التي قد تنشأ مستقبلاً بالوسائل السلميـة. ونلاحظ من الفقـرات السابقة، أن هذه الاتفاقية إنما جاءت لتخدم كل من الطرفيـن الأردني والإسرائيلي؛ فهي من جهة تنص على اعتراف الأردن بدولة إسرائيل، ومن جهة أخرى تنأى بفكرة الوطن البديـل الذي نادى بها الكيـان الإسرائيلي مراراً وأشـار إليها صراحة وتلميحـاً في العقـود السابقـة، وبالتـالي تفرض المعاهـدة على الطرف الإسرائيلي احترام سيـادة وكيان الأردن السياسي وحدوده الآمنة ودوره الإقليمي في المنطقـة. (صقر وآخرون، 2000)
7. يعترف كل من الطرفـان بالدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقـات الإقليمية والثنائيـة.
8. يجب أن لا يسمح أي من الطرفين بحدوث تحركات السكان القسرية التي تقع ضمن نفوذه والتي من شأنها التأثير سلباً على الطرف الآخر. وفي ذلك إشارة إلى منع إسرائيل من اللجوء إلى التهجير القسري الذي يدفع بالمواطنين من المناطق المحتلة إلى الأردن، خصوصاً وأن هذه المناطق تقع ضمن النفوذ الإسرائيلي. (إبراهيم، 1996: 254)

وقد جاء في رد مجلس الأعيان على خطاب العرش الموجه لمجلس الأمة في الثاني والعشرين من تشرين الأول عام 1994 ، أن هذه المعاهدة إنما تتفق مع الثوابت الأردنية والشرعية الدولية معاً، فهي تضمن استعادة حقوق الأردن كاملة سواء في أرضه أو مياهه أو ترسيم الحدود الدولية مع دولة إسرائيل والتي ورد ذكرها في المادة الثالثة من المعاهدة.

المادة الثالثة : الحدود الدولية (International Boundary)

تناولت هذه المادة الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب، كما وتعتبر هذه الحدود آمنة ومعترف بها دون المساس بوضع أية أراضي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967م.

وقد تم الاتفاق بموجب هذه المادة من المعاهدة على أن تتشكل الحدود الدولية بين الدولتين من القطاعات التالية: (البدارين، 2002)

16. نهري الأردن واليرموك، وهنا أشارت الاتفاقية إلى أن يتبـع خـط الحـدود منتصف المجرى الرئيسي لتدفق نهري الأردن واليرموك، ويتبـع كـذلك خـط الحدود للتغيرات الطبيعية لمجرى كل من هذين النهرين، وفـي المقابـل لـيس للتغيرات الاصطناعية لتلك المجاري أية تأثيرات على مواقع هذه الحدود، إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك. وفي حال حدوث أي تغير طبيعـي مـستقبلاً فـي مجرى كل من النهرين فسيؤول اتخاذ الإجراءات اللازمة المتعلقة بذلك إلى هيئة الحدود المشتركة التي من عملها اتخـاذ القـرار المناسـب بخـصوص تلـك الإجراءات.
17. البحر الميت.
18. وادي عربة / منطقة هاعرفا.
19. خليج العقبة (the Gulf of Aqaba).

وقد استعاد الأردن وفقاً لنصوص هذه المعاهدة وملحقاتها وخرائطها كامل المساحة التي احتلتها إسرائيل دون التنازل عن أي شبر واحد منها. وقد بين الجانب الحكومي الأردني أن الأراضي الأردنيـة المحتلة التي يسعى الأردن لاستعادة السيادة عليهـا قد تألفت من المناطق التالية: (إبراهيم، 1996)

7. ما يقارب 830 دونماً في منطقة الباقورة تم احتلالها من قبـل إسـرائيل عـام 1949.
8. ما يقارب 5 كم^2 جنوب البحر الميت تم احتلالها من قبل إسرائيل عـام 1948، وهي ذات المنطقة التي أقيمت فيها بعض الاستثمارات المتعلقة ببناء الملاحـات التابعة لشركة البحر الميت التابعة لإسرائيل.
9. ما يقارب 335 كم^2 تم احتلالها من قبل إسرائيل في الفترة 1968-1969 فـي وادي عربة بحجة الحفاظ على أمن إسرائيل.

وبذلك فقد اعترفت إسرائيل بالسيـادة الأردنيـة على المنطقة ووعدت بعدم القيـام أو السماح بقيام أية نشاطـات في المنطقة من شأنهـا الإضرار بأمن الأردن وسلامته، وعدم السمـاح كذلك لكل من يدخل هذه المنطقة بحمل أي نوع من السلاح ما لم يكن مرخصاً له بذلك من السلطات الأردنية. ويستثنى من ذلك ما ورد في الفقرة (هـ) والمتعلقة بالسمـاح لرجال الشرطـة الإسرائيلية بلباسهم الرسمي وبالحد الأدنى من الشكليـات بالدخول إلى المنطقـة بغية التحقيـق في الجرائـم أو معالجـة أية حوادث أخرى تخص أصحـاب حقوق ملكيـة الأراضي الخاصـة والمصالح الإسرائيلية المملوكـة (المتصرفون بالأرض) أو ضيوفهـم أو مستخدميهم. وفي المقابل لا يمكن للأردن تطبيق قوانينه الجنائية على الأنشطة في المنطقة المحصورة بأشخاص من التابعية الإسرائيلية. (البدارين، 2002)

المادة الرابعة : الأمن (Security)

ينص البند (أ) من الفقرة (4/1) على أن (يتقبل الطرفـان أن التفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقـة بالأمن سيكون جزءاً مهماً من علاقتهما، وسيؤدي أيضاً إلى تعزيز أمن المنطقة، فانهما يأخذان على عاتقيهمـا أن يؤسسـا علاقتهمـا في مجال الأمن على الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركـة والتعـاون وأن يهدفـا إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 222)

وتعد هذه المادة من أكثر المواد حساسية بالنسبة للجانب الإسرائيلي الذي كان يلح على ضرورة استكمال الجوانب الأمنيـة بمنتهى الدقة والتفصيـل. أما على الصعيد

الأردني فقد أبدى بعض السادة النواب حينها تخوفـاً حيال الترتيبـات الأمنية والتي من الممكن أن تؤدي تراخي الاستعداد العسكري الأردني في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل برفع كفاءة قوتها العسكرية، وقد تساءل كذلك بعض السادة النواب عن شأن الدخول في أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي طابع عسكري أو أمني مع طرف ثالث، أو تقديم المسـاعدة له بأي طريقة من الطرق وأثره على بنود المعاهدة. (ابراهيم، 1996)

وينص البند (ب) من الفقرة (1) على: (نحو ذلك الهدف يعترف الطرفـان بمنجزات المجموعـة الأردنيـة والإتحاد الأوروبـي في تطويـر مؤتمر الأمن والتعـاون في أوروبا، ويلتزمان بإقامة مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط، ويعني هذا الالتزام تبني أطر إقليمية بالشكل الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية، على نفس الخطوط التي سار عليها مؤتمر هلسنكي، بما يتوج بمنطقة أمن واستقرار) (سليمان، 1994: 8). ومن جملة ما ينطوي على نص هذه الفقرة إعطاء معاهدة السلام بعداً إقليميا ودولياً، وهو الأمر الذي يضفي عليها شرعية دولية والتزام من قبل الطرفين بتنفيذ بنودها.

ورغم ما يمكن ملاحظته من خلال قراءة الفقرتين (4، أ / ب)، من حيث إنها تقيد الحريـة السياسيـة والأمنيـة والدفاعيـة الأردنيـة وتخضعها لمبدأ التعـاون مع إسرائيل في مجال الأمن، فهي بالمقابل تضع حداً للأطماع الإسرائيلية في التوسع الاستيطاني. ومن الجدير بالذكر، وعلى الرغم من هذا، نجد هناك بعض النصوص المتوازنة في المادة المتعلقة بالأمن، حيث تنص الفقرة (2) على (لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 222)

المادة الخامسة: الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى (Diplomatic and Other Bilateral Relations)

تنص الفقرة (1) من هذه المادة على أن (يتفق الطرفـان على إقـامة علاقـات دبلوماسية وقنصلية كاملة (Full Diplomatic and Consular Relations) وتبادل السفراء المقيمين وذلك خلال مدة شهر من تاريخ تبادل وثائق

التصديق على هذه المعاهدة). وتنص الفقرة (2) على أن (يتفق الطرفـان على أن العلاقـة الطبيعيـة بينهمـا تشمل أيضا العلاقـات الاقتصادية والثقـافيـة). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 224)

ويمكن النظر إلى نص الفقرتين السابقتين بوصفها سبيلاً جديداً من سبل علاقات التعاون المشترك، من خلال تطوير العلاقات على الصعيد الدبلوماسي وتبادل السفراء الذي سيتم بعد شـهـر، وهذه مدة قياسيـة تعكس حدوث قفـزة كبيـرة نحو تمتين العلاقـات الأردنيـة ـ الإسرائيلية ومرحلـة مبكرة جداً في تطبيـع العلاقـات بين الطرفين ..) وإن العلاقات تتعدى ذلك لتشمل العلاقات الاقتصادية والثقافية أيضا. (الحباشنة، 1999)

المادة السادسة : المياه (Water)

تطرقت هذه المادة إلى حل مشكلة المياه في المنطقة بغية تجنب أية صراعات أو نزاعات مستقبلية محتملة قد تنجم بخصوص استخدام المصادر الطبيعية ومنها المياه، ومما يؤكد على قوة احتمال مثل هذه الصراعات أو النزاعات هو شح المصادر الطبيعية في المنطقة.

وقد تناولت هذه المادة حق الأردن فيها ضمن المحاور الأساسية التالية: المخصصات من المياه، تخزين المياه، نوعية المياه وحمايتها، المياه الجوفية في وادي عربة، المشاريع، التعاون، لجنة المياه المشتركة. واستهدف الأردن العمل على عدة مسائل منها: أولاً، استعمال إسرائيل الزائد لمياه اليرموك. ثانياً، إيجاد أماكن لتخزين الفيضانـات. ثالثاً، إيجاد موارد للوفاء باحتياجات الشرب في الأردن.

وقد نصت هذه المادة على ما يلي: (بهدف تحقيق تسوية شاملة لكافة مشاكل المياه القائمة بين الطرفين:

2. يتفق الطرفان بشكل متبادل بالإعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك مـن مياه نهري الأردن واليرموك (Jordan River and Yarmouk River)، ومن المياه الجوفية لوادي عربة (Araba/Arava Ground Water)، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها، وحسب الكميات والنوعية المبينة في الملحق رقم

(2)، والتي سيصار إلى احترامها والعمل بموجبها على الوجه الأكمل). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 224)

3. انطلاقا من اعتراف الطرفيـن بضرورة إيجاد حل عملي وعادل متفـق عليـه لمشاكلهما المائية وبالنظر إلى كون موضوع المياه يمكن أن يشكل أساساً لتطوير التعـاون بينهمـا، فإن الطرفين يتعهدان بالتعـاون بالعمل على ضـمان عـدم تسرب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما، بأي شكل من الأشكال، بالإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر. ومن هنا فإن أي تنسيق أردني عربـي يتعلـق بنهري الأردن واليرموك أو أحدهما، يعتبر مضراً بمصلحة إسرائيل.

4. يعترف الطرفان بأن مواردهما المائيـة غير كافيـة للإيفاء باحتياجاتهما الأمـر الذي يتوجب تجهيز كميات إضافية بغية استخدامها وذلك عبر وسـائل وطـرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتتناول المادة الأولى (المخصصات) من الملحق رقم (2) الذي يغطي الأمور المتعلقة بمياه نهري اليرموك والأردن وكميـات الضخ الاعتيادية والإضافية منها في فترتي الصيف والشتـاء، وكذلك الأمور المتعلقـة بالتشغيل والصيانـة. ومن هنا يسمح لإسرائيل أن تضخ خلال فترة الصيف ـ الممتدة من 15 أيـار حتى 15 تشرين أول من كل عام ـ كمية مقدارها (12) مليون م^3 ويحصل الأردن على باقي التدفق. ويسمح كذلك لإسرائيل أن تضخ كميـة إضافية مقدارها (20) مليون م^3 من نهر اليرموك في فتـرة الشتـاء مقابل موافقة إسرائيل على نقل نفس المقدار للأردن في فترة الصيف، ويدفع الأردن نفقـات تشغيـل وصيـانة هذا النقل.

وتنص الفقرة (3) على تعاون الأردن وإسرائيل، لإيجاد مصـادر لتزويد الأردن بكمية إضافيـة مقدارها (50) مليون م^3 سنويـاً، من الميـاه بمقاييس مناسبة لاستعمالها في الشرب. أما بخصوص المياه الجوفيـة في وادي عربة، فإن إسرائيل تنازلت عن الآبار الجوفيـة في وادي عربة والمنشـآت المقامة عليها لصـالح الأردن مقابل التعويض، لكن الحكومة الأردنية فضلت تركها تحت الإدارة الإسرائيلية بسبب ارتفاع تكاليف التعويض، وارتفاع نسبة ملوحة المياه التي تصل

إلى (1500 جزء من المليون)، وكذلك رغبـة الأردن في الاستفادة من الخبرات التكنولوجيـة الإسرائيليـة بهذا المجال.

ونلاحظ مما سبق أنه وبالرغم من إخضاع تلك الآبار للسيادة الأردنية إلا أن إسرائيل لها الحق في الاستمرار باستعمالها ومنع الأردن من اتخاذ إجراءات تؤثر على نوعية وكمية إنتاج تلك الآبار. (سليمان، 1994)

المادة السابعة : العلاقات الاقتصادية (Economic Relations)

تنص هذه المادة في الفقرة (1) على أنه (انطلاقا من النظر إلى التنميـة الاقتصادية والرفاهيـة باعتبارها دعامتين للسـلام والأمن والعلاقـات المنسجمـة ... فإن الطرفيـن في ضوء أوجه التفـاهم التي تم التوصل إليها يؤكدان على رغبتهما المتبادلتين ليس بينها وحسب بل ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي. (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 225)

وقد تساءل بعض السادة النواب عن الأسباب التي حفزت إلى وضع هده المادة داخل المعاهدة وعن الأسباب التي دعت إلى تطوير العلاقات بين الطرفين ودخولهما في اتفاقيات التعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة وإقامة مناطق حرة والاستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالي، وأبدى بعض السادة النواب تخوفـاً عميقـاً من أن يكون هدف التعـاون الاقتصادي هو الهيمنـة على الاقتصاد الأردنـي خصوصاً وأن حجم الاقتصاد الإسرائيلي يبلغ حوالي أربعة عشر ضعف الاقتصاد الأردني مقاسـاً بالناتـج الإجمالي السنـوي. (إبراهيم، 1996: 266)

وبالنظر إلى نص المادة أعلاه نلاحظ أن الطرفين يسعيان لجعل التعاون الثنائي جزءاً من مجمل التعاون الاقتصادي الإقليمي. وينص البند (2/5) على إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حاجزاً ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الأخر، والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الأخر من قبل أطراف ثالثة. وبناءعليه، يقوم الأردن برفع كافة أشكال المقاطعة الاقتصادية والحواجز التمييزية، وتقديم العون له في حال فرض مقاطعة اقتصادية على إسرائيل من قبل طرف ثالث.

أما البند (ب/2) فينص على (... بأن العلاقات بينهما ينبغي أن تسير بهدي مبادئ الانسياب الحر الذي لا يعترض شيء سبيله، يدخل الطرفان في مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقيات ..). ونجد من هذا النص الدعوة لإقامة منطقة حرة أو مناطق تجارية حرة تقام بموجب اتفاقات مع دول مجاورة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى وجود سوق شرق أوسطي، أما البند (ج/2) فينص على التعاون الثنائي في المحافل المتعددة الأطراف كذلك باتجاه تعزيز اقتصادياتهما، وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى)، ويعني ذلك تعزيز العلاقات الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى.

المادة الثامنة : اللاجئون والنازحون (Refugees and Displaced Persons)

يعد موضوع اللاجئين والنازحين موضـوعاً حساساً وهاماً يؤثر بشكل مباشر على المجتمعين الأردني والفلسطيني من نواحٍ كثيرةٍ، لذلك فإن على الحكومة الأردنيـة أن تتابع هذا الموضوع في جميع المحافل والأصعدة حتى ينال اللاجئون والنازحون حقوقهم الكاملة. ولا بد من البدء في التأكيد على مسألة مهمة وهي أن استمرار مشكلة اللاجئين مرهونة ببقاء الصراع العربي الإسرائيلي، وحتى تحل هذه المشكلة لا بد لدولة إسرائيل أن تتعاطى بشكل إيجابي مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) فقرة (11) لعام 1948 والذي يبين حق اللاجئين في العودة ودفع التعويضات لهم.

ومن هنا فقد نصت الفقرة (1) من هذه المادة على انه (اعترافا بالمشاكل الإنسانيـة الكبيرة التي يسببهـا النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين... فإنهما سيسعيـان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشاكل الناجمـة على صعيد ثنائي). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 226)

وفي حال عدم إمكانية تسوية المشاكل البشرية المشار إليها فإن الطرفان سيسعيان لتسويتها في المحافل والمنابر الدولية بموجب أحكام القانون الدولي، وأن المفاوضات بخصوص النازحين ستتم ضمن لجنة رباعية، بالاشتراك مع الفلسطينيين ومصر، أما مشكلة اللاجئون فتتم ضمن إطار المجموعة المتعددة الأطراف، وضمن

مفاوضـات الإطار الثاني تزامناً مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للضفة الغربية وقطاع غزة. (الحباشنة، 1999)

ويرى الباحث أن تحليل هذه المادة يقوم على وضع مشكلة اللاجئين ضمن الإطار الإنساني، ومحاولة سلخها عن الطابع السياسي والقانوني من خلال خلوها من أية إشارة إلى القرارات الدولية المتعلقة باللاجئين، والإشارة إلى التوطين كحل محتمل، ومحاولة إسرائيل بدفع الدول العربية للقيام لمعالجة مشكلة اللاجئين في أراضيهـا من خلال توطينهم، وتحمل الدول العربية والمجتمع الدولي مسؤولية إعادة توطين اللاجئين المقيمين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو بذلك يسعى لإسقاط حقهم في العودة إلى ديارهم.

المادة التاسعة : الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية وحوار الأديان (Places of Historical and Religious Significance and Interfaith Relations)

تنص الفقرة (1) على منح كلا الطرفين حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية للطرف الأخر. وتنص الفقرة (2) في هذه المادة (... تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنيـة الهاشمية في الأماكن المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي سيعطي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن ...). وهذا مما يؤكد على اعتراف إسرائيل بدور الهاشميين الديني والشرعي ومسؤوليتهم التاريخية عن الأوقاف والمقدسات في مدينة القدس منذ عام 1924، وكما هو واضح في هذا النص، فإن المعاهدة تؤكد على إعطاء الدور الأردني أهمية كبرى تجاه هذه المقدسات تمتد إلى ما بعد مفاوضات الوضع النهائي.

وتنص الفقرة (3) على أن الطرفين سيعملان معاً لتعزيز حوار الأديـان بين الأديـان التوحيدية الثلاث بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني، والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام ...). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 227)

المادة العاشرة : أوجه التبادل الثقافي والعلمي (Cultural and Scientific Exchanges)

تنص المادة على أنه (انطلاقا من رغبة الطرفين في إزالة كافة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فإنهما يعترفان بمرغوبية التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 227)

وتولي إسرائيل أهمية كبرى لهذا البعد، ونظراً للدور الذي يلعبه العامل الثقـافي دوراً مهماً في حمايـة الأمة من التغلغل الإسرائيلي، وبالتالي فإن نجاح العلاقـات الأردنيـة - الإسرائيليـة مهدت بنجاح للتعاون الثقافـي والتطبيـع كمثل أوجه التبـادل العلمي والثقـافي بين الطرفيـن، وإقامة مشاريـع بحوث مشتركة، مثل بحوث الطـاقـة البديلـة، ومكافحة التصحر وزراعة الأراضـي القاحلة، وتطوير مصـادر الميـاه والبحوث الطبيـة، وكذلك عقد اجتماعات الخبراء، وتبادل المعلومـات، وتنظيم وتبادل المعارض الثقـافية.

المادة الحادية عشرة: التفاهم المتبادل لعلاقات حسن الجوار (Mutual Understanding and Good Neighborly Relations)

لقد تناولت هذه المادة العديد من العناصر التي من شأنها العمل على تطوير التفاهم وحسن الجوار والمصالح المشتركة والسعي لحل المشاكل من خلال الحوار، وبالتالي فقد طلبت المادة من الطرفين أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار:

1- أن يسعى الطرفان لتعزيز التفاهم المتبادل بينهما.
2- أن يتعهد الطرفان بالامتناع عن بث الدعايات المعادية القائمة على التمييز.
3- أن يتخذ الطرفان كافة الإجراءات القانونية والإدارية لمنع انتشار مثل تلك الدعايات من بين أي فرد أو جماعة.
4- أن يقوم الطرفان بإلغاء كافة الإشارات المعادية والتمييزية والتعبيرات العدائية من تشريعاتها.

إن تطبيق هذه المادة، خصوصاً بنود الفقرة (1) منها، يستلزم إحداث تغير جذري في النواحي الثقافيـة والتربويـة والتشريعيـة ليتلاءم مع البنود السابقـة، وعلى الأردن أن يلتزم بها محاولاً تحقيق التفاهم المتبادل والشامل بين الطرفين، أما

الفقرة الثانية فتحاول تحقيق نوعاً من الحرية في التعبير. وتعكس المواد من (12 – 24) الانتقال من حالة العداء إلى حالة التعاون والتطبيع في كافة النواحي.

المادة الثانية عشرة : محاربة الجريمة والمخدرات (Combating Crime and Drugs)

يجدر بالذكر هنا أن لهذه المادة ملحقاً بالاتفاقية وهو الملحق (3)، وقد أثار بعض السادة النواب في حينها نقطة أساسية حول هذه المادة والملحق التابع لها والتفصيلات الكثيرة التي تبين أوجه التعاون المتعددة بين الجهات الأمنية في البلدين، وتساءلوا عن القصد من وراء ذلك، ورد الجانب الحكومي بأن هذا الموضوع قد أملته ضرورات الموقع الجغرافي المتوسط للأردن وأن الأردن استجاب للطلب الإسرائيلي بإضـافة هذه المادة والملحق ليتأكد من أن الأردن حريص كل الحرص على مكافحة الجريمـة وبخاصة المخدرات، لأن للأردن في ذلك مصلحة واضحة (إبراهيم، 1996: 274). ووقعت اتفاقية مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة في الرابع والعشرين من تشرين أول عام 1995م. (اتفاقية التعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات غير المشروعة، 1996: 3804-3806)

المادة الثالثة عشر : النقل والطرق (Transportation and Roads)

نصت هذه المادة على اعتراف الطرفين بضرورة إقامة علاقات ثنائية في مجال النقل والطرق، وضرورة عدم فرض ضرائب على حرية تنقل الأشخاص والبضائع، وقام الطرفان بتوقيع اتفاقية النقل في السادس عشر من كانون الثاني عام 1994م . (اتفاقية النقل بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، 1996: 754 – 799)

المادة الرابعة عشر : حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ (Freedom of Navigation and Access to Ports)

تنص هذه المادة على إقرار كلا الطرفين بحق سفن الطرف الأخر بالمرور البحري في مياهه الإقليمية وفقاً لقواعد القانون الدولي، ومنح كل طرف لسفن الطرف الأخر وحمولاتها منفذا عاديا إلى موانئه، بالإضافة إلى اعتبار مضيقي تيران وخليج العقبـة ممرات مائيـة دولية مفتوحة لكل الدول، واحترام كلا

الطرفيـن لحق الملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 229). وفي ذلك إشارة إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي والتأكيد عليه.

المادة الخامسة عشرة : الطيران المدني (Civil Aviation)

تنص الفقرة الأولى على أنه (يعتـرف الطرفـان بتطبيـق الحقـوق والإمتيازات والالتزامات المنصـوص عليهـا في الاتفاقيات المتعددة الأطـراف، والتي يكونـا طرفين فيما بينهما، وخاصة اتفاقية الطيـران المدنـي لعـام 1944 (اتفاقيـة شيكـاغو) (The 1944 Convention on International Civil Aviation - the Chicago Convention)، واتفاقيـة خدمـات المـرور الجـوي الدولـي (اتفاقيـة التـرانـزيت) لعـام 1944، (The 1944 International Air Services - Transit Agreement)، إضافة إلى افتتاح ممر جوي بينهما، وقد وقع الطرفـان اتفاقية خدمات جوية في السادس عشر من شـهر كانون الثاني عام 1996. (اتفاقية خدمات جوية بين حكومة الأردن ودولة إسرائيل، 1996: 800 – 818)

المـادة الـسادسة عـشرة : البريـد والاتـصالات (Post and Telecommunications)

وفقاً لما جـاء في إعلان واشنطن (Washington Declaration) يبـدأ الطرفـان الأردني والإسرائيلي بافتتاح خطوط الهاتف والفاكسميلي، كما اتفق الطرفان على إنشاء اتصالات سلكية ولاسلكية وإنشاء خدمات الربط التلفزيون بالأسلاك والراديو والستـالايت وفقاً للمعاهدات والأنظمة الدولية في هذا المجال (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 230)، وقد توصل الطرفـان بتاريخ الثامن عشر من كانون الثاني عام 1996 إلى توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالي البريد والاتصالات السلكيـة واللاسلكيـة. (مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالي البريد والاتصالات السلكيـة واللاسلكيـة بين حكومة المملكـة الأردنيـة الهاشميـة وحكومة دولة إسرائيل، 1996: 528 – 530)

المادة السابعة عشرة : السياحة (Tourism)

تفصح هذه المادة عن رغبة الطرفين لتعزيز التعـاون السياحي، واتفاق الطرفيـن على التفاوض خلال فترة قياسيـة لا تزيد عن (3) أشهر من تبادل وثائق التصديق للمعاهدة من أجل تنشيط وتشجيع السياحة المتبادلـة والسياحة من الدول الأخرى. وقد وقع الطرفان اتفاقية سياحيـة بتاريخ الرابع من نيسان عام 1995. (اتفاقية سياحية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، 1996: 1464 – 1465)

المادة الثامنة عشرة : البيئة (Environment)

نصت هذه المادة على أن يتعاون الطرفان في المواضيع المرتبطة بالبيئة لما يوليه الطرفـان لهذا الموضوع من أهميـة كبرى، وفي مواضيع منها المحافظة على الطبيعة، ومحاربة التلوث، ذلك حسب ما هو موجود في الملحق رقم (4) وسيدخل الطرفـان في مفاوضات ليتوصلا إلى اتفاق بهذا الشأن في فترة لا تزيد عن (6) أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة. (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 231)

وقد قام الطرفـان بتوقيع اتفاقية تعاون لحماية البيئة والمحافظة على الطبيعة بتاريخ السابع من أيلول عام 1995. (اتفاقية تعاون لحماية البيئة والمحافظة على الطبيعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، 1996: 1256 – 1265). ويمكن تلخيص مجالات التعاون في مجال البيئة بالركائز التالية:

11. منع الضرر والمخاطر على البيئة.
12. التعاون في مجالات مثل التشريعات والأنظمة والمقاييس البيئية وتطبيقها، إجراء البحوث التطبيقية والتكنولوجية، الاستجابة للطوارئ والسيطرة على الأضرار.
13. تتمثل موضوعات البيئة التي يتم بحثها في حماية الطبيعة، التحكم بنوعية الهواء، بيئة البحر وإدارة موارد الشطوط، إدارة الفضلات ومنها الفضلات الخطرة، التحكم بانتشار الحشرات، التحكم بالتلوث وإصلاح نتائجه، محاربة

التصحر، تقليل التلوث الناجم عن الضجيج، والتعاون في حال حدوث الكوارث الطبيعية.

المادة التاسعة عشرة : الطاقة (Energy)

نصت هذه المادة على تعاون الطرفان في تنمية موارد الطاقـة والمشاريـع ذات العلاقـة بالطاقـة مثل استغلال الطاقـة الشمسـيـة، وتنفيذ الربط الكهربائي في منطقة العقبـة إيلات (Eilat-Aqaba area) كمقدمة تعاون ثنائي إقليمي واسـع. (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 231)

المادة العشرون : تنميـة أخدود وادي الأردن (Rift Valley Development)

تنص المادة على أن (يولي الطرفان أهمية كبرى للتنميـة المتكاملة لمنطقة أخدود وادي الأردن، ليشمل ذلك مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئيـة والمشاريـع المرتبطـة بالطاقـة والسيـاحة ... لذلك سيبذل الطرفـان قصارى جهدهمـا لإتمام التخطيـط والسير في التطبيق). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 231) ومن هنا يترتب على هذه المادة فتح آفـاق جديدة لسبل التعاون الدولي في مجالات تنموية مهمة.

المادة الواحدة والعشرون : الصحة (Health)

تنص على أنه (سيتعاون الطرفان في مجالات الصحة، وسيقومـان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق خلال فتره لا تزيد عن (9) أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994). وقد تم توقيع على اتفاق التعاون في حقلي الصحة والطب، بتاريخ الثامن والعشرين من آب عام 1995. (اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنيـة الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل في حقلي الطب والصحة)

المادة الثانية والعشرون : الزراعة (Agriculture)

تنص على التعاون في مجال الزراعة، بما فيها الخدمات البيطرية وحماية النباتات والتسويق (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994). وقد تم توقيـع الطرفـان على اتفاقية زراعيـة بتاريخ السادس والعشرين من تشرين الأول عام 1995. (اتفاقية زراعية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، 1995: 3927 – 3930)، ومن جملة الفوائد التي من الممكن أن تكون في

صالح المملكة الاستفادة من الأساليب التكنولوجية المتطورة التي تستخدمها إسرائيل في شتى المجالات ومن المجال الزراعي.

المادة الثالثة والعشرون : العقبة وإيلات (Aqaba and Eilat)

تنص المادة على أنه (يتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، وعلى الترتيبات التي ستمكنها من التنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات في مجالات من ضمنها تنمية السياحة المشتركة، والرسوم الجمركية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة، والتعاون في الطيران، ومحاربة التلوث، والأمور البحرية والشرطة والرسوم الجمركية، والتعاون الصحي) (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 232). وقد اختتمت تلك المفاوضات بتوقيع اتفاقية حول الترتيبات الخاصة للعقبة وإيلات بتاريخ الثامن عشر من كانون الثاني عام 1996 (اتفاقية حول الترتيبات للعقبة وإيلات بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل، 1996: 824 – 828).

وقد ورد في نص كلمة جلالـة الملك الحسيـن ـ طيب ا ثراه ـ عند توقيـع المعـاهـدة : " ... تشاهدون خلفنا إيلات والعقبة والكيفية التي عشنا بها عبر السنوات، كنا قريبين من بعضنا ولكننا لم نكن قادرين على زيارة بعضنا أو العمل معاً لتطوير أكثر لهذا الجزء من العالم .. ونحن نتطلع إلى المستقبل بعد هذه المرحلة بعزم وأمل والتزام ... لقد عشنا أوقات عصيبة لكي يتمكن شعبنا بعد هذه المرحلة من التمتع بالأوقات الخيرة ".

المادة الرابعة والعشرون : المطالبات (Claims)

تنص على اتفاق الطرفين لإقامة لجنة للمطالبات على كافة المطالبات المالية على أساس متبادل (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 232). وقد تساءل السادة النواب عن مصير حقوق الأشخاص الأردنيين في إسرائيل من غير اللاجئين والنازحين، وقد بين الجانب الأردني بأن حقوق اللاجئين سوف تبحث في إطار التفاوض حول هذا الموضوع، أما فيما يتعلق بحقوق الأشخاص الأردنيين من غير

اللاجئين فإن نص المادة (24) يفي بالغرض، حيث اتفق الطرفان على إقامة لجان مطالبات بعدد كافة المطالبات المالية على أساس متبادل.

وأكد الجانب الحكومي في هذا الصدد أنه لا صحة للإشـاعـات التي تثار بأن هنالك أراضي أردنيـة مباعة لإسرائيل، وأن السجلات في دائرة الأراضي والمساحة لا يوجد فيها أية وثائق تشير إلى أمر كهذا. (إبراهيم، 1996)

ونلاحظ أن المواد من (12) ـ (24) جاءت مكملة للمواد المتعلقة بالتطبيع الشامل بين الطرفين، حيث غطت غالبيـة القطاعـات الاجتماعية والخدميـة وبعض قطاعات البنيـة الأساسيـة، وذلك في محاولة لإرساء اللبنات الرئيسية في بناء السوق الشرق أوسطية الجديدة، باعتبار أن طرفي المعاهدة يمثلان ركنيين أساسيين لذلك التسوق.

ومن هنا فقد تضمنت هذه المواد نصوصـاً يمكن أن يؤدي تطبيقهـا إلى علاقـات متينة، وليس إنهاء حالة حرب بين الطرفين، بل إن تكامل هذه المواد، مع المواد الرابعة، والسابعة، والعاشرة، والحادية عشرة والمادتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين يمكن أن يشكل نواة تكتل في المنطقة على المستوين الأمني والاقتصادي.

المادة الخامسة والعشرين: الحقوق والواجبـات (Rights and Obligations)

تعتبر المادة (25) من أهم مواد الاتفاقية، ويجب قراءتها بعناية وتنص الفقرة الأولى منها على انه (يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أية التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة) (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994)، أي أن المعاهدة لا تؤثر ويجب أن لا تفسر على أنها تؤثر بأي شكل من الأشكال على حقوق وواجبات الطرفين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ومن المعلوم أن ميثاق الأمم المتحدة ينص صراحة في المادة (51) على حق الدفاع الشرعي والجماعي عن النفس ضد الاعتداء على أية دولة عضو، وقد أشارت المعاهدة صراحة إلى هذا الحق في المادة (4) الفقرة (2) التي نصت على أن لا تمس الالتزامات المنصوص عليها بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

المادة السادسة والعشرين : التشريعات (Legislation)

بين الجانب الحكومي أن نص المادة (26) يتطلب تبني التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة وإنهاء أي التزامات دولية وإلغاء أي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة، وسوف تقوم الحكومة بإجراء العمل اللازم في هذا الصدد.

المادة السابعة والعشرين : التصديق (Ratification)

أكد الجانب الحكومي بأن الملاحق والذيول التي تم بحثها قد شملت بالإضافة إلى نص المعاهدة بموادها الثلاثين كل ما تم التوصل إليه، وأكد دولة رئيس الوزراء السابق عبد السلام المجالي أن كلمة الذيول الواردة في الفقرة (2) من هذه المادة تعني الخرائط التفصيلية للحدود الدولية والمتفق عليها. (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 233). وأكد رئيس الوزراء السابق انه لا توجد أية ملاحق أو ذيول سريـة أو غير سرية عدا المعروفة والتي تشكل جزءاً لا يتجزءا من هذه المعاهدة.

المادة الثامنة والعشرين : الإجراءات المؤقتة (Interim Measures)

تتضمن هذه المادة الإجراءات المؤقتـة التي سـيطبقهـا الطرفـان لحين عقد الاتفاقيات المنصوص عليها في المعـاهـدة والملحـق (5) التابـع لها والذي ينص على الإجراءات التفصيليـة المؤقتـة الخاصـة بنقاط العبـور الحدوديـة بين الأردن وإسرائيل. (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 234)

المادة التاسعة والعشرين : حل النزاعات (Settlement of Disputes)

نصت هذه المادة على تحديد الآليـة التي يلجأ إليها الطرفـان لحل النزاعـات الناتجـة عن تطبيق هذه المعاهـدة أو تفسيرهـا وهي التفاوض أولا، وإذا لم يكن بالإمكان حل أية منازعات بواسطة التفاوض (Negotiations)؛ فإنها ستحل بالتوفيق أو بإحالتها إلى التحكيم (Conciliation or Submitted to Arbitration). (قانون تصديق معاهدة السلام، 1994: 234)

ومن هنا فإن مخالفة إسرائيل لأي من نصوص هذه الاتفاقية سوف تعطي الأردن مناسبة لتعطيل أي من التزامها تجاه إسرائيل لذلك فإن التوازن في التعامل وارد بحكم هذا الحق لأن على كل طرف يختار أن يخالف نصوص هذه المعاهـدة أن يضع في حسبانه ردة فعل مناسبة من الجانب الأخر. ومن هنا يتضح لنا ما ترمي

إليه المادة من التأكيد على الصبغة الدولية التي تتسم بها المعاهدة والتي تقضي باللجوء إلى آليات القانون الدولي العام لحل النزاعات المشار إليها في الفقرة.

المادة الثلاثون : التسجيل (Registration)

تناولت هذه المادة مسألة تسجيل المعاهـدة وفقاً للأصول الدولية المرعية؛ فنصت على إرسالها إلى الأمين العـام للأمـم المتحـدة من أجل تسجيلهـا بمقتضى المـادة (102) من ميثـاق الأمـم المتحـدة (The Charter of the .United Nations.) (البدارين، 2002)

3.3 مضامين المعاهدة وأبعادها

لقد أكد المغفور له الملك الحسين مراراً قبل التوقيـع على معاهدة السلام أن أزمة الشرق الأوسط وبكل أبعادها معلقة بين حالة الشلل والجمود من جهة واحتمالات تفجر الوضع في حرب مدمرة من جهة أخرى، ولا يمكن الخروج من هذا المأزق إلا بتحقق أمرين هما: وجود تنظيم دولي جماعي يساعد الأطراف المتنازعة في حل مشكلاتهـا وفق الأعراف والشرائع الدولية. بالإضافة إلى التخلي عن النظرة السائدة تجاه المشكلات الإقليمية وإخراجها من دائرة التنافس؛ وهو الأمر الذي استدعى قيام المؤتمر الدولي للسلام في مدريد عام 1991 بحضور الدول دائمة العضوية وحضور ممثلين عن أطراف النزاع. (الوخيان، 1993)

لقد انطلق الأردن في معاهدة السلام التي عقدها مع إسرائيل من واقع إيمانه بالأسلوب الدولي الأمثل في حل النزاعات الدولية وهو الجلوس مع الطرف الآخر على طاولة المفاوضات والتباحث معاً بشأن الأمور المختلف عليها، وهو الأسلوب الذي أثبتت جدواه في حل النزاعات بين الكثير من الدول في العالم، لسبب مهم وهو أن الشرعية الدولية تلزم الطرفين المتفاوضين بالأمور المتفق عليها وتطبيق الحلول على أرض الواقع. علاوة على ذلك فقد كانت الأمور العالقة بين الأردن وإسرائيل من الخلافات ذات الأثر المحدود مقارنة بغيرها، وبالتالي ليس الجدوى في شيء أن يبقي الأردن على تلك الحال في ظل حالة من اللاحرب واللاسلم في آن واحد،

ومنطق الأمور يقضي بعد أن أقر العرب مجتمعين استبعاد الخيار العسكري في حل الخلافات مع إسرائيل أن يكون السلم من خلال التفاوض هو الطريق المتبقي الأمثل.

وسوف يتناول هذا المبحث تحليل أهم المضامين التي وردت في معاهدة السـلام الأردنية ـ الإسرائيلية والاتفاقيات الفرعيـة الأخرى التي أبرمت بموجبهـا لما لهذه المضامين من أثر بارز في تحديد طبيعة العلاقات بين الأردن وإسرائيل، وسوف تقتصر هذه الدراسة على بحث المضامين الأساسية التي تتمثل في: المضامين السياسية والمضامين الاقتصادية.

أولاً: المضامين السياسية

من أهم المضامين السياسيـة التي اشتملت عليها معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية تلك المتمثلة في تحول الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى صراع فلسطيني ـ إسرائيلي وما توصل إليه من تعهدات إسرائيلية وأمريكيـة بهذا الصدد، ونقل موضوع هذا الصراع وفقاً لما جاءت به قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي والسعي إلى العمل على إلغاء الصراع العربي الإسرائيلي. ورغم حدوث مثل هذا التحول في الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلا أن الأردن ممثلاً بقيادته الهاشمية الحكيمة بقي ملتزماً بكافة القرارات والمؤتمرات التي انبثقت عن جامعة الدول العربية بخصوص فلسطين، حيث بقيت القضية الفلسطينية في سلم أولويات الأردن لإحقاق الحق واستعادة الأراضي الفلسطينية المغتصبة ومحاولة دفع الجهود لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط برمتها. وخير ما يدلل على ذلك التزام الأردن بدعم الجهود الفلسطينية في كافة المحافل الدولية والمناداة بأن أمن الشرق الأوسط إنما يكمن في حل القضية الفلسطينية والتوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة، وقد كان ذلك واضحاً منذ اللحظة الأولى عندما بدأت المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية تحت مظلة الشرعية الأردنية، وإنتهاءا بالقمة الثنائية المصغرة التي عقدت بين الملك عبد ا الثاني بن الحسين والرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة في مطلع عام 2007م للتباحث في كيفية طي صفحة الخلافات الفلسطينية الداخلية على إثر حوادث الاقتتال الداخلي الفلسطيني بين منظمة فتح وحركة حماس، والتي انتهت بحل الخلاف الدائر في اتفاق مكة.

ومن هنا نجد أن هذه المعاهدة تفتح الباب أمام قيام مشاريع ثنائية مشتركة بين الأردن وإسرائيل وإقليمية مع باقي دول المنطقة. إضافة إلى ذلك تشكل هذه المعاهدة والاتفاقيات المعقودة في كافة المجالات تحالفاً بين الطرفين تتجاوز العلاقات الطبيعية المتعارف عليها بين الدول، فلم يحدث أن ارتبط الأردن بمعاهدة مع أي طرف آخر، ويمكن الاستنباط أن الهدف من هذا التحالف إنما هو تكوين نواة إقليمية اقتصادية لنظام شرق أوسطي جديد، يشمل جميع دول المنطقة. أضف إلى ذلك أن المعاهدة تعتبر منعطفاً هاماً في تاريخ الأردن والمنطقة لما يترتب عليها من آثار على المدى القريب والبعيد معاً، ومنها التأكيد على نبذ العنف وحل المشكلات بالطرق السلمية والتعايش السلمي والتعاون بصدد المصالح المشتركة.

ثانياً: المضامين الاقتصادية

نصت هذه المادة على تشجيع التعاون الدولي والإقليمي الاقتصادي بشقيه الصناعي والتجاري، وذلك من خلال تشجيع النشاطات الصناعية المشتركة، وتسهيل حركة الترانزيت، وإعادة تصدير السلع، والتعاون في إنشاء قنوات الترويج والتسويق، وتشجيع الأنشطة الهادفة إلى تسهيل التجارة بين الطرفين، بما في ذلك المعارض التجارية والمؤتمرات والدعاية والإعلان وغيره. (اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي، 1994: 4130)

ونصت المادة السابعة من معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل على معالجة القضايا الاقتصادية، حيث تم الاتفاق على إنهاء حالة المقاطعة الاقتصادية بين الطرفين والتعاون لإنهاء أشكال المقاطعة الاقتصادية، وإلغاء الحماية المفروضة على بعض أوجه النشاط الاقتصادي لدى الطرفين، مما سيفتح المجال أمام الصناعات الإسرائيلية لدخول السوق الأردني والتعاون في مجالات التجارة المختلفة والانسياب الحر للسلع والخدمات بين طرفي المعاهدة، بالإضافة إلى إزالة الحواجز الجمركية، وإلغاء أو تخفيض نسب رسوم الجمارك المفروضة على السلع المستوردة والتعاون في مجال تمويل الاستثمارات والمشاريع المشتركة، ولا يخفى أثر ذلك على الاقتصاد الأردني. (صقر وآخرون، 2000)

وبناءاً على ما ورد في المادة السابعة من المعاهدة، قام الأردن بإلغاء القوانين التالية:

1- قانـون منع بيـع العقـار للعدو، رقم (30) لسنة 1973.

2- القانون الموجود لمقاطعة إسرائيل، رقم (10) لسنة 1958.

3- قانـون منع الاتجار مع إسرائيل، رقم (66) لسنة 1953.

وتم في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام 1995 التوقيع على اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وإسرائيل، والتي تنص على أنها جاءت اعترافا بأن الجوار الجغرافي والحدود الطويلة المشتركة بين الطرفين لتعزز أسس التعاون في المجالات الاقتصادية والبنى التحتية والصناعية، وتحتوي هذه الاتفاقية على اثنين وعشرين مادة إضافة إلى بروتوكول ملحق بها يتضمن قوائم السلع المتبادلة الخاضعة للتخفيضات الجمركية، وملحق آخر يتضمن قواعد المنشأ. (اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي، ص 4128 – 4144)

أما المادة العاشرة فقد نصت على أن لا تؤدي هذه الاتفاقية إلى الإخلال بحق أي من الطرفين في فرض أية موانع أو محددات على المستوردات والصادرات وتجارة الترانزيت استنادا إلى أحكام القوانين والأنظمة المرعية لديه، والهادفة إلى حماية مصالح الأمن أو النظام العام أو القيم الأخلاقية.

ويمكن استنتاج أهم الآثار الاقتصادية التي نجمت عن المعاهدة والاتفاقيات الأخرى المنبثقة عنها بما يلي: (صقر وآخرون، 2000: 96)

1- الاستفادة من بعض المشاريع المشتركة في مجال تشغيل الأيدي العاملة.

2- تدفق رؤوس الأموال إلى الأردن، مما حسن من قطاع الخدمات بالدرجة الأولى.

3- استفادة الأردن من حركة الترانزيت والنقل البري بين إسرائيل و الدول العربية.

4- تطور في استخدام واستعمال التكنولوجيا في الصناعة والزراعة والخدمات.

5- استفادة الأردن من خلال قطاع السياحة الذي يتوقع له تطور ملحوظ.

4.3 خاتمة:

هدف هذا الفصل إلى تحليل نصوص معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية والتطرق إلى أهم المضامين التي اشتملت عليها هذه المعاهدة. لقد بدأت حالة السلام

بين الأردن وإسرائيل بمجرد التوقيع على هذه الاتفاقية وتبادل الوثائق الخاصة بها، بمرجعية تستند إلى تطبيق أحكام ميثـاق الأمم المتحـدة ومبادئ القانون الدولي اللتان تضبطان علاقـة الدول ببعضها البعض وقت السلم. وكان مما ترتب على توقيع هذه الاتفاقية الاعتراف المتبادل بسيادة الأطراف المتعاقدة، والعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

موضحة بذلك الحدود الدولية التي تفصل البلدين، واستعادة الأردن لسيادته على أراضية المحتلة من قبل إسرائيل قبل توقيع المعاهدة، وإضافة التفاهم المشترك والتعاون بينهما في العديد المسائل مثل الأمن، إقـامة علاقـات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء المقيمين وتعزيز علاقات حسن الجوار، المياه والمخصصات المائية، التعاون الاقتصادي وتعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى، التعاون الثقافي والعلمي، مشكلة اللاجئون والنازحون، إعطاء الدور الأردني أهمية كبرى تجاه المقدسات الإسلامية وحرية الوصول للأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية للطرف الأخر، التعاون في مجال محاربة الجريمة والمخدرات، النقل والطرق، حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، الطيران المدني، البريد والاتصالات، السياحة والتنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات، البيئة والطاقة وتنمية أخدود وادي الأردن، الصحة والزراعة، وآلية حل النزاعات المستقبلية.

أما بخصوص أهم المضامين السياسيـة التي اشتملت عليها معاهدة السلام فقد تمثلت في تحول الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى صراع فلسطيني ـ إسرائيلي، بالإضافة إلى تشجيع وتعزيز أسس التعاون الاقتصادي بين البلدين؛ الذي سيعود على الأردن بتدفق رؤوس الأموال، استخدام التكنولوجيا المتطورة في مجالات الصناعة والزراعة، الاستفادة من حركة النقل البري بين إسرائيل و الدول العربية.

لقد قدمت هذه المعاهدة أنموذجا مهماً وجديداً في المنطقة من أجل حل المشاكل والقضايا الإقليمية العالقة بين الدول في العديد من المجالات سواء السياسية منها أم الاقتصادية من خلال وضع الأسس التي تضبط العلاقات السياسية وتضمن أمن المنطقة وفتح الطريق لسبل التعاون المشترك بالطرق السلمية وحل المشاكل والتخلص من النزاعات التي تقوم بدعوى اغتصاب الحقوق، بالإضافة إلى إقامة

علاقات التعاون على الصعيد الاقتصادي بين الطرفين، وإتاحة الفرصة أمام التعاون الدولي في ذات المجالات، وما لذلك من انعكاس على استعادة الحقوق وانتعاش الحالة الاقتصادية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

ويرى الباحث في هذا المقام أن الأبعاد والمضامين التي تمخضت عنها المعاهدة إنما تشكل جزءاً لا يتجزأ من أمن المنطقة العربية برمتها، ولا يمكن فصل المضامين السياسية عن المضامين الاقتصادية من منطلق الأثر الإيجابي بينهما، والتي جعلت منها بحق النموذج الحي على أرض الواقع في اللجوء إلى القانون الدولي في حل نزاعات الدول، واستبدال حالة العداء إلى حالة من التعايش السلمي والتعاون المشترك على شتى الصعد؛ فقد أعطت المعاهدة بين الطرفين بعداً ثنائياً وإقليميا ودولياً للجانب الاقتصادي والتنموي، والتعاون الإقليمي مع دول الجوار في مجال الأمن والمياه والعلاقات الدبلوماسية واللاجئين والنازحين والأماكن التاريخية والدينية والتبادل الثقافي والعلمي والتعاون الدولي في مجال الحدود وحرية الملاحة والطيران المدني والاحتكام للقانون الدولي العام.

الفصل الرابع

الآثار والمكاسب الاقتصادية والسياسية الناجمة عن توقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية على علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي

1.4 تمهيد

ازدادت أهمية الدور الأردني في منطقة البحر المتوسط بعد تبني حل الصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية كأحد الخيـارات الإستراتيجية وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، وهو الأمر الذي جعل دول الاتحاد الأوروبي تنظر إلى الأردن على المستوى الثنائي والمتعدد بوصفه طرفاً أساسياً في إعادة تأهيل منطقة الشرق الأوسط. وقد نجم ذلك عن السياسة الأردنية الحكيمة والتي انتهجتها القيـادة الأردنية وعلى رأسها الملك حسين بن طلال ـ طيب ا ثراه ـ ومن بعده الملك عبد ا بن الحسين ـ أدام ا ملكه ـ وهي ذات السياسة التي أكسبت الأردن المصداقية أمام دول العالم المختلفة، وجاءت معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية لتلقي بظلالها الإيجابية على الأردن على مستويين أساسيين هما: المستوى السياسي والاقتصادي.

وبما أن النظام الاقتصادي الأردني ينهج سياسة الباب المفتوح والسوق الحر وهو ما تتبعه دول الإتحاد الأوروبي؛ فقد أدى ذلك إلى تقارب السياسـات الاقتصادية لكليهمـا وسهولة التعامل فيمـا بينهما، مما أتاح الفرصة لنجاح التعاون بينهما.

لقد اتخذت الحكومة الأردنية قرار البدء بالدخول إلى مفاوضات شراكة مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 27 شباط 1995 بهدف تعزيز العلاقـات الأردنيـة ـ الأوروبيـة في مجالات عديدة، ساعية بذلك إلى إقامة منطقة تجارية حرة بين الاتحاد الأوروبـي والأردن بحلول عام 2010 (الأحمد، 1998)، وهذا ما دعت إليه قمة برشلونة عام1995، وكانت هذه الاتفاقية واحدة من اتفاقيات متعددة أبرمت مع دول أخرى في منطقة البحر المتوسط، وهدفت إلى زيادة مساهمة الاتحاد الأوروبي في تفعيل القطاع الصناعي، وتحديث القطاع الزراعي والمساهمة في

تسويق المنتجات، ومنحت المنتجات الأردنية وفقاً لهذه الاتفاقية إعفاءات في أسواق الاتحاد الأوروبي شأنها في ذلك شان منتجات الاتحاد الأوروبي نفسه.

حكمت العلاقات بين الأردن والاتحاد الأوروبـي في الفترة ما بين 1977-1995 أربع برتوكولات ماليـة وفنيـة قام الاتحاد الأوروبي بموجبها بمنح ما يقارب (329) مليون إيكو ـ وهي وحدة نقدية أوروبية تعادل نصف دولار ـ أنفقت على مشاريع متعددة في مختلف القطاعات مثل التعليم والزراعة وغيرها. أضف إلى ذلك أن الأردن استفاد خارج إطار هذه البرتوكولات من مساعدات ماليـة كبيرة لقطاعـات أخرى كالمنظمات غير الحكومية والمشاريع الصغيرة وغيرها، والقروض التي حصل عليها الأردن من بنك الاستثمار الأوروبي. (النعيمات والبخيت، 2005: 1).

وقد جاء في المادة الأولى من الاتفاقية الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ـ الوثيقة الختاميـة للفحم والصـلب عام 1977: (إن هدف الاتفاقية بين الأردن والمجموعة هو ترويج التعامل الشامل بين الطرفيـن والمتعاقديـن من أجل المساهمـة في التنميـة الاقتصادية والاجتماعية الأردنيـة والمساعدة في تقوية العلاقـات بين الطرفين). (الأحمد، 1998: 37)

أما اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والمجموعة الأوروبية (1977) فقد هدفت إلى تحقيق ما يلي :

4. مساهمة المجموعة الأوروبيـة في الجهود التي يبذلها الأردن في تنمية منتجاته، وتهيئة البنية التحتية لاقتصاده من أجل العمل على توسعة كيانه الاقتصادي، وترتبط هذه المساهمة بتحديث قطاعي الصناعة والزراعة في الأردن. (اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الأردن والمجموعة الأوروبية، 1997: 116)
5. التعاون الصناعي الذي يستهدف زيادة الإنتاج الصناعي الأردني من خلال اتخاذ الإجراءات لتشجيع مساهمة المجموعة في تنفيذ برامج التنمية الصناعية الأردنية. (دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، 2002: 1)
6. المساعدة في ترويج وتسويق المنتجـات التي يصدرها الأردن إلى دول المجموعة الأوروبية.

7. التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا وحماية البيئة وقطاع الصيد.
8. تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار بما يخدم اهتمامات الطرفين.
9. تبادل المعلومات عن الوضع الاقتصادي والمالي واتجاهاته.
10. مساهمة المجموعة في التنقيب عن الموارد الأردنية وإنتاجها وتصنيعها.

ومن الملاحظ أن الاتفاقية ركزت على تقديم المساعدات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، ومراعاة المناطق الأقل نمواً مع شمولها البنية التحتية والتنظيم والبعثات التجارية والمعارض والندوات، وإزالة الحواجز غير الجمركية التي تعيق التبادل التجاري مثل الشروط الضرورية للتعبئة والمتعلق بالمواصفات المختلفة، والقيود على المبادلات التجارية، والتركيز على التعاون الفني والتكنولوجي من خلال التعاون بين المؤسسات العلمية بين الجامعات ومراكز البحث العلمي. (الأحمد، 1998)

2.4 الحوار العربي ـ الأوروبي

1.2.4 دواعي اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول المتوسط وبالعملية السلمية

تعاني دول الحوض البحر المتوسط الجنوبية والشرقية من عدد من المشاكل التي تعتبر مصادر لعدم الاستقرار وهي : (مصطفى، 1999: 441)

هـ. تزايد أعداد السكان بمعدل مرتفع.

و. الإرهاب وتواجد العديد من الحركات الإرهابية التي تزعزع أمن واستقرار الدول المتوسطية.

ز. الأصولية الإسلامية واصطدامها مع الأنظمة السياسية في دول جنوب المتوسط، بالإضافة للمخاوف التي تكتنف العقول الأوروبية من وصول هذه الحركات إلى دفة الحكم وما يترتب عليه من تهديد لمصالحها.

ح. الإنفاق العسكري والترسانة العسكرية الكبيرة لدى هذه الدول.

ونظراً لما تمثله هذه المشاكل من مخاطر على الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة حوض البحر المتوسط وانعكاس ذلك على أوروبا، فقد أصبح الهاجس

الأمني لأوروبا يمثل مكاناً مهماً في تعامل الاتحاد الأوروبي مع منطقة حوض البحر المتوسط. (الجاسور، 1996: 18)

ويتضح لنا في ضوء التشخيص الأوروبي لمصادر عدم الاستقرار في جنوب المتوسط ومن ذلك مصادر تهديد الأمن الأوروبي أن الأخطار القادمة من جنوب وشرق المتوسط، لا تأتي من مصادر عسكرية، بقدر ما تشتمل على مصادر اجتماعية وثقافية متداخلة في تأثيراتها. وكيف تستطيع أوروبا أن تشعر بالأمن ما دامت منطقة الاحتكاك معها غير آمنة، خاصة من الناحية الاقتصادية وما تعانيه هذه الدول من مشاكل اقتصادية تهدد أمن هذه الدول واستقرارها السياسي، في الوقت الذي تتصل فيه هذه المنطقـة بروابط الاعتماد المتبادل مع أوروبا ؟

وفيما يخص العلاقـات العربيـة - الأوروبيـة، فقد اتسمت هذه العلاقات بالصـراع الطويل الذي تمثل بداية في اتفاقية سايكس بيكو الشهيرة سنة 1916، وشن العدوان الثلاثي من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر سنة 1956، وهو العدوان الذي فتح الباب لاحقاً أمام تدخل القوى العظمى الممثلة في الولايات المتحدة الأمريكيـة والاتحاد السوفيتي لإقصاء الدول الأوروبية من الساحة العربية.

ورغم ذلك التدخل فقد استمر ذلك الصراع؛ فوقفت الدول الأوروبيـة باستثناء فرنسا إلى جانب إسرائيل في حرب حزيران عام 1967، ودخلت بعد ذلك في مرحلة من الحوار مع العرب بعد حرب اكتوبر عام 1973 نتيجة للحظر النفطي الذي فرضته الدول العربيـة على الولايـات المتحدة ومعاوني إسرائيل في حربهم على العرب، ولم يكتب لهذا الحوار النجاح خصوصاً بعد أن توصل العرب إلى حقيقة مفادها عدم قدرة أوروبـا على الخروج من دائـرة التبعيـة الأمريكيـة من جهة، وعدم قدرة العرب على انتزاع تأييد أوروبـا للقضايـا العربيـة من جهة أخرى. (الكيلاني، 2006)

وبعد ظهور العديد من المتغيرات الإقليميـة ومنهـا حـرب الخلـيج الثانيـة، والمتغيرات الدولية ومنها انهيار الاتحاد السوفيتي على إثر الكثير من التنـازلات التي قدمها في بعض الصراعـات الإقليمية، والإعـلان عـن بعـض التغيـرات الأيديولوجية التي أظهرت جلياً عدم قدرته على الاسـتمرار فـي سـباق التـسلح

وانسحابه كقوة عظمى مؤثرة في النظام الدولي، وهو ما أدى إلى ظهـور النظـام الدولي الجديد الذي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة دفته.

ولا بد من استعراض أهم ملامح هذا النظام للوقوف جليـاً على أثر المتغيرات الدولية الجديدة على الدول الأوروبية في سعيها للاحتفاظ بمكانة إقليمية تمكنها من تعزيز دورها في المحافظة على مصالحها ومكتسباتها في ظل القطبية الأحاديـة للنظام الدولي الجديد. وهي ذات المكانة التي سعت الدول الأوروبية لاستعادتها بعد أن فقدتها عقب الحرب العالمية الثانية.

لقد تمثلت أهم ملامح النظـام الدولـي الجديـد في جملة من السمـات الجديـدة التي فرضتها الثورة التكنولوجية الكبيرة وما ترتب عليها من ظهور للتكتـلات الاقتصادية التي تسعى لتصريف الطاقـة الانتاجية التي خلفتهـا هذه الثورة من جهة، وضرورة تهيئة البيئـة العالمية المناسبة التي تمكن من تسهيل مهمة عمل هذه التكتـلات الاقتصادية من جهة أخرى، ويمكن تلخيص أهم هذه الملامح بما يلي: (الحضرمي، 1993)

6. ثورة المعلومات، وهي الثورة التكنولوجية المعرفية التي استهدفت عدم التركيز على مدخلات العملية الإنتاجية بصورة كبيرة كما كان الأمر عليه سابقاً؛ بل التركيز على المعرفة وجهود التطوير والبحث العلمي بالدرجة الأولى، ومن هنا فقد أصبحت صناعة الحاسبات الآلية تعتمد على نتائج البحوث العلمية وليس على الأيدي العاملـة أو المواد الخام المستخدمة في مثل هذه الصناعة.
7. ظهور التكتلات الاقتصادية الكبيـرة، بسبب الطـاقة الانتاجية الهائلـة التي نجمت عن الثورة الصناعية وبداية تعاون الدول الصناعية المتقدمة عبر شبكة من المنظمات والمؤسسات الدوليـة مثل منظمة التعـاون الاقتصادي والتنميـة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والاجتماع السنوي للدول الصناعية السبع.
8. إعادة ترتيب عناصر القوة الدولية، وبالتالي ظهور عامل القوة الاقتصادية كأداة مهمة من أدوات النظام الدولي الجديد.
9. التسوية السلمية للنزاعـات الإقليمية، وهي في الأغلب ذات النزاعات التي تولدت عن الصراع الأمريكي السوفيتي، ومن الأمثلة على هذه التسويات

انسحاب السوفييت من أفغانستان عام 1989 واستقلال ناميبا وإنهاء الحرب العراقيـة الإيرانية، ومساعي السـلام لحل القضيـة الفلسطينيـة وإنهاء حالة الصراع العربي الإسرائيلي.

لقد لعبت هذه الملامح دوراً مهماً في تكيف الدول الأوروبيـة لتأخذ مكانها في النظام الدولي الجديد وبالتالي محاولة إيجاد المدخل المناسب الذي يمكنهـا من مواجهة منافسيهـا مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛ فما كان منها مجتمعة، لأسباب خارجية وداخلية معاً، إلا أن تختار النهوض بمشروع الوحدة الأوروبية، وهو المشروع الذي يمثل بالنسبة لها هدفاً إستراتيجيا، كما يرى الحضرمي (1993)؛ لأنها ترى فيه السبيل الأمثل الوحيد لمواجهة منافسيها.

ومن هنا تبدأ فكرة البحث عن ميثاق السلام الذي يمكن من استقرار المنطقة، وبالفعل ظهرت هذه الفكرة لأول مرة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وصدر ميثاق قرطاج للتسليح في البحر المتوسط في سنة 1995، وصدر الميثاق المتوسطي في سنة 1997 الذي وقعت عليه مجموعة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الدول المطلة على البحر المتوسط وتضمن الميثاق مجموعة العناصر الأساسية للعلاقات بين تلك الدول.

أما في مؤتمر شتوتجارت سنة 1999 فقد اسطاعت ألمانيا أن تتوصل إلى مشروع مقترح للميثاق الأوروبي المتوسطي عرف حينها باسم "خطوط استرشادية حول تطوير الميثاق الأوروبي المتوسطي للسلام والاستقرار"، وفي الواقع جاءت هذه الخطوط الاسترشادية لتكون بمثابة أداة لتنفيذ المبادئ الواردة في إعلان برشلونة، والمتعلقة بقضايا الأمن والاستقرار. (حقي، 1999: 3)

وقد ركز هذا الميثاق على بناء العناصر الكفيلة بمنع نشوب صراعات في المستقبل، وترك الصراعات الراهنة، كالصراع العربي الإسرائيلي، والصراع اليوناني التركي؛ وهو الأمر الذي جعل من هذا الطرح مثيراً للجدل لأنه يركز على القضايا المستقبلية دون النظر للقضايا الحالية وهكذا ستفقد الشراكة الأوروبية المتوسطية معناها بالنسبة للاهتمامات الراهنة للدول الداخلة في صراعات والدول أكثر اهتماماً بالقضايا الحالية من اهتمامها بالقضايا المستقبلية.

ويذكر كذلك أن التعامل مع الصراعات الأوروبيـة المتوسطيـة الراهنـة ضمن أطر دولية أخرى لا يعني استبعاد الدور الأوروبي المتوسطي أو اضطلاع الشراكة الأوروبية المتوسطية بدور نشيط في تسوية تلك الصراعات، بالإضافة لذلك فالدول العربية الداخلة في الشراكة الأوروبية المتوسطية ترى أنه من الضروري أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور محوري في بناء عملية السلام في الشرق الأوسط. (حقي، 1999)

وكما سبق فقد طالبت الدول العربية في مؤتمر شتوتجارت بأن تتم إعادة دراسة هذا المقترح بغية بناء الأمن والاستقرار في حوض المتوسط لأنه يعاني من أوجه قصور كثيرة ولا ينسجم مع تطلعات هذه الدول ورؤيتها للمساهمة الأوروبية في بناء الأمن والسلام والاستقرار في دول حوض المتوسط.

ويشير التشخيص الأوروبي لمصادر عدم الاستقرار في دول البحر المتوسط أن الإتحاد الأوروبي بدأ يتعامل مع المفهوم التقليدي لمسألة الأمن والذي يركز على البعد العسكري باعتبار أن القوة المسلحة قادرة على تأمين حدود الدولة والحفاظ على سلامة أراضيها وتحقق الاستقرار الداخلي. ولا يعني المفهوم الشامل للأمن مجرد إجراءات الدفاع أو ترتيبات الحماية بل استقرار الأوضاع على هيئة معينة دون وجود ما من شأنه أن يزعزع عوامل هذا الاستقرار. (المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 28)

ويشير البيان الختامي لمؤتمر برشلونة: بأن المشاركين يعبرون عن قناعاتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط تمثل مكسباً مشتركاً ويتعهدون بتوطيده بكافة الوسائل المتاحة عبر إجراء حوار سياسي منظم ومكثف يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للتعاون الدولي. (الجاسور، 1996)

لقد جاء مؤتمر برشلونة في عام 1995 ليشكل نقطة التحول الهامة في العلاقـات ما بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وتتمثل أهم الأسباب التي دعت إلى اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول حوض البحر المتوسط بما يلي: (النعيمات والبخيت، 2005: 2)

16. الجوار الجغرافي والعلاقـات التاريخيـة والاقتصادية التي تربط دول الاتحاد الأوروبي بدول المتوسط.
17. وجود الأسواق الاستهلاكية للمنتجـات الأوروبيـة في دول المتوسط.
18. توفر مصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي لدى دول المتوسط.
19. توفر الموارد البشريـة بصورة كبيرة في دول المتوسط، ومحاولة تشغيل هذه الأيدي العاملة في بلدانها الأصلية للحيلولة دون هجرتها إلى أوروبا.
20. رغبة دول المتوسط بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي للتخلص من العديد من المشاكل التي تواجهها مثل الفقر والبطالة، التخلف التكنولوجي، ضآلة معدلات الاستثمار الأجنبي.

ومن أجل أن تكون الدول الأوروبية مؤهلة وقادرة على التمتع بالمزايا الاقتصادية الشرق أوسطية؛ فإنه لا بد لها من التحرك على الصعيد السياسي والتأثير في الأحداث الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتفق مع وجهة النظر العربية التي ترى بأن لا مصلحة للعرب بالتعاون الاقتصادي مع أوروبا بمعزل عن القضايا السياسية، وهو ما يؤكد عليه أيضاً ملامح النظام الدولي الجديد والحاجة إلى المشاركـة في تسوية النزاعـات الإقليمية لحل الصراعات بين الدول في المنطقة العربية.

ومما يؤكد على هذا الطرح ما ذهبت إليه المجموعة الأوروبية في البحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق مصالحها الاقتصادية المتمثلة في استمرار تدفق النفط إليها بالأسعار المعتدلة، وذلك من خلال التدخل السياسي حيث عمدت في بداية السبعينات إلى إصدار بيان نادت فيه بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وجعل القدس مدينة دولية وضرورة العمل على حل مشكلة اللاجئين، وهو ذات البيان الذي أغضب المعارضة الأمريكية بدعوى أنه لم يأخذ بعين الاعتبار مبادرة روجرز، وأن المساعي الأوروبية إنما تعمل على المساعي السلمية الأمريكية وتثير المشاكل في المنطقة دون مبرر. (السمرائي، 1982)

واستمرت المجموعة بعد عام 1973 بالاهتمام في الصراع الدائر في المنطقة العربية وتم دمج هذا الاهتمام بما عرف بالحوار العربي الأوروبي، ولكن بطريقة

موازية تدعم فيها علاقاتها العربية وتبقي في آن واحد على علاقتها الوطيدة بإسرائيل وانسجامها مع السياسة الأمريكية في المنطقة. (مصطفى، 1999)

وعندما تبنت الإدارة الأمريكية مشروع إقامة السلام بين الدول العربية وإسرائيل؛ صدرت عن الاتحاد الأوروبي العديـد من المواقف والتصريحـات التي تهدف إلى تعزيز دور الاتحاد في عملية السـلام، ومن هذه المقترحـات بيان بروكسل في عام 1996، الذي نادى فيه الاتحاد بضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن والامتناع عن أية أعمال تؤدي لزيـادة العنف، ومن المقتـرحـات المماثلـة كذلك أن يكون الاتحاد الأوروبي راعيـاً مشتركـاً لعمليـة السـلام. (خلاف ونافع، 1997)

ومن هنا يمكن لنا أن نلخص أهم الدوافع التي دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى الاهتمام بالعملية السلمية بين العرب وإسرائيل : (الأكاديمية المغربية، 1996)

2. سوف تؤثر نتائج العملية السلمية على المصالح الأوروبية في المنطقة العربية حيث أن المفاوضات العربية الإسرائيلية ستتمخض حتماً عن نظام شرق أوسطي جديد ترتبط معه أوروبا بأكملها بمجموعة من المصالح الاقتصادية والأمنيـة.
3. يأتي اهتمام الاتحاد الأوروبي بالعملية السلمية في الشرق الأوسط في سياق اهتمامه بالتأكيد على حضوره على الساحة الدولية، فهو لا يكتفي بأن تكون علاقاته منطلقة من الأثر الاقتصادي الذي تسعى إليه أوروبا، بل تسعى كذلك لأن تكون ذات دور مركزي في النظام الدولي برمته.

لقد سعت الدول الأوروبية في ظل الظروف الدولية التي هيمنت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى توحيد جهودها والوقوف موقفاً واحداً لتأخذ لها مكاناً عالمياً يعبر عن إرادتها خصوصاً بعد أن اهتزت صورتها بعد أن أنهكتها الحروب السابقة، وهنا يجب عليها أن تكون ذات شأن يمكنها من إيصال صوتها للعالم، وكانت أولى خطواتها في ذلك أن أعلنت عن لقاء القمة بين الدول الأوروبية التسع في عام 1972.

2.2.4 أسبـاب بداية الحوار العربي ـ الأوروبي

لقد بدأت فكرة الحوار العربي الأوروبي تحديداً بعد مرور المنطقة العربية بأحداث عاصفة على الساحة الدولية، وقد تمثلت في حدثين رئيسيين أولهما نشوب حرب أكتوبر 1973 بين العرب والمحتل الإسرائيلي وما ترتب عليها من ثقة العرب بأنفسهم نتيجة لبلائهم المتميز في الحرب، وثانيهما قرار وزراء النفط العرب في ذات العام فرض الحصار النفطي على الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض الحظر النفطي على هولندا.

وما دمنا بصدد الحديث عن الدول الأوروبية تحديداً فقد قامت هذه الدول ـ على خلفية معاناتها من حرب أكتوبر 1973 وقناعتها بأن أمن أوروبا جزءاً لا يتجزأ من أمن الشرق الأوسط ـ بإطلاق تصريح الدول التسع كوثيقة رسمية في الجمعية العمومية ومجلس الأمن، وقد تضمن بيانها ذلك خمسة نقاط رئيسية تمثلت فيما يلي: (الدجاني، 1976)

8. ضرورة تطبيق قراري مجلس الأمن رقم 339 و340 ودعوة الأطراف المتحاربة في الشرق الأوسط إلى العودة إلى مواقعها قبل الثاني والعشرين من اكتوبر، لما لذلك من أثر كبير على حل المشكلات القائمة بين الطرفين.
9. ضرورة تطبيق قراري مجلس الأمن رقم 338 و242 الذي يدعو إلى انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة. وذلك لما لهما من أثر واضح في مباشرة مفاوضات السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، وقد أبدت الدول الأوروبية استعدادها لبذل كل ما في وسعها من أجل الإسهام في هذا السلام.
10. يجب أن تقوم اتفاقية السلام على خمسة نقاط أساسية تتمثل في: عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، أن تضع إسرائيل حداً لإنهاء الاحتلال الذي بدأت به منذ 1967 واحترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة، والاعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين عند إقامة السلام العادل والدائم في المنطقة. بالإضافة إلى ضرورة أن تكون التسوية السلمية بموجب القرار 242 لعام 1967 هي مرجعية وموضوع الضمانات الدولية، وأخيراً في النقطة الخامسة ذكرت الدول الأوروبية

بالروابط التي تجمعها بدول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط والتي تمهد الطريق لها من أجل إبرام اتفاقيات مع هذه الدول.

وقد رحب العرب بالمبادرة الأوروبية وعدوها تطوراً كبيراً في موقف الدول الأوروبية من قضية العرب الأولى واتجاه سياسي آخر من وجهة نظرهم تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وعبروا عن استجابتهم لهذه المبادرة في مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر عام 1973 بإصدار بيان تضمن رغبة العرب في السعي ضمن إطار الشرعية الدولية إلى تحقيق السلام العدال والدائم واستعادة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين، واستعدادهم للتعاون مع الدول الأوروبية لإرساء السلام العادل في المنطقة، والتعاون معها في جو من الثقة والمصالح المشتركة المتبادلة ضمن حرص الطرفين على توفير العدالة والأمن في المنطقة.

وبدأت بعد ذلك سلسلة الإجراءات الأوروبية والاتصالات العربية ـ الأوروبية من أجل توطيد دعائم التعاون العربي الأوروبي، وكانت البداية في مطلع الشهر الثاني من عام 1974 عندما عقدت اللجنة السياسية لدول أوروبا التسع الاجتماع الذي تقرر فيه وضع مثل هذه الإجراءات، ومن ثم اجتماع دول أوروبا الغربية في ألمانيا للتباحث في توحيد وجهة نظرها تجاه الحوار العربي الأوروبي وضرورة عقد لقاء مع أمين عام جامعة الدول العربية بعد شهر من انعقاد الاجتماع، وتكليف رئيس المجموعة الأوروبية بتسليم العواصم العربية المذكرة الأوروبية المتعلقة بالمفهوم الأوروبي لهذا الحوار والإجراءات المقترحة للبدء به. وتلا ذلك مباشرة أول لقاء رسمي في باريس بين وزير خارجية فرنسا ورئيس المجموعة وأمين عام جامعة الدول العربية ووزير خارجية الكويت بهدف طرح تصورات كيفية بدء الحوار العربي الأوروبي وتأسيس اللجنة العامة لهذا الحوار. وفي ذات العام انعقد المؤتمر التحضيري للبرلمانيين العرب والأوروبيين في دمشق بمشاركة وفود من الدول التسع والدول العربية بما فيها وفد منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بهدف مناقشة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية المتعلقة بالحوار العربي الأوروبي.

وتوالت الاتصالات العربية الأوروبية حيث عقدت اللقاءات في القاهرة بين الجانب العربي والأوروبي لبحث إجراءات عقد الاجتماع الأول الخاص باللجنة العامة للحوار في باريس والتي تقررت أن تكون قبل نهاية عام 1974.

إلا أن هذا الاجتماع لم يعقد كما كان مقرراً له لظهور خلاف بخصوص التمثيل الفلسطيني في اجتماع اللجنة العامة، حيث رفض العرب الذهاب إلى الاجتماع بدون فلسطين، وهو الأمر الذي ترتب عليه أن عقد العرب مؤتمر القمة العربي في الرباط وهو المؤتمر الذي تقرر فيه أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وقد مر الحوار العربي الأوروبي بعد ذلك بفترة من الجمود نتيجة لتوقيع المجموعـة الأوروبيـة اتفاقا تجاريـاً مع إسرائيل في الشهر الخامس من عام 1975، ليبدأ بعد ذلك الحوار على مستوى الخبـراء الفنييـن من الطرفيـن في القـاهرة. (الدجاني، 1976)

ورغم عزلة الدول الأوروبية وتهميش دورها في مؤتمر جنيف للسلام في الثاني والعشرين من كانون أول عام 1973 ، إلا أنها سعت لانتهاج سياسة جديدة تجاه المنطقة العربية تتمثل في ثلاثة محاور أساسية هي: (السامرائي، 1982، 47)

5. محاولة إعادة الأوضاع السياسية والعلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية من خلال تبادل الزيارات لإرساء دعائم العلاقات القوية والتباحث الاقتصادي، حتى أن فرنسا ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث سعت إلى جعل هذه اللقاءات تتم على شكل لجان تجتمع بشكل دوري من أجل التنسيق المشترك كما حدث بينها وبين القاهرة.
6. محاولة عقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية لتأمين حصول أوروبا على النفط من جهة وتأمين حصول الدول العربية على التكنولوجيا والأسلحة الأوروبية، وقد حدث ذلك بالفعل عندما تم توقيع اتفاقية صفقات نفطية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية والكويت، بالإضافة إلى الاتفاق الذي أجري بين فرنسا وليبيا للتنقيب عن النفط في مقابل تطوير الصناعة البتروكيماوية وبناء أسطول النقل الليبي وتحسين شبكة الاتصالات الداخلية. وكذلك توقيع الاتفاقية الجزائرية الفرنسية للتنقيب عن النفط في الجزائر وبناء العديد من المصانع في

الجزائر، والاتفاقية القطرية الفرنسية لبناء المجمع البتروكيماوي في قطر. إضافة إلى بعض الاتفاقيات العربية الأخرى التي تم توقيعها مع بعض البلدان الأوروبية مثل الصفقة العراقية الإسبانية في الفترة ما بين 1974-1979 والاتفاقية العراقية الإيطالية عام 1974 والاتفاقيات المصرية الألمانية في مجال تطوير الطاقة النووية والشمسية. علاوة على توقيع بعض الاتفاقيات التفضيلية بين المجموعة الأوروبية وكل من مصر وسوريا والأردن.

وبهذا يمكن لنا أن نجمل العوامل التي أسهمت في التأسيس للحوار العربي الأوروبي في عدة عوامل تمثلت في العامل الجغرافي الذي يتمثل في موقع الوطن العربي بمحاذاة القارة الأوروبية والموقع الإستراتيجي الذي يتمتع به كل من الوطن العربي والقارة الأوروبية في العالم، ودور البحر المتوسط في توطيد العلاقات بينهما، ومن هنا يبرر هذه الموقع الجغرافي إقامة مثل هذا الحوار بين الطرفين. علاوة على ذلك فإن من العوامل التي أسمهن في التأسيس للحوار هو تفاعل العامل الجغرافي مع الحقائق السياسية التي فرضت مسبقاً على الدول الأوروبية التعامل مع هذا العامل الإستراتيجي باتباع سياسية الاستعمار وغزو الوطن العربي (الدجاني، 1976). وتضيف السامرائي (1982: 13) بهذا الصدد أن دوافع الحوار العربي الأوروبي إنما تمثلت في مجموعة من الدوافع هي: الدوافع الاقتصادية التي تمثلت في محاولة العرب لاستخدام السلاح الاقتصادي أو سلاح النفط تحديداً، وإن كان استخدام هذا السلاح لم يدم طويلاً إلا أنه كان ذو أثر واضح في تعزيز المشكلات التي تواجهها الدول الأوروبية بالإضافة إلى بعض الدرجات المختلفة من الآثار الاجتماعية والسياسية.

إضافة إلى الدوافع الإستراتيجية حيث إن موقع الوطن العربي قد أكسبه أهمية إستراتيجية لا مثيل لها، جعلت منه مطمحاً لكل القوى الراغبة في التوسع الإقليمي بغية السيطرة على المنافذ البرية والبحرية، وقد ازدادت هذه الأهمية بظهور النفط في الوطن العربي، الذي تستهلك منه الدول الأوروبية حوالي 66% والذي يمثل شريان حياتها الاقتصادية. وأخيراً الدوافع السياسية التي تمثلت في الدوافع الدولية التي حتمت على بعض الدول الغربية مثل فرنسا التخلص من تبعيتها لأحد قطبي

العالم في تلك الحقبة، وهو الأمر الذي ترتب عليه ظهور الدافع الثاني من الدوافع السياسية وهو إقامة رابطة السوق الأوروبية المشتركة التي جاءت لتعبر عن رغبة الدول الأوروبية في مواجهة السيطرة الأمريكية.

ومن هنا فإن الحوار الأوروبي يفرض على بلدان الوطن العربي أن تحدد الخطوط السياسية التي تربطها بها خصوصاً بعد انتهاء حالة العدوان المباشر ضمن الحقيقة التي تقضي بضرورة أخذ تأثير أمن كل من الوطن العربي وأمن أوروبا على بعضهما البعض، وتأكيداً على ذلك فإن العامل التاريخي الذي سجل الكثير من العلاقات التاريخية التي ربطت بين الحضارتين العربية والأوروبية هو أيضا عامل مهم أسهم كثيراً في التأسيس للحوار العربي الأوروبي.

وأخيراً يبرز العامل الأهم وهو المصالح المشتركة في العديد من المجالات بين الوطن العربي وأوروبا، فعلى الصعيد الاقتصادي مثلاً نجد أن مجالات التنمية والتجارة والعلاقات المالية والصناعية التي تربط هذين الطرفين واعتماد العرب على سوق رئيسي لصادراتهم ومصدر هام للكثير من السلع، فإن مثل هذه المعطيات تحتم عليهما إقامة الحوار والتعاون الذي يضمن الاستفادة من هذه الثروات وتوظيفها في خير البشرية. وقد ظهر هذا الطرح جليـاً في تفهم سياسة ديجول لمثل هذه الحقائق وبالتالي ضرورة السعي للربط بين مصالح فرنسا والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. أما على الصعيد الثقافي والحضاري فإن الحاجة الملحة لخلق جو من التقدير والاحترام المتبادل للقيم العربية والأوروبية والتوصل إلى فهم مشترك بصدد هاتين الحضارتين هو أمر ضروري لتعزيز الحوار على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وبالتالي فإن التعاون بكل أوجهه إنما يعد مكملاً لبعضه البعض بين العرب وأوروبا.

3.2.4 أطراف الحوار العربي ـ الأوروبي

تمثلت الأطراف التي عملت على تنمية الحوار العربي الأوروبي طرفين أساسيين يمثل الأول منها البلدان العربية ويمثل الثاني الدول الأوروبي وهما:

8. جامعة الدول العربية التي تأسست عام 1945 بمساهمة من سوريا والأردن والعراق والسعودية ولبنان ومصر واليمن وظهر ميثاقها في وقت ظهور منظمة الأمم المتحدة وظهور قطبين عالميين وكتلة عدم الانحياز. وقد أكدت مواثيق جامعة الدول العربية على مبدأ المساواة القانونية بين الأعضاء وأن الطرق السلمية هي الوسيلة الممكنة لفض النزاعات، وأن الهدف العام للجامعة هو توثيق الصلات بين الدول العربية المشتركة فيها وتنسيق الخطط السياسية بغية تحقيق التعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها والنظر في شؤونها ومصالحها. وتضم جامعة الدول العربية بالإضافة إلى الأمانة العامة التي تتولى تنظيم الشؤون السياسية والإدارية والفنية ـ مجموعة من اللجان الدائمة مثل اللجنة السياسية، اللجنة الاقتصادية، اللجنة الثقافية، اللجنة الاجتماعية، اللجنة القانونية، اللجنة الصحية، اللجنة المالية، اللجنة الإدارية، لجنة الإعلام، لجنة خبراء النفط، لجنة الأرصاد الجوية، ولجنة ضباط الاتصال. وتضم كذلك مجموعة من الهيئات التي أنشئت بموجب معاهدة الدفاع المشترك وهي: مجلس الدفاع المشترك، الهيئة الاستشارية العسكرية، القيادة العربية الموحدة، والمجلس الاقتصادي الذي يختص بالشؤون الاقتصادية وتنسيق تعاون الدول في هذا المجال للنهوض باقتصاديات البلدان ورفع مستوى المعيشة فيها وتسهيل تبادل المنتجات الوطنية.
9. المجموعة الأوروبية المشتركة، وتضم أربع مؤسسات هي: البرلمان الأوروبي، المجلس الوزاري، الهيئة الأوروبية، ومحكمة العدل الأوروبية. ويعاون المجلس الوزاري والهيئة الأوروبية المجلس الاقتصادي الذي يختص بأمور السوق والطاقة واللجنة الاستشارية التي تختص بأمور الحديد والفحم. وتعنى الهيئة فيها بتنفيذ الاتفاقيات التي قامت بموجبها المجموعة وتتعاون في ذلك مع محكمة العدل الأوروبية التي من شأنها استصدار القرارات المتعلقة بمخالفات الدول. وفي المقابل يراقب البرلمان أعمال الهيئة ويتأكد من تعبيرها الصادق عن

مصالح المجموعة الأوروبية ويقدم المشورة لها بشأن مقترحاتها قبل عرضها على المجلس الوزاري.

3.4 الآثار التاريخية لمعاهدة السلام على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية مع الاتحاد الأوروبي

لقد جاء تعاون الأردن مع الاتحاد الأوروبي منسجماً ومنبثقـاً من توجهات الأردن الواضحة بإقامة علاقات خارجيـة مع مختلف التجمعات والتكتلات الاقتصادية، وإعطاء المجال للقطاع الخاص لإقامة مشروعات مشتركة مع رجال الأعمال الأوروبيين، وقد تزايد اهتمام الاتحاد الأوروبي لإيمانه بالدور الأردني المحوري المساهم باستقرار المنطقة، وتحقيقاً لمفهوم المصالح المشتركة للطرفين.

ويظهر الأثر الواضح لتوقيع اتفاقية السلام الأردنيـة الإسرائيليـة جلياً في توقيـع الأردن مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكـة الأوروبية. ففي الأعوام (1996) و (1999) وضمن برنامج ميدا الأول (MEDA-1)، وهو الذي يمثل الأداة الماليـة الرئيسيـة للشراكـة الأوروبية المتوسطية، وما يحدد حجم المساعدات الماليـة هو مقدار التزام الدول بالاتفاقية.

وتمثلت الدول الأوروبية الموقعة على اتفاقية الاتحاد مع الأردن في: بلجيكا، الدنمارك، ألمانيا، اليونـان، إسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبرغ، هولندا، النمسا، البرتغـال، فنلندا، سويسـرا، المملكة المتحدة وشمال إيرلندا.

1.3.4 خصائص وميزات الاقتصاد الأردني

لا بد لنا بداية من التعرض لخصائص وميزات الاقتصاد الأردني الذي يشكل الاقتصاد الأردني واحداً من الاقتصاديات الصغيرة والنامية مقارنة بالعديد من دول العالم، وذلك بغية الوقوف على مدى استفادة الأردن من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

لقد شهد هذا الاقتصاد العديد من التطورات التي كان من آثارها إحداث تغيرات جوهرية في الوضع الديموغرافي والاقتصادي للأردن. فقد تضاعف عدد السكان

أكثر من عشر مرات في الفترة ما بين (1952-2003)، وكان تركز معظمهم في المدن الرئيسية.

وفيما يلي أهم خصائص الاقتصاد الأردني:

7. صغر حجم الاقتصاد: حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الأردني حوالي (8.1) مليار دولار عام 1999، وارتفعت إلى حوالي (10) مليـار دولار عام 2003، وهي قيم محدودة مقارنة بكثير من الدول الأخرى، وتبلغ حصة الفرد الأردني الواحد حوالي (1670) دولار مع العلم أن عدد سكان الأردن يقدر بحوالي (4.5) مليون نسمة. (الحوراني، 1996: 68)

وفي ظل برنامج التصحيح الاقتصادي الأردني واتفاقيات الشراكة المختلفـة وعضوية منظمة التجارة العالميـة، فقد أصبح من المتعذر على الأردن حماية المشاريـع الصغيرة، لهذا وجد الأردن لزاماً عليه الانفتاح على الدول الخارجيـة وإتاحة الفرصة أمام تحرك الاستثمارات من أجل التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن صغر الاقتصاد الأردني وما يترتب عليه من إعاقة لتحقيق الأهداف التنموية (المالكي، 2000). ويوضح الجدول رقم (1) متوسط دخل الفرد في الفترة ما بين 1996-2003.

رقم (1)

متوسط دخل الفرد في الأردن في الفترة (1996ـ 2003)

متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	السنة
1105 دينار	1996
1117 دينار	1997
1180 دينار	1998
1177 دينار	1999
1189 دينار	2000
1223 دينار	2001
1257 دينار	2002
1288 دينار	2003

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي، 2004.

8. سيطرة نشاط قطاع الخدمات:

إن ما يقارب 96% من مساحة الأردن قاحلة، وبالتالي فإن شح المياه يشكل قيداً على إمكانية التنمية في الأردن وبالرغم من توافر خامات الفوسفات والبوتاس وأملاح البحر الميت، وإحتياطات الغاز، فإن قطاع الخدمـات يبقى هو المسيطر، حيث لا تقل نسبته عن ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت خلال الفترة من (1967 - 1988) إلى (70%) من الناتج المحلي الإجمالي. (الوزني وآخرون، 2001: 16)

9. الدور الحكومي الكبير:

توفر الحكومة الأردنية (50%) من القوى العاملة الأردنية ويبلغ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي (22.7) من الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت الخصخصة جزءاً هاماً لها من السياسة الاقتصادية المرتبطة ببرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يطبقه الأردن منذ عام (1989). (الحوراني، 1996: 70)

10. شح الموارد الطبيعية والنمو السكاني المرتفع:

تتسم الموارد الاقتصادية في الأردن بندرتها نسبة إلى المحيط الإقليمي، كذلك فإن معدل النمو السكاني مرتفع بالرغم من محدودية سكان الأردن نسبيا، إذ بلغ النمو السكاني في السنوات (1979 - 1994) حوالي (4,5%) سنوياً.

لكن تم استغلال المورد السكاني كمورد اقتصادي فالأردنيون في جميع أنحاء العالم، والحوالات التي يرسلونها إلى الأردن دليل بارز على استغلال هذا المورد وإنتاجيته العالية (المالكي، 2000: 30). ويرى النعيمات والبخيت (2005: 11) أن أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، والتي دعت به إلى السعي نحو توقيع اتفاقية الشراكة مع الدول الأوروبية من أجل حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، فتتمثل فيما يلي:

2. البطالة.

3. الفقر.

4. صغر حجم السوق.
5. عدم استقرار المنطقة سياسياً وأمنياً.
6. ارتفاع تكاليف الطاقة المستوردة.
7. ارتفاع المديونية الخارجية.
8. ضعف القاعدة الإنتاجية.
9. العجز في الميزان التجاري.
10. العجز في الموازنة العامة.

2.3.4 اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ـ 1997

تم توقيع الاتفاق الأوروبي المتوسطي بين حكومة المملكة الأردنيـة الهاشميـة والاتحاد الأوروبي لتأسيس حالة الشراكة بينهما في السادس عشر من نيسان 1997، وقد مثل الاتحاد الأوروبي بهذا الاتفاق كل من بلجيكـا، الدنمـارك، ألمانيا، اليونـان، إسبانيا، فرنسـا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبرغ، هولندا، النمسـا، البرتغـال، فنـلنـدا، سويسرا، بريطانيـا وشمال إيرلندا. (النعيمات وآخرون، 2005)

وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ في الأول من أيار عام 2002 بعد انتهاء جميع إجراءات المصادقة الدستورية عليه من قبل جميع الدول المشاركة فيه، وسيتم التوصل إلى منطقة تجارة حرة بين الجانبين خلال فترة انتقالية حدها الأعلى 12 سنة تبدأ من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

ومن الجدير بالذكر أن الأردن ودول المجموعة في حينه وهي: (مملكة بلجيكا، مملكة الدنمارك، جمهورية ألمانيا الاتحادية، والجمهوريـة اليونانيـة، ومملكة إسبانيـا، والجمهورية الفرنسية، إيرلندا، الجمهورية الإيطاليـة، دولة لوكسمبورغ، المملكة الهولنديـة، جمهورية النمسا، الجمهورية البرتغاليـة، الجمهورية الفنلندية، مملكة السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا) بدأت تنفيذ الاتفاقية بعد التوقيع والمصادقة عليها من قبل الفريقين، وفق الإجراءات الخاصة لكل دولة،

وسرى مفعول هذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي التاريخ الذي أشعر كل فريق فيه الآخر الانتهاء من إجراءات المصادقة.

وقد قامت الدول التالية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بتاريخ 2004/5/1 (التشيك، إستونيا، قبرص، هنغاريا، لتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفانيا، وسلوفاكيا) ولم يتم إدراجها في التخفيضات الجمركية في الأردن حتى تاريخ 2004/5/30، وقد تم إيقاف العمل بالاتفاقيات التجارية الاقتصادية الموقعة مع الدول الأوروبية المبنية أدناه والتي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي مؤخراً، وقد حلت اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية محل هذه الاتفاقية اعتبارا من 2004/5/1:

أ- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع سلوفاكيا بتاريخ 2004/4/29.

ب- اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع التشيك بتاريخ 2003/6/3.

ج- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري طويلة الأمد الموقعة مع هنغاريا خلال العام 1976

د- اتفاقية التعاون التجاري طويلة الأمد الموقعة مع بولندا بتاريخ 1977/10/13.

هـ -اتفاقية التعاون التجاري الموقعة مع قبرص بتاريخ 1994/4/29.

وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي من الدول الغنية ذات الدخل المرتفع على مستوى الأفراد، وتتمتع بسوق واسع يضم ما يزيد على (450) مليون مستهلك، حيث نجحت هذه الدول برفع مستوى المعيشة لإفراد من خلال نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة ومن ثم الانتقال إلى تجربة الاتحاد الاقتصادي الكامل، وطرح العملة الموحدة (اليورو) للتداول، ويمتاز السوق الأوروبي باتساع مدى حرية تنقل البضائع والخدمات والأشخاص بين الدول الأعضاء، ففي السوق الموحد يمكن للمنتجات المصنعة في أي دولة عضو أو مستوردة لأية دولة عضو التنقل بدون أية معيقات.

ومع تحرك العالم المتسارع نحو اقتصاد عالي متكامل وتكوين تحالفات تجارية مختلفة، انضم الأردن إلى الحركة العالمية بشكل رئيسي، من خلال اتفاقية الشراكة الأردنية مع الاتحاد الأوروبي، وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، وقد وقعت الحكومة الأردنية على اتفاقية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في

(1999/12/17) بالإضافة إلى اتفاقية الشراكة الأردنية السالفة الذكر. (منصور، 2000)

إن الأردن لا يعتبر دولة متوسطية بالمعيار الجغرافي، حيث لا يوجد ساحل أو منفذ على البحر المتوسط، لكن المعيار الإستراتيجي المتوسطي يستند إلى وجود مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية والاقتصادية. ولا ينحصر هذا المعيار الإستراتيجي في مجموعة من الدول بعينها؛ بل يتسع ويضيق وفقاً لرؤيا الإتحاد الأوروبي ومصالحه وأهدافه من التعاون المتوسطي. (مخيمر، 1997)

ويعتبر الأردن من الدول النشطة في مجال التعاون المتوسطي فهو يرتبط مع الدول المتوسطية بعلاقات سياسية واقتصادية، كما أن موقع الأردن البري شجع الإتحاد الأوروبي على اعتبار الأردن دولة متوسطية، فهو يقع ضمن حوض البحر المتوسط (ليس بالمفهوم الجغرافي فحسب، بل بالمنظور التفاعلي أيضاً) وينظر الأستاذ (روبوتو البيوني) إلى حالة الأردن بالقول: (الأردن يعتبر واحد من دول البحر المتوسط لأغراض تتعلق بسياسة المجموعة الأوروبية تجاه المنطقة، وذلك رغم أنه لا ساحل له على البحر المتوسط، والسبب في ذلك وبلا شك، ناتج عن المخاطر في فلسطين والتي تضم إسرائيل والمناطق المحتلة في الضفة الغربية والضفة الشرقية عبر الأردن والتي ما زالت مستقبلها في الميزان). (مخيمر، 1997: 42)

3.3.4 مبررات اتفاقية الشراكة الأردنيـة الأوروبيـة

لقد انطلقت اتفاقية الشراكة الأردنيـة الأوروبيـة من عدة أسباب، لعل من أهمها اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بأسواق دول الشرق الأوسط، ومصادر الطاقة المتوفرة فيها، وكذلك بالموارد البشرية.

وفي حين يرى البعض أن سعي الاتحاد الأوروبي إلى توسيع الحيز الاقتصادي واستيعاب الاقتصاديات المتوسطية من أجل تشغيل الأيدي العاملة المهاجرة ـ من دول حوض البحر المتوسط إلى أوروبا ـ في بلدانها الأصلية من خلال توفير

المشاريع التي تمتلكها الدول الأوروبية في المنطقة؛ فإن البعض الآخر يرون أن الدافع الحقيقي وراء هذه الاتفاقية هو الدافع الأمني، حيث ترى دول الاتحاد الأوروبي أن منبع التهديدات الأمنية القادمة من منطقة المتوسط إنما تتمثل في جملة من المعطيات التي يمكن أن تشجع عليها وهي : (النعيمات والبخيت، 2005: 3)

4. ضعف الأداء الاقتصادي في الدول المتوسطية.
5. السيطرة على مصادر الطاقة الرئيسية.
6. التغير السكاني.
7. حركة السكان والهجرات.
8. النهضة الإسلامية.
9. الاختلاف الثقافي.
10. الإرهاب.
11. تجارة المخدرات.
12. الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.
13. انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

ورغم ذلك إلا أن للباحث في هذا المقام رأي مخالف وهو أن ضعف الأداء الاقتصادي والاختلاف الثقافي وحركة السكان والهجرات والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية في الدول المتوسطية ليس جديداً على الاتحاد الأوروبي، وما الذي يدعوه في ذلك التوقيت أن يتنبه لمثل هذه الدواعي، وهي تمتد لفترات طويلة قبل الاتفاقية. وكذلك الأمر بالنسبة للكثير من الدواعي التي تطرق إليها الآخرون، مثل الإرهاب ـ الذي ظهر وتشكلت معالمه ما بعد الاتفاقية، فكيف يكون سبباً فيها، وانتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وقد تبين للقاصي والداني عدم توفر مثل تلك الأسلحة في المنطقة خصوصاً غير التقليدية منها ـ اللهم ما تملكه إسرائيل من أسلحة ـ إن ما يراه الباحث هنا هو أن العلاقات التاريخية مع العديد من دول الإتحاد الأوروبي مثل بريطانيا العظمى، وفرنسا، وألمانيا هي الأساس الذي استندت إليه هذه الدول في إقامة هذه الاتفاقية مع الأردن، ومساندة الأردن في المجالات

الأمنية والسياسية والاقتصادية. وتعزيز الاتفاقية مع بعض دول المتوسط الأخرى وفقاً لغايات ودواعي تتفق والبلاد المعني بهذه الاتفاقية.

ورغم أن للاتفاقية أهداف عامة تسعى لتحقيقها مع كافة الدول المتوسطية المعنية بالاتفاقية، إلا أن الدواعي التي تخص الأردن منها تتمثل بما يلي: (العمرو، 2004: 67)

7. أهمية استمرار الروابط التقليدية القائمة بين الفريقين، والقيم العامة المشتركة.
8. الرغبة في تأسيس علاقات دائمة مبنية على المعاملة بالمثل والشراكة العامة.
9. اهتمام الطرفين باحترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والحريات السياسية.
10. تمتين الاستقرار السياسي والاقتصادي.
11. الرغبة في تأسيس حوار سياسي منتظم حول كافة المسائل ذات الاهتمام المشترك.
12. تقوية وتدعيم عملية التحديث الاجتماعي والاقتصادي التي يقوم بها الأردن لتسهيل اندماجه الاقتصادي العالمي .

13. خلق مناخ جديد للعلاقات الاقتصادية، وحصرها في مجال تنمية التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والفني.

4.3.4 أهداف اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

لقد تمثلت أهداف الحوار العربي الأوروبي بصورة عامة في جانبان أساسيان يتمحور أولهما في الجانب السياسي والتركيز على مشكلة الشرق الأوسط والجانب الثاني في الجانب الاقتصادي من خلال التركيز على العلاقات الاقتصادية والفنية والاجتماعية بين المجموعة العربية والأوروبية (السامرائي، 1982). وبالنسبة للأردن فقد تمثلت أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية بصورة عامة في جملة من الأهداف هي : (النعيمات والبخيت، 2005: 3)

4. إيجاد منطقة تنعم بالسلام والديموقراطية والالتزام بحقوق الإنسان.
5. إيجاد منطقة مزدهرة تقوم على توفر مناطق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه من الدول المتوسطية.

6. تعزيز أوجه التعاون المشترك بين شعوب المنطقة والعمل على تطوير المجتمع المدني.

وتهدف الاتفاقية بصورة خاصة بالنسبة للأردن إلى ما يلي:

6. تهيئة الإطار الملائم للحوار السياسي الذي يسرع بتطوير العلاقات السياسية متكافئة حميمة بين الطرفين.
7. وضع شروط التحرير التدريجي التجاري للبضائع والخدمات ورأس المال.
8. رعاية وتنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الطرفين من خلال الحوار والتعاون.
9. تحسين ظروف المعيشة والعمل وتعزيز الانتاجية والاستقرار المالي.
10. تشجيع التعاون الإقليمي، بهدف تعزيز التعاون السلمي، والاستقرار السياسي والاقتصادي.
11. تطوير التعاون في مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك.
12. إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2014.

5.3.4 محاور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

قامت الحكومة الأردنية بتوقيع أربعة بروتوكولات في الجوانب المالية والاقتصادية والفنية نظمت وصول المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى الأردن. ويوضح الجدول التالي قيمة الهبات والمساعدات والقروض المقدمة للأردن من الاتحاد الأوروبي منذ عام 1977 حسب هذه الاتفاقيات الأربعة بالمليون وحدة نقد أوروبية.

جدول رقم (2)

قيمة الهبات التي حصل عليها الأردن من الاتحاد الأوروبي في الفترة (1977-1997)

مليون وحدة نقد أوروبية

البروتوكول	الهبات	قروض بنك الاستثمار الأوروبي	المجموع	%
البروتوكول الأول 77-1981	18	18	40	%12.2
البروتوكول الثاني 82-1986	19	37	63	%19.2
البروتوكول الثالث 87-1991	35	63	100	%30.3
البروتوكول الرابع 92-1997	44	80	126	%38.2
المجموع (ايكو)	116	198	329	%100
النسبة	%35.3	%60.11	%100	

المصدر: العمرو، نضال عودة ا جدعان (2004): الأردن بين مشروعي الشرق أوسطي والمتوسطي (1990-2002)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

ويلاحظ من هذا الجدول أن قيمة الهبات التي حصل عليها الأردن بلغت (116) مليون ايكو، ازدادت في كل مرة يتم فيها توقيع بروتوكول جديد فكانت: (18)، (19)، (35)، (44) على التوالي. وكذلك الحال بالنسبة للقروض الميسرة من بنك الاستثمار الأوروبي. ويرى العمرو (2004: 65) أن هذا دليل واضح على الثقة التي يوليها الاتحاد الأوروبي للأردن وكذلك جديته في التعامل مع الاتحاد من جهة ومن المبالغ التي يحصل عليها من الهبات.

وفي المقابل فقد تلقت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني من المساعدات الأوروبية في الفترة (1994-1998) ما مقداره (441) مليون ايكو، وقروض من بنك الاستثمار الأوروبي بمقدار (184) مليون ايكو، وذلك من أجل مساعدتها وتوفير الظروف السياسية والاقتصادية من أجل التوصل إلى نتائج تعود بالنفع على العملية السلمية. (الحسامي، 2004)

هذا وتتكون اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية من ثلاثة محاور رئيسية وتحتوي على البروتوكلات والملاحق والعناصر الرئيسية هي: (وزارة التخطيط، 2002: 2)

أ- المحور السياسي والأمني:

يهدف هذا المحور إلى تأسيس عدد من المبادئ العامة يطبقها الطرفان ويشرعا في تنفيذها، ويؤخذ بمبدأ احترام الحرية والقانون كأساس لبناء علاقة سليمة كما أن العلاقات بين الدول تكون مضبوطة بمجموعة من المبادئ المقبولة من الجميع. (منصور، 1999)

ومن الملاحظ أن هذا المحور يتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال السياسي والأمني، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار السياسي التوصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وبخاصة تلك المتعلقة بالسلام، والأمن، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية الإقليمية.

ب- المحور الاقتصادي والمالي:

يهدف هذا المحور من الاتفاقية إلى تأسيس منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي يتم إنشاؤها بشكل تدريجي حتى الوصول لها مع حلول عام 2014. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1999: 50)

ويشتمل هذا المحور على الأمور التالية:

1) تجارة المنتجات الصناعية والزراعية.
2) حقوق تأسيس الشركات، تبادل الخدمات والمدفوعات، وحرية حركة رؤوس الأموال، والمنافسة.
3) حقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية.
4) التعاون الاقتصادي في مجالات الصناعة والزراعة والاستثمار.
5) المواصفات والمقاييس.
6) النقل، الاتصالات، الطاقة، العلوم والتكنولوجيا، البيئة، السياسة والإحصاءات. (وزارة التخطيط، 2002: 19)

وتشكل الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي ما نسبة (6.6%) من مجمل الصادرات لعام (1998) وتشكل مستوردات الأردن من الاتحاد الأوروبي ما نسبة (32.4%) من مجمل المستوردات لنفس العام. (فريحات، 2000: 29)

واذا ما أخذنا حجم التبادل التجاري بين ألمانيا الاتحادية والأردن بوصفه واحداً من الدول العربية غير النفطية في الفترة (1974-1979) فإننا نلاحظ أن هذا التبادل كان في أوجه في سنة 1974 حيث بلغت الواردات الألمانية في تلك السنة (59) مليون مارك واستمرت بالانخفاض حتى وصلت إلى (14) مليون مارك سنة 1979، أما الصادرات الألمانية فقد بلغت (537) مليون مارك سنة 1974 واستمرت بالتفاوت حتى استقرت إلى (350) مليون مارك سنة 1979. ويوضح الجدول التالي مقارنة بين بعض الدول العربية في مجال التبادل التجاري مع ألمانيا الاتحادية في الفترة (1974-1979) بالمليون مارك.

جدول رقم (3)

التبادل التجاري بين ألمانيا الاتحادية والدول العربية غير النفطية في الفترة (1974-1979)

مليون مارك

الدولة	1974	1975	1976	1977	1978	1979
المغرب						
الواردات الألمانية	395	324	422	410	409	493
الصادرات الألمانية	425	454	544	486	417	418
الميزان التجاري	30+	130+	122+	76+	8+	75+
الأردن						
الواردات الألمانية	59	50	27	21	19	14
الصادرات الألمانية	537	394	87	266	249	350
الميزان التجاري	478+	344+	60+	245+	230+	336+
السودان						
الواردات الألمانية	1	4	9	8	9	11
الصادرات الألمانية	126	212	521	379	323	385
الميزان التجاري	125+	208+	503+	389+	314+	374+
اليمن الشمالي						
الواردات الألمانية	113	93	105	123	79	65
الصادرات الألمانية	129	223	291	300	289	195
الميزان التجاري	16+	130+	176+	177+	210+	130+
اليمن الجنوبي						
الواردات الألمانية	2	1	-	-	-	-
الصادرات الألمانية	-	-	-	123	121	125
الميزان التجاري	-	-	-	23+	121+	124+
موريتانيا						
الواردات الألمانية	-	-	-	-	-	2
الصادرات الألمانية	-	-	-	31	40	35
الميزان التجاري	-	-	-	31+	40+	23+

المصدر: المحافظة، علي (2002): ألمانيا والوحدة العربية 1945-1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص 202

أما بالنسبة للواردات والصادرات الألمانية إلى الدول العربية ومنها الأردن في الفترة ما بين (1980-1991) فإن الجدول رقم (4) يوضح هذه القيم بالمليون مارك.

جدول رقم (4)

الواردات الألمانية من الدول العربية في الفترة 1980-1985 و1991

مليون مارك

الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1991
الجزائر	4148	5296	8826	8167	2798	4112	1874
مصر	387	634	1053	767	1365	1577	447
ليبيا	7866	7417	7232	6317	6166	6275	3538
المغرب	507	507	482	535	580	603	954
تونس	572	495	584	631	663	606	1237
البحرين	11	12	58	22	24	52	24
العراق	3382	1527	1739	1571	1849	1832	1489
الأردن	18	14	13	20	53	51	38
الكويت	686	263	517	931	986	741	7
لبنان	16	13	10	13	16	23	25
عمان	595	1558	1072	140	2659	26	13
السعودية	9907	14503	10568	4001	2828	2186	2072
سوريا	236	338	250	322	747	841	1201
الأمارات العربية	2727	2281	1573	1143	786	235	324
المجموع	3158	35248	28973	19735	20521	11931	13233

المصدر: المحافظة، علي (2002): ألمانيا والوحدة العربية 1945-1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص 211

وفي حين يوضح الجدول رقم (4) الواردات الألمانية إلى الدول العربية والتي كانت معظمها تعود إلى وارداتها من النفط، فإن الجدول رقم (5) يوضح الصادرات الألمانية إلى الدول العربية في الفترة (1980-1985) وسنة 1991.

أما الجدول رقم (6) فيوضح المعونات الاقتصادية التي قدمتها ألمانيا الاتحادية إلى الدول العربية ومنها الأردن في الفترة ما بين (1950-1978) بالمليون مارك.

جدول رقم (5)

الصادرات الألمانية إلى الدول العربية في الفترة 1980-1985 و1991

مليون مارك

الدولة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1991
الجزائر	2501	2816	2479	2491	2898	1801	1220
مصر	1858	2540	2774	2952	3214	3150	1815
ليبيا	2283	3380	2835	2142	2285	1541	1148
المغرب	431	492	522	485	516	646	995
تونس	678	806	977	919	947	934	1211
البحرين	83	196	323	384	328	296	243
العراق	3276	9568	7610	3684	2449	2452	22
الأردن	469	965	974	576	526	584	267
الكويت	899	1409	1977	1772	1790	1483	453
لبنان	446	502	594	582	490	383	380
السعودية	4276	6196	8541	7606	6307	5235	4022
سوريا	819	992	886	822	681	837	457
الإمارات العربية	860	1401	1755	1307	1211	1215	1714
المجموع	19032	28485	33445	26143	23143	22267	14220

المصدر: المحافظة، علي (2002): ألمانيا والوحدة العربية 1945-1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص 213

ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الصادرات الألمانية إلى الأردن قد تراوحت بين (469) مليون مارك في 1980 و (267) مليون مارك في 1991. وقد احتلت

السعودية المرتبة الأولى بين الدول العربية حيث بلغت الصادرات الألمانية إليها بلغت (4276) مليون مارك في 1980 لترتفع حتى تصل (8541) مليون مارك في 1982 وتستقر عند (4022) مليون مارك في 1991. وقد كانت المرتبة الأخيرة للبحرين حيث بلغت (243) مليون مارك في 1991، وذلك باستثناء العراق التي بلغت الصادرات الألمانية إليه (22) مليون مارك في 1991 نظراً للظروف التي يمر بها العراق في تلك الفترة. وقد احتل الأردن المرتبة الحادية عشرة بين الدول العربية من حيث مقدار الصادرات الألمانية إليها في 1991.

جدول رقم (6)

المعونات الاقتصادية الألمانية إلى الدول العربية في الفترة (1950-1978)

مليون مارك

الدولة	المعونات الكلية	المعونات الرسمية
الجزائر	4148	360
مصر	2570	304
تونس	914	816
المغرب	860	74
ليبيا	583	18
اليمن الجنوبي	8	3
الإمارات العربية	197	-
سوريا	96	-
السعودية	9	-
لبنان	70	-
الأردن	470	434
السودان	438	422
عمان	352	-
العراق	318	25
اليمن الشمالي	276	261
قطر	2	-
الكويت	1	-
البحرين	-	-
موريتانيا	96	-
الصومال	220	-

المصدر: المحافظة، علي (2002): ألمانيا والوحدة العربية 1945-1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص 205

ويلاحظ من هذا الجدول أن الأردن احتل المرتبة السادسة بين الدول العربية التي تلقت معونات من ألمانيا بعد الجزائر ومصر وتونس والمغرب وليبيا. هذا وقد تراوحت المعونات الألمانية بين المعونات المالية والتكنولوجية للأردن وبقية الدول العربية، فقد بلغت المعونات المالية للأردن في السنوات (1977-1979) كما يلي: 70 ، 0 ، 70 مليون مارك على التوالي، في حين بلغت المعونات التقنية للأردن في نفس الفترة كما يلي: 81، 10، 79 مليون مارك على التوالي. وقد استمرت المعونات الألمانية للأردن حتى بعد توحيد الألمانيتين فوصلت سنة 1996 إلى (50) مليون مارك. ويبين الجدول رقم (7) التجارة الخارجية للأردن مع السوق الأوروبية المشتركة للفترة (1970-1991) ، ويبين هذا الجدول العجز التجاري الكبير بين البلدين، وذلك لأن الصادرات لا تغطي في أحسن أحوالها (10%) من مقدار المستوردات.

جدول رقم (7)

التجارة الخارجية للأردن مع السوق الأوروبية المشتركة في الفترة (1970-1991)

مليون دينار/نسبة مئوية

السنة	الواردات		الصادرات		نسبة تغطية الصادرات للمستوردات
	مليون دينار	%	مليون دينار	%	%
1970	22.2	33.7	0.6	5.0	2.7
1975	36.9	30.7	3.2	6.5	4.2
1980	259.7	36.3	2.1	1.7	0.8
1981	339.5	32.4	2.5	1.5	0.7
1982	350.1	27.0	3.6	1.9	1.0
1983	346.2	31.4	8.1	5.1	2.3
1984	335.8	29.8	10.4	4.0	3.1
1985	314.6	28.6	11.4	4.5	3.6
1986	299.5	35.2	18.8	8.3	6.2
1987	287.9	31.4	17.1	6.8	5.9
1988	289.5	28.3	25.4	7.8	9.0
1989	365.7	29.7	25.0	4.7	6.8
1990	494.1	28.6	22.1	3.6	4.4
1991	521.2	29.9	18.5	3.1	3.6

المصدر: العمرو، نضال عودة ا جدعان (2004): الأردن بين مشروعي الشرق أوسطي والمتوسطي (1990-2002)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

أما الجدول رقم (8) أدناه فيبين التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي في الفترة (1997 – 2004)

جدول رقم (8)

التبادل التجاري للأردن مع الاتحاد الأوروبي في الفترة (1997-2004)

مليون دينار/نسبة مئوية

السنة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري
1997	77.2	946.4	869.2-
1998	68.4	887	818.6-
1999	60.6	799.2	738.6-
2000	35	1002.2	967.2-
2001	49.4	973.4	924-
2002	44.3	1029.9	985.6-
2003	548	1048.7	996.9-
2004	72.6	1359	1286.7 -

المصدر: دائرة الإحصاء العامة، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، 2004

ويمكن من خلال قراءة هذا الجدول ملاحظة ما يلي: (صيام وآخرون، 2005)

4. بلغت الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (3,1%) من إجمالي الصادرات الأردنية عام 2004، في حين بلغت المستوردات الأردنية ما نسبته (23,5%) من إجمالي المستوردات الأردنية عام 2004.

5. بدأت قيمة الصادرات الأردنية بالإرتفاع عام 2001 لتصل إلى ما مجموعه (49,4) مليون دينار وارتفعت عام 2003 إلى ما مجموعه (54,8) مليون دينار، وارتفعت إلى (72,6) مليون دينار عام 2004 وبنسبة (23.4%).
6. انخفضت قيمة المستوردات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي عام 1998 إلى (886) مليون دينار، وعام 1999 بلغت (799,2) مليون دينار.

إضافة إلى ذلك يمكن ملاحظة من خلال مراجعة مجمل البيانات السابقة استمرار تدفق المساعدات والمنح وزيادتها، حيث قام الإتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات ومنح من خلال برنامج (ميدا) وحصل الأردن من خلال هذا البرنامج على (483,9) مليون يورو، منها (223) مليون يورو قروض مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي. (فريحات، 2002)

ج- المحور الاجتماعي والإنساني والثقافي:

يتضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال الثقافي والاجتماعي، وتتوخى الاتفاقية من خلال الحوار المتواصل تحسين شروط عمل الأردنيين بصفة قانونية مع الاتحاد الأوروبي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1999: 122)

أما فيما يختص بالتعاون الثقافي، فقد أكدت المادة (85) على وضع أسس لحوار ثقافي مستمر، وطويل الأمد، ومنتظم، وبروح من الاحترام الثقافي، وعلى الطرفين إيلاء الشباب العناية المناسبة، والتعبير عن النفس، والمحافظة على التراث، ونشر الثقافة، وتحفيز أية فعالية ذات اهتمام متبادل في مجال المعلومات والاتصالات وتوسيع أية برامج حالية للتعاون الثقافي بين دول المجموعة لتشمل الأردن حيث بث التلفزيون الأردني ثلاثة أفلام ثقافية عن الشراكة الأردنية الأوروبية من إنتاج مؤسسة (جورج بيوتيرز) الأوروبية ضمن التعاون الأوروبي مع الأردني. (وزارة التخطيط، 2002: 29)

6.3.4 المعالم المهمة في اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

5. حرية انتقال المنتوجات الصناعية:

نصت الاتفاقية على تأسيس منطقة تجارة حرة لتجارة السلع الصناعية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي، وعلى عدم فرض أية ضرائب أو رسوم جديدة على السلع المتبادلة من الطرفين، والتخفيف التدريجي للضرائب المفروضة حالياً للوصول إلى منطقة تجارة حرة خلال 12 سنة من تاريخ توقيع الاتفاقية كحد أعلى، مع ضرورة الالتزام بأحكام اتفاقية الجات. (منصور، 1999)

6. حرية حركة المنتوجات الزراعية:

طالب المفاوضون الأردنيون أن يخفض الاتحاد الأوروبي الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأردني والمصدرة إلى بلدان الإتحاد، حتى تصبح صفراً، وزيادة الكميات المستوردة، وفترات لسماح الدخول، ويهدف ذلك إلى زيادة صادرات المنتوجات الزراعية الأردنية إلى سوق الاتحاد.

لكن يعتبر استثناء بعض السلع الزراعية مع تحرير التجـارة في بعض المراحل والسمـاح بدخول كميات محدودة من السلع الزراعيـة الأردنيـة في فترات زمنية وحصص محددة من أهم المعيقات أمام دخول الصـادرات الأردنيـة إلى دول الاتحاد الأوروبي. (صيام وآخرون، 2005)

7. قواعد المنشأ:

يقصد بها أن أي سلعة تمر بعدد من مراحل التصنيع والمعالجة قبل أن تصل إلى حالتها النهائية، وفي كل مرحلة تكسب السلعة قيمة مضاعفة، وغالباً ما تتم مراحل عملية التصنيع والمعالجة في أكثر من دولة، وبالتالي فإن أكثر من دولة سوف تساهم في إنتاج السلعة النهائية، ومن هنا فإن الاتحاد الأوروبي قد حدد العديد من الشروط والقواعد الواجب توافرها في السلعة حتى تكسب صفة المنشأ. حيث يشترط الاتحاد الأوروبي لحصول الصادرات الأردنية من السلع الصناعية على الإعفاءات الجمركية والمعاملة التفضيلية الواردة في اتفاقية الشراكة توفر عدداً من الشروط والقواعد لتكسب الدولة المصدرة بموجبها صفة المنشأ.

ومن الملاحظ أن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من الإتحاد الأوروبي سوف يؤدي إلى منافسة الصناعة الوطنية الناشئة، بالإضافة إلى انخفاض إيرادات الخزينة نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية، ولكن يمكن معالجة ذلك من خلال: (منصور، 2000)

أ- مساعدات الإتحاد الأوروبي المالية.

ب- فرض ضرائب على واردات منتجات معينة.

ج- إلغاء جميع الاستثناءات أو بعضها الموجودة في قانون ضريبة المبيعات.

8. حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية:

منحت الاتفاقية الأردن فترات سماح مختلفة لمراجعة وإعادة صياغة وتطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية المعمولة دولياً، كما هي محددة في القوانين الدولية ذات الصلة التي تغطي الملكية، وطلبت الاتفاقية من الأردن الدخول في اتفاقيات متعددة في فترات سماح ما بين 5 -7 سنوات. (الأحمد، 1998)

9. المدفوعات وتحركات رأس المال والاحتكارات الحكومية :

يجب عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ تحقيق ما يلي :

أ- أن لا يكون هنالك أية قيود على تحرك رأس المال من أحد الأطراف إلى طرف الأخر من دون تطاول على التزامات كل من الطرفين بموجب الاتفاق مع صندوق التعاون الدولي.

ب- أن لا يكون هناك أية قيود على حركة أو تحويل رأس المال ، والإرجاع من طرف إلى أخر لإغراض الاستثمار المباشر (وزارة التخطيط، 2002: 5)

ج- عندما تقتضي الضرورة وحيث تسبب التحركات بين الجانبين بمصاعب جدية لعملية سياسة معدل الصرف أو السياسة النقدية في الاتحاد الأوروبي والأردن، فانه يمكن للطرفين اتخاذ تطبيق إجراءات مقيدة لتحركات رأس المال لفترة لا تتعدى عن سنة عندما تكون هناك حاجة قصوى لمثل هذه الإجراءات.

د- عندما يواجه أي من الطرفين مصاعب حقيقية تتعلق بميزان المدفوعات،فإنه وبما يتلاءم مع معاهدة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) واتفاقية صندوق النقد الدولي قد يطبق إجراءات ضرورية جداً لمعالجة هذه الأوضاع بشرط أن ذلك الطرف يخبر الطرف الآخر فوراً بهذه الإجراءات، ويزوده بأقرب فرصة ممكنة بجدول زمني لإزالة هذه الإجراءات.

هـ- يتعهد كل من الأردن والاتحاد الأوروبي بالتخفيف التدريجي لاحتكارات الحكومة وذلك حسب نص المادة (58) من الاتفاقية. (وزارة التخطيط، 2002: 19)

وبناءاً على ما سبق نجد أن مشروع الشراكة الأوروبية الأردنية إنما يعتبر مشروعا ذو فائدة للطرفين، من حيث حالة التعاون بين المملكة الأردنية الهاشمية والإتحاد الأوروبي وتوقيع اتفاقية تعاون شراكة بين الطرفين عام 1997 بعد عدة جولات من المفاوضات، وهذه الاتفاقيات جاءت معتمدة على مشروع الشراكة، الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في مؤتمر (برشلونة).

الفصل الخامس
الخاتمة والنتائج والتوصيات

1.5 الخاتمة

تعتبر معاهدة السلام إنجازا وطنيا، فهي تتفق مع الثوابت الأردنية والشرعية الدولية، إذ ضمنت إعادة حقوق الأردن كاملة غير منقوصة وإعادة السيادة الأردنية إلى أراضيه المحتلة وحقوقه في مياهه التي حرم منها عقودا طويلة وكفلت للأردن رسم الحدود الغربية للمملكة لأول مرة لتصبح حدودا بموجب الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بعد التصديق على هذه المعاهدة والتي تم تبادل وثائقها بين الأردن وإسرائيل، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عناصر البيئة الداخلية للسياسات الخارجية الأردنية والمؤثرة في سلوكها الخارجي، ودراسة وتحليل بنود المعاهدة وملحقاتها ومحاضرها المشتركة، ومعرفة الآثار السياسية والاقتصادية على الجانب الأردني الإسرائيلي، وأثرها على علاقة الأردن السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي جراء توقيع معاهدة السلام .

وفي ضوء نتائج تحليل بنود الاتفاقية فقد تبين وجود علاقة بين تطور العلاقات السياسية، والاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. ومن تحليل الجانب الاقتصادي بين الأردن والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقروض والمساعدات، تبين وجود علاقة بين تزايد القروض، والمساعدات للأردن من الاتحاد الأوروبي وبين توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

2.5 النتائج

تشير كافة المعطيات التاريخية بما في ذلك الظروف والأحداث والحروب العربية الإسرائيلية والمؤثرات الداخلية والخارجية إلى عدم توفر الفرصة الكافية أمام الأردن ليقيم علاقات سلام رسمية بينه وبين إسرائيل أو حتى التفاهم على توقيع اتفاق سلمي في فترة مبكرة من تاريخ الأردن، ومن هذه الظروف نذكر مثلاً طبيعة الرسالة الهاشمية التي تحتم على القيادة الأردنية الوقوف مع الأشقاء العرب

والفلسطينيين ومساعدتهم في حل مشاكلهم والتوصل إلى حقوقهم الشرعية وإن كان ذلك على حساب مصلحة الأردن، فالمشاكل الأردنية الإسرائيلية ليست كبيرة بالقدر الذي يحتم على الأردن الدخول في كافة المعارك التي استهدفت استرجاع الأراضي الفلسطينية المحتلة المغتصبة، وهذا لأن الأردن ممثلاً بقيادته الحكيمة لم يخرج عن الصف العربي على امتداد سنوات الحكم الهاشمي.

ويظهر ذلك جلياً في مواقف الهاشميين خلال سنوات حكمهم المتتالية منذ قيام الثورة العربية الكبرى التي إنما هدفت إلى تخليص العرب من الاضطهاد الذي كانوا يتعرضون له وإنقاضهم من سياسة التتريك التي كانت تمارس عليهم؛ فتارة تجابه العلاقة بموقف الهاشميين الرافض لوعد بلفور وإقامة الوطن القومي لليهود والكثير من المواقف الأخرى التي دفع الشريف الحسين بن علي ثمنها في ظل تخاذل الإنتداب البريطاني وتنكره لوعوده مع الشريف. وتارة أخرى برفض مطالب الأمير فيصل بن الحسين باستقلال الأمة، وانضمام الأردنيون لشقائقهم العرب والفلسطينيين في عهد الملك عبد ا بن الحسين الأول في الكثير من المواقف مثل المظاهرات والمطالبة بوقف الهجرة اليهودية ورفض مشروع تقسيم فلسطين. وكذلك استمرار القيادة الأردنية بدعم الشعب الفلسطيني حتى بعد إعفائه من هذه المسؤولية بعد إعلان قمة الرباط، وذلك من خلال الإصرار على اعتبار القرار 242 هو الأساس الذي من الممكن أن تبنى عليه أية مفاوضات لأنه القرار الوحيد الذي يصف الوجود الإسرائيلي في الأراضي العربية بالاحتلال.

ورغم كثرة مشاريع السلام التي كانت تطرح من قبل عدة أطراف سواء عربية أم غير عربية إلا أن العلاقات الأردنية الإسرائيلية لم تتطور ضمن اتفاقية سلام لأن مثل هذه المشاريع لم تكن مناسبة حيناً أو كانت ترفض من قبل الفلسطينيين أو اليهود أو العرب أحياناً أخرى، ومن هنا فإن العوائق التي وقفت أمام الأردن لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل قد تمثلت في العوائق الأردنية التي تمحورت حول رفض مبدأ الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة والمطالبة بانسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967 والمطالبة بالتأكيد على حق تقرير المصير للفلسطينيين.

ناهيك عن العوائق الفلسطينية التي تمثلت في عدم قبول بعض القرارات والمبادرات مثل رفضهم لقرار 242 الذي وافق عليه الأردن، ورفضهم لمشروع روجرز (1970) رغم أنه يدعو إلى قيام مباحثات تهدف إلى التوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة وكذلك رفض مشروع المملكة العربية المتحدة (1972) الذي طرحه الأردن، ورفض مشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية الذي طرحه الأردن (1984) كأساس لتسوية القضية الفلسطينية، ورغم ذلك فقد احترم الأردن رغبات الأشقاء الفلسطينيين تلك.

أما بخصوص العوائق العربية التي حالت دون قيام علاقات سلام أردنية إسرائيلية فقد تمثلت في عدم موافقة بعض الدول العربية على قرار 242 بل وحتى عدم قبول مشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحه الأردن (1972). أما العوائق الإسرائيلية فقد تمثلت في رفض فكرة الحد من الهجرة اليهودية أو فكرة وقف بيع الأراضي لليهود ورفضهم كذلك التفاوض مع العرب ضمن مؤتمر سلام دولي وهو ما كان الأردن ينادي به ورفضه الانسحاب إلى حدود ما قبل 1967 وتحايلهم في كل مرة في قبول مقترحات مشروعات السلام، بل والتنصل من وعودهم في كثير من الأحيان، علاوة على ممانعتهم لقيام دولة فلسطينية مستقلة. أما العوائق الدولية والتي لم تشكل حائلاً مباشراً في طريق الأردن لإقامة علاقات سلام مع إسرائيل بل بشكل غير مباشر وتمثلت في عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ القرارات الصادرة عنها.

أما بخصوص الدوافع التي حفزت الأردن إلى فتح باب التفاوض مع إسرائيل فقد تمثلت أولاً في أزمة الخليج الثانية التي شجعت الأردن على حل الصراع العربي الإسرائيلي بشكل سلمي في ظل حالة من التردي العربي، بالإضافة إلى تأثر الأردن بالتغير الكبير الذي أصاب النظام الدولي وخروج الإتحاد السوفيتي من منظومة القطبية الثنائية، علاوة على الدوافع الأمنية حيث لا يتمتع الأردن بحماية أية دولة عظمى أو مجموعة أو حلف أو تنظيم دولي أو حتى عربي كما أشار المغفور له الملك الحسين بن طلال حينها. وكان مما ساعد الأردن كثيراً على توقيع الاتفاقية

توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في الثالث عشر من أيلول من عام 1993.

وفيما يتعلق بالدوافع الاقتصادية التي شجعت الأردن على توقيع الاتفاقية فهي محاولة التخلص من التحديات الاقتصادية التي تواجه الأردن مثل الفقر والبطالة والمديونية المرتفعة وارتفاع معدل النمو السكاني.

وقد جاءت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لتغطي مجموعة من القضايا مثل الحدود والأمن والعلاقات الثنائية والمياه والعلاقات الاقتصادية وقضايا اللاجئون والنازحون والأماكن التاريخية والدينية والتبادل العلمي والثقافي وعلاقات حسن الجوار ومحاربة الجريمة والمخدرات والنقل والطرق وحرية الملاحة والبريد والاتصالات والسياحة والبيئة والطاقة والتنمية الزراعية والصحة والتشريعات وحل النزاعات، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية نموذجاً حياً على إمكانية التوصل لحل النزاعات الثنائية بين الدول بطرق سلمية وضمن شرعية القانون الدولي.

ورغبة من الدول الأوروبية القديمة الحديثة في المساعدة في حل مشكلة الشرق الأوسط والمحافظة على استقراره لعدة أسباب أهمها أن أمن أوروربا هو من أمن الشرق الأوسط؛ ومن هنا فقد نظرت هذه الدول إلى الأردن بوصفه طرفاً أساسياً في إعادة تأهيل المنطقة فجاءت اتفاقية الشراكة الأوروبية لتلقي بظلالها على الأردن ضمن المستويين السياسي والاقتصادي. وبما أن الحوار العربي الأوروبي قد بدأ قبل توقيع معاهدة السلام بوقت كثير وكان الأردن ضمن الدول العربية التي تتلقى المساعدات والقروض الأوروبية إلا أن هذه المساعدات قد ازدادت بعد توقيع الاتفاقية ففي حين بلغت الهبات المالية الألمانية إلى الأردن (18) مليون ايكو (وحدة نقد أوروبية) في الفترة (1977-1981) فقد وصلت إلى (44) مليون ايكو في 1997، وبلغت القروض (198) مليون ايكو في 1997 بعد أن كانت (18) مليون ايكو في 1981 وبعد أن بلغت الواردات الألمانية من الأردن (18) مليون مارك في 1980 فقد وصلت إلى (38) مليون مارك في 1991، ووصلت إلى (76.2) مليون دينار أردني في 2004، وتم توقيع اتفاقية تمويلية لتقديم منح للأردن من الاتحاد

الأوروبي تصل إلى (63) مليون يورو، وتشجيع فرص إقامة العديد من المشاريع المشتركة بين الطرفين.

أما فيما يخص المحاور الأخرى من الاتفاقية مثل المحور الاجتماعي والإنساني والثقافي فقد تضمن هذا المحور المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعـاون بـين الطرفين في المجال الثقافي والاجتماعي، وتتوخى الاتفاقيـة مـن خـلال الحـوار المتواصل تحسين شروط العمل للأردنيين بصفة قانونية مـع الاتحـاد الأوروبـي، وضع أسس لحوار ثقافي مستمر، وطويل الأمد، ومنتظم، وبـروح مـن الاحتـرام الثقافي، وعلى الطرفين إيلاء الشباب العنايـة المناسـبة، والتعبيـر عـن الـنفس، والمحافظة على التراث، ونشر الثقافة، وتحفيز أية فعالية ذات اهتمام متبـادل فـي مجال المعلومات والاتصالات وتوسيع أية برامج حالية للتعاون الثقـافي بـين دول المجموعة لتشمل الأردن، وفيما يتعلق بحرية انتقال المنتوجات الصناعية فقد نصت الاتفاقية على تأسيس منطقة تجارة حرة لتجارة السلع الصناعية بـين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي، وعلى عدم فرض أية ضرائب أو رسوم جديـدة علـى الـسلع المتبادلة من الطرفين، والتخفيف التدريجي للضرائب المفروضة، بالإضـافة إلـى تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية ذات المنشأ الأردني المـصدرة إلى بلدان الاتحاد، وذلك بهدف زيادة صادرات المنتوجات الزراعية الأردنيـة إلـى سوق الاتحاد. علاوة على موافقة الاتحاد الأوروبي على منح الأردن وبلدان حوض البحر المتوسط حق التمركز القطري في حال شرعت هذه البلدان بمفاوضات فيمـا بينها (ثنائية أو غير ذلك) لإقامة مناطق تجارة حرة.

وفيما يخص حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية فقد منحـت الاتفاقيـة الأردن فترات سماح مختلفة لمراجعة وإعادة صياغة وتطبيق قوانين حقوق الملكيـة الفكرية المعمولة دولياً، كما هي محددة في القوانين الدولية ذات الصلة التي تغطـي الملكية، وطلبت الاتفاقية من الأردن الدخول في اتفاقيات متعددة في فترات سماح ما بين 5 -7 سنوات. وفيما يخص المدفوعات وتحركات رأس المـال والاحتكـارات الحكومية فقد تعهد كل مـن الأردن والاتحـاد الأوروبـي بـالتخفيف التـدريجي للاحتكارات الحكومية.

ويمكن بيان جملة الآثار الإيجابية التي ترتبت على الشراكة الأردنية ـ الأوروبية بما يلي:

6. بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية مع المجموعة الأوروبية عام 2004 ما مجموعه (1431،9) مليون دينار، وبنسبة نمو مقدارها (29,7%) مقارنة مع قيمة إجمالي التجارة الخارجية لهذه الدول عام 2003 وبلغت (1103,5) مليون دينار وبزيادة بلغت (328,4) مليون دينار. وشكلت الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (3,1%) من إجمالي الصادرات الأردنية عام 2004، في حين بلغت المستوردات الأردنية ما نسبتة (23,5%) من إجمالي المستوردات الأردنية عام 2004 (صيام وآخرون، 2005: 7). وفيما يخص حجم التبادل التجاري بين الأردن وبريطانيا، فقد زاد هذا التبادل حيث ازدادت الصادرات البريطانية إلى الأردن بنسبة (16%) في 2005، فيما ازدادت المستوردات من الأردن بنسبة (9%).
7. بدأت قيمة الصادرات الأردنية بالإرتفاع عام 2001 لتصل إلى ما مجموعه (49,4) مليون دينار وارتفعت عام 2003 إلى ما مجموعه (54,8) مليون دينار، وارتفعت إلى (72,6) مليون دينار عام 2004 وبنسبة (23.4%). ومن هنا ومن خلال الجداول السابقة يمكن لنا أن نلمس الآثار الإيجابية لتوقيع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية بصورة عامة والموقف الذي تبناه الاتحاد الأوروبي المتمثل في مساعدة أطراف المعاهدة، فعلى سبيل المثال ففي حين كانت صادرات الأردن إلى السوق الأوروبية المشتركة في الفترة (70-1991) 168.8 مليون مارك، فإنها ازدادت بشكل كبير بعد توقيع الاتفاقية مع اتحاد الدول الأوروبية فبلغت صادرات الأردن إلى دول الاتحاد الأوروبي ما يقارب 955.5 مليون دينار في الفترة ما بين (97-2004).
8. انخفضت قيمة المستوردات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي عام 1998 إلى (886) مليون دينار، وعام 1999 بلغت (799,2) مليون دينار.

9. دعم وتسهيل إعادة هيكلة القطاع الصناعي الأردني، وضمن هذا الإطار، فقد قام الاتحاد الأوروبي بتحويل العديد من المشاريع الداعمة للقطاع الصناعي الأردني.

10. استمرار تدفق المساعدات والمنح وزيادتهـا، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات ومنح من خلال برنامج (ميدا)، حيث حصل الأردن من خلال هذا البرنامج على (483,9) مليون يورو، فيها (223) مليـون يورو قروض مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي (فريحات، 2002: 7).

11. وقد أعلنت المفوضية الأوروبية أنها ستقدم مساعدات قيمتها 67 مليون يورو إلى الأردن ضمن أداة التمويل الخاصة بـ برنامج "ميدا" (الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة الأورومتوسطية) لسنة 2006. ويشكل مبلغ المساعدات المقدم إلى الأردن - 67 مليون يورو - جزءا من "الروزنامة" السنوية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لدعم خطة العمل الأردنية وتهدف هذه المساعدة إلى دعم التزام الأردن المتواصل نحو عملية الإصلاح وتنفيذ أجندته الوطنية رغم الظروف الصعبة. وتغطي خطة التمويل هذه ثلاثة مجالات تشمل الإستراتيجية الوطنية للأردن مرفق الحكم الرشيد ودعم تكنولوجيات الأبحاث والتنمية. وستخصص مبالغ للتدريب التعليمي ضمن برنامج الإستراتيجية الوطنية للأردن بناءا على متطلبات السوق ووفقا لمسيرة الإصلاح في الأردن، كما ستساهم هذه المساعدات في زيادة الفرص المتاحة للجماعات الأقل حظا بما في ذلك الشباب والأطفال الذين يعانون من الحرمان الاقتصادي في المناطق الريفية. (http://www.egypty.com)

12. السماح بدخول مؤسسات مالية إلى الأردن مما سيؤدي إلى تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى الأردن، وهذا سيخدم الاقتصاد الأردني.

13. الاستفادة من التكنولوجيا والتقنية الحديثة وتسهيل نقلها إلى الأردن، وهذا سيخدم الاقتصاد الأردني.

14. تشجيع ودعم عمليات الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

15. عقد اجتماعات متجددة وذلك في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وخطة العمل المشتركة المنبثقة عن سياسة الحوار الأوروبية. حيث تم خلال الاجتماع بين اللجان الفرعية المشتركة الأردنية الأوروبية تبادل وجهات النظر حول العديد من الموضوعات المرتبطة بالشؤون الجمركية ومجالات التعاون الجمركي.

16. توقيع اتفاقية تمويلية لتقديم منح من الإتحاد الأوروبي للأردن، حيث وقعت في وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية بتاريخ 20 تشرين أول 2005 أربع اتفاقيات لتقديم أربع منح من الاتحاد الأوروبي للأردن وبقيمة 63 مليون يورو. (صحيفة العرب اليوم الأردنية، العدد 3060، السنة التاسعة، 21 تشرين الأول ـ 2005). ويعد الأردن ثاني أكبر متلقي لمساعدات الاتحاد الأوروبي نسبة لعدد السكان بعد المناطق الفلسطينية، ومنذ توقيع الأردن اتفاقية الشراكة بلغ إجمالي المساعدات المقدمة له أكثر من خمسمائة وسبعين مليون يورو.

17. تشجيع فرص إقامة المشاريع المشتركة، والسماح بكامل ملكيتها لأجانب من الطرف الثاني إذا لم يتعارض ذلك مع القوانين المحلية الخاصة التي تنظّم العمل في هذا القطاع.

3.5 التوصيات

توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات في ضوء النتائج السابقة وتتمثل بما يلي:

5. لا بديل عن العمل العربي المشترك، وذلك من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالأمة العربية، بالإضافة إلى أن خلق كتلة عربية موحدة يساهم في تعزيز المكاسب على كافة المستويات والأصعدة، وخلق نفوذ عربي مؤثر على المستوى الدولي.

6. طالما أن التنسيق العربي والعمل العربي المشترك أمر صعب تحقيقه دفعةً واحدةً في ضوء الظروف الدولية الراهنة، فإن إمكانية التنسيق قد تتحقق من خلال تقسيم الدول المتقاربة اقتصاديا مع بعضها البعض كخطوة مبدئية، مع

إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتحفيز الاستثمارات العربية من أجل الوصول إلى الأسواق العربية المشتركة، على أن يقترن كل ذلك بالإرادة السياسية، ويتم ضمن بوتقة الجامعة العربية.

7. بما أن المشاريع مفروضة على المنطقة، وهو أمر واقع لا مفر منه، فإن على الحكومة الأردنية محاولة الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، وذلك من خلال دعم القطاع الخاص وزيادة الفرصة أمامه، وذلك من أجل الاستفادة بشكل أكبر من هذه المشروعات وحماية الصناعات الأردنية، وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة حتى تكون قادرة على المنافسة.

8. إن القطاع الزراعي هو من أهم القطاعات في الأردن، لذلك على الحكومة الأردنية دعم المزارعين وتوعيتهم بشكل مستمر، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية لهم ودفعهم نحو زراعة المحاصيل التي تتناسب وتتلاءم مع احتياجات السوق وترشيد استخدام المبيدات الزراعية لضمان عدم تجاوز التشريعات والاتفاقيات الموقعة مع الإتحاد الأوروبي.

9. على الحكومة الأردنية المساهمة بشكل أكبر في مجال التنمية البشرية والاستثمار في الإنسان الأردني والمواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل الداخلي والخارجي. بالإضافة إلى بذل المزيد من الجهود في ترويج وتسويق الأردن سياحياً واستثماريا، وانطلاقا من واقع طبيعة الإنسان الأردني الذي يمثل ركيزة أساسية لكل ذلك.

10. تعتبر الصناعات الدوائية من أكثر الصناعات، تضرراً جراء تطبيق قوانين الملكية الفكرية، لذلك يجب على الحكومة حماية الصناعات الدوائية في الأردن، وذلك من خلال إقامة علاقات شراكة فيما بين الشركات الدوائية الأردنية والشركات العالمية.

11. يجب على الحكومة الأردنية ربط الاقتصاد الأردني بالاقتصاد العالمي حتى يكون قادراً على التكيف مع المستجدات الدولية بشكل مستمر، وقادر على الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، وأن لا يكون اقتصاد أحادي الجانب، بل يجب أن يكون اقتصاد متعدد الجوانب.

12. عقد المزيد من الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية مع إسرائيل وبشكل مباشر.

13. التنسيق فيما بين الدول العربية في كل القضايا ذات العلاقة باتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، مع التفعيل الأردني الإيجابي لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية على المستوى العربي.

14. العمل على استحداث آليات عربية مسؤولة عن نقل وتوزيع، أو على الأقل التنسيق فيما يخص السلع العربية الزراعية كي لا تدخل الدول العربية في منافسة فيما بينها من ناحية، وكي تتمكن هذه السلع من الوصول إلى المستهلك الأوروبي في جميع أنحاء السوق الأوروبية في الوقت المناسب وبتكاليف نقل وتوزيع منخفضة كي تكون منافسة.

15. العمل كمجموعة سياسية ضاغطة على الجانب الأوروبي لمطالبته بزيادة المساعدات المالية والفنية لمواجهة استحقاقات اتفاقيات الشراكة الكبيرة الناجمة عن التكيف وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية.

16. أن يبين للجانب الأوروبي أن تهيئة الظروف المناسبة التي يأمل الجانب الأوروبي بتهيئتها عن طريق تحسين الأوضاع الاقتصادية العربية لمساعدته في حل قضاياه الاقتصادية من حيث العمالة و قضاياه الاجتماعية، وعلى رأسها قضية الهجرة، حيث يتطلب العمل خفض القيود الواردة في قواعد المنشأ والحواجز غير الجمركية، أو أن يؤجل تطبيق بعضها، كونها تشكّل في واقع الأمر عراقيل، وضعت بقصد أو بدون قصد، تمنع الدول العربية من تحقيق مكاسب ملموسة على أرض الواقع، ومن ثم تمنع تهيئة تلك الظروف.

17. البحث عن سبل أخرى للاستفادة من المعاهدة ودعم الاقتصاد الأردني، وذلك بدخول العمالة الأردنية إلى الأسواق الأوروبية، وفتح مصانع أردنية في دول الاتحاد الأوروبي والاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي الأوروبي.

18. إيجاد صناعة تصديرية أخرى للخارج غير الملابس لتساهم في دعم الاقتصاد الأردني، حتى يكون هناك تنوع في الصادرات الأردنية مما يفتح لها أسواقاً جديدة.

19. إنشاء مناطق صناعية جديدة، تساعد على الحد من البطالة، وتساعد على دعم الاقتصاد الوطني وتقلل من العجز في الميزان التجاري الأردني.

المراجع

إبراهيم حماد (1997): اتفاقية التعاون الأمني العربي الأوروبي، **المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية** المجلد الأول، مركـز الدراسـات العربـي الأوروبي، باريس.

إبراهيم، حسام منسي (1996): **بيعة السلام لجلالة الملك الحسين المعظم** ـ بيعـة السلام لجلالة صانع السلام.عمان

ابو هيف ، علي صادق ، (1966) ، **القانون الدولي العام – الاصـول والمبـادئ العامة** - ، الطبعة الثامنة ، منشأة المعارف ، الاسكندرية

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسـرائيل (فـي حقلـي الطب والصحة) مركز الإعلام الأردني، وزارة الإعلام، عمان.

الأحمد، أحمد قاسم (1998): التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكـة الأردنيـة الهاشمية والإتحاد الأوروبي ـ **اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبيـة**، المعهـد الدبلوماسي الأردني، عمان.

الأزعر، محمد خالد (1998): **حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين**، مطابع دار الشروق، عمان، الأردن.

الأكاديمية المغربية،(1996) **ماذا لو أخفقت عملية السلام في الـشرق الأوسـط**، المجلد الأول، الدورة الثانية، الأكاديمية المغربية، الرباط.

الأهرام (1999): **التقرير الإستراتيجي العربي العام**، مركز الدراسـات الـسياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.

البدارين، فالح حمد (2002): **اتفاقية السـلام الأردنيـة مع إسرائيل**، دار الحامـد للنشـر والتوزيـع، عمان، الأردن.

بن طلال، الحسن،(1981م)، **حق الفلسطينين في تقرير المصير**، دراسـة للـضفة الغربية وقطاع غزة، ، مطبوعات شركة كوورتيت المحدودة.

التل، بلال حسن (1992): **الأردنيون وفلسطين**، دار البيـرق للطباعـة والنـشر، عمان، الأردن.

التل، بلال حسن، وآخـرون (1996): هزاع المجالـي - **قـراءة فـي سـيرته وتجربته، مع المذكرات**، المركز الأردني للدراسـات والمعلومـات، عمـان، الأردن.

التل، عبد ا (1959): **كارثة فلسطين**، دار القلم، القاهرة، مصر.

الجاسور، ناظم عبد الواحد (1996): التصور الأوروبي لأمـن البحـر المتوسـط وتأثيره على الوضع العربي الراهن، **دراسات عربية**، العدد 11، بيروت.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشـمية (1994): **قـانون تـصديق معاهـدة السـلام بين حكومة المملكـة الأردنيـة الهاشميـة وحكومـة إسـرائيل**، القانون رقم (14) لسنة 1994، العدد (4104)، مديرية المطـابع العـسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (1995)**: اتفاقية زراعية بين حكومـة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل**، العدد (4090)، ، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (1996): **اتفاقيـة التعـاون التجـاري والاقتصادي ، بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل** ، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسميـة للمملكة الأردنيـة الهاشمية (1996): **اتفاقية النقل بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل**، العدد (4104)، مديرية المطابـع العسكريـة، عمان.

الجريدة الرسميـة للمملكة الأردنيـة الهاشمية (1996): **اتفاقيـة بـين حكومـة المملكة الأردنية وحكومة دولة إسرائيل حول التعاون في مكافحة الجريمـة والمخدرات غير المشروعة**، العدد (4104)، مديرية المطابـع العسكريـة، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (1996): **اتفاقية تعاون لحماية البيئـة والمحافظة على الطبيعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل**، العدد (4113)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (1996): **اتفاقية حول الترتيبات للعقبة وإيلات بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل** ، العدد (4106)، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

الجريدة الرسميـة للمملكة الأردنيـة الهاشمية (1996): **اتفاقية خدمات جوية بين حكومـة الأردن ودولـة إسـرائيل**، العـدد (4104)، مديريـة المطابـع العسكريـة، عمان.

الجريدة الرسميـة للمملكة الأردنيـة الهاشمية (1996): **اتفاقيـة سـياحية بـين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل**، العـدد (4104)، مديرية المطابـع العسكريـة، عمان.

الجريدة الرسميـة للمملكة الأردنيـة الهاشمية (1996): **مـذكرة تفاهـم بـشأن التعـاون في مجالي البريد والإتصالات السلكيـة واللاسلكيـة بين حكومـة المملكـة الأردنيـة الهاشميـة وحكومة دولة إسـرائيل**، العـدد (4104)، مديرية المطابـع العسكريـة، عمان.

الحباشنة، خالد (1999): **العلاقات الأردنيـة- الإسرائيليـة، الجذور والآفـاق**، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنـان.

الحسامي، محمد مفلح فلاح (2004): **سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في الـشرق الأوسـط (1990-1999)**، رسالة دكتوراة غير منشورة، قـسم الدراسـات الـسياسية، معهـد البحـوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

الحضرمي، زاهر مرهون هلال (1993): **الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودورها في النظام الدولي الجديد**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

الحضرمي، عمر، والعدوان مصطفى (2003): **التربية الوطنية، الوطن والمواطن والنظام السياسي في الأردن**، دار مجدلاوي، عمان.

حقي، ناصيف (1996): المشاركة الأوروبية المتوسطية، **ندوة الشرق الأوسط في ظل العولمة المجلد** الأول، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، بيروت.

حمدان، عبدا (1989): **المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية (1977-1982)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، الجزائر.

الحوارني، هاني (1996): **الاقتصاد الأردني اطاره الإقليمي والدولي**، الطبعة الأولى، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.

الخزندار، سامي (2000): **الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

خطاب جلالة الملك الحسين ، أمام مجلس النواب، عمان، الأردن، 9 تموز، 1994.

خلاف، هاني، وأحمد نافع (1997): **نحن وأوروبا، شواغل الحاضر وآفاق المستقبل**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ، القاهرة.

الخولي، لطفي (1988): **الإنتفاضة والدولة الفلسطينية**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، مصر.

الدجاني، أحمد صدقي (1976): **الحوار العربي الأوروبي** - وجهة نظر عربية ووثائق، الشركة المتحدة للتوزيع، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.

درادكة، حلمي خليفة علي (2001): **التنافس الهاشمي السعودي وأثره على مشاريع الوحدة العربية (1930-1951)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم التاريخ، إربد، الأردن.

درويش، سائد (1992): **الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة وحرب الخليج**، دانة للعلاقات العامة والنشر والترجمة، ط1، عمان، الأردن.

ربابعة، غازي (1988): **الهاشميون والقضية الفلسطينية**، منشورات وزارة الشباب، عمان، الأردن.

السامرائي، عبدالجبار محمود (2002): **الأطماع الصهيونية التوسعية في البلاد العربية**، دراسة في التوسع الصهيوني بين الأفكار النظرية والممارسة الفعلية، دار الكتاب الجامعي، العين، الأمارات العربية المتحدة.

السامرائي، هيفاء (1982): **الحوار العربي الأوروبي**، دار الرشيد للنشر، بغداد.

سعيد، محمد السيد (1993): **نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، مصر.

سليمان، يعقوب (1994): **معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية**.

السيد ، رشاد عارف ، (1985) ، **مبادئ في القانون الـدولي العـام** ، الطبعـة الأولى ، عمان.

شكري ، محمد عزيز، (1982) ، **مدخل الى القانون الدولي العام** ، مطبعة الداود .

صالح، محسن محمـد،(2006/7/20**م.) مـشاريع التـسوية الـسلمية للقـضية الفلسطينية (1937-2001)، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** (4)، ط1، متوفر عبر (www.palestine-info.info)،

صحيفة العرب اليوم الأردنية (2005)، العدد 3060، السنة التاسـعة 21 تـشرين الأول.

صقر، محمد وآخرون (2000): **المعاهـدة الأردنيـة ـ الإسـرائيلية، دراسـة وتحليل**، الطبعة الثانية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

صيام، مأمون وآخرون (2005): **اثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبيـة علـى حركة التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي**، غرفة التجارة، عمان، الأردن.

طريف، جليل فريد (1984): **قروض الأردن الخارجيـة ودورها فـي التنميـة الاقتصادية، دائرة الأبحاث الفلسطينيـة**، البنك المركزي الأردنـي، عمـان، الأردن.

طعيمة، صابر (1975): **التاريـخ اليهـودي العام**، دار الجيـل، ج2، ط3، بيروت، لبنـان.

عامر ، صلاح الدين ، (1984) ، **مقدمة لدراسة القانون الدولي**، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، مطبعة جامعة القاهرة

العبادي، إبراهيم عيسى مفلح (2003): **التسوية السلمية الأردنيـة ـ الإسـرائيلية (1994-2001)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنيـة، عمـادة الدراسات العليا، المعهد الدبلوماسي الأردني.

العمرو، نضال عودة ا جدعان (2004): **الأردن بين مشروعي الشرق أوسـطي والمتوسطي (1990-2002)،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسـات العليا، الجامعة الأردنية.

عوض، طالب (1994): **العلاقات الاقتصادية الأردنية الأوروبية ـ الواقع والآفاق،** مركز دراسات الشرق الأوسط، البنك المركزي، التقرير الـسنوي للـسنوات (1970، 1975، 1980، 1985، 1987، 1991)، عمان.

عوض، طالب،(1995)، **التجارة الدولية،** معهد الدراسـات المـصرفية، عمـان، الأردن،.

غانم , محمد حافظ ، (1967) ، **مبادئ القانون الـدولي العـام** ، مطبعـة النهضة الحديثة ، القاهرة.

غليون، برهان (1991): **حرب الخليج ومواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية،** أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية، أزمة الخليج وتداعياتها علـى الـوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

فريحات، حيدر (2000): **المنظور الأردني للبعد الاقتـصادي للـشراكة العربيـة الأوروبية،** ورقة عمل مقدمة لمؤتمر آفاق الشراكة العربية الأوروبيـة فـي القرن القادم.

الكيلاني، صالح (2006): **دور الإتحاد الأوروبي في المنطقـة العربيـة (1990-2006)،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة.

المالكي، عبد ا (2000): **المشاكل الأردنيـة، مجلة الإقتصاد المعاصرة،** العـدد (28).

محافظة، علي (1973): **تاريخ الأردن المعاصر، عهد الامـارة (1921-1946)،** الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

محافظة، علي (2002): **ألمانيا والوحدة العربية ـ 1945-**1995، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

محافظة، محمد أحمد (1983): **العلاقات الأردنية الإسرائيلية (1939-1951)**، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

محافظة، محمد عبدالكريـم، وآخـرون (2006): **التربيـة الوطنيـة**، الجامعـة الهاشميـة، ط3، الزرقاء، الأردن.

مخيمر ، أسامة (1997): تعريف الدول المتوسطية، دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (199).

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق (1999): **قراءة فـي مـشروع الـشراكة الأوروبية المتوسطية**، الطبعة الثانية، بيروت.

مسـلم، سامي (1973): **قرارات الأمم المتحدة حول فلـسطين (1947-1972)**، مؤسسة الدراسـات الفلسطينيـة، بيروت، مركز الوثائق والدراسـات، أبـو ظبي، ط1، بيروت، لبنـان.

مصالحـة، عمر (1994): **السـلام الموعود - الفلسطينيـون من النـزاع إلـى التسويـة**، ترجمـة وديع اسطفان وماري طوق، ط1، بيروت، لبنـان.

المصري، شفيق (1992): **النظام العامي الجديد**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

مصطفى، ناديا (1999): **العرب والاتحاد الأوروبي بين عملية تـسوية الـصراع العربي الإسرائيلي ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، المؤتمر القومي الثامن، حال الأمة العربية ، المجلد الأول مركز دراسات الوحـدة العربيـة، بيروت.

منصور، يوسف (1999): **اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، التحليل والنتائج**، ندوة الشراكة الاقتصادية العربية الأوروبية، تجارب وتوقعات.

منصور، يوسف (2000): **اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي التحليـل والنتائج**، ندوة للإتفاقية والمفاوضات، عمان، الأردن.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1999): **دراسة تقويم أثـر اتفاقيـة الـشراكة العربية الأوروبية على الزراعة الأوروبية**، الخرطوم، السودان.

الموسى، سليمان (1996): **تاريخ الأردن في القـرن العـشرين (1959-1995)**، ط1، ج2، مكتبة المحتسب، عمان، الأردن.

النعيمات، عبدالسلام، البخيت، يزن (2005): **دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي،** الجمعية العلميـة الملكيـة، عمان.

الهور، منير، والموسى، طارق (1983): **مشاريع التسوية للقـضية الفلـسطينية (1947-1982)،** دار الجليل للنشر والدراسات، عمان، الأردن.

الهور، منير، والموسى، طارق (1986): **مشاريع التسوية للقـضية الفلـسطينية (1947-1985)،** دار الجليل للنشر والدراسات، عمان، الأردن.

الوخيان، غالب (1993): **الفكر السياسي عند جلالة الملك الحـسين بـن طـلال،** المطابع العسكرية، عمان، الأردن.

وزارة التخطيط (1997): **اتفاقيـة التعـاون الاقتـصادي والفنـي بـين الأردن والمجموعة الأوروبية**.عمان، الأردن

وزارة التخطيط (2002): **دليل اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية**، عرض ملخص للإتفاقية والمفاوضات، عمان، الأردن.

الوزني، خالد، وآخرون (2001): **القضايا الأردنية المعاصرة**، دار الفارس للنـشر والتوزيع، عمان.